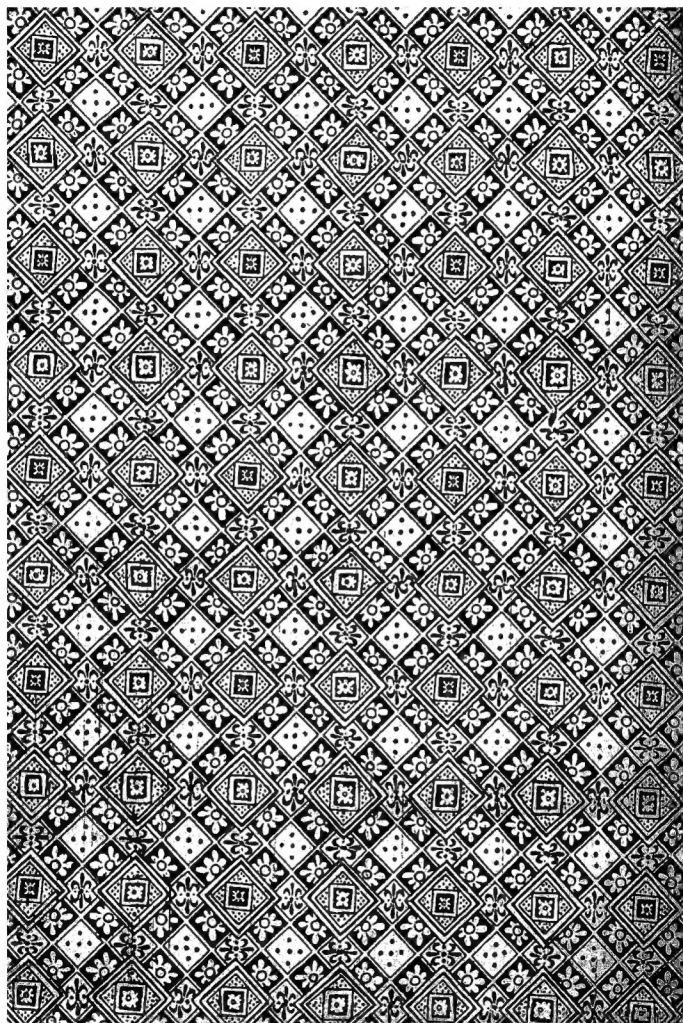
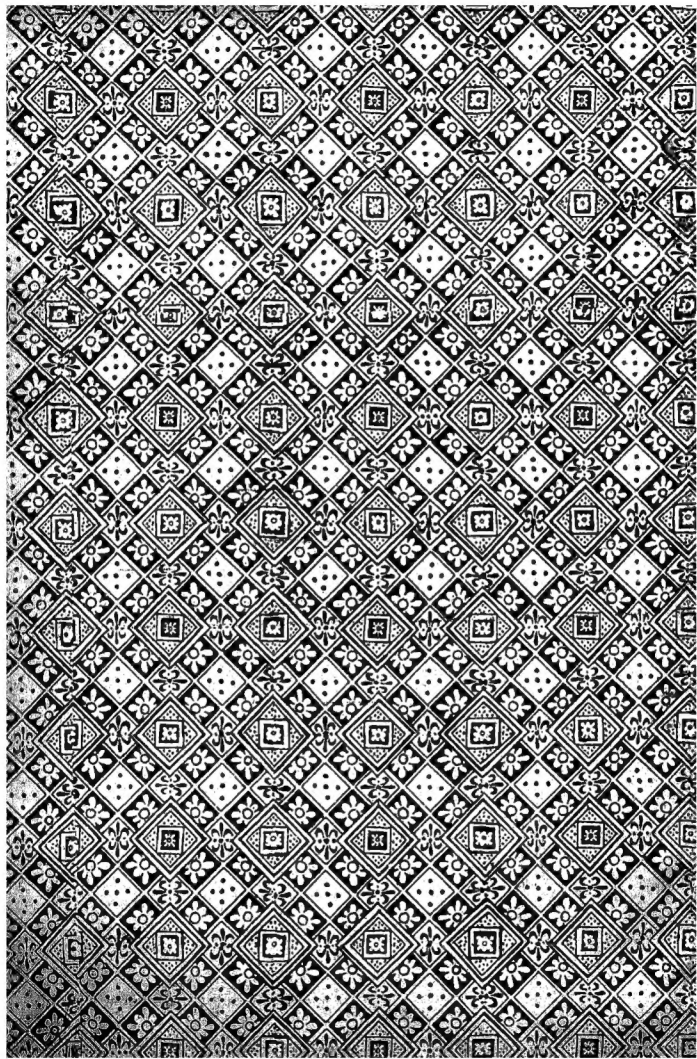




Sp Col.
342.62
H2431





General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Public Library - Alexandria



نظام الحكومة المصرية

« مؤلفه »

مرقص حنا

(مساعد النيابة بمحكمة اسكندرية الاهلية)

« طبع بمطبعة التوفيق بشارع كلوت بك بمصر سنة ١٨٩٦ »

مقدمة

يوجد عادة في الحكومات النظامية المتقدمة قانون عام شامل لاساس نظامها وتقسيم القوى العمومية فيها والسلطات على انواعها واخصاص كل جهة من جهاتها وغير ذلك من الامور الاساسية التي هي محور سير الحكومة وادارة البلاد وهو ما يسمى بالقانون النظامي او الدستور كما انه يوجد قوانين عديدة ولوائح حمة واوامر منفردة لنظام كل سلطة من السلطات وكل جهة من جهات الحكومة وفروعها على حدة تسمى عادة بالقوانين الادارية اما في مصر فالقانون النظامي وحده لا يكفي للعلم بأساسات الحكومة المصرية النظامية بل يوجد غيرها معاهدات دولية وقوانين مبنية على هذه المعاهدات وفرمانات شاهانية يجب معرفتها للإلمام بنظام بلادنا ودستورها ولذلك لم يقتصر بحثنا في هذا المؤلف على المواد المتناد البحث فيها في القوانين النظامية الاوروبية بل شمل جملة امور اخرى تضمنتها المعاهدات والفرمانات لارتباطها بنظام حكومتنا وهذا لأن بلاد مصر خاضعة سياسياً لحكومة الدولة العلية من جهة ومرتبطة بالدول الاجنبية من جهة اخرى بأسباب ما لارتباطها من الديون التي أوجبت تدخّلها في شؤون حكومتنا تدخلاً آكل الى تغيير نظاماتها وقد سمينا هذا المؤلف باسم (نظام الحكومة المصرية) وسياً في البحث في القوانين والاوامر الادارية في مؤلف آخر يظهر متى سنحت الفرصة ويسمى باسم (ادارة الحكومة المصرية) وبما ان هذا البحث هو بحث جديد في بلادنا ولا يبعد أن ير القراء فيه انتقاداً او عيباً بعد دقة فحصه فأرجو من أولي العلم ان لا يخطئوا علينا بما يرونه من الملاحظات لانها تشيعني متى كانت صادرة عن ضمير خالص وطوية حميدة وتبرهن على الالتفات الدقيق لهذا المؤلف الجديد في باب المؤلف

مرقص حنا



كتاب

نظام الحكومة المصرية

أؤلفه

مرقص حنا

مساعد النيابة بمحكمة اسكندرية الاهلية

(طبع بمطبعة التوفيق بأول شارع كلوت بك بمصر)

سنة ١٨٩٦

❁ القانون السياسي والدستوري ❁

❁ تمهيد ❁

(في الملكة واستعمالها)

الفصل الاول

❁ اساس الملكة ❁

الملك لا بد وان يوجد في كل هيئة اجتماعية منتظمة ولو بعض الانظمة ارادة مطالعة تعلق على ارادة الاشخاص والافراد وبواسطتها يتم النظام ويستتب الامن والهدو وتيسر السكنة في الخارج وفي الداخل وبواسطتها تنمو الهيئة وترقى شيئاً فشيئاً سواء كان في الادبيات او في الماديات وتلك الارادة هي ما يسمونه بالحكم او السلطة العليا او السلطان او الملك او كما يقول ابن خلدون «الملكة»

فما هي هذه الملكة ولن خول الحق فيها وما مصدرها ؟ هذه مسائل مامية الملكة ولن الحق فيها طالما بحث فيها العلماء وكثيراً ما نقب فيها الفلاسفة ومع كل فلا تزال آراؤهم مختلفة فيها كل الاختلاف . نعم انهم متفقون جميعاً على ان الملكة حق للامة دون سواها والعقل يقول بذلك ايضاً لان جميع الافراد متساوون اصلاً فلا سبب لحصر السلطة في يد شخص دون آخر او لان تحكمرها عائلة دون اخرى بل هي حق لجميع الافراد لا يملكه غيرها ولا يمكن بل ولا يعقل نقل ملكية فيه ولا مضي المدة غير ان ذلك مجرد قول يظهر فيه اختلاف الاراء عند ما يبرز الى حيز الفعل :

فلنا ان الملكة هي حق للامة وفي الواقع نراها في معظم البلاد المتقدمة بل

وإذا تأملنا في تاريخ الأمم الماضية وفي حالتها الحاضرة لوجدنا أنها لم تحكم بحكومة ما حتى ولا الاستبدادية التي لا تشاورها في شيء إلا إذا رضيت هي بذلك وخولت للحاكم هذا السلطان

والدليل على ما نقوله أن تلك الأمم التي كانت أو لم تنزل تحت جور الاستبداد تقاوم على الدوام من أراد منكم الحرية التامة وتسعى في دوام عبوديتها فلا ترغب في إدارة نظامية ولا تستعمل القوة ولا الغلظة ولو حكمها من كان على جانب عظيم من الدين والدعة لازدردت به ونبذت عنه بدلاً من أن تقابله بالشكر والامتنان فطلب بالطبع أن يسود عليها من كان ذا يد قوية وسلطة غير محدودة — ارادته المطلقة هي القانون ونطقه العالي هو القضاء العدل والحكم الفصل لأنها ترى وجوب ذلك لضمان بقائها وسعادتها

نقول « ترى » ولكن في الواقع أن تلك الأمم لا تفكر في شيء مما يتعلق بالحكومات وشكلها وإنما رغبتها في الحكومة الاستبدادية ظاهرة من اقتناعها بها ومن مقاومتها لكل عمل يقلل من سلطة الحكومة وازدراؤها بكل تعديل يمنحها بعض الحرية فالاستبداد في هذه البلاد ناشئ لا عن حكم الضرورة حيث لا تعرف الحرية ولا قيمتها وحيث تجهل الأمة حقوقها وحظها في الملكة وحسبنا برهاناً ساطعاً على هذا تاريخ الدولة العلية وتاريخ مصر في هذه الأيام الأخيرة مثلاً عند إنشاء الحاكم الأهلية حيث قبول كل إصلاح في البلد بمقاومات عنيفة وادعى الأغلب أن استتباب الأمن بدون القسوة والاستبداد من رابع المستحيلات ولكن متى بلغت تلك الأمم الرشد وفهمت معنى الحرية وفوائدها فتثير وتدمر وتقوم وتخرب بدون مراعاة النظام ولا القوانين وتهتم وتنفرد بدون تأمل ولا تروي وكل ذلك في سبيل الحصول على الحرية والدمستور اللذين لا يعدمان كما اثرتنا إلا لجهلها وغباوتها ولا يتان إلا برغبتها وجهدها

مذهب هوب
الانكليزي

• اما من جهة نوع تلك السلطة المخولة للامة في شخص الهيئة الحاكمة ومعرفة ما اذا كانت مطلقة او مقيدة فانقسم العلماء قسمين منهم من يرى انها مطلقة ومنهم من يرى انها مقيدة ويذهب الاولون ورئيسهم هوب الانكليزي الذي تبعه في رايه بنكاريا التلياني وچان جاك روسو الفرنسي الى ان الافراد لما رأوا انفسهم معرضين للاخطار والهلاك وهم منعزلون الواحد عن الآخر فيجمعوا وانفقوا على ان يتنازل كل فرد عن حقوقه للهيئة الكلية (الناتبة عنها الحكومة) فيكون كل منهم في الواقع ونفس الامر تحت حماية تلك الهيئة ومتمتعاً بثام حريته حيث انه لا يخضع الا لنفسه ولا يطيع الا لأوامره اذ لا ينبغي ان الهيئة الاجتماعية هي مجرد شخص موهوم لا حقيقة لوجوده والحقيقة ان السلطة المطلقة تبقى باجمعا في ايدي الافراد

ونحن لا نوافق على هذا الرأي بالكلية لان من الصعب ان يعقل ان يتنازل الافراد عن حقوقهم للهيئة الاجتماعية وان تبقى تلك الحقوق في ايديهم في آن واحد • نعم ان الهيئة الاجتماعية هي شيء موهوم غير ان هذا الشيء مجسم في اشخاص الهيئة الحاكمة وهذه ليست الأجزاء من الهيئة الاجتماعية الكلية فمن العبث ان تعطي لها سلطة مطلقة لا قيد لها ولا رابط والأضاعت حقوق الافراد بالمرّة وانقلبت الحماية اغنياً وصار الدستور استبداداً

ولذلك رأى اصحاب المذهب الثاني ورئيسهم بنجامين كونستان ان تقيد سلطة الهيئة الحاكمة بقيد تضمن للافراد حريتهم واملاكهم

مذهب بنجامين
كونستان

(١) فليس لها ان تتسلط على السرية والذمة او الايمان والعقيدة والرجل انسان عاقل ذو فكر وبصيرة له الحق المطلق في البحث عن الحقيقة حتى يقف عليها حيث يراها ويعتقدها كيف يجدها بدون ضغط ولا الزام • وهذا ما يسمى بحرية الضمير

(٢) وليس لما ان تنتهك حرية الاشخاص فنفقدها متى رأت وجوباً لذلك ولو كان بدون سبب اذ ان ذلك ضد المقصود من الاجتماع وبالعكس المرغوب منه بل يجب عليها احترام المساكن وتقديسها واحترام الاشخاص وحقوقهم فيستغلون متى ارادوا وكيفما ارادوا بدون سلطان ولا قهر . وهذا ما يسمى بالحرية الشخصية

(٣) واخيراً فليس لما ان تعدى على ملك الاشخاص او ان تحرمهم منه بل يجب ان يقدس هذا الحق فلا تمسه ايدي الغير ولا تهنه افعال الحاكم فيبقى صاحبه مطمئناً على امواله . وهذا ما يدعى بحق الملكية على ان هذا الرأي يسقط بالكلية حقوق الهيئة الحاكمة كما ان الرأي الاول يسقط بالمرّة جميع حقوق الافراد ويضحيها في سبيل توطيد سلطة الهيئة الجامعة

المذهب المعتدل

والحقيقة ان في المسائل الاجتماعية والنظومات السياسية جميع الاراء الناشئة عن قاعدة واحدة اساسية لا تغترعنها ولا تخرج عن دائرتها تضل اغلبها وينتج عنها مضار عظيمة للجماعة فلا يتأتى مثلاً ان تكون حرية الضمير مطلقة بل يجب احترام اديان الغير واعتبار الهيئة الحاكمة الى حد مخصوص كذلك يجب ايقاف الحرية الشخصية متى تعدت النظام العمومي ومن الضروري ان يخول للحكومة حق نزع الملكية متى كانت منفعة الهيئة الاجتماعية تستلزم ذلك ولكن على شرط عدم الضرر بالمالك فيعطي له تعويضاً عما نزع منه الخ
فالأوفق ان تراعي فوائد الهيئة اينما كانت وحيثما وجدت بدل ان ينظر على الدوام لقاعدة معلومة ولو كانت حسنة في حد ذاتها واي مرشد ودليل للتمكن من حسن سير الهيئة الاجتماعية واعتدالها انفس وافيد من التاريخ وشواهدة
وقالهم فليتنا ان نكف عليه ونستكشف منه القواعد الحقيقية والاساسات

النظامية التي تعود بالمنفعة على الطرفين

يدلنا التاريخ على ان الهيئة الحاكمة اغتالت بادیء بدء حقوق الافراد من ضمير وذمة ومسريرة ودين وملك وانتفاع الخ حتى ضاعت الفائدة التي رغبها كل شخص عند العمد على اجتماعه مع الآخرين وهي حماية تلك الحقوق وصيانتها فاخذ حينئذ في مقاومة ومحاربة تلك الهيئة حتى نجح اخيراً وفاز عليها حيث اجبرها على احترام كل هذه الحقوق وتقديسها. تأمل لاعداء سقراط الفيلسوف اليوناني الشهير اما هو ممقوت للآن ولوان ظاهره كان مفيداً للجماعة في ذاك الوقت . انظر لاستبداد الحكومات القديمة عند نشأتها فتدري انها كانت تقتل الطفل اذا رآته لا يصلح للحرب وتمخ الوالد سلطة اعدام ولده متى واقفه ذلك وتلك حكومات الشرق واليونان والرومان التي كانت تجبر على اتخاذ الدين الوثني وتضطهد كل دين آخر باسم الهيئة الاجتماعية وبهجة فوائدها وكانت تميز بين الاحرار والعبيد فتسلب هؤلاء كل حقوقهم ولا تمنح للاول في غالب الاحيان سوى حق الانتخاب . وتلك آئينا كانت تعين الملابس وتحدد وقت الخروج من المنازل الخ . وهذه حكومة رومنة كانت تجبر ابقاء العبيد وغير ذلك من القهر الذي كان يقع على الافراد حتى غضبت الامم فهاجت وماجت وقامت وثار فاسترجعت حقوقها المسلوبة واكتسبت ثانية امتيازاتها المنكورة

فالتاريخ يصور لنا الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة وهما يتنازعان ويتحاربان الاولى في سبيل توطيد وتوسيع سلطتها والثانية في سبيل ازدياد حقوقها واستتباب حريتها فانتهت المحاربة بفوز الطرف الاخير ونجاحه وستستمر هكذا الى ما شاء الله كما نراه ونشاهده باعيننا كل يوم وساعة

ونتيجة هذا البحث هو «ان الانسان خلقَ عاملاً جراً مدرّكاً يميز بين الخير والشر ويخار الطريقة المثلى وله حق الحرية الطبيعية الا انه لما كان عضواً من اعضاء

الجمهور الانساني وجب عليه بشروط الاجتماع ان يتناول عن جزء من تلك الحرية ويسلك المسلك الذي تراه تلك الجمعية ملائماً لانتظامها (١) «وقد كانت الجمعية اغتالت لنفسها كل هذه الحرية حتي انقلب الافراد عليها ونازعوها وحاربوها ادياً ومادياً فاخذت الحرية الشخصية في النمو وحقوق الافراد في الازدياد شيئاً فشيئاً فالامة هي مصدر السلطة ولكنها تنازلت عنها بقياس مخصوص للهيئة الحاكمة غير انه من المستحيل تجديد الفاصل بينها وبين هذه الهيئة ولا يمكن تعيين الحد الذي تقف عنده بقاعدة مطلقة

بقي علينا ان نعرف ما هي الامة فنقول : الامة (مجموع الافراد من حكام تعريف الامة ومحكومين) هي عند اغلب الفلاسفة والمشرعين اجتماع افراد مستوطنين ببلد والشعب مخصوصة ذات حدود مغلومة ولم حكومة قادرة على استئجاب الامن والراحة في الداخل وعلى ايجاد صلات وعلاقات منتظمة في الخارج فلا يمكن اعتبار قبائل العربان مثلاً امة لان افرادها لم يستوطنوا ببلد مغلومة بل هم على الدوام في انتقال وترحال من نقطة لاخرى ووجوب وجود حكومة قادرة لا يمنع من احتساب مملكة من عداد الامم بمجرد حصول ثورة فيها اللهم الا اذا افنت الثورة الامة او قسمتها الى مملكتين او اكثر

والبلاد التي لا علاقات لها ولا صلات مع الدول الاخرى كسكان بعض الجزائر ليست متعبرة بصفة امة ولا حقوق لها ولا عليها امام الدول الاخرى ومتى توفرت الشروط التي ذكرناها بصرف النظر عن هيئة الحكومة ملوكية كانت او جمهورية دستورية او استبدادية كان هناك امة

ويجب التمييز بين الامة (Etat) والشعب (Nation) فالامة هي

شخص ادبي له حقوق وواجبات محددة في القانون الدولي ويجوز ان تكون مركبة من جملة شعوب . واما الشعب فهو شيء طبيعي كَوْنُ بعوامل الكون على طول الزمن وامتداد الوقت ويجوز ان تتركب منه امتان او اكثر ولكن هذ نادر فهو في غالب الاحيان جزءا من الامة كما في الدولة العلية فانها امة واحدة مركبة من شعوب مختلفة

وقد رأى بعضهم ان كل شعب يكون امة لا اكثر ولا اقل . والشعب في هذا المذهب (واهم رجاله مانشيني الايطالياني) هو اجتماع افراد من نسل واحد وذو لغة واحدة في بلدٍ محدودة بمحدود طبيعية (انهر او جبال او بحار) وتاريخهم واحد ولهم عوائد متشابهة واحساسات عامة ولكن ما علينا الا ان نسرّح الطرف حولنا فنجد ما ينطق بنساذ هذا المذهب . فهناك فرنسا واسبانيا وايطاليا ثلاث امة مختلفة مع انها من اصل واحد وهو الاصل اللاتيني وانظر لبولونيا وروسيا تجدهما اعداء الاء مع كونهما من نسل واحد وهاك سويسرا واهلها يتكلمون ثلاث لغات (الفرنسية والالمانية والايطالية) وهاك معظم الممالك وحدودها لا تنطبق على هذه التعريفات — يدعون ان الحدود الطبيعية ضرورية لكل امة لكي تحمي من غوائل العدو وفاتهم ان العلم ازال كل هذه الموانع وصير الجبل سهلا والبحر يابسة

فالحقيقة ان الامة لا تكون الا بناء على التاريخ والاحساسات العمومية فتي كان القوم لهم شعائر واحدة يميز الواحد لما يميز له الاخر ويسرّ بها يسرّ به كَوْنُوا امة واحدة وهو ما يسمونه بالوطن بصرف النظر عن اختلاف اللغات والاصول والمذاهب او غير ذلك فتكون الامة في الواقع مبني على ارادة افرادها واحساساتها فكيف لا تكون حيثئذ صاحبة السلطة وولية الامر وهي مصدر تلك السلطة وروح المملكة باسرها من جاكم ومحكوم

الفصل الثاني

في استعمال الملكة

علمنا ان السلطة منحولة للامة التي هي شيءٌ وهمي حقيقته الافراد وبما ان هؤلاء يمضون معظم اوقاتهم في اشتغالهم الخصوصية ولا يتأتى ان الامة بأسرها تكون الهيئة الحاكمة لاسيا وان جزءا عظيما منها يحل امور الامارة وضروبها (١) وقد جرت العادة من قديم الزمن ان تنتدب الامة شخصا او اشخاصا معينين لتوصم فيهم الكفاءة والاستقامة وحسن السيرة فتخول لهم الحكم وتقيمهم السلطان المطلق او المقيد في تدبير شؤونها على حسب القواعد التي يبنها في الفصل السابق وهذا ما يسمونه عادة (بالحكومة)

ولكل حكومة رئيس اعلى يعين تارة بالانتخاب وتارة بالوراثة ففي الحالة الاولى تسمى جمهورية ورئيسها رئيس الجمهورية . وفي الثانية تسمى ملوكية ورئيسها الملك او السلطان او الامبراطور او القيصر او ما شابه ذلك فالانتخاب ينطبق على القاعدة الاساسية وهي احقية الامة وحدها بالملك والامارة غير انه لا يوافق عوائد معظم البلاد ولا سينا بلادنا الشرقية فضلا عن كونه يجعل البلد في هياج وقلق عند كل انتخاب ولا يجعل للسياسة مقرا تستقر عليه ولا للادارة الداخلية مرجعا يرجع اليه

نعم ان الوراثة لها عيوب ظاهرة اكبرها انه اذا كان الوارث غير كفوء او على غير مراد الامة لا تمكن هذه من التخلص منه الابدية والافالثرة غير انها تفضل على الانتخاب في بلادنا خصوصا لتعودنا عليها ولكونها تجعل البلد

(١) نعم ان في بعض الممالك القديمة وفي بعض مقاطعات في سويسرا الآن تجتمع الاهالي كلها وتداول بنفسها في الشؤون العمومية غير ان ذلك لا يقضى مطلقا للبلاد الكبيرة

في اطمئنان تام من جهة الرئيس الاعلى اذ تعرف على الدوام من سيكون هذا الرئيس اذا فقدت الحالي فيرتاح بذلك بالها ويطمئن خاطرها وتمنح ولي العهد التربية والتعليم كيف تشاء وذلك ليس باليسير اذ ينتج عنه انتظام الحكومة وقوتها في سياستها الداخلية واعندالها وثباتها في السياسة الخارجية فتبقى محترمة معتبرة وتسير البلد في التقدم والنجاح وزد على ذلك ان رئيس الجمهورية لا بد وان يكون في الغالب متبياً لحزب من الاحزاب واما الملك فيعملوها كلها ولا يرى سوى فائدة البلد ومنفعة المملكة

ومع كل فاعدا ذلك لا فرق يذكر بين الجمهورية والمملكة الوراثية متى كانت نيابية او دستورية (١) او مقيدة لان الحكم والحل والربط يكون حيثئذ في ايدي نواب الامة والوزراء في الحكومتين

الحكومة
الاستبدادية

وانما تختلف عنهما كل الاختلاف المملكة الاستبدادية التي بيننا بعض عيوبها العديدة في الفصل الاول فهي ضد القاعدة الدستورية الاساسية (وهي منخ السلطة والحرية للامة بقدر ما يسمح به النظام العام) وضد القصد من تكون الجماعات وهو حماية الافراد واثباتهم على ارواحهم واموالهم واحترام جميع حقوقهم وهي تليق بالاولى لبلاد همجية حيث تحتاج الاهالي لقوة شديدة تحدث عندهم الرعب والازعاج حتى يمتنعوا عن التعدي على الغير ويقفوا عند الحد الذي يخوله لهم حقهم

ولكن متى ابتدا التمدن وانتشر التعليم ولو بعض الانتشار وعرف كل ماله وما عليه واحداث التربية عنده ذمة ومسيرة ينهيان عن فعل ما يضر بالآخرين او ما ليس له حق في فعله كانت السلطة الاستبدادية سبباً في الدمار

(١) ونعني بدستورية الحكومة المقيدة بروابط تمنعها من الاستبداد والتعدي على حقوق الافراد وخرق القوانين والعوائد المعمول بها

والخراب لا نها توقف هذه المبادئ عن النمو وتمتع التربية الحقيقية المبنية على الحرية والاستقلال من الانتشار وتبقى الافراد في الواقع كعبيد للحاكم لهم عليهم كلما يشاء وليس لهم عليه شيء . ولا يخفى ان ذلك مما يعدم الارادة ويميت الحواس بحيث لا يبقى في البلد رجال ولا اناث بل ماشية عمياء يسوقها الراعي كيف يشاء

فلا حاجة لاحداث الرعب والانزعاج عند الامة متى تمكنت من ادراك واجباتها ومعرفة حقوقها ومثل ذلك كمثل المرء الذي يحب انتهاره ونهيه عند الحاجة بدون ايضاح ولا بيان اذا كان لم يبلغ سن الادراك ولكن متى صار رجلاً بالغاً عاقلاً راشداً اصبح استعمال هذه الطريقة معه اجحافاً بحقوقه وتقصاً بقدره وتنتج عنه ايذاء فمحو حواسه بل وقتلها قتلاً بحيث لا سبيل لارجاعها

ولذلك لا يوجد الآن ممالك استبدادية من هذا القبيل فان جميع الحكومات الحالية تحترم الذمة والسرية والحرية الشخصية ولا تنتهك حرمة الاديان الا أن كثيراً منها ليس عندها دستور ولا ضامن لحرية وحفظ اموال الافراد ولذلك تسمى بمطلقة بعكس الحكومات التي يوجد فيها بجانب الحاكم الاعلى نواب عن الامة منتخبون من قبلها للنظر في شؤونها وتدير امورها بحيث تكون سلطتهم قوية نافذة ومعمول بها ولو لم تكن طبق ارادة هذا الحاكم وهي تسمى بالحكومات النيابية فيمكننا اذاً تقسيم الحكومات الى استبدادية وهي التي تكلمنا عنها في الفصل السابق ومطلقة وهي التي تحترم هذه الحقوق ولكن لا تمنح للامة ما ينبغي لها تمام الحرية ويقبها شر سلبها منها ولا تستشير الامة ولا تشاركها في الحكم . واخيراً النيابية او الدستورية او الشورية او المقيدة وراثية كانت ام جمهورية . ومن الواضح الجلي ان هؤلاء النواب هم اشد دراية واكثر علماً عن سواهم اي كانوا باحتياجات الامة وبما يعود

الحكومة
المطلقة

بمجال احوال
الحكومات

عليها بالنفع والثمرة فالحكومة النيابية او الشورية هي عبارة عن كون كل فئة من فئات الاهالي تكلف اشخاصاً مخصوصين بالدود عن حاجاتهم والدفاع عنهم فيسير هؤلاء الاشخاص في الطريق الاصلح والانع لا محالة لان شؤون منتخبهم هي نفس شؤونهم وكل ما ينفع او يضر الاولين ينفع او يضر الآخرين وليس كما في الحكومة المطلقة حيث تحكم فئة مخصوصة جاهلة في الغالب باحتياجات الامة ولا يهتما في الحقيقة ان فازت هذه او قُهرت نجحت في مقاصدها او لم تنجح

فعم ان الحكومات الشورية لها عيوب عديدة ولكنها كلها ناشئة عن كيفية تركيبها لا عن قاعدة نظامها اي ان الكل مسامون بوجوب الشورى ولكن الاراء تختلف كل الاختلاف فيما يختص بالانتخاب وكيفيته والمنتخبين وتعيينهم والمنظور ان جميع الحكومات ستكون بعد قليل شورية دستورية فتظفر سائر الشعوب بحقوقها وتمتع بها بلا ابطاء

الا ان الامم اصبحت اليوم تطالب بما لم يسبق له ظن ولم يكن في الحسبان فظهرت احزاب عديدة وهددت اركان الهيئة الحاكمة بمذاهب جديدة اهمها مذاهب الاشتراكيين والقوميين وستظهر ايضاً في القرن العشرين عجائب اخرى - وليس من خصائصنا ان نتكلم عن تلك المذاهب ولا ان نبدي افكارنا بخصوصها وانما اكتفينا بذكرها نعمة للموضوع

﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في الحقوق الممنوحة لتبعة الدولة العلية العثمانية ﴾ (١)

ان الحكومة العثمانية التابعة اليها الحكومة المصرية هي حكومة مطلقة

حقوق الانسان

(١) اعتمدنا كثيراً في هذا الفصل على دروس الموسيو شار بمدرسة الحقوق

لا نياية لانه ليس لسياسيا دستور ونواب عن الامة للمحافظة عليه ولا استبدادية لانها تحترم الارواح والاموال والعرض والشرف والدين والمساكن والدور وعلى العموم جميع ما يسمونه عادة « بحقوق الانسان » اي الحقوق الخاصة بالمرء التي لا يمكن ان يتنازل عنها ولا يجوز للحاكم ان يتعرض لها . ويسمون حقوق الانسان الامتيازات التي منحها الامير كيون عند استقلالهم وانشاء جمهوريتهم في دستورهم للافراد واعتبروها حقوقاً مقدسة لا يمكن التعرض لها مهما تغير نظام الحكومة وشكلها

وقد تبهم الفرنسيون في ذلك عند انقلاب نظام حكومتهم الملكية سنة ١٨٨٩ فاعلنوا ان كل فرد من افراد الهيئة له خمسة حقوق مقدسة اولاً الحرية الشخصية : كل شخص حر في افعاله ما دامت غير مخالفة للقوانين ولا يمكن معاقبته بدون حكم

ثانياً احترام الملكية : لا يمكن حرمان احد من امواله ثالثاً المساواة : جميع الافراد متساوون في الحقوق والواجبات ولا يمكن ترتيب امتيازات بينهم الا اذا قضت المنفعة العمومية بذلك رابعاً الامن

خامساً حق الدفاع ضد الاضطهادات والقسوة بالطرق القانونية (اعلان حقوق الانسان - ٢٣ اغسطس سنة ١٨٨٩) وقد منحت هذه الحقوق للافراد في جميع الحكومات المتقدمة وهي اساس نظاماتها كلها الآن

اما في الدولة العلية فلم يُعمل بها الا من ابتداء تاريخ الخط الشريف الصادر بكتلخانه في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ (٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩) الذي قرر منح واحترام هذه الحقوق في الحال والاستقبال وحصل فيه العهد والميثاق من طرف الحضرة الملكية بان لا يصدر شيء يخالفها » وبما ان هذه القوانين الشرعية

ستوضع لآحياء الدين والملك والملة فسيؤخذ العهد والميثاق اللازم من قبلنا بعدم وقوع اي حركة مخالفة لما وسنخلف قسمًا بالله العظيم في اودة الحرقة الشريفة بحضور جميع العلماء والوكلاء.....» (فرمان كخانة نقلاً عن كتاب فريد بك : تاريخ الدولة العلية العثمانية) وذكر بهذا فرمان ان «المواد الثلاث المنصوص عليها به (وهي مادة الامن على النفس ومادة الامن على المال ومادة الامن على العرض)..... جميع ارباب المصالح السلطانية على اختلاف اصنافهم مأمورون باجرائها في الممالك المحروسة الشاهانية — كذلك من كان والياً على مصر المحروسة فانه بمقتضى ما هو مقرر بالشروط الاصلية المصرح بها في امتياز الوراثة التي احسن بها مأمور ايضاً من طرف السلطنة السنية باجراء المواد الثلاث المشروحة على التمام.....» (قاموس الادارة والقضاء) وذكر ايضاً في فرمان المؤرخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ - ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٥٦ الصادر لحمد علي باشا: «وجميع احكام خطنا الشريف الهايوني الصادر عن كخانة وكافة القوانين الادارية الجاري العمل بها او تلك التي سيجري العمل بموجبها في ممالكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة او التي ستعقد في مستقبل الالام بين بابنا العالي والدول المتحابة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر ايضاً» وكذلك قيل في فرمان الصادر له في اول يونيه سنة ١٨٤١ «ان القواعد الموضوعة لآمنية الاشخاص والاموال وصون الشرف والعرض الذاتي هي من المبادئ التي قدستها احكام ونصوص خطنا الشريف الهايوني الصادر عن كخانة وكافة المعاهدات المبرمة وتلك التي ستبرم بين الباب العالي والدول المتحابة يقتضي ان تكون جميعها نافذة بكامل احكامها في ولاية مصر.....»

وهو اجاب في رده على هذا فرمان الاخير في نفس الشهر المذكور (يونيه

سنة ١٨٤١) بما يأتي «ثم قيل ان احكام خط كلخانة الشريف وجميع اليهود المبرمة وتلك التي مستبرم مع الدول المتحابة تنفذ بكاملها في مصر ٠٠٠ فبعد ان قدمت القآن من التشكرات ٠٠٠ الخ» وبعد ذلك تأتي الفاظ تفيد انه قابل لجميع هذه الاجكام وسينفذها بحجة وانشرائح

وقد ورد في القرمانات التي صدرت بعده لسمو اسماعيل باشا وتوفيق باشا وعباس باشا ما يقتضي بان يسري فرمان كلخانة في مصر كما هو سار في جميع الممالك العثمانية

ويؤخذ من مجموع هذه القرمانات ان الحقوق الاساسية الممنوحة للافراد المصريين هي نفس الحقوق الممنوحة لجميع العثمانيين بمقتضى فرمان كلخانة والخط الهمايوني المتم له الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ ويمكن تقسيم هذه الحقوق الى خمسة

(١) المساواة

(٢) الحرية الشخصية

(٣) احترام الملكية

(٤) حرية الاديان والتعليم

(٥) احترام المساكن

(اولاً المساواة)

«قد رأينا من الآن فصاعداً اهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة المساواة نتحسن بها ادارة ممالك دولتنا العلية المحروسة والمواد الاساسية لهذه القوانين هي عبارة عن الامن على الارواح وحفظ العرض والتاموس والمال وتعيين الخراج وهيئة طلب المساكن للخدمة ومدة استخدامهم ٠» (فرمان كلخانة تقلا عن كتاب محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية) :

« كافة صنوف تبعة دولتنا العلية الملوكية ٠٠٠٠ متساوية الماهية في نظر شفقتنا الملوكية من كل الوجوه وقد اصدرنا ارادتنا الملوكية هذه باجراء الامور الآتية الذكر وهي اتخاذ التدابير المؤثرة نحو تأمين كافة التبعة الملوكية من اي دين ومذهب كانوا بدون استثناء على الروح والمال وحفظ الناموس واخراج جميع التأمينات التي وُعد بها بمقتضي الترتيبات الخيرية وخطنا الملوكي السابق تلاوته في الكلكانة من حيز القوة الى حيز الفعل ٠٠٠٠ وتزال بعد الآن من المحررات الديوانية كافة التعبيرات والالفاظ المتضمنة تحقير جنس لجنس آخر في اللسان او الجنسية او المذهب من افراد تبعة سلطنتنا السنية ويمنع قانوناً استعمال كل وصف وتعريف يمس الشرف ويستوجب العار بين افراد الناس ورجال الحكومة ٠٠٠٠ » (فرمان فبراير سنة ٥٦) - على حسب هذه النصوص جميع الرعايا العثمانيين متساوون أمام القانون وامام الهيئة الحاكمة بدون نظر الى الدين او الاصل فسواء كانوا مسلمين او غير مسلمين اتراكاً او غير اتراك يتمتعون جميعهم بحقوق واحدة :

(١) فيعينون في الوظائف الادارية والسياسية كلها بدون تمييز طبقاً لقواعد مقررة تسري على الجميع « فيصير قبول تبعة دولتنا العلية من اي ملة كانت في خدماتها او مأمورياتها » (انظر فرمان فبراير سنة ٥٦)

(٢) ويقبلون كلهم بالمدارس الاهلية والمدارس الحربية معها كانت ديانتهم او اصلهم ما دامت شروط القبول متوفرة فيهم (فرمان ١٨ فبراير سنة ٥٦) « واذا قاموا بايفاء الشروط المقررة بالنظامات الملوكية المختصة بالمكاتب التابعة لسلطنتنا السنية بالنسبة للسن والامتحانات يصير قبولهم في مدارسنا الملكية والعسكرية بلا فرق ولا تمييز بينهم وبين المسلمين »

(٣) « ويلزم بعد الآن تقييد خراج مناسب على قدر اقتدار واملاك

كل فرد من افراد اهالي المملكة ولا يؤخذ شيء زيادة عن المقرر من احداً ٠٠٠» (فرمان كلخانه) وتحصل جميع الضرائب من الرعايا على قاعدة واحدة من غير ان يكون في ذلك فرق بين المسلم وغير المسلم اويين التركي وغير التركي «٠٠٠ التكاليف والخراج الموزع على كافة تبعة سلطنتنا السنية لا ينظر فيه الى اجناسهم ومذاهبهم بل جارٍ بصفة واحدة ٠٠٠»

(٤) «٠٠٠ واما مسألة الجندية فلكونها من المواد المهمة حسب ما ذكر ومع كونه مفروضاً على ذمة الاهالي تقديم العساكر اللازمة للمحافظة على الوطن لكن الجاري للآن هو عدم النظر والالتفات الى عدد النفوس الموجودة بالبلدة بل يطلب من بعض البلدان زيادة عن تحملها ومن البعض الآخر انقص مما تحمل وهذا فضلاً عما فيه من عدم النظام فانه موجب لاختلال موارد منافع الزراعة والتجارة واستخدام العساكر الى نهاية العمر امر مستلزم لقطع التناسل فلي تقدير طلب انصار عسكرية من كل بلدة يلزم وضع وتأسيس اصول مستحسنة لاستخدام العساكر اربع او خمس سنوات بطريق المناوبة (فرمان كلخانه) «وكما ان المساواة في الخراج تستوجب مساواة سائر التكاليف والمساواة في الحقوق تستدعي المساواة في الوظائف فالسليحيون وسائر التبعة الغير مسلمين يسحبون نمرة قرعة مثل المسلمين ويجبرون على الاتقياد للقرار الصادر اخيراً وتجري عليهم احكام العافاة من الخدمة العسكرية بتقديم البدل الشخصي او التقدي» (فرمان ١٨ فبراير سنة ١٢٠٦)

(٥) واذا قاموا بايفاء الشروط المقررة بالنظامات الملوكية المختصة بالمكاتب التابعة لسلطنتنا السنية بالنسبة للسن والامتحانات يصير قبولهم في مدارسنا الملكية والعسكرية بلا فرق ولا تمييز بينهم وبين المسلمين»

(ثانياً الحرية الشخصية)

الحرية الشخصية

« انه لا يوجد في الدنيا اعز من الروح والعرض وناموس ٠٠٠ فلورأى الانسان ان هؤلاء مهددون وكانت خلقته الذاتية وفطرته الاصلية لا تميل الى ارتكاب الخيانة فوقاية لحفظ روحه وناموسه لا بد ان يتشبث في بعض اجراءات منها وهذا الامر لا يخفى انه مضر بالدولة والملة كما انه اذا كان لعنا على ماله وناموسه لا يجيد عن طريق الاستقامة ونحصر افكاره واشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملكه » (خط شريف كلفانه) « انه بمقتضى التنظيمات الجديدة اصبحت اشخاص الرعايا العثمانيين واموالهم خاضعة لقوانين التمدن والتقدم فلا يمكن حرمان احدهم مسلماً كان او غير مسلم من حريته او ممتلكاته الا بمقتضى حكم صحيح صادر من الجهة المختصة والا فيوقع العقاب على من خالف ذلك ٠٠٠٠ » (اللائحة التي بلغها الباب العالي للدول ليعلمهم بالتنظيمات) وذلك متبع في مصر بموجب نصوص صريحة تعاقب من حجز او حبس شخصاً بدون وجه حق مما كانت صفته وتقتضي بفصل من يأمر بذلك من الموظفين اذا عاد اليه بعد الحكم عليه بغرامة في اول مرة وتبين كيفية اصدار الامر بالحبس وقبول المحكوم عليهم به معرفة مأموري السجون وغير ذلك مما يضمن الحرية الشخصية ولا يحجل لاحد سلطة عليها في غير الاحوال التي يقتضيها القانون (انظر مادة ٢٥٧ - ٢٥٩ من قانون العقوبات المصري و الامر العالي الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤)

ومن قبيل المحافظة على الحرية الشخصية ايضاً الأَمير نامة التي اصدرها الباب العالي في سنة ١٨٦٣ مسيحية لمنع الرقيق فقفلت بناءً عليها اسواق تجارة الرقيق وحذفت طائفة هؤلاء التجار

وكذلك المعاهدة بين مصر وانكلترا المؤرخة ١٧ اغسطس سنة ١٨٧٧

تمت هذه المعاهدة بمنع تجارة الرقيق بمصر ومنع بيع الرقيق منها الخارج وتشويه الاطفال وان من يخالف ذلك يحاكم امام مجلس عسكري ويعاقب من يتجر في الرقيق عقاب من مرق قتل اي بالاعدام ويعاقب من يشوه الاطفال بالسجن مع الاشغال الشاقة

وصدر في ٤ اغسطس سنة ١٨٧٧ امر عال منع بيع الرقيق من عائلة الى عائلة في القطر المصري بعد مضي سبع سنوات من تاريخ الدكرتي وفي السودان المصري ولمحات القطر بعد مضي اثني عشر سنة من التاريخ المذكور ولما كان نص المعاهدة لا يفيد الا عقاب من يبيع الرقيق وحصل شك في عقاب الشاري اصدرت نظارة الداخلية منشوراً تاريخه ٣١ يولييه سنة ١٨٨٠ بعقاب الشاري كالبائع

ثم حصل وفاق جديد بين بريطانيا العظمى والحكومة المصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٥ وصدر امران عاليان مؤرخان ٢١ يناير سنة ١٩٠٦ بتعديل الاوامر القديمة وفيها نص صريح بمعاقبة الشاري والمقايض كالبائع (مادة ٣ من الامر العالي المؤرخ ٢١ يناير سنة ١٩٠٦) «

وتلغى كافة المعاملات المشابهة للايذاء والجزاآت البدنية ومن يكون مسجوناً لا يعامل بغير المعاملات الموافقة لنظامات الضبط المدونة من قبل سلطنتنا السنية وفضلاً عن منع الحركات التي ستقع مخالفة لما بالكلية فانه سيصير تأديب من يأمر باجراء ما يخالف ذلك من المأمورين ومن يجريه من الخدماء بمقتضى الجزاآت ٠٠٠» (فرمان فبراير سنة ١٨٥٦) واخيراً قد قرر فرمان فبراير سنة ١٨٥٦ بلغوا التعذيب والعقوبات البدنية في كل الاحوال حتى في السجون وان كل من يخالف ذلك بان أمر بهذه العقوبات او نفذها في غير الاحوال المتوّه عنها في اللوائح الادارية يعاقب ويرفت على حسب نصوص

قانون العقوبات

وقانون العقوبات المصري الاهلي قضى في المواد ١١٧ و ١٢٠ بان :
 « كل موظف بمحكمة او غيرها من المصالح الميرية امر بايذاء متهم او فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالسجن الموقت ويحكم بعدم اهليته موبداً للنقل بمرتبة او وظيفة ميرية - اما اذا كان فاعل الايذاء من اصاغر المستخدمين وفعل ذلك بامر رئيسه فيحكم بتلك العقوبة ايضاً على الرئيس الامر واذا مات المتهم من هذا الايذاء او تلف احد اعضائه فيعاقب الموظف الفاعل لتلك بالعقوبات المقررة في حق القاتل او الجارح ويحكم ايضاً بهذه العقوبات اذا اقتضى الحال ذلك على الرئيس الذي امر بالايذاء »
 (مادة ١١٧)

« وكل من استعمل القسوة مع الناس في اثناء تأدية وظيفته من موظفي الحكومة او ضباط او عساكر الضبط والربط او المحضرين بحيث انه اخل بشرفهم او احدث آلاماً بابدانهم يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى سنة واما اذا وصلت القسوة المذكورة الى درجة جنحة اشد مما ذكر او جنائية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة لتلك (مادة ١٢٠)

(ثالثاً احترام الملكية)

احترام الملكية

« . . . وكما انه في حالة افقاد الابن على المال لا يميل الشخص الى دولته ولا ملته ولا ينظر للانتفاع باملاكه بل انه لا يخلو دائماً من الفكر والاضطراب فلو قدر العكس اعني لو كان الانسان آمناً على ماله واملاكه فلا شك انه يشتغل باموره وتوسيع دائرة تعيشه وتولد يوماً فيوماً عنده الغيرة على الدولة والمملكة وتزداد محبته للوطن وبهذا يجتهد في تحسين حالته . . . »

« . . . وكل انسان يكون مالكاً لماله ومملكه ومتصرفاً فيها بكمال الحرية ولا

يمكن ان يتداخل في اموره شخص آخر . . . » (خط شريف كلخانة)
 فلا يمكن اذن على حسب هذا النص ان يتعرض احد مها كان نفوذه
 ومها كانت سلطته لاموال الآخر الا في الاحوال المينة بالقانون
 وقد كانت جرت العادة في بلاد الدولة العلية بانه اذا حكم على احد بسبب
 جنابة ارتكها يحرم ورثته من حق الوراثة وتصادر امواله لجهة الحكومة فمنع ذلك
 خط كلخانة : « . . . واذا فرض ورفضت تهمة على احد وكان ورثته برئ
 الساحة منها فبعد مصادرة امواله لا تحرم ورثته من ورثهم الشرعي . . . » فالملكية
 محترمة بهذه الصفة في ايدي صاحبها وايدي ورثائه ولا يمكن ان يقتالها احد
 البتة ولا تؤخذ رغماً عنه الا اذا كان هناك نص صريح يسمح بذلك وليلاحظ
 مع ذلك ان نزع الملكية في الاحوال الآتية لا يعد اغتياً بل هو في فائدة الهيئة
 الاجتماعية واصحاب الحقوق وهذه الاحوال هي : « لا تزول ملكية مالك بدون
 اخياره الا في الاحوال الآتية

اولاً اذا كانت الملكية قد انتقلت لغيره بسبب من الاسباب الموضحة
 آنفاً ^(١)

ثانياً اذا نزعت الملكية منه بناءً على طلب مدائنيه في الاحوال والواجه
 المصرح بها في القانون
 ثالثاً اذا اقتضت الحال نزع الملكية منه للمنافع العامة (مادة ٨٨ من
 القانون المدني)

مادة ٨٩ : « يكون الحكم في نزع الملكية للمنافع العامة على حسب المقرر
 في القانون المخصوص لذلك » وفي كل هذه الاحوال نزع الملكية يبنى على فوائد

(١) مضي المدة — الشفعة — الاسباب المينة بالمواد ٦٠ — ٦٧ من القانون
 المدني الخ

اهم من فائدة المالك الحالي وهي فائدة دائنيه او فائدة الهيئة الاجتماعية وعلى اي حال فالمالك لا يُسَلَب بل يُمنَح شيئاً نظير ذلك (سداد ديونه او ثمن الشيء الذي تزعت منه ملكيته الخ) ولا يخرج عن هذه القاعدة سوى التملك بمضي المدة واسباب قبول مضي المدة ضمن طرق التملك شهيرة معلومة لاملح لبيانها هنا

(رابعاً حرية الاديان والتعليم)

حرية الاديان

حرية الاديان ٠ — « كافة الامتيازات والمعاقيات الروحانية التي منحت وأحسن بها في السنين الاخيرة والتي منحت من قبل اجدادنا العظام للطوائف المسيحية وكافة الملل الغير مسلمة تبقى تحت ظل جناح عاطفتنا السامي بمالكنا المحروسة الملوكية ٠٠٠ »

« وتأخذ الحكومة الشاهانية الاحياطات في التأمين على اجراء عوائد كل مذهب بكامل الحرية مهما كان مقدار العدد التابع لهذا المذهب ٠٠٠ »
« وبما ان عوائد كل دين ومذهب موجود بمالكنا المحروسة جارية بالحرية فلا يمنع اي شخص من تبعتنا الملوكية من اجراء رسوم الدين المتمسك به ولا يؤذى بالنسبة لتمسكه به ٠٠٠ » « ولا يجبر احد على تبديل دينه ومذهبه ٠٠٠ »
(انظر الخط المايوني الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦) ومنصوص بالقرمان ايضاً عن جملة اشياء تستلزمها حرية الاديان كبناء الكنائس الجديدة ونظام مالية الاكايروس وغير ذلك من المسائل الادارية التي تستلزمها ممارسة الاديان

والحق الذي منع لغير المسلمين في التقاضي امام محاكمهم الدينية فيما يخص بمسائل الاحوال الشخصية هو من تعلقات هذه الحرية الدينية ولكن هذا الحق لا يعمل به على حسب القرمان الا اذا اتفق الخصوم على محاكمتهم الدينية اما اذا

لم يتفقوا فيرجع الى المحاكم والاحكام الشرعية الاسلامية وقد نشأ في مصر بخصوص هذه المسألة من عهد ظهور المادة ٥٤ من القانون المدني مذاهب جديدة سنتكلم عنها فيما بعد (انظر فصل محاكم الاحوال الشخصية الاخرى)

حرية التعليم . — « كل طائفة مأذونة باعداد مكاتب اهلية للمعارف والحرف والصنائع وانما طرق التدريس وانتخاب المعلمين يكون تحت ملاحظة مجلس المعارف المعينة اعضاؤه من طرفنا الملكي » (فرمان ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦)

وهذه القاعدة متبعة ايضاً باكثر حرية في مصر حيث لأغلب الطوائف مدارس خصوصية لا تفتش نظارة المعارف الا على التي تهبها منها مساعدات مالية واللجنة المختلطة المنوّه عنها بالفرمان لا اثر لها بمصر ولكن قواعد القانون الدولي والعلاقات السياسية مع الدول تمنع طبعاً من كون هذه الطوائف الاجنبية تعلم ما يناير النظام العام في الحكومة المصرية كما ان القوانين المصرية وقواعد البوليس تمنع الطوائف الخاضعة للسلطة المحلية من التطرف لما يماثل ذلك . وفي الامر العالي المؤرخ ١٤ مايو سنة ٨٣ الصادر بتشكيل مجلس علي لطائفة الاقباط الارثوذكسيين نص صريح يقضي بسيطرة نظارة المعارف على المدارس القبطية فيما يختص بانتخاب كتب التدريس ويحول لها الحق في ملاحظتها والتفتيش عليها (انظر المادة عشرة فقرة اولى والمادة ١١ من الامر العالي المذكور) وقد اصدرت نظارة المعارف قراراً بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ حولت لنفسها فيه السيطرة على المكاتب الاهلية ومديرها وانشأت لهذا الغرض قوميوناً مشكلاً من احدى المفتشين واحد نظار المدارس العليا واحد نظار المدارس الثانوية واحد نظار المدارس الابتدائية وعليه ملاحظة هذه المكاتب وتحجير الانذارات لمعلمهم والقرارات بقفلها لا تصدر الا بعد اخذ رأيه

خامساً . (احترام المساكن)

احترام المساكن

لما منحت حقوق الملكية العقارية بالممالك العثمانية للاجانب بموجب فرمان سنة ١٨٦٩ ظهرت مضبطة وقّع عليها من الدول قيل فيها : « . . . مساكن المتكئين في ممالك الدولة العلية لما كانت مغفلة من المداخلة والتعرض لايدخل اليها احد من غير رضا صاحبها او بغير امر ضابطها او مأمور له الرخصة اللازمة بامر صدر من الحكومة كذلك كانت مساكن التبعة الاجنبية . . . معافاة . . . الخ »

فلا يمكن اذن الدخول في مسكن اي شخص قاطن بالممالك المحروسة عثمانياً كان او اجنبياً الا بناءً على امر مخصوص وفي احوال معينة في القوانين العثمانية وفي مصر المساكن محتومة بناءً على كون القطر المصري جزءاً من ممالك الدولة العثمانية فتسري عليه احكام المضبطة المذكورة وبناءً على نصوص صريحة في القوانين المصرية تقضي بعقاب من دخل المساكن في غير الاحوال التي حددها الشارع :

« لا يجوز لاحد بغير امر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحاً للعامة ولا مخصصاً لصناعة او تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال المبينة في القوانين او في حالة تلبس الجاني بالجناية او في حالة الاستغاثة او طلب المساعدة من الداخل او في حالة الحريق أو الغرق » (مادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات)

والاحوال التي يجوز فيها الدخول بالمساكن المبينة بالقوانين هي المذكورة بالباب الثالث من قانون تحقيق الجنايات المعدل بالامر العالي الصادر في ٤ ذي الحجة سنة ١٣١٢ (٢٨ ما يوسنة ١٨٩٥) كتفتيش منازل المتهمين بمعرفة او

بأمر النيابة ومنازل من يشبه فيهم ومنازل غير المتهمين الذين يظهر بمنازلهم ضبط اشيا. استعملت في الجناية الخ وكذلك في المسائل المدنية عند اجراء حجوزات الخ واذا دخل احد في غير هذه الاحوال يعاقب بمقتضى المادة ١١٩ من قانون العقوبات : « اذا دخل احد الموظفين بالمصالح الميرية او المأمورين بالمحاكم او ضباط او عساكر الضبط والربط اعتماداً على وظيفته منزل شخص من احاد الناس بغير رضائه فيما عدا الاحوال المينة في القانون او بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين واذا ثبت انه فعل ذلك بامر رئيسه يعاقب من العقوبة ويحكم بها حيثنذر على الرئيس الامر فقط واما اذا كان الداخل المذكور غير موظف وفعل ذلك بالقسوة او التهديد فيعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى ستة اشهر » (مادة ١١٩)

والمسكن حسب ما جاء بالضبطه الثمانية هو الدار التي يسكن فيها مع مشتملاتها من المطبخ والاسطبل وامثالها وكذلك فناء الدار والحديقة وما اتصل بالدار من المحلات التي احيطت بالجدار وما سوى ذلك لا يعد من المسكن

﴿ الباب الثاني ﴾

(فيما يضمن للامة سلطتها وحقوقها او في الدستور)

علما ان لكل امة علاقات خارجية مع البلاد الاخرى وحكومة قوية الدستور قادرة على استتباب الامن والسكينة في الداخل (فالاولى) اي العلاقات الخارجية ينخت عنها وعن شروطها وترتيبها في القانون الدولي العام (والثانية) اي الحكومة وترتيبها في الداخل يبحث عنها في القانون الدستوري والاداري

فالديستور هو القانون الشامل لنظام الحكومة واختصاص كل جهة من

جهااتها والضامن لحرية افراد الامة (١) وهو إما مكتوب كما في فرنسا وإما غير مكتوب كما في إنجلترا مثلاً حيث الدستور مبني معظمه على العوائد والاوق ان يكون مكتوباً لان الضمان يكون اقوي . وعلى اي حال فهو ناشئ عن عوائد الامة واخلاقتها وسوابقها التاريخية ولا تضيف الكتابة عليه شيئاً سوى قوة الضمان كما قلنا فاذا حرر قانون نظامي في بلد لم تعود عليه ولم يسبق لها استعماله او استعمال ما يماثله فلا يفيد تحريره شيئاً بل لا بد وان يبقى عديم الفائدة او يسقط بعد قليل كما حصل ذلك اثناء حرب سنة ١٨٧٢ بين الدولة العلية والروسيا حيث بذل الجهد في ترتيب نظام دستوري للاولى ولم يفلح لان الدولة لم يسبق لها استعمال الدستور ولم تعود اهلها عليه . فالدستور لا ينتج عن الكتابة والتشريع وانما عن عوائد البلد وتاريخها وافكار الامة ودرجة تمدنها وسنين في فصلين القواعد الدستورية التي تضمن الامة حريتها وحقوقها والتي يجب ان تتبعها الحكومات على أننا لا نألو جهداً في ان نكرر ان «احسن حكومة هي التي اعادت الامة عليها والسعادة هي غاية كل امة فكل حكومة اوصلتها اليها كانت هي الراجحة وحيث ان السعادة لا تتال الا بقانون عادل مبني على القواعد الصحيحة الحققة فتي توفرت تلك السعادة عند الامة بلغت مقصدها وان فقدت كل قوة سياسية وبمعكس ذلك لو توفرت جميع القوة السياسية لامة وساء قانونها فلا يفيد شكل الحكومة شيئاً» (٢)



(١) اما القانون الاداري فيبحث عن نظام واختصاص كل جهة من هذه الجهات وتقسيمها وتعيين اختصاص كل قسم وما شابه ذلك

(٢) كتاب اصول القوانين والشرائع تأليف بننام وترجمة احمد قنبي بك زغلول

الفصل الاول

في القوى العمومية وتقسيمها

نقسم القوى العمومية الى قسمين عظيمين : القوة المنشئة والقوة المنشأة
فالاولى تكون عادة عبارة عن اجتماع لجنة مركبة من ذوي الكفاءة والدراية
لنتخيرهم الامة لوضع القانون الشامل لنظام الهيئة الحاكمة بكيفية تضمن لافرادها
مالهم من الاموال والحقوق وتقيهم من شر الاستبداد والجور وهو ما يسمونه
بالقانون النظامي او الاساسي فهي تعلق جميع الاحكام وتعين لكل منهم سلطته
وحدهه بحيث اذا تعداها عرض نفسه للانتقاد والمسئولية وعرض منصبه مما
كان رفيعاً للخطر والتزعزع فالقانون الاساسي المنشأ بهذه الصفة ضمانه اقوى
بكثير من القانون الذي ينشئه نفس صاحب السلطة الموضوعة لها الحدود ولو
اقسم بالله واعظ باليمين بان لا يخالفه ولا يتعداه لانه يمكنه ان يلاشي القانون
بتامه فكيف لا تطمح نظاره هو او من يخلفه لمخالفته والاستئثار بالسلطة —
وهي واحدة غير قابلة للاقسام وتلاشي مجرد وضع القانون المذكور لانها اذا
بقت بقي معها هذا القانون بدون اساس متين ومخشي ان تستحيل الى هيئة
استبدادية تخفي تحت ستار الحرية والنظام فتستعين بهذا الستار وتغير في
الدستور وتبدل كيف تشاء وتهدمه متى ارادت بلا ممانع وبدون زاجر ولا يخفى
ان هذا لا يعد دستوراً بل هو بالعكس تصرف تام في سائر حقوق الامة
واستبداد حقيقي في زي الدستور والحرية

والثانية اي القوة المنشأة هي نتيجة اعمال الاولى وهي مستديرة عليها تدير
الامور في الداخل وفي الخارج وتقع عليها مسئولية جميع شؤون البلاد وهي
نقسم الى ثلاث

قال العلامة الشهير مونتيسكيو في مؤلفه (روح الشرائع) « ترجمة يوسف افندي آصاف) في الفصل السادس من الكتاب الحادي عشر : « ان السلطة في كل حكومة على ثلاثة انواع : سلطة التشريع وسلطة التنفيذ فيما يختص بحقوق الام والدول وسلطة التنفيذ فيما يختص بالحقوق المدنية فالسلطة الاولى يسن الامير الشرائع وقنية او دائمية وله ان يعدل الشرائع الموجودة او يلغيا وبالسلطة الثانية يبرم الصلح او يشهر الحرب ويعين السفراء ويقبلهم من قبل الدول الاخرى ويوجد الامن في المملكة ويتلافى امر الهجوم على البلاد - وبالسلطة الثالثة يعاقب الجاني ويفصل بين الاخصام وعلى هذه السلطة يصنع ان يطلق اسم سلطة القضاء والاخرى مجرد سلطة التنفيذ »

والجميع متفقون مع مونتيسكيو على انه اذا اجتمعت هذه القوات في ايدي سلطة واحدة لا قدرت بالامة واذقتها كاس الاستبداد حتى لا يكون لها سبيل لابتداء آرائها فلا يكون لديها واسطة لتنفيذ اغراضها اذا كانت مخالفة لمبادئ تلك السلطة سوى الثورة والعصيان بل والثورة نفسها تكون في ذاك الوقت غير ممكنة لقوة الضغط الذي يحيط على كاهل الاهالي وشدة الجبن الذي يستولى عليهم بسبب نفوذ واجراءات تلك السلطة التي لارادع لها ولا مانع ويدها عمل القانون وتغييره وتبديله

فيجب ان تفصل القوة المكلفة بسن اللوائح والقوانين عن القوة المنوطة بتنفيذها والا كانت العاقبة استبداد هذه القوة الوحيدة التي كلما رأت عثرة في سبيلها سنت في الحال ما يزيل تلك العقبة ويسهل لها الطريق واتبعت القانون المسنون بالتنفيذ حالاً - وخوفاً من ان تجترأ السلطة التشريعية على سن قانون يخول لها القوة التنفيذية لا بد ان تنزع منها هذه الوسيلة بان يحرم عليها هذا التعدي بنص مخصوص في الدستور عند عمله بمعرفة اللجنة الموقفة

(القوة المنشئة) فلا تخشى البلاد حيثئذ الاستبداد من قبل القوة التنفيذية باستئثارها بالتنفيذ والتشريع لدخل هذا الاخير في اختصاص القوة التشريعية ولا الاستبداد من قبل القوة التشريعية لعدم تمكنها من تخويل نفسها التنفيذ على انه ولو كانت القوة التشريعية منفصلة عن القوة التنفيذية لا بد ان تجد هذه الاخيرة ميلاً للاستبداد اذا كانت هي القاضية وولية التنفيذ في آن واحد فيبقى الاهالي في حال لا يطاق لان القاضي يكون وقتئذ في توقيع احكامه وخصوصاً في تنفيذها ذا قسوة يصعب تمييزها عن الظلم . وبالحرى لا يمكن ضمان حقوق الافراد وصيانتها اذا ضمت هذه القوة القضائية للسلطة التشريعية اذ لا يكون هناك ثبات للقوانين فيحوز ان يتصرف القاضي في كل قضية بخلاف تصرفه في القضايا الماثلة لما متى شاء وكيف شاء ولا حرج عليه في ذلك ما دام التشريع بيده كالقضاء فيطبق اليوم قانوناً مخصوصاً ليجبه في الغد ثم يعيده بعد الغد كما كان او معدلاً وهكذا

ولذلك قد انشئت المحاكم وما عليها سوى تطبيق القانون الذي سنّه السلطة التشريعية ففصل في المنازعات وتوقع الاحكام بمقتضاه . اما التنفيذ فكلفت به جهات اخرى (اعلاها مجلس النظار واسفلها عسكري البوليس) تسمى بالقوة التنفيذية وعليها ان تتبع في مأموريتها القوانين ونصوص الاحكام ونتيجة هذا التقسيم هي كما ترى الرجوع في جميع الاجراءات الى القوانين التي تسنها القوة التشريعية القابضة عليها ايدي نواب الامة . وحيث قد قدمنا ان الامة هي صاحبة الملكة فيتضح ان توزيع السلطة على النمط الذي يبناه هو من اهم القواعد الواجب اتباعها في نظام الحكومات

غير ان بعض الفلاسفة والسياسيين لا يفرقون بين القوة التنفيذية والقضائية فيسمونها القوة التنفيذية لان تطبيق القانون على رايهم لا يخرج عن

كونه تنفيذاً له ولأن القائمين بالأعمال القضائية هم منتخبون جميعهم بمعرفة القوة التنفيذية وهذه لما عليهم حق التعيين وحق الفصل فلا يتأتى بعد ذلك ان يقال ان السلطة القضائية غير السلطة التنفيذية

نقول ان هذا الرأي فاسد لان تطبيق القانون واصدار الحكم خلاف تنفيذ هذا الحكم وان قيل ان اصدار الحكم هو جزء من التنفيذ فنحن نرى ان يبقى هذا الجزء في ايدي رجال منفصلين عن المكلفين ببقية التنفيذ واما الاستناد على كون القوة التنفيذية هي التي يدها تعيين وفصل رجال القضاء فهو ساقط لان رجال القوة التنفيذية نفسها يعينون ويفصلون في بعض البلاد بمعرفة القوة التشريعية مثل فرنسا والولايات المتحدة وسويسرا فريئس هذه الجمهوريات يُتَخَب بمعرفة مجالس النواب والشيوخ ومع ذلك فالكل مقررون بوجوب الفصل والتمييز بين القوة التنفيذية والقوة التشريعية . وزد على هذا ان رجال القوة القضائية في معظم البلاد غير قابلين للعزل فليس بيد مجلس النظار سوى تعيينهم واما فصلهم فلا قدرة له عليه - وماذا يقول اصحاب هذا الرأي في القضايا التي تُرفع امام المحاكم ضد الحكومة اي ضد الهيئة التنفيذية اقول يجوز ان يحكم شخص (ادبي او مادي) على نفسه او هل يعقل ان ينظم انسان من آخر امام هذا الآخر

ومع كل فقد شوهد انه اذا غلّت ايدي كل سلطة ومنعت بالكلية عن التعدي على اختصاصات الاخرى لوقفت حركة الحكومة ولم يمكنها القيام بأموريتها ولذلك قد منحت لكل من الثلاث قوات بعض من اختصاصات الاخرى وخصوصاً القوة التنفيذية فقد منحت لها في سائر البلدان جزء من التشريع وهو عمل اللوائح وبعض الدكرتات التي لا يؤخذ فيها رأي مجالس النواب وأعطيت ايضاً جزءاً من السلطة القضائية وهو الحكم في بعض المخالفات

والحكم بقنوات تأديبية وإدارية وغير ذلك وبعد التكمّل عن (مستلزمات تحويل السلطة للامة) سنشرح في ثلاثة ابواب متوالية القوة التشريعية وما يتعلق بها في الحكومة المصرية ثم القوة التنفيذية فالقوة القضائية

الفصل الثاني

(في مستلزمات تحويل السلطة للامة)

متي علمنا ان السلطة يجب ان تكون في ايدي الامة وان الحكومة دستورية كانت ام استبدادية مصدرها ارادة الامة واساسها رغبة الشعب وميله وجب ان نبحث عن مستلزمات تلك السلطة

لانه لا يكفي ان يتحوّل للامة حق الانتخاب بل من الضروري ان تمنح الوسائل التي تمكنها من ابداء آملها وآرائها في الاصلاحات المادية والادبية واظهار الحلل الحاصل والضرر الذي ينفج عنه ومراقبة اعمال الحكومة واعطاء ملحوظات عنها حسبما يترآى لها

وهذه الوسائل هي حق الاجتماع وحرية المطبوعات وحق التنظيم

(اولاً في حق الاجتماع)

بواسطة الاجتماع تمكن الافراد من الاشتغال بالمائل المطلوب البحث فيها فيدي كل رأيه وبعد المناقشة بالحرية التامة يتقرّر على ما يرام الاصلاح المقصود

والاجتماع هو الطريقة الوحيدة التي بدونها تضج آراء الافراد سدى ويكمد كل غيظه في نفسه فيتآلم ويتبعه في التآلم تآلم الامة بأسرها

وهو مفيد للامة حيث يمكنها من ابداء رغائبها وللحكومة حيث يمكنها من معرفة آراء الهيئة المحكومة فتتقظ من غفلتها وتندارك خطأها وتجنب

غضب الاهالي . ولا يخفى ان هذا التيقظ من الجهتين يعود بالفائدة العظمى
والنتيجة الكبرى على الجميع

وفي بلادنا لا يوجد قانون للاجتماعات فيُظَنُّ لأوّل وهلة ان حق
الاجتماع عندنا مطلق على ان هذا الاطلاق هو عين القيد وتلك الحرية هي
نفس الاستبداد لان الحكومة يمكنها والحالة هذه اقفال اي جمعية وتشغيلها
بمحجة المحافظة على النظام العام

ومعلوم ان القانون هو الدستور بين الحاكم والمحكوم فالأوفق ان يسن
قانون يبيح نفسه بالاجتماع وينزع من الحكومة تلك السلطة المطلقة التي تسمح
لها الان بالفتك بالاجتماعات ولا يباح لها بها إلا في احوال مخصوصة وبشروط
معلومة وميمنة في القانون والأحق الاجتماع في مصر في الحقيقة معدوم
(ثانياً في المطبوعات)

حرية المطبوعات

سهلت المطابع عن ذي قبل نشر ما يكتب وساعدت بذلك على تعمير
العلوم وأعانَت الامم على تبادل الافكار بواسطة المؤلفات المطبوعة والجرائد
والمجلات حتى تمكن الكل من ابتلاع ما كان ينسخ باجرة عالية ومبالغ باهظة
في السابق ثمن زهيد آخذ في النقصان يوماً عن يوم

على ان المطابع قد تساعد ايضاً وتُسَهِّلُ الثورات الادبية بل والسياسية
بشر الصحف والرسائل الواعظة بطرح الافكار المؤسسة عليها الهيئة الحاضرة
او بالهياج الفعلي ضد عمل مخصوص او ضد الحكومة بأسرها ولذا قد تبهت
اليها الحكومات منذ نشأتها واعاربتها التفاتاً عظيماً فسنت لها القوانين العديدة
واللوائح التي لا تحصى للتمكن من معرفة اصحاب المطابع وما يُطبع فيها ومراقبته
قبل نشره

ولا يخفى ان الجرائد السياسية لم تنشر بل قل ولم توجد الا منذ اختراع

المطابع والقرض الاصلي منها هو اظهار الخلل الحاصل في المصالح العمومية وبيان الضرر الذي ينتج عنه وبالجملة الانتقاد على ما تكملة الحكومة من تشريع او تنفيذ او الثناء عليها على حسب ما يترآى لها

فمن الحكومات من أباحت الطبع لكل من اراد بدون شروط ولا قيد ومنحت المطبوعات الحرية التامة في اقوالها وانتقاداتها مادامت لا تخالف الاداب العمومية ولا تخل بالنظام العمومي وهذا ما ينطبق على الاصول الدستورية ولا ينزع من الامة حقاً طبيعياً مقدساً وهو اظهار احساساتها الحقيقية نحو من تولى الرئاسة عليها وقبض على زمام احكامها ومنها من خشت الثورة وتخوفت العصيان فحجرت على تلك الحقوق ولم تمنحها الا لافراد معلومة مؤدية لشروط مخصوصة

ومصري من فئة الحكومات الثانية والقانون المتبع في المطبوعات الآن هو الامر العالي الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ افرنكية واوامر أخرى مشتقة وكلها لا تسري على الاجانب لان الدول لم تصادق عليها والباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الاهلي وهو طبعاً لا يسري ايضاً الا على الاهالي وقد اشترط الشارع في هذه الاوامر شروطاً عديدة على من يريد اصدار جريدة او رسالة او نشر كتابة وسن العقوبات الصارمة على من يخالف هذه الشروط او تقع منه جناية ويمكن ان يقال ان الجرائد والرسائل لا يمكنها ان تؤذي مأموريها مع كل هذه التضيقات فلا يتسنى للامة التمتع بحقوقها والفوز بامانيها

ولما رأت البلاد المتمدنة انها لا تحصل على الفائدة المقصودة اذا شددت في التضييق منحت للمطبوعات الحرية التامة سوى بعض الحجر الضروري جداً لحفظ النظام غير ان الواقع ان الجرائد الوطنية بمصر تتمتع بحرية عظيمة لا يسمح بها قانون المطبوعات ونظارة الداخلية لا تحرك ساكناً لانها تعلم حق العلم أن الحجر على حرية المطبوعات يوازي تحريمها بالمرّة وان الامر العالي الصادر في ٢٦

نوفمبر سنة ١٨٨١ ذو قساوة في غير محلها

واما الجرائد الاجنبية فانها تكتب ما تشاء وتشر ما تريد بدون مانع ولا رادع لان الدول لم تصادق على قانون المطبوعات كما كانت تؤمل الحكومة فشردت عن الاجانب وبقي الاهلون خاضعين له دون غيرهم فلا يعود منهمو الحالة هذه ادنى فائدة على الحكومة بل لا ينتج عنه سوى عدم المساواة بين الاجانب والاهالي فابحس عمله الآن هو تفقيج هذا القانون بحيث يمتنع للاهالي حرية المطبوعات فتتمتع الجرائد الاهلية بحقوقها من جهة ويسهل بتصديق الدول عليه وتتم المساواة بين المصريين والاجانب من جهة أخرى فضلا عن الفوائد الجمّة التي تنجم عن حرية المطبوعات للحكومة والامة معاً

(ثالثاً في حق التظلم)

انظر المواد ٢٠ و ٢١ من القانون النظامي في اول مايو سنة ١٨٨٣ كل مصري له الحق في ان يقدم عرائض للحضرة الفخيمة الحديوية ولبنوب عنها كالنظار والمديرين وغيرهم (مادة ٢٠) وكذلك لمجلس شورى القوانين وهذا الحق مخول ايضاً لكل اجنبي سواء كان قاطناً بالقطر المصري او ماراً به او له فوائد واعمال فيه وذلك لانه من الحقوق الطبيعية المؤسسة على العدل والنظام ولولاه لضاعحت حقوق كثيرين فلا امتياز فيه بين المصري والاجنبي وانما خص المصري بالذكر لسبب سنديده

« يجوز لكل مصري ان يقدم لنا عريضة فالعرائض التي تبث الى رئيس مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها او بقولها والعرائض التي تقبل تحال على ناظر الديوان المختصة به لاجراء ما يلزم عنها واشعار المجلس بما ياتى في شأنها » (مادة ٢٠)

على ان العرائض لا تقبل متى كانت مختصة بحقوق ومنافع شخصية الا اذا

قدمت قبلاً للجهة المختصة ولولا ذلك لضاع نظام الحكومة وحصل تأثير من الدوائر العالية على مصالح الحكومة في جميع الاشغال (مادة ٢١) ومتى قبلت العرائض تحال على الناظر المختصة به لاجراء اللازم والافادة بما يتم فيها

« كل عريضة تختص بمحقوق ومنافع شخصية ترفض متى كانت من خصائص المحاكم او لم يسبق تقديمها للجهة الادارة المختصة بها » (مادة ٢١) ونص المادة ٢١ واقتصاره على اختصاص العرائض الشخصية بالرفض يدلنا على ان العرائض التي تقدم للجناس المقصودة في المادة ٢٠ هي الغير شخصية اي التي تقدم من جماعات او من افراد وتكون متعلقة بمسائل عمومية لا غير ولذلك خص المصري وحده بالحق في تقديمها كما قدمنا لانه قلماً يكون للاجنبي شأن في هذه المسائل العمومية ولكن اذا كانت لدى هذا الاجنبي ظلامة ما جاز له ان يرفعها متى كان نظرها لا يختص بالمحكمة او بجهات معينة في الادارة كما قدمنا ويوجد بجميع الدواوين دفاتر مخصوصة تقيد بها العرائض تحت نمرة متسلسلة يوثر امامها بما يتم فيها من احالة على الجهات او اجراء عمل او رفضه

الباب الثالث

(في القوة التشريعية)

سنشرح في هذا الباب اتقوة التشريعية وما يتعلق بها في الحكومة المصرية مرتكبين في ذلك على القانون النيابي المصري الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣ اعلم « ان سعادة كل امة يلزم ان تكون مكفولة بثلاثة امور اولها مادي والثاني ادبي والثالث سياسي فالحصول على الاول لا يكون الا بالنظام المدني

والعسكري والثاني بايجاد محاكم عادلة والثالث بتشكيل هيئات نيابية » (تقرير اللورد دوفرين سنة ٨٢) توب عن الامة وتظفر في كل امورها بشرط ان تكون لها الكلمة النافذة والقول القاطع فتسن القوانين التي تراها موافقة للبلاد وتلاحظ وتراقب تنفيذها واعمال المواطنين بهذا التنفيذ بدون تمييز

وبناء على هذه القواعد المقررة المعمول بها في جميع البلاد المتمدنة قد انشئ قانون نظامي بتشكيل هيئات نيابية في القطر المصري

والقوة التشريعية هي القوة المنوطة بالتشريع اي بسن القوانين والنظامات العمومية ولم تنفصل هذه القوة التشريعية (مؤقتا) عن القوات الاخرى إلا في عهد الخديوي الاسبق اسماعيل باشا حيث انشأ عهدا ما تحصل على لقب الخديوية (وذلك سنة ١٢٨٤ هجرية) مجلساً منتخباً حائزاً للسلطة التشريعية سماه بمجلس النواب . وقد سقط هذا المجلس على اثر حوادث سياسية ثم أعيد في اوائل حكم سمو الخديوي السابق توفيق باشا اي في سنة ١٨٨١ بناء على طلب دولتو شريف باشا رئيس مجلس النظار مع تطبيق نفس قانون سنة ١٢٨٤ وكان حائزاً على اختصاصات عديدة لا تنقص عن اختصاصاته في اعظم البلاد المتمدنة غير انه لم يستمر الا قليلاً حتى طرأت عليه تعديلات فاستبدل بقانون ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ ولكن تبعت ذلك الحوادث السياسية العلومة التي كانت خاتمتها الثورة العراقية

تعريف

اتصال القوة التشريعية عن القوات الاخرى

ولما عادت البلاد للهدوء والسكينة سن القانون الحالي الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣ والمتبذع لنظامه هو اللورد دوفرين مبعوث انكلترا في مصر سنة ١٨٨٢ وقد ذكره في تقريره الذي رفعه للحكومة الانكليزية في تلك السنة على اثر الحوادث العراقية عن حالة القطر المصري

قانون اول مايو سنة ١٨٨٣

غير اننا سنرى ان هذا القانون لم يعط لهذه الهيئات السلطة التي يجب

منحها لها حتى لا تكون عديمة الفائدة وإنما قصد به كما يقول جناب اللورد تشكيل هيئة شوروية تتمرّن فيها النواب عن الامة المصرية حتى اذا تدربوا على مثل هذه الاعمال وفهموا المقصود منها وعلموا اهمية وظائفهم وتعودوا على الخروج من تحت نير الحكومة وعدم الاتقياد في كل الاحوال لارائها والتأثر بنفوذها شكّلت في مصر مجالس تشريعية حقيقية لها سلطة المراقبة العامة على الحكومة ورجالها

وستتكم أولاً عن القانون النظامي ثم عن قانون الانتخابات ولمحاته
(القانون النظامي)

ينقسم القانون النظامي الحالي (اول مايو سنة ١٨٨٣) الى عشرة ابواب يتعلق منها اثنان بمجالس المديرات واثنان بمجالس شورى القوانين واثنان بالجمعية العمومية وباب خاص بمجلس شورى الحكومة وباب في الاحكام الوقفية وآخر في الاحكام العمومية
أما الباب الاول ففيه مادة واحدة وهي :

المادة الاولى : « يشكل — أولاً — مجالس مديريات في كل مديرية مجلس (ثانياً) مجلس شورى القوانين (ثالثاً) جمعية عمومية (رابعاً) مجلس شورى الحكومة »

وسنبشر ذلك في اربعة فصول وتذييل
الفصل الاول — في مجالس المديرات
الفصل الثاني — في مجلس شورى القوانين
الفصل الثالث — في الجمعية العمومية
الفصل الرابع — في مجلس شورى الحكومة
تذييل — احكام وقفية واحكام عمومية

الفصل الأول

(في مجالس المديريات)

مجالس المديريات هي اقل هيئة نيابية تشريعية في الحكومة المصرية وسلطانها محصورة ومحدودة سواء كان بالنسبة للمواد التي تنظرها او بالنسبة للجهات التي تمتد فيها سلطتها

تشكيل - لا يمكن ان يُتَخَبَ أحد بصفة عضو الا اذا كان مؤدياً لاربعة شروط وهي المذكورة بالمادة ١٤ من القانون النظامي

الشروط التي
يجب توفيرها
فحين يُتَخَبُ

اولاً يجب ان يكون عمره ثلاثين سنة على الاقل . وقد اشترط المشرع ذلك ليس فقط ليكون العضو ذا من لائق يحمل معه الملمه باحوال المديرية وتقديره المسائل المهمة التي يتباحث فيها المجلس حق قدرها بل خصوصاً لكون الانتخاب في مجلس المديرية هو كالاساس لبيت عظيم يجب ان يكون متيناً قوياً والآن سقط البناء باجمعه اذ ان اعضاء مجلس شورى القوانين واعضاء الجمعية العمومية يُتَخَبُونَ ضمن اعضاء مجالس المديريات ولا ينبغي ان المسائل التي يدور البحث فيها في هذه المجالس مهمة للغاية

السن

ثانياً يجب ان يكون له الملم بالقراءة والكتابة لا أمياً لا يعلم شيئاً سوى ما يراه حوله جاهلاً المسائل العمومية وطرق البحث فيها

القراءة والكتابة

ثالثاً لا يُتَخَبُ البالغ من العمر ثلاثين سنة العالم بالقراءة والكتابة الا اذا كان يدفع مالاً مقررّاً على عقارات واطيان في نفس المديرية قدره خمسة آلاف غرساً سنوياً منذ سنتين على الاقل

المال

وما فائدة هذا الشرط؟ قيل انه اذا كان الانسان لا يملك شيئاً ما يغلب على الظن ان تربيته تكون غير وافية بالفرض من جهة الآداب ومن جهة العلم في

آن واحد ولذا ابعاد القانون النظامي امثال هؤلاء من عضوية المجالس التشريعية على ان هذه لم تكن فكرة الشارع على ما نظن عند ما اوجب هذا الشرط لان الموائد في هذه السنين الاخيرة سهلت الاختلاط بين جميع الطبقات سفلى وعليا وقد انشأ اهل الخير الجمعيات والمدارس والمستشفيات وغير ذلك مما جعل الفقراء يساوون الاغنياء سواء كان في الترية او في المعارف ويمحزون على ارفع الالقاب واسمى المناصب في نوادي العلم ودوائر الحكومات فاذا تأملنا نص القانون نجد فيه ما بين لنا جلياً غرض الشارع المصري اذ قال « وجارياً دفع مال مقرر على عقارات او اطيان في نفس المديرية من منذ سنتين ٠٠٠٠ الخ » فلا يكفي ان يكون مالكا لعقارات يدفع عليها خمسة آلاف غرش مالا على الاطلاق وانما يجب ان تكون هذه العقارات كائنة في نفس المديرية الجاري الانتخاب فيها ويجب ان يكون مالكا بها من مدة سنتين وهذا دليل على ان القانون لم ينظر للثروة الشخصية على وجه الاطلاق وانما نظر لما من حيث كونها تجعل المنتخب يهتم بشؤون المديرية اهتماماً حقيقياً .
تعرض عليه فائده الشخصية اذ ان اعمال مجلس المديرية تفيده وتفيد املاكه كما تفيد الجميع ان كانت في محلها والأفيعمه الضرر هو والجميع (مادة ١٤ من القانون النظامي)

هذا ويوجد شروط أخرى لم تذكر في نص المادة ١٤ لبداهتها وهي شروط أخرى الجنسية المصرية وحق الانتخاب اي ان عضو مجلس المديرية يجب ان يكون مصرياً من رعايا الحكومة المحلية وله حق الانتخاب خارجاً عن عداد المذكورين في المادة السادسة من قانون الانتخاب الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣ (انظر هذه المادة)

ومع ذلك فلا يجوز البتة انتخاب احد من موظفي الحكومة الملكيين ولا من المسكرين الذين تحت السلاح ولو كانوا مؤدبين لكل هذه الشروط (مادة ١٥) وسبب هذا التحريم مبني - بالنسبة للعسكريين - على قاعدة معلومة وهي انه لا يجوز اشتغالهم بشيء خلاف الدفاع عن البلد وزود العدو عنها لثلا ينعدم نظام الجيش ويضيع المقصود منه وزد على ذلك عدم اكتراث المنتخب الموجود في الجيش بمأموريته النيابية لكثرة تعييه واشتغاله بالمشاكل الحربية . واما بالنسبة للملكيين - فلأنهم رجال حكومة ولا يراعون بل ولا يجب ان يراعوا في معظم الاحوال ان لم تقل جميعها الا صالح الحكومة على ان الشارع لم يقصد منع انتخاب الموظف بالكلية وانما اراد عدم الجمع بين المراكزين فعلى من ينتخب من الموظفين ان يفضل احد المراكزين ويترك الآخر واذا لم يبد رغبة عند تحقيق نظام الانتخاب وحلف اليمين فيعين آخر محله في وظيفته ويعتبر الموظف قابلاً بان يكون نائباً لان الأولى بالتنفيذ هي رغبة الامة والسكوت في موقف التكلم اقرار ورضاء

وكذلك لا يجوز ان ينتخب شخص في اكثر من مجلس واحد من مجالس المديريات (مادة ١٦) لانه قد يحصل ان تكون فائدة المديرية الواحدة ضد فوائد الاخرى فاذا كان العضو المنتخب في المجلسين بفرض جواز ذلك يسعى في فائدة احدهما كان سعيه ضد رغائب الثانية وبعكس ما يجب عليه فنجوها

اما الانتخاب فقواعده وطرقه مبينة بقانون الانتخاب

والعضو المنتخب لا يكتسب العضوية الا اذا حلف بين الصداقة للجناب الحديوي والطاعة للقوانين امام المدير بصفته نائباً عن الحضرة الفخيمة الحديوية

وعدد اعضاء مجالس المديريات يبلغ ثمانية في مديرية القرية ولا يزيد عن الاربعة في مديرية قنا ويختلف في الاخرى بين هذين العددين على حسب اهمية كل منها (مادة ١٣) ويحضرا المجلس المدير بصفة رئيس وباشتهندس المديرية او مفتش الري (على حسب الاعمال التي سيحصل المباحثة فيها) بصفة عضو (مادة ٦) ولكل منهم رأي معدود في المداولات وحضورهم له فائدة عظي وهو تنوير المجلس فيما يتعلق بمهنتهم بمعلوماتهم وافكارهم التي تعلموا ولا شك على معلومات وافكار الاعضاء المنتخبين الذين لم يتعلموا من مبادئها شيئاً ولم يمارسوا الاشتغال بها ولم يتدربوا عليها

وتعين الاعضاء هو لمدة ست سنوات وانما يصير تغيير نصفهم بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الانتخاب العمومي وهذا النصف يعين بالقرعة ويُنْتَخَب بدل الساقط او يحدد انتخابه لانه يجوز تكرار انتخاب العضو الواحد مرارا لاحد لها (مادة ١٧) وفي آخر الست سنوات تعاد عملية الانتخاب بالنسبة لعموم الاعضاء وليس لاعضاء مجالس المديريات رواتب بل يشغلون جميعهم بدون مقابل رواتب اختصاص - دائرة اختصاص مجلس المديرية قاصرة على المديرية النائب اختصاص عنها فلا يمكن ان ينظر في امور خارجة عنها والا كانت اعماله باطلة عملاً بالمادة الثامنة

اما من جهة المواد فسلطته محصورة جداً فعلى مقتضى المادة الثالثة من القانون النظامي يجب استمراج رأي مجلس المديرية في شؤون تهم المديرية كثيراً وهي (اولاً) اجراء تغييرات في زمام المديرية او زمام البلاد (ثانياً) اتجاها طرق المواصلات برّاً او بحراً والاعمال المتعلقة بالري (ثالثاً) احداث او تغيير او ابطال الموالد والاسواق في المديرية (رابعاً) الامور التي تقضي القوانين او الاوامر او اللوائح باستمراج رأيه فيها (خامساً) المسائل التي تستشير

فيها جهات الادارة (مادة ٣)

اما المادة التالية فتجوز اخذ رأي مجلس المديرية ولكنها لم تحتّم باخذه
بدليل كون الشارع قال ويجوز ولم يقل ويجب كما جاء بالمادة ٣ وهذه المسائل هي
(اولاً) عمليات الطرق والملاحة والري وكل أمر ذي منفعة عامة يكون للمديرية
شأن فيه (ثانياً) مشترى او بيع او ابدال او إنشاء أو ترميم المباني والاماكن
المخصصة للمديرية او للمجالس او للسجون او للمصالح الأخرى خاصة بالمديرية وتغيير
استعمال تلك المباني او الاماكن (مادة ٤)

ولمجلس المديرية ان يدي رأيه من تلقاء نفسه في المسائل التي تتعلق
بتقدم المعارف العمومية والزراعة كإردم المستنقعات وتحسين الزراعة
وتصريف المياه ونحو ذلك (مادة ٥٥)

وللحكومة ان تتبع في كل هذه الأحوال رأي مجلس المديرية وان لا تتبعه
غير ان لمجلس المديرية اختصاصاً آخر اهم من كل ذلك يعد خطوة كبرى
في سبيل تحرير المديرية وهو تقرير رسوم فوق العادة متى اقتضت ذلك
المنافع العمومية بالمديرية ولكن هذا الاختصاص خاضع لإرادة الحكومة المطلقة
فلها ان تصدق على القرار فينفذ ولها ان ترفض التصديق عليه فيعطل (مادة ٢)
وبمعنى آخر لا تسري قرارات مجلس المديرية المنوّه عنها بالمادة الثانية إلا بعد
تصديق الحكومة عليها

وقد كان كُلف مجلس المديرية بمقتضى امر عال صادر في ٩ فبراير سنة
١٨٨٩ بتقديم قائمة لناظر الحاقانية باسماء اشخاص معينين يحسنون القراءة والكتابة
ليُنتخب منهم قاضيين ليحكم في مواد الامور الجزئية والمصالحات تحت رئاسة
رئيس يُعين بأمر عال او في حالة غيابه تحت رئاسة من يستدعيه من المذكورين
بالقائمة لينوب عنه (مادة اولى وثانية من الامر العالي المذكور) ولكن لم يلبث

هذا الامر قليلاً حتى ظهرت عيوبه العديدة فحذف واستبدل بالنظام الحالي الذي لا دخل لمجلس المديرية فيه

هذه هي اختصاصات مجلس المديرية التي يجب ان نضيف اليها امتيازاً مهماً لاعضائه وهو ان مندوبي مجلس شورى القوانين ينتخبون من اعضاء مجالس المديريات الذين هم مفضلون عن غيرهم لان ينوبوا عن الامة ويكونوا اعظم هيئة تدافع عن حقوقها وتراعي صالحها

فإذا عمل مجلس المديرية عملاً خارجاً عن هذه الحدود كان لاغياً ولا يعمل به (المادة ٨) او اذا حصل التباس فيما اذا كان ذلك العمل خارجاً عن اختصاصاته او داخلياً فيها فصلت في ذلك لجنة مؤلفة من ناظرين من نظار اللواوين احدهما على الدوام ناظر الحفانية وهو الرئيس ومن اثنين من اعضاء مجالس شورى القوانين ومن ثلاثة من قضاة محكمة الاستئناف بالقاهرة وتأويل هذه اللجنة يكون تأويلاً قطعياً لا يقبل الطعن ولا التظلم (مادة ٥٢)

الجلسات — ينعقد مجلس المديرية في كل سنة مرة على الاقل في الميعاد الذي يعينه امر عال يصدر بهذا الخصوص ويعين ابداء وانتهاء مدة الانعقاد والمدير يطلب بناءً على هذا الامر انعقاده بصفته رئيساً له

والجلسات السرية لا يجوز لاحد الحضور فيها^(١) اما محل الاجتماع فهو عادة وكما يظهر من سياق المواد مركز المديرية لانه هو المحل الوحيد للمعلوم الذي يمكن الجميع الحضور فيه والموجود به المدير رئيس المجلس والباثتمهندس احد اعضاءه ولا تكون المداورات قانونية الا اذا حضر في المجلس ثلث الاعضاء بما فيهم المدير وباثتمهندس المديرية او مفتش الري (انظر المادة ٤٨ قانون نظامي

(١) سياق في الكلام في باب مجلس شورى القوانين على الجلسات السرية والعالية

تأويل اعمال
مجالس
المديريات

والمادة الاولى من الامر العالي الصادر في ٧ فبراير سنة ١٨٨٧ بتعديل المادة ٢ من القانون النظامي (والمداولات الخارجة عن الاجتماع القانوني تكون باطلة بطبيعتها ولا حاجة لكون اللجنة الخصوصية المنوه عنها بالمادة ٥٢ تقرر باطلالها بل يكفي في ذلك قرار من المدير الذي يتخذ الوسائل اللازمة لفض الاجتماع في الحال - ولاعضاء المجلس ان يتراضوا على أعمال المدير ويتناقضوا فيها امام ناظر الداخلية متى تراءى لهم ذلك اي ان قرار المدير ليس قطعياً كقرار اللجنة المذكورة بالمادة ٥٢ بل يُطعن فيه امام ناظر الداخلية وهو يفصل فصلاً نهائياً (مادة ٩ من القانون النظامي)

وقرارات مجلس المديرية تصدر بأغلبية الآراء اغلبية مطلقة والاغلبية المطلقة هي اكثرية الاصوات عن نصف عدد الحاضرين لجهة دون الاخرى ولو بصوت واحد فاذا كان عددهم خمسة مثلاً كانت الاغلبية المطابقة ثلاثة لانها تزيد بصوت عن الاثنين الباقيين وذلك بصرف النظر عن الاعضاء الغائبين فهذه الاغلبية لا تنقيد بعددهم ولا بأرائهم بل بأراء الحاضرين لا غير ولذلك سميت مطلقة بعكس المقيدة التي تستلزم رأي ثلثي الاعضاء او ثلاثة ارباعهم مثلاً وبالعكس الاغلبية النسبية التي لا تستلزم عدداً من الاصوات اكثر من النصف بل تكفي فيها الاغلبية مجردة عن كل شرط - فاذا حاز احد الآراء ثلث الاصوات مثلاً زائداً واحداً وحاز رأي آخر الثلث ناقصاً واحداً وحاز رأي ثالث الثلث كانت الاغلبية النسبية للرأي الاول لانه حاز اصواتاً اكثر مما حاز الرأيان الآخران أما اذا تساوت الآراء فيزج قسم الرئيس (مادة ١٢ من دكرتو ٧ فبراير سنة ٨٧) ويقيدها كاتب سر المجلس الذي يعين بمعرفة المدير من ضمن الاعضاء (مادة ٣ من الدكرتو المذكور) واخذ الآراء يكون ببدء الاسماء او بالكتابة اذا طلب ذلك اثنان من

الإعضاء^(١) (مادة ١٣) ألاّ عند انتخاب العضو المنتدب لمجلس شورى القوانين فإن الاقتراع يكون دائماً سرّياً



الفصل الثاني

في مجلس شورى القوانين

هو اقل من الجمعية العمومية وارفع من مجالس المديريات بكثير سواء كان بالنسبة لاختصاصاته او لدائرة اختصاصاته

تشكيل — أعضاء مجلس شورى القوانين على نوعين مندوبون ودائمون

تشكيل
فالدائمون هم المعيّنون من قبل الحكومة كسائر بقية الموظفين ولهم رواتب شهرية مثلهم ويعيّنون بامر عال بعد عرض مجلس النظار ولا يعزلون الاّ بامر عال بعد عرض مجلس النظار ايضاً وبناءً على قرار يصدر من مجلس شورى القوانين بآراء ثلثي اعضائه على الاقل وهذا القيد الاخير مفيد للغاية لانه يضمن للأعضاء الدائمين حريتهم فيبدون آراءهم بدون ان يخشوا العزل والفصل ويمارضون مشروعات الحكومة اذا لم توافقهم بكل جراءة وبدون ان يكون للحكومة يد في التأثير عليهم او الضبط على افكارهم بواسطة التهديد بتعيين غيرهم اذا لم يصغوا لامرهابل للجلاس وحده القدرة على عزلهم فتكثر بذلك الثقة به وباستقلال اعضائه وعددهم اربعة عشر عضواً واذا دُعِيَ واحد منهم او اكثر لمنصب الوزارة فيعين بدله من النظار المنفصلين وقتها (مادة ٣١)

اما الغرض من تعيين هؤلاء المندوبين من قبل الحكومة فهو وجود

(١) انظر عن كيفية اخذ الآراء المادة ١٦ و١٧ من اللائحة الداخلية لمجلس

رجال في المجلس ممن يوثق بكفاءتهم ودرايتهم ويكونون اقوى معرفة وأسمى ادراكاً من المنتخبين الذين يندر وجود اكفاء بينهم وبهذه الطريقة يمكن ايضاً ايجاد نواب عن الفئات الصغرى من الامة المصرية مثل الاقباط وغيرهم من النصارى والاسرائيليين « ولا شك ان في تعيين للفريق الثاني فوائد واضحة فان التعيين على هذه الصورة يتحقق به وجود اعضاء في المجلس ممن امتازوا باخبارهم وسابقي فعالمهم وسمو مكاتبتهم في المقام الاجتماعي حتى انهم استحقوا ثقة اميرهم بهم فضلاً عن ثقة مشاهير الاقباط وبقية المسيحيين الذين يتعذر عليهم استمالة المسلمين الى انقيادهم » (تقرير اللورد دوفرين ترجمة خليل افندي النقاش)

الاعضاء
المندوبون

اما المندوبون فينتخبون من اعضاء مجالس المديريات بالكيفية المبينة في قانون الانتخاب وعددهم ستة عشر عضواً واحد عن كل مديرية من الاربعة عشر مديرية ينتخبه مجلسها من بين اعضاءه بالاقتراع السري وواحد عن مدينة القاهرة ينتخبه المنتخبون المندوبون عنها وواحد عن مدينة الاسكندرية ودمياط ورشيد^(١) والسويس وبورسعيد والاسماعيلية والعريش ينتخبه المنتخبون المندوبون عن هذه المدن السبعة

مدة تعيين
الاعضاء
المندوبين
الرئيس
والوكيلان

ومدة انتخاب المندوبين ست سنوات لا غير ويجوز اعادة الانتخاب على الدوام واذا انفصل احدثهم في اي وقت عن عضوية مجالس المديرية انفصل في الحال عن مجلس شورى القوانين وينتخب بدله مجالس المديرية الذي انفصل عنه اما رئيس مجلس شورى القوانين فيعين بامر عال من بين الاعضاء

(١) بتقتضى قرار من مجلس النظار صادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٥ أُلغيت محافظة رشيد وصُحِّت المديرية البحرية فهل يشترك أهلها مع هذه المديرية في الانتخابات أم يقعون مع الست مدن الأخرى ؟ هذه مسألة يجب ان ينصل فيها الشارع بدون ابطاء

الدائمين وله وكيلان احدهما من الاعضاء الدائمين والثاني من الاعضاء المتدوين
ويعين الاثنان بامر عال ولا يجوز عزلهما ولا عزل الرئيس كسائر الاعضاء
الدائمين الا بعد عرض مجلس النظار وبعد قرار من مجلس شورى القوانين
برأي ثلثي اعضائه على الاقل (مادة ٣١)

ولهم ولجميع الاعضاء الدائمين رواتب شهرية (مادة ٣١)

الشروط التي
يجب توفرها في
الاعضاء
المتدوين

اما الشروط التي يجب ان تتوفر في من يُنتخب عن القاهرة وعن
الاسكندرية والست مدن وفي الاعضاء الدائمين فهي بدون شك نفس
الشروط اللازمة لعضوية مجالس المديريات كما تدل على ذلك اغلب الاوامر
العالية التالية للقانون النظامي الداعية المنتخبين للاجتماع التي صرحت بهذا
كل التصريح (انظر مادة ٣ من الامر العالي الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ٨٣)
ونصها: «الشروط الواجب توفرها في من يُنتخبون لمجلس شورى القوانين هي
عين الشروط المقررة في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون
النظامي في شأن من يُنتخبون لمجالس المديريات مع مراعاة التعديل الآتي:
الخمسـة آلاف قرش قيمة المال الواجب تاديته سنوياً لخزينة الميري يجوز ان
يكون من مال اطيان او عوائد املاك او ويركو» والقانون النظامي نفسه يؤيد
ذلك حيث انه حتم بانتخاب الاعضاء المتدوين لمجلس شورى القوانين من
اعضاء مجالس المديريات وهذا المجلس هو ارفع منها بكثير فلا يمكن ان
يعين به اعضاء غير مؤهلين للشروط التي بدونها يعتبرهم الشارع غير اكفاء
لان ينوبوا عن المديريات بمجالسها

اما الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من ذكر يتو ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣
فسببها مفهوم لانه ليس من الضروري ان يملك المتدوين لمجلس شورى
القوانين عقارات واطيان في نفس البلد القاطنون بها كاعضاء مجالس المديريات

بل يكفي ان يدفعوا سنوياً خمسة آلاف قرش من مال اطيان او عوائد املاك او ويركو

حلف اليمين

ولم يقل الشارع هنا بحلف اليمين لان معظم المندوبين قد حلفوا بمجالس مديرياتهم اما المندوبون عن القاهرة والاسكندرية والسبت مدن الاخرى والاعضاء الدائمون فحين نرى انه من الواجب ان يحلفوا بين الطاعة للجناب الخديوي والالتقاد لقوانين القطر وما يؤيد هذا الرأي كون الشارع امر بحلف هذا اليمين من قبل من ينتخب للجمعية العمومية كما سترى فالفكر الاساسي عندنا هو ان يحلف اليمين كل مندوب عن الامة ما لم يكن حلفه في مجلس سابق وحيث ان الاعضاء الدائمين والمندوبين الذين نحن بصددهم لم يحلفوا مطلقاً قبل دخولهم بمجلس شورى القوانين فلا بد ان يحلفوه امام رئيسه وزد على ذلك انه لا يعقل ان يُجبر أعضاء مجالس المديريات على الحلف وتُعفى منه أعضاء مجلس شورى القوانين الذي هو أكثر رفعة وأهمية منه

اختصاص

اختصاص - يمكن حضر اختصاص مجلس شورى القوانين في قولنا انه يدي رأيه في جميع لوائح الادارة العمومية وفي الميزانية وحساباتها السنوية - ولوائح الادارة العمومية هي جميع الاوامر العالية المختصة بالشؤون العمومية والتي تسري على عموم القطر المصري فالأوامر والمنشورات والقرارات التي تصدر من النظار والمديرين لا تُعرض على المجلس لانها ليست لوائح ادارة عمومية وكذلك الاوامر العالية التي لا تتعلق بالادارة العمومية كتعيين الموظفين وتعيين ميعاد افتتاح مجلس ما وقضه الخ ولم يعن الشارع بقوله ادارة عمومية عن المسائل الادارية فقط بل جميع الشؤون العمومية من ادارة وقضاة وغيرها ومتى عرضت المشروعات على المجلس فيناقشها عند اجتماعه ويرسلها مشفوعة برأيه إما بالموافقة وإما بالرفض او التحويل الذي يدخله عليها والحكومة

حرّة مطلقة فلها ان تعول على هذا الرأي وتصدّق على تحويلات المجلس كما لها ان ترفضه بالمرّة فاذا رفضته وجب عليها ان تُعلن المجلس عن اسباب الرفض بدون ان يكون له الحق في مناقشة تلك الاسباب كافية كانت للرفض او غير كافية (مادة ١٨)

كذلك الميزانية فانها تُرسل للمجلس من قبل ناظر المالية في اول شهر ديسمبر وهو يبدي آراءه بخصوص كل قسم من اقسامها ويرسلها للنظر المذكور الذي له ان ينقذها او يرفضها مينا أسباب الرفض وليس للمجلس ان يعترض على هذه الاسباب (مادة ٢٢)

وعلى اي حال تُعتمد الميزانية بأمر عالٍ يصدر بناءً على عرض مجلس النظار قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر (مادة ٢٤) اي ان المجلس ليس له الا اربعة وعشرين او ثلاثة وعشرين يوماً للبحث في الميزانية وعرض آرائه على الحكومة بخصوصها

وقس عليه ما يتعلق بحسابات عموم الادارة المالية التي يجب ان ترسل له قبل تقديم الميزانية باربعة شهور على الاقل اي في شهر اغسطس (مادة ٢٥) وحسب المادة ٢٧ يجوز للنظار ان يحضروا جلسات مجلس شورى القوانين بنفسهم وحدهم او مع كبار الموظفين الذين يستحبونهم او ان يستنيبوا عنهم احد الموظفين المذكورين في الحضور - فالمجلس ان يطلب منهم الايضاحات اللازمة في جميع ما يدخل تحت سلطته وعلى النظار او من ينوب عنهم ان يقوموا بتلك الايضاحات (مادة ٢٨) وفي ذلك فوائد عظيمة فهم يرشدون المجلس وينتورونه في كافة المشروعات التي يتباحث فيها لانهم هم الذين يعرضون سائر المشروعات فهم اعلم بها غير ان رأيهم شوري لا غير (مادة ٢٧ و ٢٨)

وطبقاً للمادة ١٩ من القانون النظامي « يسوغ لمجلس شوري القوانين ان يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين او اوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية » (راجع ايضاً المادة ١٤ من لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس شوري القوانين ^(١) هذا النص يدلنا دلالة صريحة على ان ليس لاعضاء المجلس ان يقدموا مشروعات من تلقاء انفسهم وغاية ما لهم هو ايعاز الحكومة على تقديمها ولهذا ان تقض النظر عن طلباته بدون ان يكون عليها اقل مسئولية لان « الطلب » ليس امراً فطلبات المجلس هنا كسائر اختصاصاته ليست الا آراء شوروية

وقد جاء بالمادة (٢٠) ان لكل مضي ان يقدم عريضة تظلم او شكوى للجناب الخديوي او للمجلس ومعه او المجلس على حسب الاحوال - ينظر فيها فيرفضها او يقبلها ويمجّلها على الناظر المختص الذي يجب عليه « اجراء ما يلزم عنها واشعار المجلس (او المعية) بما يتم في شأنها » ومنع هذا الحق للمجلس هو من مستلزمات تخويل الساطة التشريعية والمراقبة على الحكومة (ولو بدرجة ضعيفة جداً تكاد لا تذكر) للنواب فادامت الامة انابتهم في سن القانون واللوائح او في ابداء الرأي عنها وجب ان تظلم لهم من عدم تنفيذ تلك القوانين واللوائح بالعدل والانصاف ووجب اعطاؤهم الحق في الاستفسار عن هذه الشكاوي وحقيقتها من جهات الاختصاص والا فما الفائدة من تخويل السلطة لهم ان كانت اوامرهم تبقى بغير تنفيذ - وعندنا ان هذا الاختصاص مهم جداً

(١) « بعد انتهاء المذاكرة في المواضيع المندرجة باليومية يسوغ لكل واحد من الاعضاء ان يدعو المجلس الى طلب تقديم مشروعات قوانين او اوامر متعلقة بالادارة العمومية فان اجتمعت الاكثية على القبول يطلب تقديم ذلك » (مادة ١٤ من اللائحة الداخلية لمجلس شوري القوانين)

في حد ذاته بواسطته يمكن المجلس من مراقبة اجراءات الحكومة فيما يختص بتنفيذ القوانين واللوائح وهذا ليس بالشيء اليسير ولكن يظهر لسوء الحظ ان هذه المادة مجهولة بالكلية من الاهالي بل ومن اعضاء المجلس انفسهم فلم نسمع البتة بتقديم عرائض مهمة للمجلس ولا ان المجلس بحث في تظلمات وتمكن من انصاف المظلومين . نعم ان الحكومة لها ان لا تعير طلبات المجلس التفاتاً ولكنها مجبورة ان تجاوبه وتعطي له الايضاحات الكافية وذلك يلزمها ان تتبع القوانين وتتخذ لمحوطات المجلس على الاقل في المسائل التي حصل التشكي فيها غير ان هذه المراقبة منقزمة بينه وبين الجانب الحديوي واكثر المتظلمين يقرعون باب المعية لا باب سكرتارية مجلس شورى القوانين وهذا هو السبب الذي جعل هذا الاختصاص كأن لا وجود له بالنسبة لمجلس شورى القوانين ويخرج عن اختصاص المجلس المداولة في كل ما تهمت به الحكومة بمعاهدات دولية كقانون التصفية والوريكو الذي توديه مصر للباب العالي سنوياً وغيرها وهذا ليس بغريب لان جميع المعاهدات السياسية لا بد وان تُعرض على الباب العالي للتصديق والتوقيع عليها من قبله حسب ما جاء بالقرامانات كما ستري

اما المعاهدات الغير سياسية كالمعاهدات التجارية والعلمية فولو ان الحكومة المصرية لها المخاطرة فيها والحق في ابرامها فليس للمجلس مع ذلك ان يتذكر فيها ولكن يتحتم على الحكومة ان لا تتخالف فيها القوانين المصرية ولا عجب لان المجلس الذي لم تُنَظِّط سلطته مجرد اعطاء رأي وابداء استشارة في المسائل الداخلية لا بد وان تعمد سلطته بالرة فيما يكون متعلقاً بمسائل خارجية او دولية

الجلسات - مجلس شورى القوانين ست اجتماعات في السنة في شهر

فبراير وابريل ويونيو واغسطس واكتوبر وديسمبر اي انه يعقد كل شهرين مرة ويجتمع في غير هذه المواعيد متى صدر امر عال يدعوه لذلك ويفض متى فرغ من عمله (مادة ٢٦ قانون نظامي)

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً الا اذا اجتمع ثلثا الاعضاء غير محسوب من ضمنهم الاعضاء القائون باجازة قانونية (مادة ٤٨) وتصدر قرارات المجلس بالاكثرية المطلقة ما عدا المنصوص عنه بالمادة ٣١ من القانون النظامي (مادة ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس شورى القوانين) وللجلس ان يحيل مشروفاً او اكثر على لجان يعينها لتتظر فيها وتقدم تقريراً عنها للمجلس وهو يتباحث فيها ويصدر قراره بخصوصها بالاغلبية المطلقة ايضاً (مادة ٢٠ من لائحة الاجراءات الداخلية لمجلس شورى القوانين)

واخذ الآراء يكون بالنداء بالاسم او بكتابة الرأي في ورقة وتوضع في الصندوق المخصوص لذلك حسبما تقتضيه الحالة (مادة ١٦ منها)

« اخذ الآراء بالنداء بالاسم يكون بطريقة ان ينادي الرئيس الاعضاء واحداً بعد واحد ويثبت رأي كل واحد منهم الى جانب اسمه واخذ الآراء بوضع الورقة في الصندوق يكون بكتابة كل واحد رأيه في ورقة غير ممضاة ثم ياتي هذه الورقة في الصندوق الذي يدور به احد خدمة المجلس ومتى تم جمع الاوراق يقدم الصندوق الى مقام الرئاسة ويفتحه كاتب الجلسة على مرأى من الرئيس ويعد الاوراق بين يديه ويضبط انواعها كل على حدته وبعد ذلك يجبر الرئيس بنتيجة اخذ الآراء » (مادة ١٧ لائحة داخلية)

والجلسات السرية لا يحضرها احد اجنبي عن هيئة المجلس (مادة ٢٩ من القانون النظامي) وهذا عيب في نظام المجلس على رأي بعضهم لانه نائب عن الامة فكيف يحجر عليها ان تحضر في جلساته وترى كيفية عمله وسيره - ووجود

الجمهور يحرض اعضاء المجلس على المداومة في الحضور وعدم الانقطاع فيجهد كل منهم ما استطاع في المواظبة ودرس المسائل التي تعرض للنقاشه درساً متقناً ويعمل كل ما في وسعه لابتداء المحووظات المهمة المفيدة وتجنب الاقوال الزائدة والمناقشات المعقمة وبالجملة يعمل كل الاعمال التي تجعل منتخبيه واثقين به مراتحين لسلوكه وآرائه ومستعدين لاعادة انتخابه المدة التالية بدون قلق ولا ارباب — وهذا لا يمنع من جعل بعض الجلسات سرية اذا قضت الاحوال بذلك

ومنهم من يرى ان الجلسات السرية اوفق للنظام وافيد للعمل لان حضور المنتخبين يجعل النواب بدل ان يشتغلوا بالمشروعات المطروحة للنقاشه وباعطاء الاراء السديده النافعه يشتغلون بتحضير الخطب الرنانة والمقالات الطويلة الطنانة ويتكلمون لأجل الحاضرين لا للنقاشه اقرانهم النواب فيضيع المشروع ويطول البحث فيه بدون نتيجة فضلاً عن تعيج عواطف واخساسات كل نائب امام الجمهور ولسبب الجمهور حتى يعم المرج اغاب الجلسات فضلاً عن كون النواب يفقدون استقلالهم ويخشون ابداء آرائهم الشخصية اذا كانت ضد رغائب بعض المنتخبين وخصوصاً اصحاب النفوذ بينهم فتفقد البلد بهذه الكيفية آراء سديده عديدة وافكار مفيدة جمة

ومن هذين المذهبين يفضل اغلب العلماء الرأي الاول لانه اوفق للحق المراقبة الخوّل للامة واذا لوحظ اعطاء المجلس الحق في ان يجعل بعض الجلسات سرية متى اوجبت الاحوال ذلك لا يمكن في آن واحد صيانة حقوق الامة وتجنب الاضرار التي يعجز بها اصحاب المذهب الثاني — والمذهب الاول هو المتبع في جميع النوادي النيابية بالبلاد المتمدنة كلها من مدة مديدة وقد عاد بمنافع وفوائد عديدة ولم يقل احد في أي بلد منها باستبدال الجلسات العلنية بالسرية

وكل عمل او مداولة خارجة عن حدود المجلس تكون باطلة ولا يعمل بها وكل عضوفي المجلس هو نائب عن عموم اهالي القطر لا عن منتخبه فقط وذلك بديهي اذ ان له رأياً معدوداً في جميع الاوامر والقوانين التي تسير في عموم المدن والقرى ولولا ذلك لاضحى المجلس ميداناً للحرب بين نواب المديرية فيدافع كل عن مديريته وينظر لقوائدها غير مبال بالنفع او الضرر الذي يعود على الامة المصرية ولو تسبب عنه المضار الكبرى والمصائب العديدة وبما ان كل عضو انما اُنتخب بناءً على رغبة الامة لاعتمادها في كفاءته وثقتها به وباستقامته فلا يجوز له ان يوكل عنه آخر في حضور الجلسات لان الامة تعول على صفاته الشخصية وعلى مهارته التي يجوز ان لا تتوفر في من يستنيبه عنه (مادة ٤٨)

انحلال المجلس

وللجناب الخديوي ان يصدر امراً بانحلال المجلس وتجديد الانتخاب متى تراءى لسموه ذلك (مادة ٢٦) وهذا الحق محوّل لروساء الحكومات في سائر البلاد ذات الهيئات النيابية حتي في الجمهوريات فلا عجب اذا خوّل لرئيس حكومة مطلقة مثل حكومة مصر والغرض منه هو التوفيق بين الحكومة (اي القوة التنفيذية) والنواب (اي القوة التشريعية) اذا تنازعا في امر واصرّ كل منهما على رأيه - ففي مثل هذه الاحوال يكون الحكم بالضرورة لمعين النواب والسائد على الفريقين معا اي الامة التي يُطلب منها الفصل بينهما بواسطة حل المجلس واجراء انتخابات جديدة فاذا كان النواب الخديشون من رأي الحكومة انخسف النزاع وانتهى الامر وان كانوا من غير رأيها وجب على الحكومة ان تخضع لهم وتنفذ رغبتهم

ولذلك فائدة عظي في الحكومات الدستورية حيث القوة التشريعية مخولة بتامها لمجالس النواب اما في مصر فيندر جداً ان يحصل انحلال لانه

ليس في سلطة المجلس ما يمكنه من اعياء الحكومة حتي تضطر لانحلاله اذ انه لا يصدر امراً ولا قانوناً بل يدي رأياً لا غير فلا يتصور وقوع ذلك الا اذا دعت اليه امور خارقة للعادة وفي الغالب بل وعلى الدوام لا تكون الاسياسية ومتى انحل المجلس يُنتخب الاعضاء الجدد حسب القواعد المقررة في قانون الانتخاب في ميعاد الثلاثة شهور التالية للانحلال اما الاعضاء الدائمون فلا يمسم شي بل يقون في المجلس بهيئته الجديدة كما كانوا (مادة ٢٦ و ٣١ من القانون النظامي)

الفصل الثالث

(في الجمعية العمومية)

لما رأى الشارع المصري ان مجلس شورى القوانين لا يمكن ان يُكتفى بأرائه في المسائل العمومية المهمة كمسائل الضرائب وما يماثلها لكونه مركباً من نواب بعضهم مُنتخب بواسطة ثلاث درجات (منتخبون ومندوبون واعضاء مجالس المديریات كما سيأتي بالتفصيل) وبعضهم معين من قبل الحكومة وجد ان الاوفق إنشاء مجلس غير منفصل كل هذا الانفصال عن المنتخبين حتى يمكن ان تُعتبر آراؤه ارادة الامة نفسها ويُعطى السلطة التشريعية في مسائل الضرائب ويستشار في مسائل أخرى مهمة ويظهر جلياً قصد الشارع من انشاء الجمعية العمومية في تقرير اللورد دوفرين حيث قال :

« ثم انه وان صح لنا ان نعتبر ان انشاء مجلس يتحد مع الحكومة كالمجلس المتقدم بيانه (مجلس شورى القوانين) الحاصل على تلك السلطة المتسعة النطاق في المراقبة يكون كافياً لمنع الاستبداد والخروج عن الحد لكن يسوغ لنا

مع ذلك ان نخطو ايضاً خطوة واحدة في سبيل تحرير المنظمات المصرية فانه على تقدير ان مجلس التشريع (شورى القوانين) كان مشتملاً على افضل رجال البلاد واكثرهم استعداداً لا يمكن مع ذلك اعتباره كمجلس متصل اتصالاً تاماً بطبقات الفلاحين من الاهالي فيحسن لمعالجة هذا النقص ان يُعزّد المجلس بان يدخل فيه عنصر يكون اميل الى جانب الديمقراطية فلاجل هذا ينبغي ان يكلف نواب الاهالي الذين يناط بهم انتخاب اعضاء مجالس المديرية بان ينتخبوا عضوين لكل مديرية حتى اذا أُضيف الى مجموع اعضاء المديرية عدد الاعضاء المنتخبين من المدن بلغت الجلة ستة واربعين عضواً وهم مع اعضاء مجلس التشريع (شورى القوانين) يؤلفون المجلس العمومي (الجمعية العمومية) الذي ينعقد عند الزوم للدولة في المسائل المهمة التي تتعلق بالمصالح العمومية للبلاد مثل تسوية الضرائب ومشروعات الترع واجراء المساحة واحداث ضرائب جديدة فاذا ضمنا المجلسين الى مجلس واحد نكون بذلك قد سدنا النقص الحاصل من عدم اخبار الفريق الاكبر من الاعضاء بما عند اقرانهم من اعضاء مجلس التشريع (شورى القوانين) من التدرب في الامور والتعود على الاعمال»^(١)

والمواد ٣٤ الى ٤٦ من القانون النظامي تتعلق بهذا المجلس العمومي الذي سمي بالجمعية العمومية

تشكيل — تشكل الجمعية العمومية من اعضاء مجلس شورى القوانين ومن النظار ومن ستة واربعين مندوباً عن المديرية والمحافظات وعدد ما ينص كل مديرية او محافظة ميين بالمادة ٤١ (مادة ٤٠ و ٤١) ولم يعط في التوزيع لكل مديرية عضوان كما جاء بالتقرير بل لوحظت اهمية المديرية

تشكيل

ويشترط في المندوب للجمعية العمومية ان يكون بالغاً الثلاثين من العمر على الأقل^(١) عالماً بالقراءة والكتابة مؤدياً من منذ خمس سنوات مالاً قدره ألفا غرش على عقارات او اطيان كائنة بالمديرية التي ينوب عنها وان يكون اسمه مندرجاً منذ خمس سنوات ايضاً (مادة ٤٢) ولكن صدر امر عال رقيم ٢٩ سبتمبر سنة ٨٣ اعفى من شرط تأدية المال المندوبين عن مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية والعريش وهذا الاعفاء ليس له حكمة ما على ما نرى وانما هو اضطراري لعدم وجود من يؤدي هذا الشرط في المدن المذكورة

وعلى الاعيان المندوبين ان يحلفوا بين الطاعة للجناب الخديوي والاتقياد للقوانين قبل مباشرتهم لوظائفهم في اول جلسة تُعقد (مادة ٤٥) وهذا هو نص البين : « والله العظيم والله العظيم والله العظيم اني صادق للحضرة الخديوية ومنقاد لقوانين القطر »

ومدة توظيفهم ست سنوات ويجوز اعادة الانتخاب على الدوام وهو يحصل على حسب قواعد قانون الانتخاب الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣
ويأخذ اعضاء الجمعية العمومية مصاريف انتقالمهم في كل مرة تُعقد الجمعية ورئيس الجمعية هو نفس رئيس مجلس شورى القوانين (مادة ٤٣)

اختصاص — معظم اختصاصاتها شوروية كمجلس الشورى (انظر المواد ٣٥ و ٣٦) وانما المسائل التي تعرض عليها اهم بكثير من التي تُعرض عليه فالجمعية تُستشار في مسائل السلفة العمومية وفي انشاء خطوط السكة الحديد متى كانت مارة في جملة مديريات وفي فرز اطيان عموم القطر وتقدير درجات

(١) والسن المحدد في قانون مجلس النواب الصادر في مارس سنة ٨٢ كان سن ٢٥ لا غير وهو السن المحدد في معظم قوانين اوروبا

اموالها (كاداستر Cadastre) ولا يستشار المجلس في شيء من ذلك
(مادة ٣٥)

وللجمعية العمومية ان تبدي رغباتها في المسائل الادارية والمالية وفي جميع
المشروعات التي تعرضها عليها الحكومة (مادة ٣٦) واذا لم تعمل الحكومة
بمشورتها فعليها ان تبين لها الاسباب التي دعت لذلك وليس للجمعية العمومية
ان تناقش تلك الاسباب

واهم اختصاص للجمعية العمومية هو انه عند ربط اموال جديدة او رسوم
على منقولات او عوائد شخصية^(١) لا بد من اقرارها عليها والا كانت ساقطة
لا يعمل بها: «كل اموال او رسوم جديدة سواء كانت على اشخاص معينين
او على عقارات او اعيان معينة بالذات لا يجوز تقريرها في القطر المصري
الا بعد مباحثة الجمعية العمومية فيها واقرارها عليها» (مادة ٣٤)^(٢)

وهذا هو الفرق الجسيم بين مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية
فالاول يبدي مشورة والثانية تأمر ولا يمكن الا تنفيذ امرها . نعم انه ليس
لها الامر الا فيما ذكرناه غير ان ذلك ليس بقليل اذا قارناه باختصاصات المجلس
التي يصعب ان يقال عنها اختصاصات تشريعية

(١) وقد اجتمعت لجنة مشكلة طبقا لما جاء بالمادة ٥٢ من القانون النظامي لتأويل المادة
٣٤ التي نحن بصددنا وقررت ان عوائد الدخولية لا تدخل ضمن الرسوم الواجب المباحثة
فيها بالجمعية العمومية والاقرار عليها منها (٢٩ ابريل سنة ١٨٥٠)

(٢) هذه هي ترجمة النص الفرنسي بالضبط كما وضعتها اللجنة التي تشكلت في ٢٩
ابريل سنة ١٨٨٥ وهالك نص المادة ٣٤ كما جاء بقاموس الادارة والقضاء «لا يجوز
ربط اموال جديدة او رسوم على منقولات او عقارات او عوائد شخصية في القطر
المصري الا بعد مباحثة الجمعية العمومية سيف ذلك واقرارها عليه» (قاموس الادارة
والقضاء جزء ٣ صحيفة ٣٨٠)

وبديهي ان سلطة الجمعية العمومية والمجلس في كل ذلك مقيدة بالقرارات والمعاهدات التي قبلتها او وقعت عليها الحكومة المصرية
واما مجلس النواب الذي تشكل في اوائل سنة ١٨٨٢ فكان له سلطة قوية وارادة نافذة حيث كانت كل القوانين واللوائح تُعرض عليه ولا تُنفذ الا بعد اقراره عليها ولا سيما الضرائب والميزانية وكان له حق المراقبة على عموم موظفي الحكومة حتى النظار فانهم كانوا مسئولين امامه بالكفالة بحيث اذا حصل خلاف بينهم وبين المجلس استعفوا للحال واستبدلوا بغيرهم والا فربما وصل الامر لحله وعلى اي حال يجب ان ترسخ الوزارة لرأي المجلس بعد اعادة الانتخاب او ان تستعفى

اما قانون سنة ١٨٨٣ فقد نزع من مجلس شورى القوانين ومن الجمعية العمومية كل ذلك لان أولي الامر رأوا ان مصر غير قادرة لان تموز على هيئة نيابة ومع ذلك فالمادة ٣٤ هي خطوة عظيمة في سبيل انشاء السلطة النيابية بمصر وفصل القوة التشريعية عن القوة التنفيذية لا سيما وان المادة الرابعة والثلاثين من اللائحة الداخلية للجمعية العمومية تقضي بانه « اذا صدر امر في مدة فترة انعقاد الجمعية العمومية يكون مشتملاً على ما هو مخول نظره لها ولم يكن عرض عليها فللمجلس شورى القوانين اقامة الحجة على الحكومة بقرار يصدر منه ويكتب به لمجلس النظار وينشر في الجرائد الرسمية »

واخيراً فان للجمعية العمومية الحق في طلب مشروع او تعديله من الحكومة فتى تقرر ذلك يخبر الرئيس الحكومة ويكلفها باعطاء الرد بالقبول او عدمه في ميعاد عشرة ايام وان تأخرت عن الجواب في هذا الميعاد جاز للعضو الذي اقترح هذا الطلب ان يعيده عقب المدة المذكورة (مادة ٣٣ من اللائحة الداخلية للجمعية العمومية)

الجلسات — تتعد الجمعية العمومية كل سنتين مرة على الأقل
وحيث ان انعقادها الاخير كان في فبراير سنة ١٨٩٦ فاول انعقاد لما بعده
لا بد وان يحصل قبل شهر مارس سنة ١٨٩٨ وهي تعتقد وتُقضى بامر عال
(مادة ٣٩) اما مجلس النواب فكان ينعقد كل سنة لان اختصاصاته كانت
تستلزم ذلك

وجلساتها سرية لا يحضرها خلاف اعضائها (مادة ٣٨) بعكس جلسات
مجلس النواب فانها كانت علنية وهذا افضل وقد ينشأ سبب التفضيل عند التكلم
عن جلسات مجلس شورى القوانين

وجميع ما قلناه عن مجلس شورى القوانين من حيث طريقة اخذ الآراء
والاحالة على اللجان ينطبق ايضا على الجمعية العمومية (مادة ١٧ الى ٢٤
لائحة داخلية للجمعية العمومية)

وطبقاً للمادة الثالثة والعشرين من هذه اللائحة يجوز للجان التي تحول عليها
الاشغال ان تستنصر لديها رجال الحكومة المستخدمين او المتقاعدين متى كانت
في حاجة لاخذ بعض الاستعلامات منهم ولذلك يحرم لهم رئيس الجمعية
العمومية بالحضور امام اللجنة بناء على مكتبة رئيسها له باستنصارهم وليس
لهؤلاء الرجال رأي معدود في اللجان وانما هم يدون لما ما عندهم من المعلومات
لا غير (مادة ٢٣): « اذا تحول نظر امر ما على لجنة وتراآى لها لزوم استنصار
من يلزم من رجال الحكومة مستودعين او متقاعدين او مستخدمين او غيرهم
للحصول منهم على استعلامات واستفهامات يقتضيها المقام فلرئيس اللجنة مكتبة
الرئاسة بما هو لازم من هذا القبيل وعلى رئيس الجمعية ان يحرم لهم حتى
بمحضورهم يصير الاستفهام منهم عما يلزم ولا يكون لهم رأي معدود » (مادة
٢٣ لائحة داخلية)

اما الذين يرون رأياً في المشروع المحوّل على لجنة من اعضاء الجمعية فلم حق الحضور في تلك اللجنة ليدوا ذلك الرأي على سبيل التنوير بدون ان يكون معدوداً (مادة ٣١)

وكل عمل او مداولة تجريها الجمعية العمومية خارجاً عن حدودها تكون باطلة ولا يُعمل بها (مادة ٢٧ قانون نظامي)

وللجناب الحديوي ان يأمر بانحلال الجمعية العمومية في اي وقت شاء انحلال الجمعية غير اننا نعيد هنا ما قلناه بخصوص المسائل المنوّه عنها بالمادة (٣٤) لانها اذا رفضت الاقرار على مشروعات الحكومة في هذه المواد فلا يتسنى لهذه تنفيذها اذا كانت مصرّة عليها الا بواسطة انحلال الجمعية العمومية حتى اذا تمت الانتخابات الجديدة عرضت عليها مشروعاتها وتصدق عليها (مادة ٣٩)

وتحصل الانتخابات الجديدة في ميعاد ستة اشهر بالنسبة للاعيان المندوبين للجمعية العمومية فقط . اما اعضاء مجلس شورى القوانين من دائمين ومندوبين فيبقون في وظائفهم لانه اذا سقط مندوبو مجلس شورى القوانين لآل ذلك لانحلال مجلس شورى القوانين ايضاً وهذا ليس المقصود

ولنفرض ان الجمعية العمومية بعد انحلالها وحصول الانتخابات الجديدة آبت الاقرار ثانية على مشروعات الحكومة فهل يجوز اعادة حلها مرة ثانية وثالثة الخ حتى تأتي جمعية تقرر ما تسأله الحكومة ؟

اما النص فلا شيء فيه يمنع ذلك . واما العقل والحكمة فلا يسلان به البتة لان الغرض من انحلال الجمعية العمومية انما هو حسم النزاع بين القوة للتنفيذية والقوة التشريعية بالطرق السلمية فعند ما ترى الاولى ان دعواها رُفُضت امام الجمعية العمومية تستأنفها امام الامة بأسرها بواسطة تجديد الانتخابات فاذا آبَت الامة حكم الجمعية العمومية بان تنتخب اعياناً لم يوافقوا

الحكومة صار ذلك الحكم قطعياً لا يقبل المعارضة ولا الطعن لانه صادر من سلطة لا يملو عليها سلطة وما على رجال الحكومة (الوزراء) حيثئذ سوى اتباع رأيها او الاستعفاء

وقد قال الشهير (ثيرس Thiers) في هذا الصدد — عند تكلمه على القانون الفرنسي — ما ترجمته «ان النص لم يقل بذلك صراحة لان الشارع يسن القوانين لحكام عقلاء فالحكومة التي تحمل المجالس النيابية زيادة عن مرة بسبب موضوع واحد لا بد وان يكون رجالها مصابين بحلل في قوائم العقلة (كذا) اهـ»

الفصل الرابع

(في مجلس شورى الحكومة)

«تُبين كيفية تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفه في امر يصدر من» فيما بعد «هذا هو نص المادة ٤٦ من القانون النظامي

وقد كانت انشأت الحكومة في ١٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩ مجلساً بهذا الاسم كان يستشار في جميع مشروعات الاوامر العالية والقوانين التي يقدمها نظار الدواوين ويحضّر المشروعات التي تُطلب منه وينظر في اجراءات الموظفين وفي جميع المسائل التي يعرضها عليه النظار

وكان ايضاً بصفة محكمة ادارية عليا يحكم حكماً تقيماً في جميع المسائل والمنازعات الادارية ويراعي تنفيذ القوانين بحسب نصوصها

وكان هذا المجلس مشكلاً من رئيس مجلس النظار بصفة رئيس ومن وكيلين اجنيين ومن ثمانية مستشارين نصفهم من الاجانب ونصفهم من

الامر العالي
الصادر في ٢٣
ابريل سنة
١٨٧٩

الاهالي ومن اربعة من الكتبة اثنين من الاجانب واثنين من المصريين ثم كاتب سر عمومي

والجميع يعينون من قبل الحكومة والمادة ٤٦ الحالية تدل على ان الشارع كان في نيته تجديد انشاء هذا المجلس وقد صدر فعلاً الامر العالي بذلك في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ومن مقتضاه ان يُشكّل مجلس شورى الحكومة من رئيس مجلس النظّار بصفة رئيس ومن خمسة اعضاء دائمين تُعينهم الحكومة من اعضاء مجلس شورى القوانين ويُنتخب من بينهم وكيلان وكاتب السر العمومي ومن المستشار المالي وكلاء النظارات ورؤساء اقسام القضايا واقدم عضو في كل من مجالس الادارة بقومسيون الاراضي الاميرية ومصلحة السكة الحديد والدائرة السنية

وينقسم هذا المجلس الى قسمين عظيمين قسم تحضير وتحرير مشروعات القوانين والوامر واللوائح المتعلقة بالمصلحة العمومية وقسم الادارة الذي عليه ان يعطي رأيه في كافة المسائل المتعلقة بالمصلحة العمومية وفي غيرها من المسائل التي تبعثها اليه نظارات الحكومة

غير انه لم يكد يظهر في عالم الوجود حتى اوقف بمقتضى امر عال صدر في ١٣ فبراير سنة ١٨٨٤ وعين هذا الامر احد اعضاءه موظفاً برئاسة مجلس النظار واناطه بتحرير مشروعات القوانين والوامر واللوائح وسمي بمستشار رئاسة مجلس النظار

وقد انشئت في سنة ١٨٨٤ بمقتضى امر عال مؤرخ ٢٠ ابريل لجنة سميت بلجنة قضايا الحكومة مؤلفة من مستشار رئاسة مجلس النظار ومن ناظري اقسام القضايا اللذين سميا فيما بعد مستشارين خديويين وكلفت هذه اللجنة اولاً باعطاء آراء شرعية في المواد التي يستشيرها فيها النظار (مادة اولى من الامر العالي)

الامر العالي
الصادر في ٢٢
سبتمبر سنة
١٨٨٣

لجنة قضايا
الحكومة

وثانياً بالدفاع عن الحكومة والمرافعة في قضاياها بمعرفة مندوبين امام المحاكم
وثالثاً بالنظر في مشروعات القوانين واللوائح والاوامر بالاشتراك مع وكيل نظارة
الحقانية ووكيل النظارة ذات الشأن ومن يعينه بمجالس النظر من موظفي
الحكومة قبل تقديم هذه المشروعات للمجالس المذكورة (مادة ١٢ منه)

لجنة استشارية
لسن القوانين
واللوائح

وقد عدّل هذه المادة امر عال صدر في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ قضى
بانشاء « لجنة استشارية لسن القوانين واللوائح » بدل لجنة قضايا الحكومة مركبة
من ناظر الحقانية والمستشار القضائي واحد المستشارين الخديويين وناظر مدرسة
الحقوق ووكيل النظارة المقدم منها مشروع القانون او اللائحة ولمستشار الداخلية
الحق في الحضور كلما رأى ان لهذه النظارة علاقة بالمشروع
وفي كل حال للجنة الاستشارية ان تستدعي باقي اعضاء لجنة قضايا
الحكومة متى رأت ضرورة لذلك

فلما اذن محل مجلس شورى الحكومة لجنتان لجنة قضايا الحكومة واعلمها
الدفاع عن الحكومة واعطاء آراء للنظر واللجنة الاستشارية وعليها النظر في
مشروعات القوانين^(١)

تذييل

(احكام وقنية)

تذييل

مادة ٢٢: « تنفذ احكام المواد ١٨ و ٣٤ و ٣٥ من امرنا هذا من اول
مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين »

اي ان المجلس والجمعية العمومية يتمتعان باخصاصاتهما فوراً بدون انتظار
مباعد ويجرد اجتماعهما ولم يذكر الشارع في هذه المادة الا مجلس شورى القوانين
(١) انظر ما سياتي بخصوص هذه اللجنة في نهاية موضوع الفصل بين الادارة والقضا

لانه المجلس الاعيادي وربما اجتمع بعد صدور القانون النظامي مباشرة واما الجمعية العمومية فاجتماعاتها قليلة نادرة ولذلك فات الشارع ان يذكرها باسمها في المادة ٤٧ ولكن لا شك في انه قصد ما هي ايضاً في هذه المادة لان المواد ٣٤ و ٣٥ المنوّه عنهما بهما يتعلقان باختصاصات الجمعية العمومية وكان الواجب ان يقال (٠٠٠ من اول مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية)

احكام عمومية

﴿ احكام عمومية ﴾

قد ذكرنا كثيراً من هذه الاحكام العمومية للمجالس المديرية ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في صلب الفصول السابقة ولنا في الآن على مجموعها فنقول

ان اجتماعات هذه المجالس لا تكون صحيحة الا اذا حضر فيها ثلثا الاعضاء الغير غائبين باجازة قانونية (مادة ٤٨) وقصد قراراتها باغلبية الآراء اغلبية مطلقة ما عدا الاحوال المطلوب فيها اتحاد آراء ثلثي الاعضاء مثلاً عند عزل احد الاعضاء الدائمين (انظر المادة ٣١) واذا تساوت الآراء فيرجح قسم الرئيس (مادة ٤٨) وعند خلو محل احد الاعضاء في هذه المجالس يُشرع في انتخاب البدل في مدة شهر ابتداءً من انفصال العضو المذكور عن وظيفته ما لم يوجد نص صريح يقضي بيماد آخر ولا يستمر هذا الانتخاب مدة الست سنوات المقررة بل لحين تجديد الانتخابات العمومية لا غير (مادة ٤٩) ولكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ان يقرر لائحة اجراءاته الداخلية فنقرر بامر عال اما لائحة مجالس المديرية الداخلية فقد صدرت بامر عال مؤرخ في ٧ فبراير سنة ١٨٨٧ (١٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠٤)

تأويل نصوص
القانون النظامي

وقد فكر الشارع في الخلاف الذي ربما يحدث في تأويل احكام القانون النظامي فشكل لجنة مخصوصة لتفصل فيه فصلاً قطعياً وهي مؤلفة من اثنين

من نظار الدواوين احدهما على الدوام ناظر الحقاينة وهو الرئيس ومن اثنين من اعضاء مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من اعضاء محكمة استئناف القاهرة (مادة ٥٢) وقد قلنا ان هذه اللجنة انعقدت في ٢٩ ابريل سنة ٨٥ ووضعت ترجمة المادة (٣٤) وفصلت في تأويلها^(١)

والمادة (٥٣) تلقي كل القوانين واللوائح والعادات المخالفة لهذا القانون والمادة (٥٤) تكلف نظار الدواوين بتنفيذها اما المادة (٥١) فسياً في شرحها عند الكلام على مجلس النظار

امان نظر

واذا أمعنا النظر الآن في هذا القانون النظامي واحكامه وقارناه بالقوانين الاجنبية لوجدناه بعيداً عنها بشروط كبير فانه لا يضمن للامة شيئاً ولم يخول لها حقاً من حقوقها ولم يميز ولم يفصل بين القوّات فاعطى كل السلطة التشريعية للحكومة بحيث صارت قابضة على القوّة التشريعية والتنفيذية في آن واحد وهي التي تُعرض المشروعات على مجلس شورى القوانين وعلى الجمعية العمومية وهي التي تسنها غير مبالية برغائب نواب الامة وهي التي تُنفذها في آن واحد بل قل ان الحكومة لها السلطة والسيادة على المجلس وعلى الجمعية فها هي تلك القوّة التشريعية التي تعين معظم او اعم اعضاءها القوّة التنفيذية وما هي تلك الهيئة النيابية التي ليس في وسعها سوى ابداء الرأي . تأمل الى مجلس شورى القوانين تجده مركباً من ستة عشر عضواً منتخباً ومن اربعة عشر من الاعضاء الدائمين المعيّنين من قبل الحكومة فضلاً عن كون الرئيس واحداً الوكيلين يُعيّنان من قبلها ايضاً وانظر الى اختصاصاته تجد انه ليس فقط لا يمكنه تنفيذ آرائه بل ولا بمجرد مناقشة اسباب رفض الحكومة لها

اما الجمعية العمومية فليس لها الا الاقرار على ربط الاموال والرسوم

على مقولات او عقارات او عوائد شخصية ومع ذلك فاذا قاومت رغبة الحكومة فهي تهددها بالحل وتجريه في الحال

فالحقيقة ان القوة التنفيذية لها سلطة غير محدودة وهي ما يسمونه في علم تقسيم الممالك بالسلطة المطاعة والحقيقة ان لا قوة تشريعية في مصر وان السلطة الضعيفة الممنوحة للمجالس الحالية ليست الا تنازلاً من قبل القوة التنفيذية رغبة في الاصلاح

وفي الواقع ان لا دستور في مصر لانه يشترط في القانون الدستوري ان يكون صادراً من القوة المنشئة التي تملو على جميع السلطات كما قلنا لا عن سلطة قائمة في البلد على الدوام تغير فيه وتبدل كيف تشاء وفي مصر لا سلطة اعلى من سلطة مجلس النظار الذي له أن يجي امراً عالياً بأمر عال آخر والقانون النظامي باجمعه لم يخرج عن كونه امراً عالياً فللحكومة ان تغير وتبدل فيه او تحذفه بأمر آخر وهذا مخالف للدستور والنظام الحقيقيين غير انه قانوني ما دام لا يوجد هناك دستور يمنع الحكومة من اجرائه

ولكن الحقيقة ايضاً ان القانون النظامي الحالي (وخصوصاً المادة ٣٤ منه) هو خطوة عظيمة في سبيل تقدم الحكومة الدستورية النظامية بمصر خصوصاً اذا قارناه بالحكومات السابقة ووضعنا نصب اعيننا ان القصد منه تمرين وتدريب الامة المصرية على الاعمال النظامية وتأهيلها للدستور الحقيقي التام كما قال اللورد دوفرين مبتدعه فهو يدل على مهارة شارح سنة ١٨٨٣ الذي امكنه عمل نظام جمع بين ما يمكن منحه للامة على ما رأى وعدم الاستغناء عن قرارها فيه (مادة ٣٤) مع تشكيل الهيئة المكلفة باصدار القرار بصفة تضمن وجود رجال اكفاء يمكن التعويل عليهم فيها وبين اشراكها مع الحكومة في كل الامور العمومية ببدء رأيها فيها فتدرب عليها وتتمرن حتى يمكن

منها السلطة النيابية بتمامها بعد زمن بدون ان تحصل عن ذلك حوادث ثورية كما حصل في سنة ١٢٨٤ هجرية وسنة ١٨٨٢ افرنيكية عند انشاء مجلس النواب مما جعل شارع سنة ١٨٨٣ انزعج انزعاجاً شديداً وجعله يتخوف كثيراً من توسيع سلطة المجالس التي انشأها لانه اعتبر الامة المصرية غير كفوءة وقئذ لمثل ذلك

ولكن مهما كان الماضي فان مرور الزمن يطالبه بتوسيعها شيئاً فشيئاً الى ان تصل للحد اللائق الذي يمكن معه القول بان في مصر قوة تشريعية منفصلة عن القوة التنفيذية

﴿ قانون الانتخاب ﴾

(اول مايو سنة ٨٣)

« ان المجالس الشورية لم تُنشأ الا لتقوم مقام الامة في المدافعة والمحافظة على حقوقها ولتبين للحكومات حقيقة صالح الامة ومنافعها التي هي مرمى نظر كل هيئة حاكمة منتظمة ومقصدها الوحيد — ولذلك قد وضعت قوانين لانتخاب الاعضاء واشتملت على عدة قواعد القرض منها المحافظة على حرية الانتخاب ليكون الاعضاء المنتخبون وكلاء الامة الحقيقيين

وقد عمم الانتخاب في هذه السنين الاخيرة جميع البلاد دستورية كانت او غير دستورية مستقلة او غير مستقلة عظيمة او حقيرة وهو يستعمل لتعيين اعضاء مجالس النواب ومجالس الاقاليم والمجالس البلدية وغيرها ويستعمل ايضاً لتعيين بعض الرؤساء واولياء الامر الا ان طريقة استعماله ليست واحدة في جميع البلاد بل له طرق عديدة تنحصر في ثلاث :

اولاً الانتخاب بواسطة او بالتدرج - وهو ان ينتخب الافراد عدداً
مخصوصاً من بينهم يكفون بانتخاب النواب وهذه الطريقة فائدها ان لا يتولى
الانتخاب الأشخاص متفقون انفسهم من خيار الامة فيصنون التصرف في
الانتخاب ولا يتندبون الا من كان مستحقاً لينوب عن الامة - على ان تلك
الفائدة ليست الا ظاهرية لان المنتخب الاول لا ينتخب في الواقع المنتخب الثاني
الا على شرط ان يتدب هذا الثاني شخصاً معلوماً يريد المنتخب الاول فيكون
في الحقيقة انتخاب الوسطة لا ثمة لموسى تمقيد الانتخاب وتأخير الانتداب
وقد يكون هذا الانتخاب على درجتين او ثلاثة او أكثر

ثانياً الانتخاب المنحصر في بعض الافراد وهو ان لا يخول حق
الانتخاب الا لأشخاص معينين تؤمل فيهم الكفاءة والاستقامة وهذا الامل
يبنى عادة على الثروة اذ انه ييسر للغني ان يتعلم باكثر سهولة عن الفقير -
ولا يخفى ما في هذه الطريقة من الظلم والاحجاف بحقوق الامة حيث انها
تحرّم عدداً عظيماً من الاشتراك في الانتخاب الذي هو اساس السلطة
واستعمالها وتحصره في الاغنياء وحدهم بحجة علمهم واستقامتهم مع ان هذا
الاحتجاج فاسد وتكذبه شواهد كثيرة فقد عم اليوم العلم جميع الطبقات
والتعلمون بين الفقراء عديدون فضلاً عن كون كثير من الاغنياء ثرواتهم
مقرونة بالجهل والضللال وغناؤهم مصحوب بالدناءة وفساد الاخلاق

ثالثاً الانتخاب العام - وهو ان يخول حق الانتخاب لكل فرد من
افراد الامة متى كان مؤدياً لشروط مخصوصة (الجنسية والاقامة والرشد) وهي
الطريقة الوحيدة التي تلائم حقوق الامة وترضيها بل وترضي الحكومة ايضاً
لان الامن يضرب حيثئذ اطنا به في جميع انحاء البلاد ويستتب فيها الهدوء
والسكون ولا يكون هناك وجه لاحتجاج احد في المطالبة « فباعطائهم السلطة يعطون

الراحة والنعم « ومن جهة أخرى فان هذه الطريقة تجعل الامة بأسرها تنهم بالشؤون العمومية وما يتعلق بها وتشعر بمسئوليتها فتبذل جهدها في التحسين والتقدم غير انها فضلاً عن عدم تعود معظم البلاد عليها ذا عيوب كثيرة إذ لا يتخلو الحال من احد امرين اما ان المنتخبين يتأثرون بنفوذ القوة التنفيذية فيخضعوا لها في الانتخابات ولا تقع اصواتهم الا على من تعينه لهم حتى تصير الامة كآلة بين ايديهما فتستبد كيف تشاء ولا ينفع تعميم الانتخاب سوى لزيادة هذا الاستبداد وتصرف الحكومة في الامور حسب أهوائها ومشيتها واذا وجه اليها اللوم اجابت ان لا لوم عليها لان الامة هي المنتخبة وهي المتسلطة فاللوم والمسئولة عليها لا علي — اما بدونه فلا يكون عند انقوة التنفيذية هذا الاحتياج فتتصر المسئولة فيها فتتدبر في تصرفاتها ولا تخرج عن حدودها والا وجهت اليها سهام اللوم والتعنيف بحيث لا يمكنها التخلص وإما انهم لا يتأثرون بهذا النفوذ فينتخبون كيفما شاؤوا فيخشى حينئذ ان يضلوا فيجأوا او يرتشوا وتكون على اي حال العاقبة وخيمة « فالاغنياء وهم القليلون يستعملون الرشوة في الانتخابات والفقراء وهم عموم الشعب لا يتمتعون عن قبول درجعات قليلة يسدّون بها رءسهم ويديمون حريتهم فينتخبون من يريد الاغنياء فتتصر الساطة في اناس يحكمون باسم الشعب ولكن لضرر الشعب واذا اعتاد الشعب على الانتخاب بالرشوة فقد عزة النفس والشهامة واصبح آلة بيد من يرشيه ومتى عم هذا البلاء واستفحل كان القاضي على حياة الشعب كله »

وقد رأى بعضهم ان هذه العيوب تزول بان يمنح بعض المنتخبين اصواتاً اكثر من البعض فمنهم من جعل قاعدة النسبة الغناء فيعطي الفقير صوتاً والغني صوتين والاغني ثلاثة ومنهم من ارتكن على العالمية فيمنح العالم اكثر

من الجاهل والأعلم أكثر منهما ومنهم من جعل قاعدة العطاء التوظيف في الوظائف العمومية والسياسية فيمنح من تقلدها أصواتاً أكثر ممن لم يتقلدها — والغرض من كل ذلك هو انتظام الانتخاب لان الغني لا يقبل الرشوة والعالم لا يقبلها ويقاوم النفوذ والضغط والمتوظف له دراية تامة بالامور الاجتماعية فينتقي المنتخب انتقاءً بصيراً

على ان كل هذه الآراء بفرض انها مصيبة في حد ذاتها وانها في محلها نظرياً فهي منقوضة عملاً

اولاً لانها لا تعطي قاعدة معلومة ومقبولة لتوزيع الاصوات فالمطلوب هو انتظام الانتخاب وحرية وازالة التأثيرات التي تضل المنتخبين وذلك لا يتأتى الاً بحسن السريرة واخلاص النية وعدم التحزب والمحاباة افهل يسلم تسليماً كلياً ان الثروة او العالمية او التوظيف يكون دليلاً على وجود هذه الصفات ؟ كلاً وهاك التاريخ ينادينا بأعلى صوته ويشير الى الزمن الذي كانت تحكم فيه العائلات الغنية وسلسلتها دون سواها فيرينا اياها وقد ضغطت على الامة باسرها وقدّمت فائدتها وفضلت منفعتها على فائدة ومنفعة البلاد وهاكها يصيح ويرينا الممالك التي ظفرت فيها الطبقات الاخرى الامة (الديموقراطية) وقد استعملت كل الوسائل مقبولة كانت او منكرة في الاستحصال على مكاسبها الشخصية والتوصل الى اغراضها الخصوصية غير مبالية بالنفع او الضرر الذي يفتج عنها للهيئة الاجتماعية — فلم ينفع العلم ولا التوظيف ولا الثروة لاقناع شهوات من كانوا يتولون الامر والنهي من هذه الطبقات

ثانياً لان منج البعض عدداً من الاصوات أكثر من الآخرين يثير الجميع فلا يقتنع اصحاب الاصوات المتعددة بما منح لهم بل دائماً ينظر كل منهم لمن له العدد الاكثر ويجاهد في مساواته ولو بالقوة والعنف ولا يرتضي

اصحاب الصوت الواحد (وهم الاغلبية) به فيدأ بون وراء الاستحصال على المساواة التامة ولو بالحياج والثورة

ولذلك قد رأى بعضهم ان اربعة اشياء تجعل الانتخاب العام خالياً ولو بعض الحلول من الغش والتدليس وهي حرية المطبوعات وحرية الاجتماع والتعليم الجبري العام وتوقيع العقابات الشديدة الصارمة على من يرتكب غشاً او يحصل منه تهديداً او وعيداً او غيره في الانتخابات — وهذا العلاج له فوائد عظيمة كما لا يخفى ولكن قد يفتق عنه نفس الماء المراد معالجته فيميز ان الجرائد تغش وتحايي وترشي وان الاجتماعات تُقرر غير الصواب ولو ضد رغبتها تحت تأثير التهديد او الرشوة او غير ذلك وقد قلنا ان العالمية لانفيذ فائدة كبرى فالحقيقة ان العلاج الوحيد هو محصور في الاخلاق والعوائد والسوابق فمن الامم من يليق لها الانتخاب العام ومنها من لا يليق لها فاذا استعملته الاولى جملة سنوات تظهر فوائده وعيوبه فتمسك الامة به وتجتهد في ازالة عيوبه واما الثانية فلا يُفيدها استعماله شيئاً سوى الاضطراب والتقهقر فالأولى بها حينئذ ان تضع للانتخاب الشروط التي تليق بعوائدها واخلاقها وتوافق درجتها في المدنية والتربية العمومية

وللانتخابات معها كان نوعها عيب عام وهو ان تيجتها انتخاب من تقع عليه اغلبية الاصوات لا غير فلا ينوب احد عن الفئة التي تكون آراؤها مخالفة لرأي الاغلبية وتكون اذن السلطة في الواقع ونفس الامر لهذه الاغلبية لا للامة

وقد اتبعت بعض البلاد (اسبانيا والبرتغال وانجلترا والولايات المتحدة باميركا الخ) طرقاً ثلاثاً ليُخب ذلك وجعل الفئات الصغرى تتمكن من انتداب من يدافع عن حقوقها ويسعى في صالحها

عيب الانتخابات
وطرق ازالته

الطريقة
الاسبانيولية

الطريقة الاولى او الطريقة الاسبانيولية - بمقتضى القانون النظامي الاسبانيولي ينتخب كل من حاز عدداً معيناً من الاصوات مهما كانت نسبة هذا العدد لمجموع الاصوات فينتخب مثلاً كل من حاز عشرة الاف صوتاً ولو كان هذا العدد لا يبلغ الاكثرية في مجموع اصوات فرضها مائة الف مثلاً فالمرشح الاسبانيولي يرى ان كل رأي اتفق عليه عشرة الاف نفس يجب ان يكون محترماً مقدساً وان يوجد في الندوة العمومية من يدافع عنه وينتصر له لا ان تنبذه الهيئة الحاكمة ظلاً وعدواناً بحجة ان رأياً آخر احرز اصواتاً اكثر عدداً فهذه الصفة لا تحتكر الاغلبية وحدها السلطة بل يشترك فيها الجميع وتكون الهيئة المنتخبة نائبة عن الامة بأسرها لا عن فئة مخصوصة فيها

الطريقة الثانية او طريقة تجمع الاصوات - وهي ان يمنح لكل منتخب اصواتاً بقدر عدد النواب المطلوب انتخابهم ويسمح له بان يعطي اصواته جميعها او بعضها لمن يريد ولو لشخص واحد مثلاً اذا كان عدد المطلوب انتخابهم سبعة جاز للمنتخب ان يعين سبعة اشخاص ويمنح لكل منهم صوت واحد كما يجوز له ان لا ينتخب سوى ستة اشخاص ويعطي احدهم صوتين او خمسة او اربعة او ثلاثة او اثنين ويوزع عليهم السبعة اصوات كما يريد وله ان يعطي السبعة بتمامها لشخص واحد - فلا يمكن بهذه الطريقة ان يتمكن الاغلبية من انتخاب السبعة اشخاص بل لابد ان يفوز المنتخبون الخارجون عنها بنائب او اثنين من حزبه بواسطة تجمع اصواتهم عليهم بدل ان يوزعوا على كثيرين لتلاقص في وسط اصوات الاغلبية

الطريقة الثالثة او طريقة الانتخاب الجزئي - وهي ان يمنح للمنتخب اصواتاً بقدر عدد المطلوب انتخابهم الاً واحداً فاذا كان عددهم خمسة مثلاً لا يمنح لكل من المنتخبين سوى اربعة فلا يتمكن الاغلبية الاً من انتخاب اربعة

نواب على الاكثر وما على المنتخبين الآخرين سوى ان يتفقوا على الخامس
ويمنحونه اصواتهم فيفوزون بنائب عنهم
على ان كلا من هذه الطرق له عيوب لا تزول بالقوانين والشرائع بل
علاجها الوحيد في تحسين تربية الامة واخلاق المنتخبين ذلك هو الدواء الذي
يجب التعويل عليه والارتكان اليه في الشؤون العمومية كما في الخصوصية واما
ما عداه فلا يخلو من النقص والعيب

ولنتكلم الآن عن قانون الانتخاب المصري فنقول :
ان القانون الحالي صدر في اول مايو سنة ١٨٨٣ اي بعد صدور القانون
النظامي وهو ينقسم الى قسمين قسم يتعلق بالمنتخبين وآخر بالمنتخبين وسنشرحه
تبعاً لهذا التقسيم

القسم الاول : في المنتخبين

الفصل الاول : في المنتخبين

الفصل الثاني : في المنديين للانتخاب

القسم الثاني : في المنتخبين

الفصل الاول : في انتخاب اعضاء مجالس المديريات

الفصل الثاني : » » مجلس شورى القوانين

الفصل الثالث : » » الجمعية العمومية

تذييل : احكام وقفية واحكام عمومية



القسم الاول

في المنتخبين

وفيه فصلان فصل للمنتخبين وفصل للتدوين للانتخاب



الفصل الاول

(في المنتخبين)

كل مصري من رعية الحكومة المحلية له حق الانتخاب بشرط ان يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة كاملة (مادة ١٥) وان يكون اسمه مندرجاً في دفتر الانتخاب (مادة ١٢) وان لا يكون في حال من الاحوال الميئة بالمادة السادسة وان لا يكون من رجال العسكرية الموجودين تحت السلاح قال « مصري من رعية الحكومة المحلية » لانه يوجد مصريون تحت حماية الدول الاجنبية ولو مؤقتاً فهو لاء حيث انهم خرجوا من الجنسية المصرية حرّموا من الاشتراك في المسائل العمومية المصرية فنزع منهم حق الانتخاب وقد مرّ بنا انه لا يجوز ان ينتخبوا وقد قيل ذلك صراحة في منشور صدر من نظارة الداخلية في اواخر سنة ١٨٩٣ عند صدور القرار المنشئ للجالس البلدية بالبنادر وقد ارتكن هذا المنشور في اخراج الحائزين للحمايات من الانتخابات وعدم جواز انتخابهم على القانون النظامي اما تعريف المصري بحسب ما ينتج من اللوائح والقوانين وخصوصاً من الامر العالي الصادر بخصوص الاستخدام والمستخدمين في الحكومة المصرية بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ٩٢ والامر العالي الاخير المؤرخ ١٣ مايو سنة ٩٥ الذي ابطال الاول فهو كل مولود في مصر من اهل مصريين وكل عثماني اقام بمصر مدة خمسة عشر سنة^(١)

(١) وسيأتي الكلام على الجنسية مفصلاً في فصل الاجانب والحمايات

واشترط الشارع عمر العشرين سنة لانه اعتبر كل من لم يبلغ هذا السن غير كفؤ لان بقدر الرجال ويعرف اهمية الانتخاب - وقد كان اشترط في قانون مارس سنة ١٨٨٢ سن الواحد وعشرين

اما درج اسم المنتخب في دفتر الانتخاب فهذا عمل اداري بواسطته يمكن التحقق مما اذا كانت شروط حق الانتخاب متوفرة في من يدعيه ام لا - ولم يشترط الشارع هنا دفع اموال او ضرائب كما اشترط ذلك شارع سنة ١٨٨٢ حيث قال « حق الانتخاب لكل مصري ٠٠٠٠٠ على شرط ان يدفع للحكومة من مال الضرائب او الرسوم المقررة اي كانت ما يبلغ خمسمائة غرشاً ٠٠٠٠٠ » (انظر مادة اولى من قانون الانتخاب الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢)

فيظهر ان شارع سنة ١٨٨٣ اراد تعميم الانتخاب ليعمم تمرين وتدريب الامة المصرية

ودفاتر الانتخاب تُحرر بمعرفة مشايخ كل بلد او بندر من المديريات على ترتيب حروف الهجاء (مادة ٥) وفي القاهرة والاسكندرية بمعرفة لجنة تُؤلف من مأمور اقسام اي معاون البوليس الان ومن شيخ الثمن ومشايخ الحواري وفي باقي المحافظات بمعرفة لجنة مركبة من مندوب من قبل المحافظة بصفة رئيس ومن اربعة من اعيان المدينة ذوى الاملاك يخارهم المحافظ ايضا بصفة اعضاء وعند الانتهاء من تجريدها تُرسل للذير او المحافظ ليتحقق من صحتها ويختتم عليها ويدرج هذه الدفاتر اسماء جميع المنتخبين الساكنين في دائرة الانتخاب المحرر بها كل دفتر

وطبقاً للمادة السادسة لا تدرج بها اسماء الآتي بينهم :
اولاً المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة او بالسجن او بالنفي او مجرماتهم من حقوقهم السياسية او بالاقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم بسيرة او

بأختيال أو خيانة أو انتهاك حرمة الآداب

ثانياً المطرودون من وظائفهم الاميرية بمقتضى احكام قضائية لتقصيرهم في اداء واجبات وظائفهم او لاختلاسهم مال الميري او لقبولهم الرشوة او لتعديهم على احد المصريين لمنع استيفاء حقوقه السياسية (كحق الانتخاب وغيره) ثالثاً المحكوم عليهم بالافلاس والمجور عليهم

فالقانون يعتبر كل هؤلاء غير جديرين بان يشتركوا في انتخاب نواب الامة لانهم اثبتوا بسوء سلوكهم وتجاربهم على ارتكاب الفظائع عدم احترامهم للهيئة الاجتماعية حيث لم توقفهم سريرتهم عن خيانة الحكومة ولا عن اغتيال حقوق الافراد فهل يعقل بعد ذلك ان يعقد فيهم حسن واستقامة سريرتهم السياسية

وكذلك لا يدرج بهذه الدفاتر اسماء رجال العسكرية الذين تحت السلاح (مادة ١ قانون الانتخاب) لان الشارع خشي ان يشغل رجال الجيش بالمسائل السياسية فيهملون وظائفهم الحربية وتصبح النتيجة وبالأعلى البلد لضعفها الذي ينتج على الدوام من اختلاط القوات الحربية بالسياسة ومشاكلها فنزع من رجالها حق الانتخاب بعكس قانون سنة ١٨٨٢ الذي خوله « لضباط العسكرية سواء كانوا في الخدمة او مستودعين او متقاعدين » (انظر المادة ٣ منه) ^(١)

وتعدل الدفاتر كل سنة وتصحح فيسقط منها اسماء التوفيين والمحكوم عليهم الخ ويضاف عليها اسماء من حازوا الصفات المطلوبة قانوناً للاستحقاق على حق الانتخاب (مادة ١١) ومتى تم تحرير الدفاتر تعلق من اول يناير من كل سنة لتباينه في المحلات الميئة بالمادة السابعة فيطأع عليها الجميع ويطلب من

(١) وهذا الفرق ناتج عن تفوز رجال الجيش وقتئذ كما هو معلوم

أهمل اسمه درجة في الدفتر ويُدرج به أيضاً اسم كل مصري أُنقح إهمل اسمه ويُحذف اسم من أُنقح درج اسمه خطأ (مادة ٨)

وتُقيد كل هذه الطلبات في دفتر مخصوص حسب تواريخ ورودها ويُعطى بها وصولات لأصحابها خوفاً من إهمالها أو إختفائها ويجب أن تُقدّم تلك الطلبات من أول فبراير لغاية ١٥ منه للمدير أو للمحافظ وإن كان هذا الطلب معارضة في درج اسم البعض يُعلن بعد قيده للذين حصلت المعارضة بخصوصهم بدون مصاريف (مادة ٨٥)

ولجنة المعارضات وتُنظر في الطلبات المذكورة لجنة تُؤلف من المدير بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء مجلس المديرية يُنتخبان بالقرعة السرية في المديرية ومن المحافظ بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية في القاهرة والاسكندرية أو من الاعيان المندرجة اسماؤهم في دفاتر الانتخاب في باقي المحافظات (مادة ٩) وعلى اللجنة أن تصدر احكامها بأغلبية الآراء من ١٥ فبراير الى ١٥ مارس

من كل سنة وعدم الحكم أو إبقاء الحكم من قبل اللجنة يعتبر رفضاً للطلب ويعلم الحكم لصاحب الطلب بمعرفة جهات الادارة وبدون مصاريف في الثلاثة ايام التالية لصدوره ولصاحب الطلب ان يستأنفه امام محكمة الاستئناف المقيم في دائرتها في ظرف الثمانية ايام التالية لاعلان الحكم فان الميعاد يكون احد عشر يوما ويتبدى من ١٥ مارس

والاستئناف لا يوقف تنفيذ قرارات اللجان بل تسري كلها لحين حكم الاستئناف الذي يصدر بعد سماع اقوال النائب العمومي وبدون مصاريف والحكمة في ذلك هي اعطاء اتمام الحرية للتخمين في رفع شكواهم لانه اذا حكم بالمصاريف كان ذلك عبثة في سبيل تقديم الشكاوي وامتنع كثير من اجحف بحقوقهم عن التظلم خوفاً من ان يحكم عليهم بالمصاريف

ومتي تم تحرير دفاتر الانتخاب على النمط الذي ذكرناه نحفظ صورة منها
بطرف المشايخ او اللجان وترسل صورة أخرى محتوماً عليها من باسروا تحريرها
ومذيلة بمحضر دال على استيفاء التحرير والنشر للدير او المحافظ وهو يجري فيها
التصحيات السنوية والتعديلات التي تقرها اللجان او تحكم بها محكمة
الاستئناف وينجز بها المشايخ او اللجان ليصحوا الصور التي تحت يدهم طبقاً لها
فبهذه الصفة يكون العمل أدق ويمكن ضبط الدقة بسهولة واذا فقدت احدى
الصورتين بان سرقت او حرق او غير ذلك تؤخذ الاستدلالات المطلوبة من
الصورة الاخرى التي تنسخ وترسل للجهات التي فقدت دفاترها

بقي علينا لتبويب الفصل الاول شرح المواد ٢ و ٣ و ٤ من قانون الانتخاب
وهي المواد التي تبين لنا حقوق المنتخب ومحل استعماله لما

اما حق المنتخب فهو ان يعطى رأيه في الانتخاب ولكن لا يمكنه ذلك
أكثر من مرة (مادة ٤) وقد قررت بذلك جميع الشرائع الحالية مراعاة للسواة
لانه اذا كان لبعض المنتخبين صوتان او أكثر ربما توفرت الاغلبية للفئة الصغرى
كما اذا كان عددهم ١٠٠٠ منتخب مثلاً وينتخب ٦٠٠ منهم زيدا من الناس
والاربعة الباقون ينتخبون عمراً ربما تم الانتخاب لعمرو لا لزيدا ان مجموع
اصوات الاربعة يجوز ان يفوق مجموع السماية اذا وجد فيهم من لهم أكثر من
صوت وبهذه الصفة يكون النائب عن الالف غير راضية عنه الاغلبية

ومع ذلك فقد رأى بعضهم انه من الواجب ان يمنع زيادة عن صوت
واحد لبعض المنتخبين الموثوق بكفاءتهم من كان حائزاً على شهادة مدرسية او
رتبة علمية او علماً ذا عالمية مشهورة او صاحب مؤلفات مشهورة او الخ بحجة
انهم أكثر دراية عن باقي المنتخبين في معرفة صالح البلد وتقدير الرجال قدرهم
فيكون اختيارهم اصوب من بقية الانتخابات

على ان سائر الامم المتقدمة اصبحت اليوم تبغض عدم المساواة في اي شيء كانت بغضاً شديداً فسقطت كل هذه الامتيازات وصار الانتخاب عاماً والحقوق فيه متساوية

محل الانتخاب

اما المحل الذي يجب ان يدي فيه رأيه المنتخب فهو بالنسبة للموظف دائرة انتخاب الجهة الموظف فيها وبالنسبة لباقي المنتخبين دائرة الانتخاب البكائية بالجهة الموجود بها الموطن السياسي لكل منهم ويجوز لهم ان ينقلوا هذا الموطن من جهة لأخرى بشرط ان يخبروا بذلك مدير جهة النقل ومدير جهة التوطن (مادة ٣ و ٤)

«والموطن السياسي لكل منتخب هو محل توطئه الذي يجري فيه مباشرة حقوقه المدنية» (مادة ٢)

ويقصد بذلك الجهة القاطن بها المنتخب وله فيها اهل واقارب واملاك او الجهة المقيم بها على العموم وله فيها منافع واشغال اما وجوب الاخبار للمدير او المحافظ في الجهتين عن النقل من جهة لآخرى فهو للاحتراس من كون الناقل يجري الانتخاب في تينك الجهتين خلافاً للمادة الرابعة التي تمنع ان يدي المنتخب رأيه مرتين ولو في جهتين مختلفتين



الفصل الثاني

(في المندوبين للانتخاب)

رأى الشارع المصري ان لا يتخذ طريقة الانتخاب بذون واسطة لتخوفه على ما يظهر من سوء النتيجة لعدم تعود افراد الامة المصرية على الانتخاب ولعدم ثقته بذمة المنتخبين والمختارين فجعل افراداً متعدداً أمل فيهم الخير والجدارة والاستقامة واسطة بين الاثنين وهم المندوبون للانتخاب

فالمندوبون هم المنتخبون مباشرة من قبل المنتخبين ليكونوا واسطة لانتخاب
أعضاء المجالس المتولية امر التشريع

ويمحصل انتخاب المندوبين بنفس الطريقة التي منشرها بخصوص انتخاب
اعضاء مجالس المديرية وبناءً على تعليمات منشورات نظارة الداخلية التي
تصدر عند البدء في الانتخابات (مادة ١٤)

فيجتمع المنتخبون بناءً على امر عال في المحل وفي الوقت المبين في هذا
الامر ويحصل الانتخاب تحت ملاحظة لجنة مؤلفة من خمسة من المنتخبين
ليكون لهم المام بالقراءة والكتابة يرأسهم من ينتخبه هؤلاء الخمسة ولناظر
الداخلية ان يعين من ينوب عنه في اللجنة ويكون له رأي معدود في المداولات
(مادة ١٤) اما الخمسة اعضاء فينتخبهم المنتخبون - وعلى اي حال فلناظر
الداخلية ان يتخذ كل ما يترآى له من الاحياطات لصيانة حرية المنتخبين
وللملاحظة ضبط عملية الانتخاب (مادة ١٤) فالمديرون او المحافظون ومعاونوهم
في المديرية والمحافظات منوطون بالتحري عن صحة اجراء الانتخابات
ومسؤولون عنها حتى اذا رآوا لزوم اعادتها جاز لهم ان يأمرؤا بذلك بشرط ان
يبينوا اسباب إلغاء الانتخاب الاول (مادة ١٥) - غير انه يخشى كثيراً من
هذه السلطة المعطاة للمحافظين والمديرين اذ ربما ادّعى بفساد الانتخاب او عدم
انتظامه وأمر بإعادته لاغراض خصوصية بناءً على اسباب لا يصعب اختلاقتها
وعنى تم انتخاب المندوبين يعطى لكل منهم تذكرة باعتبار انتخابه يسلمها
له المدير او المحافظ ويبين فيها محل اقامته ومحل وساعة الانتخاب الذي
سيخرونه وبواسطة هذه التذكرة يتمكن كل مندوب من الدخول في دائرة
الانتخاب واعطاء صوته

القسم الثاني

(في المنتخبين)

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول : في انتخاب اعضاء مجالس المديريات

الفصل الثاني : في انتخاب اعضاء مجلس شورى القوانين

الفصل الثالث : في انتخاب اعضاء الجمعية العمومية



الفصل الاول

(في انتخاب اعضاء مجالس المديريات) (١)

يجتمع المندوبون للانتخاب بناء على امر عال يندد المديرية في المحل وفي الوقت المعين به ويلتوا بذلك قبل الميعاد بثمانية ايام على الاقل ويحصل اللجنة الانتخابية تحت ادارة لجنة مؤلفة من خمسة اعضاء ثلاثة منهم يندوبون من بين المعارفين منهم بالقراءة والكتابة وواحد من اعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة المديرية في دائرة اختصاصها ومندوب يعينه ناظر الداخلية والمدير ان يحضر في هذه اللجنة التي يندب اعضاءها رئيساً وكتاباً لما من بينهم وهي تتألف على هذه الصورة متى حانت ساعة الانتخاب المعينة في الامر العالي

هذا اذا كانت الانتخابات عمومية اما اذا كانت تكميلية فتحصل على الصورة عينها غير ان وقت ومحل الانتخاب واجتماع المنتخبين يكون بناء على مشور من ناظر الداخلية لا على امر عال (مادة ١٧)

والانتخابات العمومية هي التي يصير اجراؤها في نهاية الست سنوات

(١) الطريقة المينة هنا هي نفس الطريقة المتبعة لانتخاب المندوبين للانتخاب

الانتخابات
العمومية
والتكميلية

بقصد تجديد الانتخاب بالنسبة لسائر الاعضاء اما الانتخابات التكميلية فلا تشمل الا النصف الذي يسقط انتخابه بناء على القرعة التي تُعمل بعد مضي ثلاث سنين من تاريخ الانتخابات العمومية (مادة ١٧ من القانون النظامي) وهذه القرعة يصير اجراؤها كالموضح بمنشور نظارة الداخلية الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٤ وهو ان « تكتب اسماء اعضاء مجالس المديرية بمعرفة كاتب اللجنة (اي اللجنة المشكلة لادارة انتخاب الاعضاء الجدد) على اوراق بقدر عددهم وتوضع هذه الاوراق داخل صندوق يرسل من طرفكم (اي من طرف المدير) الى اللجنة ثم يسحب عضو المحكمة الابتدائية الموجود فيها من هذا الصندوق عدداً من تلك الاوراق بقدر عدد الاعضاء اللازم استبدالهم ومن تخرج اوراقهم يصير درج اسمائهم بالحضر ومن بعد اتمام هذه العملية يتبدأ في اخذ الاراء بانتخاب الاعضاء الجدد »

ومن الانتخابات التكميلية ايضاً الانتخاب الذي يحصل عند موت او

استعفاء أحد الاعضاء .

وظائف لجنة
الانتخاب
ورئيسها

ومتى اجتمع المندوبون وتألفت اللجنة يذكرهم رئيسها بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب وبالمادتين (١٤ و ١٥) من القانون النظامي ويشرح لهم كيفية الانتخاب ويحثهم على اعطاء آرائهم حسباً تقتضيه الذمة والوطنية والمنفعة العمومية (مادة ٢١) وهو منوط بمباشرة نظام الانتخاب فيمنع المناقشات وحمل السلاح في جمعية الانتخاب ويمنع الاشتغال بغيره ويخرج من لبس له صفة فيه (مادة ١٨) وله على العموم منع ما يمكن ان يحصل من فشل في الجمعية او خلل في الانتخاب ولو لزم الحال للاستعانة بقوة عسكرية كما ان له الحق في فض الجلسة لعدم انتظامها وتحديد ساعة اخرى لها (مادة ٢٢) ولناظر الداخلية والمدير ان يتخذوا الاحتياطات التي يريان لزوم اتخاذها صيانة لحفظ

النظام وصحة الانتخاب

وتحكم اللجنة قطعياً في جميع المشاكل التي تحصل وقت الانتخاب وتداول عند انتهائه في صحته او خلله وتصدر قراراتها بأغلبية الآراء واذا تساوت فيرجع رأي الرئيس

ويكون تأليف اللجنة صحيحاً متى كان حاضراً من اعضائها ثلاثة بما فيهم الكاتب واذا غاب الرئيس فيعين هو احد الاعضاء بدله اما اذا لم يحضر هذا العدد فيستكمل الرئيس من المندوبين الحاضرين (مادة ٢٤)

ويكلف الكاتب بحصر عمليات الانتخابات وتلاوتها عند انتهاء الجلسة (انظر منشور الداخلية الصادر للمدريات في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٦ — اما الانتخابات التي تحصل في النواحي فادارتها مناطة بالمشايخ تحت رئاسة العمدة الانتخاب — يفتح الرئيس المحضر ويدي اعضاء اللجنة آراءهم قبل الحاضرين ثم ينادي الرئيس اسماء المندوبين فينقدم كل منهم عند سماع اسمه ويكتب على ورقة اسماء من يريد انتخابهم بعد ان يقدم للرئيس تذكرة الاعتماد او بعد ان تستعرف عليه اللجنة (مادة ٣٠) ولا تُقرأ هذه الورقة الا عند تعداد الاصوات اي ان اخذ الآراء يكون سرياً كما جاء بالمادة (٢٨)

كيفية الانتخاب

وطريقة الانتخاب هي طريقة تجمع الاصوات^(١)

فلكل منتخب اصوات بقدر عدد الاعضاء المراد انتخابهم وله ان يوزعه على اشخاص متعدّدة وله ان يصرهم في شخص واحد وتوضع هذه الورقة في صندوق معدّ لذلك مسمى بالمعاون في منشورات الداخلية (منشور ١٦ نوفمبر سنة ٨٦) — اما المنتخبون الذين يجهلون القراءة والكتابة فيعطون آراءهم شفاهياً تحت ملاحظة احد اعضاء اللجنة بحيث لا يسمعهم الا الكاتب وهذا

(١) انظر ما عناه عن طريقة تجمع الاصوات (صحيفة ٧٣)

العضو (مادة ٣١) وعلى الكاتب ان يقيّد هذه الآراء في دفتر خصوصي امام اسم كل منهم (انظر منشور الداخلية الصادر في ٢٥ اغسطس سنة ١٨٨٣) ثم يعيد الرئيس مناداة من لم يحضر في المناداة الاولى وعلى اي حال فلكل منتخب ان يبدي رأيه بعد النداء الاول او الثاني حتى يقفل محضر الانتخاب وكل انتخاب معلق على شرط يكون باطلاً ولا يعمل به (مادة ٣٢) ويمكث الانتخاب يوماً واحداً ما عدا في الاحوال الاستثنائية التي تستلزم تأجيله ليوم آخر يُعلن عنه المنتخبون او لليوم الثاني (مادة ٣٣) ويجب على اي حال فض الجلسة قبل غروب الشمس بساعة (انظر منشور الداخلية المؤرخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٦)

ومتى أخذت الآراء بالكيفية التي يتأها يعلن الرئيس ان عملية الانتخاب انتهت ويوقع هو واعضاء اللجنة والمدير على دفاتر الانتخاب ثم تقرر اللجنة الآراء وتتحقق من عددها ومطابقته لعدد المنتخبين ويعلن بعد ذلك الرئيس انتخاب من تحصلوا على الاغلبية النسبية واذا تساوت الآراء بين شخصين فيقتزع الرئيس بينهما ويعلن انتخاب من تُصنّبه القرعة (مادة ٣٥)

الاغلبية النسبية
والمخالفة

والاغلبية النسبية هي ان يحوز المنتخب على اصوات عددها اكثر مما حازه كل من الآخرين ولو بصوت واحد فاذا كان المنتخبون خمسة مثلاً والاصوات ٥٠٠٠ فقال الاول ١٣٠٠ والثاني ١٢٩٩ والثالث ١٠٠٠ والرابع ١٠٠٠ والخامس ٤٠١ كانت الاغلبية النسبية للاول لان الاصوات التي له اكثر من التي تحصل عليها كل من الآخرين

اما الاغلبية المطلقة فهي ان يحوز المنتخب اصواتاً تفوق نصف مجموع الاصوات ولو بواحد فلا يُعدّ منتخباً في مثلنا الآ من تحصل على اكثر من نصف الخمسة آلاف صوت ولو بواحد اي ٢٥٠١ صوتاً على الاقل وهذه الطريقة هي

العادلة لان المنتخب يكون حقيقة نائباً عن منتخبه او على الاقل عن اغلبهم لادن جزء قليل جداً منهم ربما لا يفوق العشر او اقل من ذلك بكثير كما يحصل ذلك في الاغلبية النسبية فمن يقول لنا مثلاً ان المنتخب الذي يحصل على ١٣٠٠ صوتاً لا يسخط عليه الثلاثة آلاف وسبعائة منتخب الباقون ومن يقول لنا انهم لو علموا سر الانتخاب لما كانوا وزعوا اصواتهم على اربعة اشخاص بل جمعوها وفضلوا احد هؤلاء الاربعة على الاول وبمعنى آخر ان الاغلبية النسبية لا تدل على رأي الامة الحقيقي بل تؤدي غالباً الى انتخاب من لا ترضى عنه الاغلبية — ولذلك قررت اغلب الشرائع ان لا ينتخب الا من تحصل على الاغلبية المطلقة وان لم يحصل عليها احد في اول مرة يعاد الانتخاب ويُعلن حينئذٍ منتخباً من يحصل على الاغلبية النسبية فكان يجب على الشارع المصري ان يجزئ حذو تلك الشرائع لا ان يعول على الاغلبية النسبية من اول مرة

وبعد اعلان اسماء جميع المنتخبين يوقع الرئيس واعضاء اللجنة على محضر الانتخاب ويرسله هو وكافة الاوراق لناظر الداخلية في ميعاد ثمانية ايام من تاريخ يوم حصول الانتخابات وتبقى نسخة بالمديرية بعد ان تصدق اللجنة عليها بانها موافقة للاصل

ومتى وصلت الاوراق لناظر الداخلية يرسل بدون تأخير لكل من المنتخبين شهادة بالانتخاب (مادة ٣٧)

الفصل الثاني

(في انتخاب اعضاء مجلس شورى القوانين)

عند صدور الامر العالي بانتخاب اعضاء مجلس شورى القوانين يعطى

المدير او المحافظ للمندوبين تذكرة رسمية يذكر بها اسم ومحل اقامة المندوب ومحل ويوم وساعة انتخاب الاعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين وهذه التذكرة تقوم مقام تذكرة الاستدعاء والتكليف بالحضور (منشور ٢٥ اغسطس سنة ١٨٨٣) ويحصل الانتخاب بالمحافظة في القاهرة والاسكندرية والمدن الميئة بالمادة الخامسة من قانون الانتخاب بالكيفية التي شرحناها بمختص مجالس المديرية ومن يحصل على الاغلبية النسبية يعلن انتخابه (مادة ٣٨ و ٣٩) وهنا نريد ما قلناه في الفصل السابق من انه كان الواجب على الشارع ان يقضي بالاستئصال على الاغلبية المطلقة اولاً وان لم تيسر فالاغلبية النسبية في دور ثاني

واللجنة المنوطة بملاحظة الانتخابات التي يجريها المنتخبون المندوبون عن هذه المدن تؤلف من ثلاثة اعضاء فقط وهم مندوب من نظارة الداخلية وقاضيان من المحكمة الابتدائية الداخلة في دائرة اختصاصها المدينة المزمع اجراء الانتخابات فيها ورئيسها هو مندوب الداخلية — واختصاصات هذه اللجنة هي عين الاختصاصات الممنوحة للجنة انتخاب اعضاء مجالس المديرية وكما ان المدير له حق الملاحظة والتدخل في نظام الانتخاب في المديرية كذلك للمحافظة هذا الحق في المدن المذكورة (انظر الامر العالي الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣ مادة اولى وثانية)

اما في المديرية فينتخب كل من مجالس المديرية مندوباً لمجلس شورى القوانين ويكون الانتخاب بالاغلبية النسبية وبطريق اقرعة السرية (مادة ٣٨ و ٣٩)



الفصل الثالث

(في انتخاب اعضاء الجمعية العمومية)

مادة (٤٠) « يتَّخَبُ المنتخبون المندوبون عن اثنان القاهرة والمنخبون المندوبون عن اقسام الاسكندرية والمنخبون المندوبون عن باقي المدن المينة في المادة الخامسة عدد الاعيان المقرّر في القانون النظامي لكل منها ليكونوا مندوبين عنها في الجمعية العمومية ويكون اجراء الانتخاب عن مدينتي القاهرة والاسكندرية في ديوان ضبطية كل منهما (المحافظة) وعن مدينتي دمياط ورشيد ^(١) في ديوان محافظة كل منهما وعن السويس وبورسعيد في ديوان محافظة السويس وعن الرشيد والاسماعيلية في ديوان محافظة الاسماعيلية ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية »

مادة (٤١) « يتَّخَبُ المنتخبون المندوبون عن الاربع عشرة مديرية الخمسة وثلاثين عضواً مندوباً للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرّر في القانون النظامي لكل مديرية ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة في هذا القانون لانتخاب اعضاء مجالس المديريات ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية »

ويكفي ان نضيف على نص هاتين المادتين اللتين لا تحتاجان الى زيادة ايضاح ان اللجنة المتوسطة بملاحظة عملية الانتخاب هي نفس اللجنة المتوسطة بملاحظة انتخابات المندوبين لمجلس شورى القوانين وذلك بمقتضى امر عال صادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣ اي في تاريخ صدور الامر العال المختص بتشكيل هذه اللجنة في انتخابات مجلس شورى القوانين

(١) صارت محافظة رشيد مركزاً تابعاً لمديرية البحيرة بمقتضى القرار الصادر من

تذييل

(احكام وقتية)

(مادة ٤٢ و ٤٣ من قانون الانتخاب)

انظر المادتين ٤٢ و ٤٣ ولا حاجة لشرحهما حيث قد مضى وقت تذييل

العمل بهما

﴿ احكام عمومية ﴾

(مادة ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ من قانون الانتخاب)

الطعن في الانتخابات
لكل ذى فائدة ان يطعن في صحة انتخاب اي عضو من اعضاء مجالس المديریات او مجالس شورى القوانين او الجمعية العمومية ويجب تقديم الطعن لرئيس المجلس الذي انتخب له العضو المطعون في انتخابه في ميعاد الثمانية ايام ويتبدى طبعاً هذا الميعاد من يوم تمام الانتخاب غير محسوب فيه ذلك اليوم وعلى رئيس المجلس ان يعلم بالطعن جميع الاعضاء ويرسل الاوراق في الثمانية ايام التالية لتقديمها لرئيس المحكمة الابتدائية الداخلة في دائرة اختصاصها المديرية ان كان الطعن حصل في انتخاب احد اعضاء مجلس المديرية او لرئيس محكمة الاستئناف بالقاهرة ان كان الطعن حصل في صحة انتداب احد اعضاء مجلس شورى القوانين او الجمعية العمومية

وتحكم هذه المحاكم في الطعن بعد سماع اقوال النائب العمومي او احد وكلائه حكماً باتاً لا يقبل التظلم

وبما ان الشارع يقصد ان تكون الانتخابات صحيحة حرة ناطقة برغائب الامة الحققة بدون غش ولا تدليس نفخية من ان يتوقف الطعن على الفقر أو عدم القدرة فيفوز المنتخب على غير حق متى كان مُعضداً من الاغنياء قضى

القانون ان تصدر هذه الاحكام بدون مصاريف ولا رسوم وحسناً فعل
(مادة ٤٤)

(والمادة ٤٥) الغت جميع الاوامر والعادات المخالفة لهذا القانون
(مادة ٤٥)

والسادسة والاربعون تكلف ناظر الداخلية بتنفيذه ونشره في الجرائد
الرسمية وتعليقه في جميع المدن والبنادر بالقطر المصري (مادة ٤٦)



الباب الرابع

(في القوة التنفيذية)

تعريف

هي القوة المكافئة بتنفيذ الاوامر والقوانين التي تسنها القوة التشريعية
والاحكام التي تصدرها القوة القضائية بالتطبيق لهذه القوانين - وبها تُنَاط
المسائل السياسية وحلها والادارة الداخلية وما يتعلق بها « وبالسلطة الثانية
يرم الامير الصلح او يشهر الحرب ويعين السفراء ويقبلهم من قبل الدول
الاخرى ويقر الامن في المملكة ويتلاني امر المحجوم على البلاد » (مونيسكيو
الفصل السادس من الكتاب الجادي عشر من اصول النواميس والشرائع
ترجمة آصاف) وهي أكثر ظهوراً عن القوات الاخرى وأكثر اختلاطاً
مع الافراد وتسمى عادة الحكومة ويشمل هذا الاسم الحاكم الأعلى (سلطان
او امبراطور او ملك او خديوي الخ) والنظار ونوابهم جميعاً في المصالح
وفي الاقاليم

الحكومة
الدستورية
والحكومة
الاستبدادية

وبمقتضى شكل وسلطة الحكومة تنقسم الممالك الى ممالك دستورية او
نظامية (جمهورية كانت او ملوكية) والى ممالك غير دستورية او استبدادية
ففي الاولى لا تُنَاط الحكومة الا بالتنفيذ وهي مسؤلة عن اجراءاتها امام الامة

التي تنوب عنها القوة التشريعية في مراقبتها فلا الحكومة يمكنها ان تتعدى القوانين المسنونة بمعرفة النواب ولا هؤلاء يمكنهم ان يستبدوا لاختصاص التنفيذ بالحكومة وحدها — وهذا هو روح الدستور والضمان

اما اذا منح للحكومة سن القوانين وتنفيذها فالسلطة تكون حينئذ استبدادية وتبقى البلد بلا دستور والامة بلا قانون يضمن لها حقوقها فكما تسن هذه الحكومة مثلاً قانوناً يحرم نزع الملكية بدون اعطاء تعويض مقابل ذلك للمالك لها ايضاً عند الحاجة — كما اذا وجدت صندوقها خالياً من النقود — ان تصدر امرها بعدم دفع تعويض وكما لما ان تصدر قانوناً قاضياً بعدم قابلية القضاة للعزل مثلاً لما ان تصدر قانوناً عاماً يخالفه وقت الحاجة او ان تصدر قانوناً مخصوصاً يقضي بعزل احد هؤلاء القضاة متى تراءى لها ذلك ولا يمكن ان يعارضها احد في هذه الاجراءات لان من اصدر القانون الاول هو الذي اصدر الثاني ولا سلطة اعلى من سلطته ولا رقيب عليه^(١)

ويمكننا ان نبين الفرق بين الحكومة الدستورية والاستبدادية بهذا التشبيه وهو ان مثل الاولى كبشك دائرة صرافها غير ناظرها فمن جهة لا يمكن الصراف ان يفتح خزينته ويصرف منها شيئاً الا باذن ناظر الدائرة ومن جهة اخرى هذا الناظر مسئول عن تصرفاته امام صاحب الاموال الذي اختاره ليكون مديراً لها فاذا خرج عن حدود شروط تعيينه او ارتكب غشاً او تدليساً او عمل عملاً ما ولم يراع فيه فوائد الدائرة زعت منه الادارة واستبدل بغيره واما الحكومة الاستبدادية فهي كاللائرة التي ناظرها هو الصراف فيصرف كيف يشاء ويفتح الخزينة وقت ان يريد ويقفلها ساعة ان يترأى له

(١) انظر مع ذلك ما قلناه بخصوص التفريق والتمييز بين الحكومة الاستبدادية والحكومة المطلقة (صحيفة ٦٧)

فالصراف هو القوة التنفيذية وناظر الدائرة هو القوة التشريعية وصاحب الدائرة هو الامة^(١)

وللحكومة تقسيمات أخرى كثيرة يهمنها منها واحدة وهو تقسيمها الى حكومات مستقلة وحكومات غير مستقلة

الحكومة
المستقلة

فالمستقلة نوعان (اولاً) المستقلة حقيقة وهي الحكومات الحائزة لتمام حقوقها في الداخل وفي الخارج فلا يضيق على سلطتها شيء ولا يعلو على كلمتها كلمة سوى انها تبقى مرتبطة بقواعد القانون الدولي وخصوصاً بالمعاهدات والاتفاقات الدولية التي مع ذلك لم توقع عليها الا عن رضا واختيار

الحكومة
التي تحت
الحيازة

(وثانياً) الحكومات التي تحت الحيازة وهي الحائزة لكل حقوق المستقلة ما عدا ما يتعلق بالحرب واشهاره فالبلجيكا والسويسرا لا يمكنهما ان يعتديا على البلاد الاخرى مهما كان السبب وغاية ما لهما ان يدفعا عن انفسهما شر الغير اذا بدأ هو بالمجوم واما لغير ذلك فالدول العظمى التي تكفلت بضمان الحيازة هي التي تنظر في الامر بطريق السلم ان لم يكن بطريق القوة وبناء عليه لا يوجد من الجيوش في هذه البلاد الا النفر القليل الضروري لحفظ النظام ولا يمكن ان يمر فيه بجيوشه قائد ما من البلاد الاخرى ولا يمكن ان تكون ارضها ميداناً للحرب بين مملكتين عدوين او اكثر

الحكومات
الخاضعة والتي
تحت الحماية

والغير مستقلة نوعان ايضاً (اولاً) الخاضعة للحكومات أخرى وهي حكومات نزع منها حقوقها السياسية في علاقتها مع الدول فلا يمكنها عقد معاهدات الا بامر وبملاحظة الحكومة ذات الولاية بل ولهذا وحدها عقد بعض المعاهدات بين الحكومة الخاضعة لها وبين الدول ونزع منها ايضاً بعض التصرفات الداخلية التي لها مساس بالسياسة مثل نظام الجيش وعقد السلفيات وضرب الصكوك الخ

(١) هذا التشبيه ليس تشبيهاً تاماً وانما جئنا به لبيان بياض موضوع بحثنا هنا لا غير

وكل ذلك ناشئ عن تغلب الاولى على الثانية والظفر بها
(وثانياً) الحكومات التي تحت الحماية وهي حكومات جرة اخذت على
عائقها حكومة أخرى أقوى منها للدفاع عنها والزود عن حقوقها وتدير شؤونها
بمقتضى معاهدة تمعد بين الحكومتين برضاتهما ورغبتها في الظاهر ولكن بالقوة
وبطش القوي على الضعيف في الواقع

والفرق بين الحكومة الخاضعة وبين التي تحت الحماية هو ان سيطرة الدولة
القوية على الاولى مبنية على الظفر والعلبة وسيطرتها على الثانية مبنية على معاهدة
سلمية ولكن هذا الفرق ظاهري ومن له الملم بالقانون الدولي يعلم حق العلم ان
اغلب الحكومات الخاضعة أكثر استقلالاً من التي تحت الحماية

واخيراً فان الحكومات الغير مستقلة لا تبعث بسفراء لدى الدول ولا يُبعث
لديها بهم وذلك لان السفراء المبعوثين لدى الحكومة صاحبة الولاية ومن لديها
هم مبعوثون ايضاً لدى الحكومة الخاضعة ومن لديها بصفتها جزءاً من املاكها غير
ان بعض الحكومات الخاضعة تبعث بقناصل لدى البلاد الاخرى للنظر في
المسائل التجارية والاقتصادية التي تتعلق برعاياها اما مصر فليس لها سفراء
ولا قناصل

وقد اختصرنا للغاية في بيان هذه التقسيمات لدخولها في القانون الدولي وانما
ايتنا بها تمهيداً لما ستقوله بخصوص مصر وحكومتها

وستقسم هذا الموضوع الى قسمين

القسم الاول : مصر وحكومتها من ابتداء معاهدة لندن (١٥ يولي

سنة ١٨٤٠)

القسم الثاني : امتيازات الحكومة المصرية وسلطة الجناب الحديوي



القسم الاول

(مصر وحكومتها من ابتداء معاهدة لندن (١٥ يولييه سنة ١٨٤٠))

الحكومة المصرية
مصري وولاية خديوية خاضعة لامارة الباب العالي وحكومتها
ملوكية مطلقة

فهي مطلقة لاننا رأينا في الباب السابق وسنرى في هذا الباب ان
لا مسؤولية على القوة التنفيذية امام الامة او نوابها ومهما كانت رغبة هؤلاء فلنظار
ان يفضوا الطرف عنها ويتخذوا السير الذي يحسن لديهم بل وهم القابضون على
القانون النظامي باجمعه فلم ان يبقوه ولم ان يعدلوه ولم ان يغيروه بتمامه
وهي ملوكية خديوية خاضعة لامارة الباب العالي لانها محكمة بوال يعين
بالوراثة يسمى خديو مصر وهو خاضع لجلالة السلطان وحكومته تحت رعاية
الدولة العلية

ولا محل هنا لان فصل تاريخ الحكومة المصرية من قديم الازمان لانها
تغيرت وتبدلت جملة مرار ولكن تغييرها كان بالنسبة للرجال فقط أما بالنسبة للشكل
فانها كانت على الدوام استبدادية وبعد انقضاء زمن القراعنة صارت اقليم من
اقاليم دولة الفرس ثم استقلت وخمها بعد ذلك اليونان للملكتهم وتأسست فيها
عائلة البطالسة الملوكية الوراثة وبقت هكذا الى ان ألحقت مصر بالمملكة الرومانية
ثم بالمملكة السفلى حتى استولى عليها العرب ايام عمر ابن الخطاب وصارت
الاقطار المصرية محكمة بولاية من قبل الخلفاء العرب ثم تأسست عائلة احمد ابن
طولون وتلاها الاخشيديون ثم الفاطميون ثم عائلة الايوبيين ثم المماليك وبعدهم
الأتراك سنة ١٥١٧ الذين تركوا في الحقيقة الحكومة في ايدي المماليك الى
ان تقلب عليهم الفرنسيون — في اوائل القرن وابداهم عن آخرهم محمد علي
باشا الكبير

وقد اكتسبت الحكومة المصرية شكلها الحالي في ايامه بمقتضى معاهدة لندن التي عقدت بهذه المدينة في ١٥ يوليوسنة ١٨٤٠ والفرمانات الشاهانية التي صدرت بناء عليها له ولخلفائه

معاهدة لندن — كلنا نعلم بتاريخ محمد علي باشا الكبير وحروباته الهائلة في الشام وفي اوربا — وما يهنا فيه هوان الدول الاوروباوية لما رأّت تقدم محمد علي باشا وظفّره المستمر بلا انقطاع على الجيوش العثمانية ارادت ايقافه خشية استيلائه على القسطنطينية ومعاكسة الموازنة الاوروباوية فصارت تسعى الدول العظمى منها ما عدا فرنسا لدى الباب العالي في استرجاع جميع الفتوحات التي اكتسبها محمد علي باشا من الدولة العلية فعقد مؤتمر في لندن بناءً على طلب النمسا حضره مندوبون من قبل انكلترا وفرنسا والباب العالي وبروسيا والنمسا وروسيا لتسوية المسألة ولكنه لم ينجح لاصرار فرنسا على اعطاء مصر والشام الجنوبية وعكا لمحمد علي باشا وورثته من جهة ورفض بقية الدول لذلك من جهة اخرى واصرارهم على منح مصر وحدها له ولورثته والشام وعكا لمدة حياته فقط ولما انحل المؤتمر اخذت فرنسا تسعى خفية في تسوية المسألة حسب رغبتها مع الباب العالي فحقق لذلك اللورد بالمستون رئيس وزراء انكلترا وتمكن من الاتفاق مع النمسا وروسيا وبروسيا على عقد مؤتمر وقد عقد هذا المؤتمر في لندن ووقعت الدول المذكورة على معاهدة مؤرخة ١٥ يوليوسنة ١٨٤٠ قاضية باسترجاع جميع فتوحات محمد علي باشا للدولة العلية ومنحه مصر له ولاولاده من صلبه من بعده وباشاوية عكا والشام الجنوبية لمدة حياته وان لم يقبل بذلك في ميعاد عشرة ايام من تاريخ عرضه عليه فلا يمنح له سوى مصر بالوراثة على شرط ان يقبل في ميعاد عشرة ايام ايضاً

فبعد ان رفض محمد علي باشا كل ذلك عاد فاضطر بسبب الحوادث

المشهوره^(١) بقبول مصر له ولأولاده من صلبه من بعده اما بقية فتوحاته ومنها عكا والشام الجنوبية فزعت منه واعيدت للحكومة الباب العالي

تأسيس الحكومة الوراثية الخديوية بمصر - وصدر له وقتئذٍ خط مشريف من قبل الباب العالي بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وصدقت عليه روسيا وبروسيا واستريا وانكلترا في مارس سنة ١٨٤١ ثم فرنسا التي لم يسعها امام اتحاد جميع الدول العظمى سوى ان ترسخ لما قرره - وبمقتضى ذلك الخط ثبت محمد علي باشا في ولاية مصر التي منحت له بطريق التوارث ولكنه توارث ضعيف ومتعلق بالارادة الشاهانية

تأسيس
الحكومة الوراثية
الخديوية بمصر

(فالولا) لا تكون الوراثية الا للذكور اولاد الذكور واما اولاد النساء فلا حق لهم في الولاية وبمعنى آخر منصب الولاية قاصر على ذرية محمد علي باشا من صلبه لا غير

(وثانياً) ينتخب والي من ضمن هؤلاء الذكور بمعرفة السدة الملكية الشاهانية وعند موته ينتخب من يرثه من الذكور بمعرفتها ايضاً وهكذا (ثالثاً) يجب على من ينتخب ان ينتقل الى الامتانة لتقليده الولاية فلا الوراثية كافية ولا الانتخاب مفيد بدون هذا التقليد من لدن الحضرة الشاهانية (رابعاً) حق التوارث لا يمنح والي مصر ادنى امتياز على سائر وزراء

الدولة بل لا يزال واحداً منهم خاضعاً للقوانين الادارية العثمانية مثلهم ولكن هذا التوارث - الذي هو في غاية من الاهمية رغماً عن ضعفه لانه استوجب استقلال مصر الاداري - اخذ يتقوى شيئاً فشيئاً الى ان وصل لحالته الراهنة في ايام الخديوي الامبق اسماعيل باشا

ففي ١٩ ابريل سنة ١٨٤١ ارسلت الحضرة الشاهانية للدول لائحة

بتحوير فرمانها الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وبمقتضى هذا التحوير منحت الوراثة لعائلة محمد علي باشا بدون شرط الانتخاب فاصبحت ولاية مصر تنتقل بالارث له ولاولاده واولاد اولاده المذكور بصورة ان يتولى الاكبر فالاكبر فاذا كان ابن من خلت عنه الولاية اصغر سناً من اخيه كانت الولاية لهذا الاخ دون الابن واذا خلت عن هذا الاخ وكان ابن اخيه او اي ذكر آخر من الصُلْبِ اكبر من ولده انتقلت الولاية لهذا الاكبر وهكذا

وقد اقرت الدول على هذا التحوير بلائحة تاريخها ١٠ مايو سنة ١٨٤١ وبناء عليه اصدرت الحضرة الشاهانية فرماناً بتاريخ غرة يونيه من هذه السنة (١١ ربيع آخر سنة ١٢٥٧) مؤيداً للتحوير من جهة ترتيب الوراثة

اما اذا خلت الولاية ولم يكن ذكر في العائلة فللدولة العلية ان تعين والياً من تشاء بدون ان يدعي النساء او اولادهن ذكوراً كانوا ام اناثاً بحق ما في الوراثة — هذا وقد بقي ولاية مصر ولا امتياز بينهم وبين باقي وزراء الدولة في شيء ما فيعاملون بالقوانين الادارية التي يعاملون بها ويحصلون من جهة الرتب والتقدم على ذات الالقب الممنوحة لساكني الولاية فضلاً عن وجوب تقليد الولاية لهم من قبل الحضرة السلطانية فحق الوراثة وحده لا يكفي بل يجب صدور فرمان خاص بالتقليد من لدن الباب العالي . نعم ان الوارث يتولى شؤون القطر وادارته على أثر موت مورثه فوراً ولكن لا بد من صدور هذا فرمان لشيته

ولما تولى فحاملو الخديوي السابق اسماعيل باشا على الاريكة المصرية بذل جهده في سبيل الاستحصال على تغيير قاعدة التوارث وجعلها كما في سائر البلاد المملوكة من والي لابنه البكر فاين ابنه البكر وهكذا فين للحضرة الشاهانية ان قاعدة التوارث من الاكبر فالاكبر من ذكور العائلة لها عيوب

كثيرة اهمها ان كل والي يسعى في ان يزيد ثروته وينميها بدل ان يحاول التفتتة نحو اصلاح البلد وحكومتها لانه غير واثق بمستقبل اولاده فيمأخذ طاقته في ان يخلف لهم ما يعوض لهم الملك وعزّه وانها من جهة أخرى تؤدي الى تكون فروع قوية غنية ذات ثروة وجاه ربما حاربت العائلة المالكة وعاندتها فتعود الحالة الى ما كانت عليه في زمن المماليك

فبناءً على هذه الاسباب وغيرها صدر في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ محرم سنة ١٢٨٣) فرمان شاهاني قضى بتحويل الولاية « بالارث من الاب الى الابن من صلبه بحسب ترتيب البكورية » وان لم يكن لمن خلّت عنه الولاية ابن ذكر فتؤول لاختيه ومنه لابنه على حسب هذه القاعدة وان لم يكن له اخ فلاين اختيه وابن ابن اختيه الخ. — وقد جاء ذلك ايضاً في فرمان تاريخه غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٠ (وهو فرمان الذي جُمِعَتْ وُشِّحَتْ فيه الامتيازات التي مُنحت لاسماعيل باشا وللحكومة المصرية في ايامه) حيث قيل : « ان خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية ادارتها بمعرفتها مع ما صار الحاقها بها اخيراً من قائمقي سواكن ومصوّع وملحقاتها^(١) يصير توجيهاً ليدكم (ليد اسماعيل باشا) على الطريق المار ذكرها الى اكبر اولادكم الذكور وبعدها الى اكبر اولاد من يكون خديويّاً^(٢) على الاقطار

(١) مُنحت ولايات النوبة والدارفور وكوردوفان وسنار لمحمد علي باشا بدون توارث بموجب فرمان تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ (وهو خلاف الخط المايوتي الصادر بهذا التاريخ القاضي بتقليد محمد علي باشا ولاية مصر) ثم مُنحت لورثائه هي وسواكن ومصوّع وصار حقهم فيها وراثي كحقهم على ولاية مصر بجملة فرمانات وخصوصاً فرمان الصادر لاسماعيل باشا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ — وقد صارت مصوّع الآن ملكاً لايطاليا

(٢) سئى فيما بعد ان هذا اللقب مُنح لولاة مصر

المصرية من اولادكم واذا انحلت الخديوية المصرية بان لا يكون للخديوي ولد ذكر يصير توجيهها الى اكبر اخوته الذكور واذا لم يوجد له اخ بقيد الحياة فالى اكبر اولاد الأخ الأكبر وهكذا تتخذ هذه الاصول قانوناً مستمراً وقاعدة مرعية ابدية في توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية الى الاولاد الذكور المتولدة من اولادكم الاناث اصلاً»

وإذا كان الوارث صغيراً غير راشد فمن يدبّر شؤون الحكومة^٢ لم تحل الوصاية هذه المسألة صراحة ولا تأويلاً قبل الخديوي اسماعيل باننا وذلك لان قاعدة التوارث كانت تقضي بتغويل الولاية لمن كان اكبر سنّاً في العائلة فكان من النادر جداً ان لم يكن من المستحيل ان لا يوجد ذكر راشد يباشر بنفسه شؤون الولاية

ولكن لما تغيرت قاعدة الوراثة ايام اسماعيل باشا وصدر فرمان المؤرخ ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (١٢ محرم سنة ١٢٨٣) وصار يخلف الاب ابنه مهما كان سنّه اصبح من الضروري النظر فيما لو آلت الولاية لوالد صغير السن غير قادر على القيام بها وحده وقد شعر بذلك الخديوي اسماعيل باشا فطلب واستحصل من الحضرة الشاهانية باقل عناء عن المرة الاولى على فرمان السلطاني الصادر في ١٥ يونيه سنة ١٨٦٦ وقد قضى هذا فرمان وفرمان غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٠ بان من الرشد للولاية هو السنة الثامنة عشرة فاذا كان الوارث بالغ من العمر هذا الحد تولى هو بنفسه الولاية وشؤونها كن بلغ الاربعين او اكثر وان كان لم يبلغ هذا السن فقيه حائثان

الحالة الاولى - قد يجوز ان يكون المورث حرر بنفسه وصية في آخر ايامه لما رآه من دنو اجله وقرب انقضاء ايامه بحالة كون الوارث (ابنه او اخوه او غيرها على حسب الاحوال) لم يبلغ سن الرشد واقام على هذا الوارث

وصياً معيناً او مجلس وصاية لارشاده حتي يبلغ الثامنة عشرة من عمره وقد صرّح فرمان ١٥ يونيه سنة ١٨٦٦ بعمل مثل هذه الوصية - ففي هذه الحالة تنفذ الوصية ولكن تحت شرطين: الشرط الاول ان تكون الوصية موقعاً عليها من الوالي المتوفي ومن شاهدين اثنين على الاقل من كبار موظفي الحكومة المصرية والأفهي كأن لم تكن وذلك لانه يخشى من المورثات الخارجية او العائلية والتزويرات العديدة التي يكثر وقوعها في مثل هذه الاحوال فشهادة اثنين من اعظم رجال الحكومة تجعل هناك ثقة تامة بان الوالي المتوفي حرر حقيقة الوصية وامر بتحريرها على الصورة التي هي عليها وإن الوصي المنوّه عنه فيها أُقيم بناءً على ارادته الحرّة ورغبته فيه وميله له واعتقاده انه سيخلص حقيقة المشورة لورثته فيرشده الى ما فيه الخير للملكة ووطنه والنفع والفائدة لبلاده ورعيته - والشرط الثاني ان يُرفع الامر للسدة الشاهانية لتصدر فرماناً بتثبيت الوصي ومجلس الوصاية لانه اذا كان من الضروري صدور فرمان بتقليد الوالي البالغ فبالاولى يجب صدور فرمان باعتماد الوصي على الوالي الغير قادر على القيام بشؤون لضر منه لان هذا الوصي سيكون الوالي الحقيقي فيدير وينظر في كل الامور التي ينظر فيها الوالي بنفسه في حالة رشده ويستلم زمام الولاية وادارتها وبالمجمل يتكفل بكل شؤونها حين ان يبلغ الوالي سن الرشد

الحالة الثانية - ولكن يحصل كثيراً ان يموت الوالي بدون ان يترك وصية ولا ان يقيم وصياً او ان يقيم ويموت الوصي قبل بلوغ الوالي سن الرشد - ففي هذه الحالة يتشكل مجلس الوصاية حسب ما جاء بفرمان ١٥ يونيه سنة ١٨٦٦ وطبقاً للتفسير الذي ورد بفرمان جمادى الاولى سنة ١٢٩٠ هجرية من خمسة نظّار وهم (على حسب ترتيب درجتهم الذين ذكروا بمقتضاه في الفرمان الاخير) ناظر الداخلية وناظر الحرية وناظر المالية وناظر الخارجية وناظر

الحقانية ومن سردار الجيش المصري ومن جميع مديري الاقاليم المصرية وبيادر هذا المجلس « بالذاكرة والمداولة في حق انتخاب وصي من ضمن اعضائه » واذا انتخب اثنان فُضِّلَ من كانت وظيفته اهم كالترتيب الذي ذكرناه ومتى تم الانتخاب على هذه الصفة يباشر الوصي شؤون الولاية مع مجلس الوصاية المذكور ويرفع الامر للسدة الشاهانية فيصدر فرمان السلطاني بالتصديق على هذه الاجراءات ويتثبت الوصي ومجلس الوصاية

واذا مات الوصي يُنتخب بدله من ضمن اعضاء المجلس ويعين محل هذا العضو عضو آخر من كبار مأموري الحكومة المصرية وبالطبع يجب رفع الامر ثانية للحضرة الشاهانية واستصدار فرمان بالتصديق على الاجراءات الجديدة ويبقى الوصي مباشراً لشؤون وادارة الحكومة المصرية حتى يبلغ الوالي من الرشد فتدول حينئذ الوصاية وينحل المجلس ويستلم الوالي زمام ادارة البلاد بنفسه

اما اذا خلت الولاية ولم يكن في العائلة سوى النساء او اولادهن فتختار السدة الشاهانية من تجده لائقاً لهذا المنصب من العائلة نفسها او من غيرها حسب الاحوال ونصائح الدول المتحابة الموقعة على معاهدة ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ وغيرها من الدول العظمى

ويجب ان لا يبرح عن فكرنا انه رغماً عن تعديل قاعدة الثورات بالكيفية التي شرحناها لا بد من صدور فرمان بتقليد الوالي الجديد كما كان الجاري قبل هذا التعديل وقد جرت العادة ان يطالع اثنان من الدول العظمى — وهما فرنسا وانكلترا — بحجة هذه الصفة وبحجة مصالحهما في الشرق وان شكل الحكومة المصرية واملاكها مرتبطان بمعاهدات دولية لا يجوز الخروج عنها على فرمان التقليد (او فرمان التولية) قبل قراءته ونشره رسمياً حتى اذا كان فيه ما يخالف

المعاهدات والفرمانات السابقة طالبا بتعديله بمقتضى المعاهدات والفرمانات

هذا وقد بقي والي مصر لا يمتاز عن سائر وزراء الدولة العثمانية في الرتبة وفي اللقب الى سنة ١٨٦٧ (١٢٨٤ هـ) التي في عهدنا منح لسمو اسمعيل باشا ولاولاده من بعده لقب « خديوي مصر » ^(١) وسميت الولاية المصرية « الخديوية المصرية » بمقتضى فرمان تاريخه ٨ يونيه (٥ صفر) من السنة المذكورة وكلمة خديوي تترجم عادة في اللغات الاجنبية بنائب الملك (فيس روا) ولكن يقال ان معناها الحقيقي ارفع من ذلك ويمكن تأويله بكلمة قيصر او ملك صغير . فأصبحت حكومة مصر بعد هذا فرمان تمتاز علي باقي الولايات في الاسم كما امتازت عنها من قبل ذلك بزم من طويل في سلطتها وشكلها وصار رئيسها ارفع من سائر الولاة والوزراء كما يدل على ذلك اسمه والالفاظ التي اشتملت في الفرمانات بعد هذا التاريخ عند توجيه الكلام للجناب الخديوي والمقابلات التي حصلت في الاستانة له من قبل الحضرة الشاهانية ^(٢) وزد على ذلك ان جناب الخديوي السابق لم يَر ضرورة في توجيهه للاستانة لتقليده الخديوية

منح لقب
خديوي
لوالى مصر



القسم الثاني

(في امتيازات الحكومة المصرية وسلطة الجناب الخديوي ^(٣))

قلنا ان القطر المصري كان ولاية من ضمن ولايات الدولة العثمانية واقليمًا من اقاليمها الى ان أتت العائلة المحمدية العلوية فاستقلت الحكومة المصرية

الحالة العمومية
للحكومة المصرية

(١) وقد كان منح لقب (داوري) لسعيد باشا واجتهد سمو اسماعيل باشا بعد هذا فرمان في الاستئصال على لقب عزيز مصر ولكن شغلته اشياء عن ذلك فلم ينجح

(٢) راجع سياحة سمو عباس باشا خديوي مصر في الاستانة

(٣) حقوق الحكومة وسلطتها او حقوق وسلطة رئيسها واحدة ولا فرق بين التمييزين في جميع الحكومات المطلقة

وأمراتها إدارياً بل ومنحت جملة امتيازات سياسية خصوصاً في أيام محمد علي باشا وإسماعيل باشا — وهذه الامتيازات عديدة جداً لا يتسنى حصرها بل يمكن القول ان خديوي مصر مستقل على وجه العموم وسلطته الادارية لا حدها في القطر ولحقاقه سوى ما وضعه لها هو بنفسه من الحدود بتنازله عن بعضها للممورين مخصوصين خوّل لهم جزءاً منها يستعملونه بحسب ما يرونه مفيداً ونافعا للامة تحت مسئوليتهم امام الجنب الخديوي او بتنازله عن استعمال بعض هذه السلطة وحده وانضمامه مع اشخاص او هيئات مخصوصة معينة في اامره

وقد قيل في فرمان تولية سمو الخديوي المعظم عباس باشا حلمي ما يأتي :
 « فخدوي مصر يكون مأذوناً بوضع النظمات اللازمة للداخلية المتعلقة بهم (بأهالي مصر) وتأسيئها بصورة عاجلة وايضاً يكون خديوي مصر مأذوناً بعقد وتجديد المشارطات مع ما موري الدول الاجنبية في خصوص الجرك والتجارة وكافة امور الخديوية الداخلية مع امور ضابطة الاجانب بشرط عدم وقوع خلل في معاهدات دولتنا العلية البيوليتيكية وايضاً يكون حائزاً للتصرفات الكاملة في امور المالية »

واوّل من تحصل على هذه السلطة التي تكاد توازي سلطة الحكومات المستقلة هو سمو اسماعيل باشا نظير تأدية جزية وارسال تجريدات للباب العالي بفرمانات سنة ١٨٦٧ و ١٨٧٣

ولكن قد حفظ من الجهة الاولى الباب العالي لنفسه بعض السيطرة وفرض على حكومة مصر ان تستأذنه في بعض الامور وان لا تملك قوة تزيد عن حد معين الا في احوال مخصوصة بل وضرب عليها جزية سنوية تؤديها بصفتها حكومة خاضعة له وسنيتين ذلك في فصل اوّل
 وقد حصل من الجهة الثانية ان أثقل كاهل مصر بالديون العديدة

للاجانب وخصوصاً للانكليز والفرنساويين حتى بلغ قدرها ثلاثة بليون من الفرنكات اي ما يزيد كما يقول جناب برولي بك على ثمن اراضي مصر لو بيعت تسبب عن ذلك تداخل الحكومات الاوروبية في شؤون الحكومة المصرية وتقييدها في بعض تصرفاتها بضرورة تصديق الدول على بعض اوامر قبل نشرها وتنفيذها وسنئين ذلك في فصل ثاني نسبقه ببيان امتيازات الاجانب في مصر حتي لا يتشتت الموضوع ونتمكن من معرفة النفوذ الاجنبي على الحكومة المصرية بسائر اركانه.

وسنتبع هذين الفصلين بفصل ثالث نشرح فيه ماهية السلطة التي تنازل عنها الجناب الخديوي لمجلس النظار

الفصل الأول

(في سيطرة الباب العالي على الحكومة المصرية)

يكما حصر سيطرة الدولة العلية على مصر في ثلاثة أشياء

(أولاً) ما يخص بالمالية والنقود . — (١) تحصيل الضرائب بأجمعها

في مصر يكون باسم الحضرة الشاهانية « ٠٠٠ » ان كافة ايرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها واستيفائها باسمنا الشاهاني « ٠٠٠ » (فرمان تولية سمو عباس باشا)

سيطرة الدولة
العية فيما يخص
بالمالية والنقود
تحصيل
الضرائب

وقد جاء مثل ذلك في فرمان السابق

وظاهر ان هذا التخصيم لا تأثير له على جوهر السلطة وانما هو مرتبط بالشكل وبالاجراءات والمقصود منه ان يعلم ان الخديوية انما تحكم وتسود وتفرض الضرائب باذن وباسم الباب العالي وتحت سيطرته ولكن في الواقع لا يضيق هذا على الحكومة المصرية في شيء ما فهي تفرض الضرائب وتحذفها وتخففها

وقد لما كيف تشاء وتحصل الإيرادات أو تتنازل عنها حسبما تراه

(٢) « ١٠٠٠ وايضاً يكون (خديوي مصر) حائزاً لكامل التصرفات في الامور المالية لكن لا يكون مأذوناً بعقد استقراض من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه وإنما يكون مأذوناً بعقد استقراض بالاتفاق مع المداينين الحاضرين او وكلائهم الذين يتعينون رسمياً وهذا الاستقراض يكون منحصراً في احوال المالية الحاضرة وخصوصاً بها ١٠٠٠ » يؤخذ من ظاهر هذه الالفاظ ان الحكومة المصرية مقيدة في عقد القرض والسلفيات برأي واذن حكومة الباب العالي ولكن الحقيقة انها مقيدة برغبة واردة الدول لا غير واليك البيان : تحصل الخديوي اسماعيل باشا على فرمان تاريخه ٢٥ ستمبر سنة ١٨٧٢ يؤذن له باستقراض ما يلزم من النقود باسم الحكومة المصرية بدون احتياج لطلب رخصة بذلك من الباب العالي — وقد ذكر ذلك ايضاً في فرمان غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٠ هجرية حيث قيل « وقد صار اعطاء المأذونية التامة لخديوي مصري عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية في أي وقت يرى فيه لزوماً للاستقراض بشرط ان يكون باسم الحكومة المصرية ١٠٠٠٠ » ولم تذكر تحصل الحكومة على هذه الرخصة حتى ملأت خزائنها من نقود السلفيات وأفرغتها ثم ملأتها فأفرغتها جملة مرار حتى صارت حالتها على شفا جرف هار فصرخ الدائنون واستغاثوا بحكوماتهم التي تداخلت في شؤون الحكومة المصرية وحصل من تداخلها ما هو معلوم من عزل اسماعيل باشا وتولية ابنه مكانه وإنشاء صندوق الدين وعمل قانون التصفية مما سيأتي بيانه كله في الفصل التالي

ولذلك نزع من الحكومة المصرية حق عقد السلفيات بلا استئذان من الدولة العلية في فرمان تولية سمو توفيق باشا وفي فرمان تقليد سمو عباس باشا صيانة لحقوق الدائنين وبناءً على طلب حكوماتهم — والجاري الآن هوان

تفق الحكومة المصرية معهم متى ارادت عقد قرض ما بدون ان تستأذن في ذلك حكومة الباب العالي وهذا ما يؤخذ ايضاً من قانون التصفية واشغال اللجنة التي وضعته كما سنرى^(١)

الويركو

(٣) « ٠٠٠٠ ويلزم تأدية ٢٥٠ الف ليره عثمانية الذي هو الويركو المقرر دفعه في كل سنة في اوائه ٠٠٠ » - دفع الضريبة هو اقوى الدلائل المادية على الخضوع خصوصاً اذا كانت تدفع بدون ان تقابلها فائدة ما فالحكومة المصرية - نظير قلب الدولة العثمانية عليها واخضاعها لها - تدفع لحكومتها سنوياً مبلغاً فرضته عليها الدولة الظافرة بحسب مشيئتها ورأيها وهو المسمى بالجزية او الويركو او الخراج

وقد نقص هذا المبلغ كثيراً من ايام محمد علي باشا للآن فقد تقرر في الخط الشريف الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ان تؤدى حكومة محمد علي باشا للدولة العلية ربع ايرادات الجمارك وبقية الضرائب المتحصلة ويبقى الثلاثة ارباع فقط للادارة المصرية ثم صدر فرمان شاهاني في ٢٠ يولييه سنة ١٨٤١ (غرة جمادى الاولى سنة ١٢٥٧) عينت فيه الجزية لمبلغ ثمانين الف كيس^(٢) واستمرت كذلك حتى سنة ١٢٨٢ هجرية حيث زيد الى ١٥٠٠٠ كيس اي

- (١) ومع ذلك فقد استأذنت حكومة مصر الدولة العلية عن قرض سنة ١٨٨٨ وذكر ايضاً في ذكرى ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٧ الذي صدر بقدر قرض تسعة ملايين من الجنيئات المصرية ان اقرار الحفرة السلطانية على هذا القرض اخذ في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥
- (٢) جاء بكتاب حضرة محمد فريد بك (تاريخ الدولة العلية العثمانية صحيفة ٢٨٦) ان فرمان ٢٠ يولييه جعله ثمانية آلاف كيس فقط وهذا خطأ (انظر مجموعة فرمانات الرسمية المطبوعة في مولان سنة ١٨٨٦) - وأتى ذكر هذا فرمان في قاموس الادارة والقضا بتاريخ مايو سنة ١٨٤١ والحقيقة ٢٠ يولييه سنة ١٨٤١ لان غرة جمادى الاولى سنة ١٢٥٧ توافق يولييه لا مايو سنة ١٨٤١ كما ظنه البعض (انظر المجموعة)

٧٥٠٠٠٠ ليرة عثمانية (اي ان ألكيس يساوي خمس ليرات عثمانية) نظير تنازل الدولة العلية لمصر عن مدينتي سواكن ومصوع ومديرية الناكه وتغيير قاعدة الوراثة في الخديوية المصرية وقد تقرر ذلك في نفس فرمان الصادر في ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٦) الذي غير قاعدة الوراثة ولم يزل الخراج بهذه القيمة للآن

(٤) للحكومة المصرية ان تضرب نقوداً غير نقود الدولة ذات عيار ضرب النقود واسعار مخصوصة ولكن يجب ان يكون منقوشاً عليها اسم الحضرة السلطانية وهذا القيد متعلق بالشكل لا غير كقيد تحصيل الضرائب ولذلك لم يهتم احد من امراء العائلة الخديوية في ازالته

سيطرة الدولة
العية فيبايخص
بالمسائل
السياسية

(ثانياً) فيما يخص بالمسائل السياسية - مصر خاضعة سياسياً للباب العالي خضوعاً يكاد يكون تاماً فضلاً عما رأيناه من تداخل جلالة السلطان في تعيين الخديويين والاصياء عليهم ان كانوا قاصرين واصداره فرمانات بتقليدهم الخديوية محرم على الحكومة المصرية ان تعمل الاعمال الآتية بدون استئذان من الباب العالي

اراضي القطر
ولمخقاتها

(١) حيث ان مصر وأراضيها وسائر لمخقاتها جزء من البلاد العثمانية خاضعة للحضرة الملوكة الشاهانية فلا يمكن ان تتنازل الخديوية المصرية عن قطعة منها للدول الاخرى « ٠٠٠٠ » وحيث ان الامتيازات التي أعطيت لمصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز لأي سبب او وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها او بعضها او ترك قطعة ارض من الاراضي المصرية الى الغير مطلقاً « ٠٠٠٠ »^(١) والاراضي المصرية تشمل القطر المصري والتوبة والسنار ودارفور وكوردوفان وزيلع

وسواكن ومصوع^(١)

التصرف في
حقوق الخديوية
المصرية

(٢) ويؤخذ من هذا النص أيضاً ان الامتيازات التي مُنحت لمصر
خسنت بها الخديوية دون غيرها فلا يجوز لها ترك بعضها ولا ابداعها في ايدي
الغير لانه لا يجوز للوكيل ان يتصرف في الوكالة ما دامت مُنحت لشخصه
دون سواه فصر قطعة من الدولة العلية اعطيت لما امتيازات مخصوصة اودعت
في ايدي الحضرة الخديوية وليس للودع لديه ان يمس الوديعة الا اذا كان لقصد
حفظها وصيانتها

عقد المعاهدات
وحضور
المؤتمرات

(٣) أمّ شيء في السلطة السياسية هو عقد المعاهدات وحضور
المؤتمرات السياسية متى كان للبلد شأن فيها - فلما جعلت لمصر حكومة وراثية
لم يمنح لها سوى الادارة الداخلية ولكن مع مضي الزمن وبواسطة مساعي ولاية
مصر تحصلت الحكومة على امتيازات سياسية ومن ذلك فرمان ٨ يونيه سنة
١٨٦٧ (٥ صفر سنة ١٢٨٤) الذي منح لسمو اسماعيل باشا لقب (خديوي مصر)
فُرخص له ان « يعقد مع وكلاء الدول الاجنبية وثائق خصوصية متعلقة
بالجارك وامور الضبطية للرعايا الاجانب والفرنسيات وادارة البوستة ولا يسوغ
بأي وجه من الوجوه ان تحرر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات سياسية...
وكل ما عقد مؤتمر من الآن فصاعداً بين الحكومة الشاهانية وسائر الدول وكن
المقصود منه ابرام وفاق تجاري او معاهدة تجارية تستشار حيثئذ الحكومة
المصرية في ذلك ويطلب رأيها صيانة لمصحتها التجارية» وقد قيل ذلك ايضاً

(١) ضمت التوبة والنار ودارفور وكوردوفان للقطر المصري ايام محمد علي باشا اما
سواكن ومصوع فضمت اليه ايام سمو اسماعيل باشا بقتضى فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٤
(١٢ محرم سنة ١٢٨٣) والحق به زيلع بقتضى خط همايري تاريخه يوليو سنة ١٨٧٥
وقد تنازلت الحكومة المصرية في هذه السنين الاخيرة عن مصوع لدولة ايطاليا

بطريق اوضح في فرمان غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٠ « ٠٠٠ » وقد اعطينا لكم الرخصة الكاملة في عقد تجديد المتاولات مع مأوري الدول الاجنبية في حق الجرك وامور التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الاجانب في امور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم اخلال معاهدات الدولة العلية البوليتيكية » وذكر ذلك ايضا في فرمان تقليد سمو توفيق باشا وسمو عباس باشا ولكن اضيفت لها هذه الجملة : « وانما قبل اعلان الخديوية المشارطات التي تعقد مع الاجانب بهذه الصورة يصير تقديمها الى بابنا العالي »

فيؤخذ من كل هذه فرمانات ان الحكومة المصرية لما ان تعقد جميع المعاهدات التي لا يترتب عليها اخلال بمعاهدات الدولة السياسية والا كانت باطلة كانت لم تكن - ويقصد خصوصا بهذا الاستثناء اعلان الحرب واتفاقيات الصلح والمعاملات الجارية مع الاجانب المنظمة بمعاهدات بين الباب العالي والدول الاخرى (عهودنامات وغيرها) وأما ما عدا ذلك من الوثائق والاتفاقيات فللحكومة المصرية ان تعقدها مع اخطار الباب العالي عنها - غير ان هذا الاخطار لا يحصل الا في النادر - وقد عُدَّت بالفعل معاهدات تجارية وبحرية بين حكومة مصر وحكومات انكلترا والنمسا واطاليا واليونان والبرتغال وبلجيكا وغيرها عند حلول اجل معاهداتها التجارية مع الدولة العلية في سنة ١٨٦١

(٤) السفارات والقنصليات - لا سفارات للحكومة المصرية لدى الدول
الاجنبية وذلك لان القانون الدولي لا يسمح بابعث سفارات الا اذا كانت من
قبل حكومات مستقلة وحيث ان مصر تابعة للباب العالي فالسفارات العثمانية
هي القائمة في البلاد الاجنبية بشؤون مصر السياسية بصفتها جزءا من ممالك الدولة
وليس لمصر ايضا قناصل ينظرون في شؤون التجارة المصرية اكتفاء

السفارات
والقنصليات

بالقناصل العثمانيين وقد كان يمكنها ان تبث بقناصل خصوصيين بدون ان تخالف القانون الدولي لان القناصل انما يشتغلون بمسائل تجارية صرفة لا سياسية وقد كان لرومانيا ومصر قناصل في البلاد الاجنبية لحماية التجارة من قبل ان يستقلا — ومن الاحوال الدولية ايضا ان لا يعث بسفارات لدى الحكومات الغير مستقلة بل يجوز ارسال قناصل فقط للنظر في الشؤون التجارية اما المسائل السياسية فتنتظرها السفارات المبعوثة لدى الدولة التابعة اليها هذه الحكومات — ومع ذلك فلعلهم قدر الحكومة المصرية واهمية شؤنها السياسية التي اشتغلت بها الدول من مدة تفوق عن القرنين وخصوصاً من ابتداء هذا القرن قد اعادت الحكومات الاوروبية والامريكية ودولة ايران على ارسال مندوبين سياسيين تابعين للسفارات المقيمة بالاستانة بل واغلبهم مفوضون وقد جرت العادة بتسميتهم (القناصل الجزائرية) وحقيقة الاسم (Agent Char- g  d' Affaires et Consul G n ral de Tel Etat) اي (مندوب مكلف بالاعمال السياسية وقنصل جنرال للدولة الجزائرية) — اما الاعمال التجارية فقائمها القناصل الاعنياديون تحت رئاسة القناصل الجزائرية وملاحظتهم (ثالثاً) فيما يخص بالقوات البرية والبحرية — (١) الجيش — لما خضع محمد علي باشا للدولة العلية وصدر له فرمان التولية على مصر (٢٣ فبراير سنة ١٨٤١) انقص عدد عساكر الجيش المصرى بمقتضى هذا فرمان الى ثمانية عشر الف عسكري وقت السلم وفرض على مصر ان ترسل الفين رجل للدولة العلية وحيث ان مدة الخدمة العسكرية في الممالك الشاهانية هي لمدة خمس سنوات وجب ان تكون كذلك في مصر وان يرسل حينئذ للاستانة سنوياً اربعمائة رجل بدل الذين تموا خدمتهم ($400 \times 5 = 2000$ مدة الخمس سنوات).

واما في وقت الحرب فيسوغ ان يزداد عدد عساكر الجيوش المصرية على

سيطرة الدولة
العليه فيما يخص
بالقوات البرية
والبحرية
الجيش

حسب مقتضيات الاحوال (انظر فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ و فرمان غرة يونيه سنة ١٨٤١) ولكن الحديوي اسماعيل باشا امكنه ان يجعل عدد العساكر المصرية متعلقاً بآرادته وحده « بنسبة الجآآت الزمن وموقعه » (انظر فرمان غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٠) وكذلك اعطيت له الرخصة التامة « في تقليل او تكثير العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب الايجاب والازوم » وزد على ذلك انه من عهد حرب سنة ١٨٧٧ بين روسيا والدولة العلية لم يرسل القطر المصري عساکراً للحكومة العثمانية

على ان الحوادث السياسية اوجبت اعادة الحال لما كانت عليه في السابق فقد جاء في فرمان تقليد سمو توفيق باشا (١٩ شعبان سنة ١٢٩٦) و فرمان تقليد سمو عباس باشا (٢٧ شعبان سنة ١٣٠٩) « انه لا يجوز جمع عساكر زيادة عن ١٨ الف لان هذا التقدر كافٍ لحفاظة امنية ايلة مصر الداخلية في وقت الصلح ٠٠٠ ويجوز ان يزداد مقدار العساكر بالصورة التي تستنسب حالة كون الدولة محاربة » ويجب ان تكون ملابس العساكر والرايات والعلامات المميزة للرتب والدرجات مماثلة للملابس والرايات والعلامات العثمانية كما قضت بذلك جميع الفرمانات الصادرة للولاة والحديويين من ايام محمد علي باشا للآن ولكن هذا الالتزام قد سقط في الواقع ولا شيء من ذلك يشابه الجاري في الدولة العلية

غير ان الراية المصرية هي حمراء اللون كالراية العثمانية وفي وسطها هلال ابيض امامه من جهة التجويف نجمة بيضاء او في الغالب ثلاث نجوم والمشهور ان الراية ذات الثلاث نجوم هي العلم الخاص بالقطر المصري

(٢) البحرية — « ٠٠٠ ولا يسوغ لوالي مصر ان ينشئ من الآن البحرية فصاعداً سفناً حربية الا باذنا الخاصصي » (انظر الخط المايوني الصادر لمحمد

علي باشا في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ - ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦) ولا
يفرب هذا التحريم ولا يدهش اذا تذكرنا ما كانت عليه الاحوال في ذلك
الوقت وخصوصاً ما حصل من ملاقاتة الجيوش المصرية والعثمانية وتقابل
دومتهما مراراً متوالية

ولهذا السبب ايضاً لم تصرّح الدولة لسمو اسماعيل باشا الذي منحت له
امتيازات عديدة لم ينلها احد قبله كما رأينا - بانشاء « سفن زرخ اي مدرعة
بالحديد بدون استئذان » واما « غيرها من السفن الحربية فحائز انشاؤها بلا
استئذان » (انظر فرمان جمادى الاولى سنة ١٢٩٠) .

وقد جاء بفرمان تقليد سمو توفيق باشا وسمو عباس باشا انه « لا يرخص
لخديوي مصر ان يُنشئ سفناً مدرعة الا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة
قطعية اليه من الدولة العلية »

ويجب في البحرية كما في الحربية ان تكون الرايات والملابس والعلامات
المميزة كما هي في الدولة العلية وذلك لان الجيوش المصرية البرية والبحرية هي جيوش
شاهانية ساعدت وتساعد الدولة العلية عند انتساب الحرب بينها وبين مملكة اخرى
(٣) والرتب والنياشين واحدة ايضاً في الحكومة المصرية والعثمانية حرية

الرتب والنياشين

كانت ام ملكية ولم يكن مصرحاً لوالي مصر بمقتضى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١
بمنح رتب حرية الا « حتى رتبة الملازم وما كان اعلى منها فراجع للارادة
الشاهانية » اما الآن فلغاية رتبة امير الاي في الحرية ولغاية الرتبة الثانية في
الرتب الملكية وما عدا ذلك من الرتب فقد جرت العادة ان يمنحها خديوي مصر
ايضاً ولكن على شرط اخطار الدولة العلية عنها واستصدار البراءة من الحضرة
الشاهانية



الفصل الثاني

(في تطبيق سلطة الحكومة المصرية بالنسبة الاجانب)

ليس في زعمنا أن نين هنا جميع ما يشمل هذا الموضوع لانه واسع يحتوي على جملة اشياء لو اخذنا في ايضاحها كلها لازم لنا عدة مجلدات لا بعض صصف كهذه ولكننا سنسطه بكيفية توضح - رغماً عن ايجازها - ماهية التضييق والاسباب التي نشأ عنها. اما تاريخ وشرح القوانين والمعاهدات المتعلقة به شرحاً وافياً - فذلك بحث آخر لا مساس له بموضوعنا - واذا كنا في بلد غريبة وارادنا البحث في نظام الحكومة المحلية لما وجد لهذا الفصل محل ولكن في مصر من لا يعلم بحالة الاجانب ونفوذ الدول والمصالح المختلطة فيها فهو جاهل بنظام الحكومة المصرية بالرة ولا يدري منه شيئاً وعلمه بالقانون الاساسي ومجلس النظار وتشكيله واختصاصه يمكن اعتباره كقدمه اذا لم يكن مقروناً بمعرفة ما هم عليه رعايا الدول المسيحية بمصر

ان حكومة مصر مغلوطة الايدي بالنسبة لبعض قوانين ولوائح وبعض نظمات مخصوصة لا يمكن تغييرها ولا تبديلها الا بعد تصديق جميع حكومات الدول الاوروبية (ماعدا بعض دول صغيرة) او بعد تصديق حكومات الست دول العظمى (انكلترا والروسيا وفرنسا وايطاليا والنمسا والمانيا) او بتصديق مجالس مخصوصة^(١) تنوب عن الدول في مصر على حسب الاحوال وذلك بمقتضى معاهدات عقدت بين الدول المذكورة وبين الدولة العلية فخفضت لها مصر لتابعيتها لها او بناء على اتفاقيات بينها وبين الدول مباشرة بعد استئذان الدولة العلية لطروء حوادث على الحكومة المصرية اوجبت التدخل الاجنبي

(١) كصندوق الدين ومجلس الاستئناف المختلط الخ

ولكي نأتي هنا على اهم احكام هذه المعاهدات بكيفية واضحة سنقسم الموضوع الى قسمين قسم في امتيازات الاجانب ونبحث فيه عن خروجهم عن سلطة الحكومة المحلية وقوانينها وقسم في تداخل الدول ونبحث فيه عن الحجر على سلطة الحكومة المصرية وعملا لا يمكنها اجراؤه الا بتصديق الدول

(١) في امتيازات الاجانب في مصر

قال مونتيسكيو ان الحرية السياسية ^(١) هي ان « يكون الانسان في راحة بال واطمئنان لاعتقاده وإيقانه انه آمن لا يخشى احداً ولللاستحصال على هذه الحرية يجب ان يكون نظام الحكومة بكيفية تجعل كل فرد من الافراد يرتاح له وبأمن بواسطة من تعدي الآخرين » ^(٢) (مونتيسكيو - اصول التواميس والشرائع الفصل السادس من الكتاب الحادي عشر)

الحرية السياسية
وشروطها

وأثم هذا النظام ان لا يخرج عن الشرع ولا يستثنى منه احد وان لا يعني من العقاب مجرم مهما كانت درجته بين اقوم غنياً او فقيراً عالماً او جاهلاً وطناً او اجنبياً فيسري قانون واحد على جميع رعايا الحكومة اقطاعيين بأرضها فيتسنى لكل منهم معرفة العقاب الذي يقع عليه ان صدرت منه جريمة ويكون واثقاً تمام الوثوق ان العقاب بنفسه يقع على من يمس حقوقه او شخصه أياً كان فكما يحاكم زيد يحاكم عمرو وخالد وغيرهما امام المحاكم المحلية وباسم رئيس الحكومة

(١) يعزدهنا بلفظة سياسية تميز هذه الحرية عن حرية الاديان وعن الحرية المدنية

(٢) وهذا قول مونتيسكيو بالحرف الواحد La Liberté politique d'un

citoyen consiste dans cette tranquillité d'esprit qui provient de l'opinion que chacun a de cette sûreté; et pour qu'on ait cette liberté il faut que le gouvernement soit tel qu'un citoyen ne puisse pas craindre un autre citoyen.

التي يعيشون في ظلها وحمايتها وبمقتضى شرائعها
وهذا النظام فضلاً عن كونه يضمن للجميع الحرية واستتباب الأمن فهو
موافق لآتم القواعد المرعية من قديم الزمن في علم الممالك وعلاقاتها وهي ان
الحكومة المحلية ملزمة بمجاية الاجنبي القاطن او المارّ بأراضيها كما تحمي الوطني
التابع لها وهو ملزم بأن يحترم سائر قوانينها وخصوصاً ما يتعلق منها بالبوليس
والضبطية فكما انها تحافظ على امواله وحقوقه بالمال ورجالها (بوليس ومحاكم وغيره)
يجب عليه ان يخضع لنظاماتها وقوانينها - فيدفع الخراج والجزية او الفدية او
العوائد الشخصية او غير ذلك من الضرائب المفروضة على الاهالي بسائر انواعها
ويطلب أمام الحاكم المدنية الاهلية اذا قصر في واجباته المدنية ويقضى عليه
بالعقوبة امام المحاكم الجنائية المحلية ان جنى بالتطبيق للقوانين والاوامر الصادرة
من الحكومة المحلية^(١) وذلك لان السلطان الممنوح للحكومة ما يقضي بأنها
تستعمل كل حقوقها المخولة لها دون تدخل أي سلطة اجنبية وهذا هو الحاصل
في جميع ممالك اوربا واميركا

التداخل

اما في شرقنا وفي الشرق الاقصى فقد قضت الاحوال (سياسية ودينية) الاجنبي في
بتداخل الدول الاجنبية واستئثار كل منها برعاياها اتقاطنين في بلادنا
واخراجهم من تحت نير قوانين الحكومة المحلية ومنهم امتيازات عديدة بموجب
معاهدات دولية عقدت على التوالي مع هذه الحكومات

فقد اعادت حكومات الامم الاسلامية من يوم نشأتها ان تساهل
للمسيحيين في معاملاتهم بين بعضهم وان تتخذ الطرق اللازمة لحمايتهم في بلادها
فصرحت لهم من بدء الاختلاط بينهم وبين المسلمين - مراعاة لاختلاف
العوائد والدين - ان لا يتبعوا الاحكام المرعية في الدولة متى كانت مخالفة

(١) ما عدا الاحوال الشخصية فانها تتبع الشخص اينما سار

لاعتقادهم وان يتقاضوا في احوال مخصوصة بحسب قواعد دينهم وقوانينهم -
ولما كان العرب يجهلون القواعد المسيحية والقوانين الاجنبية لعدم اكثر انهم
بها وقلة الفائدة بلادهم من الاشتغال بها صار النصارى الاجانب يتقاضون
بمقتضى سننهم بين بعضهم ولكنهم لم يحصلوا على هذا الامتياز الا رويداً رويداً
وبعد شدة الاختلاط وتمكين العلاقات حتى صارت هذه العادة قانوناً واضحاً هذا
التسامح حقاً للنصارى لا نزاع فيه

المورد نامات

فصلت جملة مشارطات بين خلفاء العرب وسلاطين مصر وبين
الحكومات المسيحية بخصوص ذلك ويدعي بعضهم ان هذه الحال ابتدأت من
وقت ان ابتدا المسلمون في الفتوحات وكونوا امة قوية وحكومة منتظمة أي
من اواخر ايام الرسول وزمن الخلفاء الأول - من هذا الوقت ايضاً منح
النصارى جملة امتيازات بخصوص السفن والتجارة ورسوم الجمارك واعفوا من
الضرائب

وقد اطلعنا في ملحق قاموس الادارة والقضا على معاهدة عقدت بين
سلطان مصر صلاح الدين بن ايوب وبين جمهورية فيزا في ١٥ صفر سنة ٥٦٩
هجريه (١١٧٣ مسيحية) ولكن نصها غير كامل لعدم التمكن من قراءته وقد منح
البيزانيون بموجب هذه المعاهدة جملة امتيازات بخصوص التجارة والسفن والجمارك
وفي الغالب ان الجزء الذي لم يقرأ كان مختصاً على ما يُظن بالمنازعات التي تحصل
بينهم او بينهم وبين المصريين لان المعاهدات الاخرى التي عقدت بعدها
وذكرت بها الامتيازات القضائية قيل فيها انها عقدت « لتثبيت » هذه
الامتيازات وذلك دليل على انها كانت منحت من قبل

وقد جاء في الامر الصادر من لدن ابو النصر سلطان مصر عام ١٤٨٨
بناءً على ما عرضه عليه رسول السلطان حاكم القيلورتيين ان هذا الرسول « عرض

باسم رئيسه الاشياء المتعلقة بأمة الفيورتيين وتجارها والمعاهدات التجارية السابق عقدها من السلاطين السلفاء والنس تجديد المعاهدات المذكورة وثبيتها بأمر سام ٠٠٠ » وبالبند الثاني عشر من هذا الامر « لقنصل الفيورتيين الذي سيقم في الاسكندرية او في غيرها من بلاد ممالكنا الاسلامية ان تمتع بكافة الامتيازات والحقوق المتمتع قنصل البندقية بها سواء كان من قبيل التقدم او كان من قبيل القضاء »

وبالبند الرابع عشر نصه صريح للغاية بخصوص الامتيازات القضائية : « اذا وقع خلاف ونزاع بين الفيورتيين انفسهم ليس لحكامنا وقضائنا المسلمين ان يتدخلوا في مسائلهم ولكن الحكم في ذلك عائد لقنصل الفيورتيين فيحكم في مثل هذه الحالة بما يناسب القوانين الفيورتيية »

وبقية البنود تتعلق بمسائل السفن والتجارة والجمارك

وصارت هذه الامتيازات تم رعايا الدول المسيحية واحدة بعد واحدة وتجدد المعاهدات الخاصة بها كلما قضت الاحوال بذلك حتى جلت الدولة العثمانية المحل الاول بين الدول الاسلامية وعرفت بالشوكة والسلطان والاقدر ففسيت هذه الاتفاقات بعض النسيان ولكنها ما لبثت ان عادت بعودة الاخللاط ومقتضيات الاحوال فعقدت فرنسا معها على ارجاعها وصارت تحمي تحت رايتها رعاياها وجميع الاجانب الذين يلجئون الى سفارتها في ممالك الحكومة العثمانية

ثم تبعتها الدول في عقد هذه المعاهدات التي سميت بالمهودنامات وصارت تزداد الامتيازات شيئاً فشيئاً بمساعي الدول ووكلائها من جهة وباهمال الحكومات الشرقية وتساهلها تلقاء عوائد اتخذها القناصل خارجاً عن حدود نصوص المهودنامات من جهة اخرى .

واقدم هذه المعاهدات مع الباب العالي في المعاهدة مع فرنسا التي عُدَّت سنة ١٥٣٥ بين السلطان سليمان الاول وفرانسيس الاول ملك فرنسا وقد عُدَّت بعدها جملة معاهدات اهمها معاهدة سنة ١٧٤٠ بين لويس الرابع عشر ملك فرنسا والسلطان محمود الاول وقد تبع بقية الدول فرنسا في هذه الطريق فاستحصلت على الامتيازات الممنوحة للفرنساوين بموجب معاهدات^(١) وجميعها تسري في مصر لانها جزء من ممالك الدولة العلية ولانها قَبِلَتْ بها عند ما منَح لها بعض الاستقلال فقد جاء في فرمان الصادر لمحمد علي باشا الكبير بتاريخ اول يونيو سنة ١٨٤١ : «... واتنا قد منَحناكم بموجب فرماننا هذا المهابوني ولاية مصر... وكافة المعاهدات المبرمة وتلك التي ستبرم بين الباب العالي والدول المتحابة يقتضي ان تكون جميعها نافذة بكامل احكامها في ولاية مصر...» وقد اجاب محمد علي باشا في ٢٥ يونيه سنة ١٨٤١ : «ان جميع العهود المبرمة وتلك التي ستبرم مع الدول المتحابة تنفذ بكاملها في مصر...» وقد ذكر فرمان تقليد سمو عباس باشا خديوي مصر ان لمصر الحق في عقد معاهدات بخصوص الجمرك والتجارة ولكن «... بشرط عدم وقوع خلل في معاهدات دولتنا العلية البوليتيكية...» فلا شك اذن في ان الاجانب يتمتعون بالامتيازات في مصر كما في سائر بلاد الدولة العلية

ويمكن تقسيم هذه الامتيازات الى نوعين امتيازات مالية وامتيازات قضائية الامتيازات المالية — يؤخذ من المعاهدات التي ذكرناها ان رعايا الدول المتعاقدة القاطنين بالممالك المحروسة لا يؤخذ منهم خراج ولا ضريبة ما من الخراجات والضرائب المفروضة على العثمانيين فقد جاء بالبند الرابع والعشرين

امتيازات
الاجانب المالية

(١) معاهدة مع انكلترا سنة ١٥٧٥ ومع الولايات المتحدة باميركا سنة ١٨١٠ ومع اسوج ونروج سنة ١٧٣٧ ومع بلجيكا سنة ١٨٣٣ الخ

من معاهدة سنة ١٧٤٠^(١) «... ولا يطلب من الفرنسيين التمييز في ممتلكات المحرسة خراج او ضريبة مائة كانت» هذه هي القاعدة الاساسية في معاملة الاجانب بل وبعض رعايا الدولة العلية المستخدمين لدى السفراء والقناصل «... الخمسة عشر نقر فقط من الرعايا والتبعة العثمانية المستخدمين لدى القناصل يعفون من الضرائب ولا يكفرون بخصوصها» (مادة ٤٧ معاهدة سنة ١٧٤٠) «ان الامتيازات والسموحات الممنوحة للفرنساويين تمنح ايضاً لبرجهم المستخدمين لدى سفرائهم...» (مادة ٤٣) وسأاتي في باب السلطة القضائية بيان الرعايا الشاردين عن نظمات الدولة العلية وشرائعها

ويوجد بهذه المعاهدات جملة بنود أخرى تعني الفرنسيين والتابعين لهم من الضرائب (انظر المواد ٦٧ و ٥٥ وغيرها) ولم يفرض عليهم سوى بعض الرسوم الجمركية او التجارية الخفيفة جداً وتحت شروط مخصوصة

غير ان هذه الامتيازات كانت في الواقع ونفس الامر قليلة الاهمية لان القوانين العثمانية لم تكن تسمح للاجانب بان يملكوا ارضاً ولا عقاراً ما في بلاد الدولة العلية فكانوا يستعملون جميع طرق الغش والتدليس ليستحصلوا على الملكية العقارية واسهل هذه الطرق وأكثرها انتشاراً كان امتلاك الاجنبي للعقار باسم احد الرعايا العثمانيين في الظاهر^(٢) واستمر الحال على هذا المنوال الى ان صدر فرمان ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ الذي وعد بمنح حق الملكية العقارية

(١) وجميع ما قوله هنا بخصوص معاهدة سنة ١٧٤٠ يسري على جميع الاجانب فرنساويين او غير فرنساويين بموجب معاهدات مع دولهم وانما نرتكبن على هذه المعاهدة لانها اهمهم واتمهم

(٢) على ان القناصل كانت تحكم في ذلك الوقت في الموارث وفي مسائل فض الشركات العقارية بدون ان تنبيه لذلك حكومة الباب العالي وتعرض لهم في هذا السبيل المخالف لقوانينها

للأجانب في بلاد المملكة العثمانية بعد حصول المخابرات بشأن ذلك مع الدول : « ولاجل ان تمنح الاجانب الفوائد الجاري منحها للاهالي سيصرح لهم بالتصرف بالاملاك بعد الاتفاق الذي سيبرم بين دولتنا العلية والدول الاجنبية » (الفرمان) وقد حصلت هذه المخابرات وخولت لهم حقوق العثمانيين بتمامها بمقتضى فرمان صدر في ١٨ يونيو سنة ١٨٦٧ (١٢ صفر سنة ١٢٨٤ هجرية) وخصوصاً فرمان سنة ١٨٦٩ (سنة ١٢٨٥ هجرية) الذي ساوى الاجانب بالعثمانيين في (حقوق تصرف الاملاك) في جميع الممالك المحروسة ما عدا الحجاز : « تبعة الدول الاجنبية اذن لهم ان يستفيدوا من حقوق تصرف الاملاك كتبعية الدولة في داخل المدن وخارجها في كل طرف من اراضي الممالك السلطانية ما عدا الاراضي الحجازية خلوا من شرط ما يشترطونه وقبولهم هذا مقيّد على ما ذكر في المواد الآتية باتباعهم النظمات والوظائف التي تبعتها تبعة الدولة العلية . . . » (مادة اولى من فرمان سنة ١٨٩٦)

وخو المواد الآتية المنوّه عنها ان الاجانب اصحاب الاملاك خاضعون فيما يتعلق بها للقوانين العثمانية وان للحاكم العثمانية وحدها الاختصاص بالحكم في المواد العقارية (انظر ملحوظة ٢ في الصحيفة السابقة)

اما في مصر فقد تمتع الاجانب بهذه الحقوق قبل فرمان سنة ١٨٦٧ بمدة طويلة كما يدلنا على ذلك تقرير رفعه دولتونو بارباشا لفخامته واسماعيل باشا سنة ١٨٦٩ اذ جاء به : (ان الاجانب يتمتعون في مصر بحق الملكية العقارية من مدة اربعين سنة) وقد كانت قضت في الواقع الظروف على محمد علي باشا بان يمنح لهم هذه الحقوق ثم تبعه في هذا السبيل سعيد باشا فأعطى الاراضي التي بين النيل والبحيرات المرة (ألف هكتار) لشركة قتال السويس وهي كما

لا ينجى شركة أجنبية^(١)

ثم لما صدر فرمان سنة ١٨٦٧ و فرمان سنة ١٨٦٩ تأيدت هذه الحقوق وخضعت الاجانب للقوانين العقارية المحلية وصارت تدفع الضرائب المفروضة عليها أسوة بالاهالي كمقتضى هذين الفرمانين - ومع ذلك فلم تكف التفاصيل عن الحكم بين رعاياها في المسائل العقارية رغماً عن نصوص هذه القرارات إلا بعد انشاء المحاكم المختلطة واستمرت هذه العادة المخالفة للاتفاقيات والقوانين بدون ان تحرك الحكومات الشرقية ساكناً كما حصل ذلك في مسائل اخرى تعدت فيها التفاصيل حدودها

وفي سنة ١٨٨٤ صدر امر عالٍ بتاريخ ١٣ مارس بخصوص الأبنية والضرائب التي فرضت عليها وهو يسري على الاجانب^(٢) كما يسري على الاهالي « ان لم تدفع العوائد اختياراً فتحصل جبراً على مقتضى احكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بدون لزوم حكم تنفيذي آخر

» اما فيما يتعلق بأملاك الاجانب فلا يمكن اجراء التنفيذ مع غياب مندوب القنصلاتو الأبعد مرور اربعة وعشرين ساعة من تاريخ اخبار القنصلاتو وتطول هذه المهلة بحسب المسافات ٠٠٠ » (انظر المادة ١٤ من الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤) وحضور مندوب القنصلاتو ومهلة الاربعة وعشرين ساعة المنوّه عنها في هذه المادة هما من الاجراءات العادية تلقاها الاجانب في الممالك العلية بمقتضى العهودنامات عند تنفيذ أي أمر بمعرفة الحكومة المحلية

(١) انظر بخصوص كل ذلك كتاب الدكتور عبد الله افندي سيمكه في اختصاص المحاكم المختلطة

(٢) ولذلك يوجد جملة اعضاء اجانب في لجان تقدير عوائد الاملاك

اما الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المتوّه عنه بهذه المادة فهو القانون الاساسي في مسائل الحجز الاداري عند التقصير في دفع الضرائب وهو يسري على الاجانب ايضاً كما يسري على المصريين ومذكور به كذلك ضرورة اخبار القنصلاتو : « اذا كان الحجز على المنقولات او العقارات زمناً توقيعه في محل سكن احد الاجانب فلا يمكن اجراؤه الا بعد اخطار القنصلاتو المتتي اليه ذاك الاجنبي » (مادة ٢ من الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠)

على ان كل هذه الضرائب والتجوزات لم تفرض على الاجانب مجازفةً بالعهود نامات ورغماً عما نص بها من معافاتهم من « خراج او ضريبة ما اية كانت » وانما فرضت عليهم بعد تصديق سائر الدول الموقعة على المعاهدات وقبولها بالقوانين الجديدة المخالفة لها ولم يكن في وسع الدول ان تفعل بخلاف ذلك وتمتع عن التصديق ما دامت الدولة العلية منحت رعاياها حقاً لم يكن محوّلاً لهم في السابق وهو حق الملكية العقارية في الممالك المحروسة .

وقد اخذ ايضاً بمصر تصديق الدول في سنة ١٨٩١ عند فرض الباطنطة التي اُنشئت في اوائل سنة ١٨٩٢ اي عند تولي سموّ الخديوي الحالي على الاريكة الخديوية

وقد منح ايضاً الفرنسيون اولاً ثم سائر الاوروباوين بعدهم امتيازات جمّة بخصوص التجارة او السفن او الجمارك سقط بعضها وتغير البعض الآخر لتغير الاحوال ولتجديد المعاهدات التجارية والجرمكية (انظر معاهدة سنة ١٧٤٠ وخصوصاً الملحق الذي اُضيف اليها من ابتداء المادة ٤٤)

ومؤدّى هذه الامتيازات العجبر على الحكومة المصرية وتقييد سلطتها قبل السفن الاجنبية التي تلقى مرسأها في المواني المصرية وما تحمله من البضائع

امتيازات
الاجانب
القضائية

الامتيازات القضائية . - من أهم حقوق الحاكم الاعلى صاحب السلطة والمُلْكَة ان تصدر الاحكام منه او من رجاله وبانتمه وحده دون غيره ما دامت الجريمة تقع في البلاد الخاضعة له - وقد سبق قلنا ان لا أمن في البلاد الا اذا كان نظام الحكومة يحمل كل فرد من الافراد واثقاً بأن حقوقه مضمونة لا يمكن ان يتعدى عليها احد بدون ان يعاقب على ما جتته يده من القواعد الاساسية لهذا النظام ان يكون الجميع متساوون من وضع ورفيع وفقير وغني امام القانون والقاضين على زمامه

وهاتان القاعدتان - الاولى من القانون الدولي والثانية اجتماعية سياسية - المتبعثان في جميع البلاد الاوروبية والامريكية بدون ان يعترض في سبيلهما ادنى مانع او ينكر صحتها احد قد سقط العمل بهما من وقت العهود نامات في ممالك الدولة العلية وبالتالي في مصر

وبما انا سخصص باباً للقوة القضائية ونظامها في مصر فيكفي ان نقول هنا بوجه الاختصار ان الاجانب خارجون عن القوانين المصرية الاهلية ويحكمون على حسب الاحوال امام القناصل او امام المحاكم المختلطة التي تشكلت بمصر سنة ١٨٧٥

والقاعدة في المسائل المدنية والتجارية انهم تابعون للمحاكم المختلطة . اما في المسائل الجنائية فبالعكس اي انهم تابعون للقناصل ومحاكم بلادهم ما عدا في احوال مخصوصة سنينها في محلها

وعلى أي حال فلا يمكن القوات المسلحة عسكرية كانت او ملكية التابعة للحكومة المصرية ولا مأمرها معها كانت درجتهم ان يدخلوا في منزل اجني تابع لاحدى الدول المتعاقدة قهراً وبدون رضائه الا في الاحوال الاستثنائية الموجبة لذلك وبحضور مندوب من قبل القنصلاتو وبمعني آخر يجب احترام منزل

الاجنبي ولا حق في هجومه معها كان الواجب سوى لحاكمه الاصلي الذي تسري سلطته عليه حتى في بلاد الدولة العلية وتحت لواء الراية المصرية فاذا وجد سبب يستوجب ذلك لا بد من ان تخطر الحكومة المحلية القنصل التابع له الاجنبي ليخبر نفسه او يرسل مندوباً من قبله : « ليس للمصري المحاكم وما موري بابنا العالي ورجالنا المسلحة ان يدخلوا قهراً وبدون سبب يوجب الى بيت يسكنه فرساوي^(١) » واذا وقع ما يوجب الدخول الى هذا البيت تعلن الكيفية الى السفير او الى القنصل اذا كان منهم احد في محل الواقعة ويسار الى ذلك البيت مع من تعين من قبل السفراء او القناصل على ان من خالف هذا الحكم يعاقب على مخالفته (مادة ٧٠ من معاهدة سنة ١٧٤٠)

وطالما حرم الاجانب من الملكية العقارية في بلاد الدولة العلية كان اتباع هذه القاعدة سهلاً لا نزاع فيه لان رعايا كل دولة كانت قليلة تقطن في مساكن تحيط بالقنصلات وجميعها داخل سور واحد فكان البناء بتمامه معبراً داراً للقنصلات وبصفة هذه مصاناً من الانتهاك والمجور

ولكن لما امكنهم امتلاك الاراضي والمنازل المنفصلة اصبح من الضروري تحديد المسكن وتعيين المقصود بهذه الكلمة لا سيما وقد افتر البعض ان تحويل حق الملكية للاجانب يقضي بتحويل الحق لرجال الحكومة المحلية بالدخول في منازل الاجانب خلافاً لما جاء بالمعاهدات ولذلك قد صدرت مضبطة وقع عليها من الدول المتحابة على اثر ظهور فرمان سنة ١٨٦٩ ازاله هذا الظن وعينت المقصود من المسكن فقالت : « حيث ان اعطاء حق تصرف الاملاك للاجبيين قانوناً لا يورث خلافاً لاعتقائهم التي هي مربية بالمعاهدات سواء كانت في حق انفسهم او اموالهم واشيائهم المنقولة ولا ريب في انها تبقى

(١) او أي اجنبي آخر من البلاد التي عقدت معها المعاهدات.

وتستقر كما كانت وكونهم حائزين الحق المذكور على هذا الوجه يستلزم منحهم الى الممالك السلطانية وتمكنهم فيها فبناءً على ذلك عدت الدولة العلية من وظيفتها الصور التنظيمية الآتية دافعة للمشكلات التي تفرست الدولة اولاً اجراء قانون هذه المادة في بعض المحال يوجبها : — مساكن التمكنين في ممالك الدولة العلية لما كانت معافاة من المداخله والتعرض لا يدخل اليها احد بغير اذن صاحبها او بغير حضور ضابط او مأموره الرخصة اللازمة يامر صدر من الحكومة كذلك كانت مساكن التبعة الاجنبية معافاة بحسب المعاهدة من المداخله والتعرض فلا يجوز دخول احد من مأموري الضبطية اليها ما لم يحضر القنصل المنسوب اليه صاحب الدار او مأمور القنصل المذكور — والمراد من المسكن الدار التي يسكن فيها مع مشتلاتها من المطبخ والاسطبل وامثالها وكذلك فناء الدار والحديقة وما اتصل بالدار من المحال التي أحيط بالجدار وما سوى ذلك لا يعد من المسكن ٠٠٠٠ (المضبطة — قاموس الادارة والقضا جزء رابع صحيفة ٤٢٦) وعند وجود ضرورة للهجوم يجب على القنصل او مندوب القنصولات ان يحضر في مسافة الاربعة وعشرين ساعة^(١) وكما يجب احترام المسكن يجب احترام الشخص فلا يمكن البتة القبض على اجنبي بطلقت تصرف ولاية الامر في حكومة بلادنا الا اذا وُجد متلبساً بالجناية ومع ذلك فيجب ايضاً في هذه الحالة تسليمه للقنصولاتو التابع اليه في ميعاد الاربعة وعشرين ساعة مع مراعاة المسافات وقد ذكر هذا الميعاد في جملة معاهدات

(١) اما الحلات العمومية التي يملكها الاجانب فالبلدليس المصري ان يدخلها في اي

وقت كان بمقتضى لائحة الحلات العمومية الصادرة في تاريخ ١٣ يونيو سنة ١٨٩١

(مادة ١٩) المصدق عليها بقرار من الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة في

والتفانيات وهو المتبع في سائر مسائل الضبطية « لانه لا يصح تأخير معاملات الحكومة ازيد من اربعة وعشرين ساعة »

بقى علينا ان نعرف الآن من هم اصحاب هذه الامتيازات ومن هم هؤلاء الاجانب المقيّدة امامهم حكومة بلادنا بهذه القيود القاسية التي تخالف ايسر قواعد القانون الدولي وعلم نظام الممالك وتذهب في اغلب الاحيان الى ضياع الحقوق وبراءة الجانين وبالتالي لفقد النظام بجمل الضبطية قصيرة اليد والحكومة غير قادرة على ملافاة هذه الاضرار — فلعرفتها قد خصصنا فصلاً في باب (السلطة القضائية) يأتي بعد التكلم على القنصليات والمحاكم المختلطة (٢) في تناخل الدول بمصر

الحكومة —
شخص ادبي

من المعلوم ان كل حكومة لها املاك واموال بصفتها شخصاً ادياً كأحد الافراد خاصة بها نتصرف فيها كيف تشاء كتصرف كل انسان في املاكه وامواله الشخصية التي تقوم بعميشته واوده وبصفتها هذه التي لا علاقة لها بوظائفها العمومية يجوز للحكومة ان تعامل فتشتري وتبيع وترهن وترتهن وتقرض وتقترض وبالجملة تجري كل الاعمال اللازمة لمصلحة هذه الاملاك بموجب عقود وتعهّدات بسيطة كالتي تحصل بين الافراد واذا عملت عملاً ما يعود بالحسرة او بضياع ربح منتظر لشخص فهي تلزم بتعويض ذلك على حسب القواعد المدنية

الحكومة —
قوة حاكمة

وللحكومة صفة أخرى وهي الالتم جعلت من اجلها وأنشئت لقصد القيام بها وهي مباشرة الشؤون العمومية والتكفل بادارتها ومصلحتها الداخلية فلي تودّي وظائفها هذه كما يجب قد فرضت الضرائب والرسوم على الاهالي فاذا لم تكف هذه الضرائب وتلك الرسوم عوّلت الحكومة على الاستقراض بواسطة سلفيات عمومية — وبين الدين بين هذه الحالة وبينه في الحالة الاولى

فروقات جسمية

ففي الاولى لا فرق بين الحكومة وبين الافراد فهي ملزمة بدفع الفوائد ورأس المال في المواعيد المحددة في نص العقد والمعاهدة وان لم تفعل تُقام عليها الدعوى وتُطلب امام المحاكم كأحد الاهالي ويُحكم عليها بما تمهدت به وان لم تزعن فينفذ الحكم قهراً طبقاً لقواعد القوانين المدنية والتجارية — وهذه هي الديون السائرة

اما في الثانية فمن المقرر ان ليس على الحكومة لارباب الدين سوى دفع الفوائد دون رأس المال الذي لا يُدفع الا بطريقة الاستهلاك شيئاً فشيئاً على حسب رغبة الحكومة وقدر طاقتها وفي مواعيد طويلة جداً — وهذه هي الديون المنتظمة ولا يُقل أن تُحاكم الحكومة أمام المحاكم بخصوصها ولا أن تُقهر على سدادها ولا سداد فوائدها بل من المقرر الذي لا نزاع فيه ان لما الحق في تقليل سعر الفوائد وتأخير الدفع مؤقتاً او لاجل غير محدود او ان تُعلن عن عدم الدفع بالمرّة متى أُلجأتها الاحوال الى ذلك كما ان لما الحق في ضم الديون السائرة الى المنتظمة اذا هي لم تقدر على سدادها وقد فعلت ذلك جملة حكومات اوربانية عند عجزها عن القيام بتمهّداتها^(١) وذلك لان من الدائنين اجانب عديدين فتطبيق قواعد القانون التجاري بالنسبة للحكومة يؤثّر الى تداخل هؤلاء الاجانب (كما اذا اشهر افلاسها) وبالتالي لاستلامهم شؤون الامة ومصالحها وسلب استقلالها ولا شك انه بين مصلحة الامة وفائدة الدائنين يجب تفضيل الاولى لا سيما وان لا يدلها في الاجراءات والطلبات التي ارتكبتها الحكومة حتى اصبحت عاجزة عن سداد ما عليها من الديون — فليس

(١) انظر كتاب (اختصاص المحاكم المختلطة للدكتور عبد الله اخندي سميكة صحيفة ١٢ منه) وكتاب (علم المالية) للعلامة بول لورواه بوليو

للاجانب ولا للحكومات التابعين اليها ان يتدخلوا في شؤون الحكومة المدينة ولو استغاث رعايا كل منها بحكومتهم وبالحرى ليس لهم حق المراقبة عليها ولا اجراء اي عمل سياسي من شأنه ان يحط بقدرها ويمس باستقلالها ولا فرق في ذلك بين الدول العظمى والدول الثانوية ولا بين القوة والضعيفة ولا المستقلة وغير المستقلة

ومع ذلك فرغاً عن هذه القواعد التي لا يشك في صحتها احد قد تدخلت الحكومات الاجنبية في شؤون الحكومة المصرية وفي جميع مصالحها بواسطة المراقبة على مالياتها بحجة انها مدينة لرعاياهم من جهة وبسبب مبالغة المحاكم المخلطة في اختصاصاتها من جهة أخرى ولتكم أولاً عن اختصاص المحاكم المخلطة ومبالغتها فيه ثم تتكلم عن مراقبة الدول وما نشأ عنها (اولاً) مبالغة المحاكم المخلطة في اختصاصاتها

كلنا نعرف ان المحاكم المخلطة لم تنشأ الا بناءً على طلب الحكومة المصرية وموافقة الدول للفصل في القضايا المدنية والتجارية بين الاجانب والمصريين وبعض القضايا الجنائية وانها خاضعة كسائر المحاكم في جميع البلاد للقواعد القانونية والدولية في علاقاتها مع الحكومة وفي اختصاصاتها بالنسبة لقضاياها فليس لها ان تخالف القواعد التي يبنها لانها محاكم استثنائية فلا هذه القواعد ولا نصوص القانون المختلط تلج لها بذلك

أما المادة الحادية عشر من لائحة ترتيب المحاكم المخلطة^(١) فلم يقصد

(١) وهالك نص المادة ١١ : « لا يجوز للمحاكم المخلطة ان تتطرق في مسائل الملكية فيما يخص بالاملاك الاميرية المخصصة للنافع العمومية ولا ان تعرض لتفسير او ايقاف تنفيذ الاوامر الادارية ولكنها مختصة بالحكم حسب الوارد بالقانون المدني فيما ينزع من الحقوق المكتسبة الاجانب بسبب الاوامر الادارية »

بها سوى وضع القاعدة العمومية وهي اختصاص المحاكم بنظر القضايا المرفوعة ضد الحكومة بصفتها مدينة بموجب عقد او معاهدة او بسبب فعل نشأ عنه خسارة لاحد الناس فلا دخل لها فيما يتعلق بالديون المنتظمة من تأخير في الدفع او تقليل في الفوائد او غير ذلك من الاعمال التي تجرئها الحكومة بصفتها مديرة للاجتماع المالي ومبولة شؤونه

على انه لما صدر الامر العالي المؤرخ ٦ ابريل سنة ١٢٩٦ القاضي بتأخير دفع العوائد مدة ثلاثة شهور قد اقام ايطالي دعوى على الحكومة المصرية امام محكمة مصر المختلطة وهي - بناء على ما ابدته الحكومة امامها من ان لها الحق في اصدار هذا الدكرتو ودكرتو ٧ مايو لانها امران يتعلقان بالمسائل العمومية التي لا قيد فيها على حرية الحكومة ولا تضيق - حكمت بعدم اختصاصها بنظر القضية

ولكن لسوء الحظ رفع المدعي استئنافا عن هذا الحكم امام مجلس الاستئناف المختلط باسكندرية الذي قرّر بالاخصاص واصدر حكمه ضد الحكومة مرتكنا في ذلك على المادة ١١ « لان ما أئنه الحكومة هو عمل اداري أضرباً بأحد الاجانب ولان الحكومة لا يمكنها ان تأتي بتغيير ما في شؤونه الدين الأبد تصديق الدول او بعد نتميم الاجراءات المنوّه عنها بالمادة ١٢^(١) من القانون المدني المختلط حتى يمكن ان يقال حيثئذ بأن المادة « تنقح » (انظر حكم محكمة الاستئناف بمجموعة الاحكام المختلطة جزء اول صحيفة ٤٣) وقد استعانت الحكومة المصرية بالدول ضد هذا الحكم فلم تبجح ولم يكن المنتظر خلاف ذلك لان حالتها واجراءاتها المالية كانت كدورت جميع الحكومات

(١) وهالك نص المادة ١٢ : « الزيادات والتقييدات في هذه القوانين تحصل بعد

موافقة المحاكم المختلطة عليها ... »

وجعلتها تَظَر اليها بعين الغيظ والازدراء^(١) وكان يخشى كثيراً من هذه الحال
لو لم يقرّر مجلس الاستئناف بعدم صحة العجز على اموال واملاك الحكومة
وخصوصاً المبالغ المودعة في الخزائن العمومية (قرار ٧ فبراير سنة ١٨٧٨)
وعليه فاضطرت الحكومة لتسوية المسئلة بالطرق السياسية اي بمخاطبة
الدول واتفاقها معها

الرجوع الى
القوانين
الصحيحة

وقد استمرّ قضاء المجلس على هذا النمط حتى اوائل سنة ١٨٨٠ افرنكية
حيث عاد فاعترف بصحة القواعد المرعية في سائر الحكومات «التي لم تخالفها
البنة نصوص القوانين المصرية المختلطة ولا العهود نامات» فالحكومة المصرية لها
الحق في ان تشترع كل ما تراه موافق لها ولصلحة رعاياها فيما يخص بمسائل
الدين العمومي ودكرينا ٧ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ اللذان اصدرتهما بدون
مخاطبة الدول هما في محلها ولا حاجة للتصديق عليهما لانهما يتعلقان بالشؤون
العمومية المصرية لا بعقود سائرة بين الحكومة واحد الناس وبناء عليه فها
خارجان عن دائرة اختصاص الحاكم المختلطة» (انظر حكم محكمة الاستئناف
المختلطة المؤرخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٨٠ بمجموعة الاحكام صحيفة ٢٣٥) ولكن
المذهب الذي اتبعه المجلس اولاً كان أثراً تأثيراً سبباً على حالة الحكومة وكان
سبباً في تدخّل الدول كما يأتي

(ثانياً) في مراقبة الدول

لما أوقف الدفع سنة ٧٦ وحكمت المحاكم المختلطة ضد الحكومة صارت
الاموال والاملاك العمومية على وشك ان يهجم عليها غنوة ويعجز عليها قهراً
فقرأت الحكومة المصرية نفسها في حاجة الى طلب مساعدة الدول وتوسطها في

تدخّل انكلترا
وفرنسا

(١) كتاب بوربالي بك — القوانين المصرية صحيفة ١٠٠ والدكتور عبد الله
ميميكة (اختصاص المحاكم المختلطة صحيفة ١٢٢ وما يليها)

رد المحاكم المختلطة الى حدودها واقفاها من الحالة الحرجة التي كانت هي السبب في وصولها اليها وقد مرّ بنا ان الدول لم تصنع لاقوال مصر ولم تحرك ساكناً عند صراخها واستغاثتها لانها اثقلت كاهلها بالديون العديدة الجسيمة بدون تروي ولا تبصر حتى اصبحت غير قادرة على مجرد سدّاد ارباحها فتدخلت الحكومات الاجنبية التي لرعاياها ديون بمصر — فرنسا وانكلترا — وراقبت ماليتها وبالتالي سائر اعمالها تارة بالطرق الرسمية وتارة بطرق غير رسمية الى ان حُجِر عليها بالمرّة بواسطة قانون التصفية وصارت كطفل ذي وصي او سفيه ذي قيم ولأنّنا هنا من الوجه الذي يمكننا التكلم عنه في هذا الكتاب يبيان أمّ نقط هذا الموضوع حسب التقسيم الآتي

- (١) في المفتشين العموميين والمراقبة الثنائية
- (٢) في صندوق الدين
- (٣) في الدائرة السنية واملاك الميري العمومية المرتبنة ومصطحة السكة الحديد والتأخرافات ومينا الاسكندرية
- (٤) في قانون التصفية

(١) في المفتشين العموميين والمراقبة الثنائية

المفتشين العموميين . — ابتدأت مراقبة الدول بأن عينت انكلترا المفتشين وفرنسا مندوبين من قبلها وقرّر تعيينها مفتشين وتحددت وظائفها في دكرتو ١٨ ريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتعلق بقسوية ديون الحكومة المصرية^(١)

- (١) فالمفتش الانكليزي يراقب الحسابات والدين العمومي بدون مساس بوظائف صندوق الدين التي سيأتي بيانها ويؤدي وظيفة مستشار للمالية والمفتش الفرنسي يراقب ايرادات الحكومة وما يتعلق بها ولها حق الرئاسة والرفق والتعيين على سائر الموظفين التابعين لهذه المصالح ولا تقرّر الميزانية الا بعد عرضها على مجلس النظار الذي يستدعي

ويعين المفتشان بأمر عال يصدر بناءً على انتخابهما من حكومتي فرنسا
وانكلترا ويستمران في وظائفهما مدة خمس سنوات وهما تابعان للحدوي وحده
(م ١٣ - ١٧)

ولا نرى ضرورة لان تقول ان هذين المفتشين كانا يديران في الحقيقة
سائر ادارات الحكومة ومصالحها لانه من المعلوم ان من يده الخزينة وتحت
تصرفه مفتاحها هو المالك الحقيقي وصاحب السلطة

وفي سنة ١٨٧٨ بناءً على ما اظهره تقرير ناظر المالية للجناب الحدوي
بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٨٧٨ من العجز في ايرادات الحكومة تشكل قومسيون
لتحقيق الحالة المالية سمي (بقومسيون التحقيق الاعلى) وأعطيت له السلطة التامة
في هذا التحقيق (انظر مادة اولى وثانية من دكرينو ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨) وله
« النظر في المناهج التي تمكن من استدامة توريد هذه الايرادات بالنظر لتوزيعها
وتحصيلها مع مراعاة حقوق الممولين الحققة » (مادة ٢) وصرح له ان يخاطب
بواسطة رئيسه جميع المصالح وان يسمع اقوال اي شخص كان لاجل استحصله
على الاستعلامات التي تلزمه » (مادة ٤) وبناءً عليه صدر امر عال في ٣٠
مارس سنة ٧٨ بتشكيل القومسيون وتعيين اعضائه وقد نيط به « تنظيم لائحة

المفتشين واعدل فيها بناءً على آرائهما وما يلاحظان مع ناظر المالية تنفيذ الميزانية بناية
الدقة ولا تنفذ الاذونات او التحاويل التي تصدر من نظار الذواوين ورؤساء المصالح
بالصرف الا اذا كان عليها تأشير من المفتش — وتكون لجنة تسمى (كوميته المالية)
من ناظر المالية والمفتش ولها اختصاصات عديدة منها عمل اللوائح والاستثمارات العمومية
المتعلقة بعموم الحسابات والاقرار على رقت الموظفين والنظر في احسن الوسائل لتجاوز
تصرف المحصلات الصنف — وكافة المزايدات التي يتبني عليها صرف مبلغ تزيد قيمته
عن واحد من اثني عشر من اصل المربوط السنوي او التي تكون عن جملة سنوات يجب
الاقرار عليها اولاً من طرف كوميته المالية (مادة ٧ - ١٢ من دكرينو ١٨ نوفمبر
سنة ١٨٨٦)

توطيد واستدامة انتظام سير المصالح العمومية مع مراعاة منافع القطر ومداينه بوجه العدل والانصاف » « وعطيت له الرخصة المطلقة » في التحقيق (مادة اولى من الدكرتو)

وقد أدت هذه الاجراءات الى صدور دكرتو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ الذي القى التفتيش : « المواد المنصوص عنها في المواد ٧ - ١٧ من دكرتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بطل عملها موقتا »

غير ان الدولتين (الفرنسية والانكليزية) تحصلتا على تعيين وزيرين فرنساوي وانكليزي للاشغال العمومية والمالية في الوزارة المصرية ولا محل هنا لذكر المشاكل السياسية التي نشأت عن ذلك واستمرت حتى آلت الى فصل اسماعيل باشا عن الاريكة الخديوية

المراقبة الثنائية - بعد ان حصلت وقت تنظيمات عديدة ثم ألغيت وحل محلها أخرى ثم عدلت وهكذا انفتحت الآراء اخيرا بين مصر والدولتين اللتين تحصلتا على فصل اسماعيل باشا على انشاء لجنة مراقبة مركبة من فرنساوي وانكليزي ذات اختصاصات واسعة ووظائف غير محدودة كما يدل عليها اسمها وبناء على هذا الاتفاق صدر امر عال بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بتعيين فرنساوي وانكليزي بصفة مراقبين وفي ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ صدر امر آخر يثبت فيه سلطة لجنة المراقبة

واذا قرأنا المادة الثالثة والمادة الرابعة من هذا الامر ربما تصورنا ان المراقبين لا يخرجان عن كونهما موظفين مصريين خاضعين للحكومة المصرية لا اختصاص لهما سوى المراقبة المالية وسوى استلفات انظار صندوق الدين للامور المعمة والمداولة معه فيها « فلا دخل لهما في ادارة المصالح الادارية ولا المالية فتكون وظيفتهما الآن قاصرة على ان يعرضا علينا وعلى نظارتنا ما يبدو

المراقبة الثنائية او
الكوندومينيوم

لها من الملاحظات اثناء تأديتهما لوظيفة التفتيش» ولكن الحقيقة بخلاف ذلك سواء كان من جهة الاختصاص او من جهة التعيين فالمراقبان هما في الواقع مبعوثان من قبل حكومتهما لمراقبة سائر المصالح المصرية تحت ستار الوظيفة المصرية وبرقع الرأي الشوروي

التعيين - يعين المفتشان بأمر عال بناء على اقتراح حكومتي انكلترا وفرنسا ولا يمكن عزلهما الا بعد التأكد من موافقة الدولة التابع اليها المراقب المراد عزله (مادة ٦٥) بل قل بالاولى ان تعيينهما وفصلهما كانا متعلقين بالدولتين الفرنسية والانكليزية وان كلا منهما مبعوث من قبل دولته وموظف مرسل من قبل حكومته ليكون قيمياً على الحكومة المصرية وليصون حقوق اهل وطنه الدائنين لهذه الحكومة

اختصاصات - للتفتشين العموميين التفويضات التامة والسلطة العامة في التفتيش على المصالح العمومية فيما يختص بالمواد المالية فقط (مادة اولى) والمقصود بالمصالح العمومية جميع مصالح الحكومة بما فيها المصالح التي ايرادها مخصص لشيء معين بمقتضى امر عال او عقود وقد نص عن هذه المصالح بوجه مخصوص لان ضبط ايراداتها او عدمه لا يفيد الدائنين شيئاً وربما كان يُظن انها خارجة عن سلطة مفتشي اللجنة (مادة ٣) ويجب على كل ناظر او موظف ان يعطي للمراقبين الاستعلامات التي يطلبونها وعلى ناظر المالية ان يقدم لها كشفاً اسبوعياً ببيان ايرادات ومصروفات خزانة المالية وعلى كل مدير مصلحة ان يقدم لها كشفاً شهرياً ببيان ايرادات ومصروفات مصلحته وهما بناء على التفتيش الذي يجريانه والتقارير التي ترسل اليهما يعرضان لمحوظاتهما على الجنب الخديوي ونظاره او صندوق الدائن (مادة ٣)

ولما الحق في حضور مجلس النظار . نعم ان رأيهما شوروي لا غير ولكن

ما فائدة هذه الالفاظ الظاهرية وهما الرئيسان الحقيقيان وما فائدة قيد سلطتهما بكونها مالية « وان في هذا الوقت لا دخل لهما في ادارة المصالح الادارية والمالية ٠٠٠ الآن ٠٠٠ » مع وجود جواب موقع عليه من قنصلي فرنسا وانكلترا هذه ترجمته : « لاجل منع الاشكال بخصوص معنى او تأويل البند الثالث من مشروع الدكرتو المتعلق بوظائف المفتشين العموميين قد تصرّح لنا من قبل حكومتنا ان نعلن باسمها ان كلمة (في هذا الوقت) وكلمة (الآن) ما صار درجها به الا بقصد جواز رجوع احتمالي للاحكام المدونة بدكرتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يختص بوظائف المفتشين العموميين »

وكيل نائب وقنصل فرنسا نائب وقنصل جنرال الانكليز

الامضا

الامضا

اما اختصاصات المفتشين في هذا الدكرتو فشرحناها (صحيفة ١٣١ من هذا الكتاب نوته نمره ١)

وقد علمنا انهما الرؤساء على النظّار اذ انهما يفتشان عليهم ويؤشّران على اوامرهم في كل ما يتعلق بأموريتهما وهما المراقبان على سائر مصالح الحكومة حتي التي لا تنهم الدائنين بتفويض تام وسلطة لا حدّ لها وتابعان لدولتيهما في التعيين وفي العزل

اما تعيين مأموري ومستخدمي المراقبة وتقدير ماهياتهم فيكون بمعرفة المفتشين الذين لهما ربط ميزانية التفتيش (مادة ٧) وهذا دليل جديد على انها مستقلان غير تابعين لمصلحة ما من المصالح المصرية

سقوط — غير انه لما تمت التصفية وانتظمت الاحوال المالية بمصر قلت اهمية المراقبة كثيراً ولذلك لم يقابل الانكليز في لغوها سنة ١٨٨٣ صعوبة كبرى من قبل أحد اكتفاء بما اوجده قانون التصفية من الروابط والقيود التي

جعلت الحكومة المصرية مضطرة الى السير في الطريق المعتدل تحت مراقبة صندوق الدين واكتفاءً ايضاً بوجود المستشار الانكليزي بنظارة المالية - هذه هي الاسباب التي ابدتها حكومة انكلترا للدول وابنتي عليها حذف التفتيش ووظائف المفتشين

فاصبح كل ذلك في دائرة التاريخ ولكننا نكلمنا عنه ببعض التفصيل لان معرفته ضرورية لمن يريد الوقوف على اسباب حقيقة الحالة الراهنة ولتكم الآن على المراقبة الحالية

٢ (في صندوق الدين)

الفرض من انشاء
صندوق الدين

« انه بمقتضى ما تعلقت به ارادتنا صار اعمال هذه النظامنا بالمجلس الخصوصي المتعد تحت رئاستنا في شأن تخصيص خزينة خصوصية لدفعيات الديون يتورد فيها جميع النقود التي تخصصت لاداء دفعيات ديون المالية ودائرتنا وفوائد سهام قنال السويس في مواعيدها المقررة وما يقتضي لذلك من الاجراءات على حسب الكيفية الموضح بيانها وتفصيلها بهذا ٠٠٠ » هذا ما صدر به الامر العالي المؤرخ ٨ ربيع آخر سنة ١٢٩٣ الموافق ٢ مايو سنة ١٨٧٦ وهو تمهد يتضح منه الفرض من صندوق الدين والقصد من انشاءه وقد صدر بعد هذا الذكر قانون التصفية واوامر أخرى ايدت كلها اختصاص صندوق الدين وزادت فيه واعترفت بكونه نائباً عن الدائنين ويؤخذ منها ايضاً انه نائب عن الحكومة المصرية اي انه يلاحظ في اجراءاته ما فيه صالح الطرفين بدون غبن لاحدهما (قانون التصفية ١٧ يولية سنة ١٨٨٠ مادة ٣٠ و ٣٩ و ذكر يوتو ٢٧ يولية سنة ١٨٨٥ و ذكر يوتو ١٢ يولية سنة ١٨٨٨ و ذكر يوتو ١٤ يونيه سنة ١٨٨٩)

فبناءً على كون صندوق الدين هو « خزينة مخصوصة معدة لاستلام

التقود اللازمة لتأدية فوائد الديون واستهلاكها بطريق الامور تستمان (الاستهلاك) ولصرفها في هذا الغرض خاصة « (مادة اولى ذكرتها سنة ٢٦) قد تقرر ان يرسل جميع المأمورين المنوطين بتحصيل ما يلزم لتأدية الديون العمومية المبالغ التي يحصلونها لخزينة صندوق الدين وهي تعطيم ايصالات براءة ذمتهم - وعليهم ايضاً ان يعثوا بكشوفات شهرية عن بيان هذه المبالغ لناظر المالية وهو يرسلها لخزينة الديون (مادة ٢) ^(١) واذا زادت المبالغ الواردة للصندوق عن اللازم لتأدية مستحقات كل ستة اشهر او قصت عنه فتحصل تسويتها مع الخزينة العمومية (مادة ٣) وقد ترتب بالضرورة على ذلك حجب على حقوق الحكومة المصرية ونقص في سلطتها وهاك الايضاح :

تشكيل صندوق الدين ٠ - يعين كل من اعضاء صندوق الدين بناء على اقتراح حكومته بامر عال من خديوي مصر - والتعيين لمدة خمس سنوات ولكن يجوز تجديد التعيين (مادة ٥)

ويتركب القومسيون من مندوب من قبل كل دولة من الدول العظمى وله رئيس ينتخب من ضمن الاعضاء بمعرفةهم وتخطر عنه الحكومة بأن يخبر هذا الرئيس ناظر المالية عن نتيجة الانتخاب (مادة ٥)

اما تعيين وعزل مستظفي القومسيون فيكون بمعرفة (مادة ٤٤ من قانون الضبطية)

وظائف صندوق الدين ٠ - تنحصر هذه الوظائف في ملاحظة حقوق الدائنين والدفاع عنها من جهة ومراقبة الحكومة المصرية وقصرقاتها من جهة اخرى وهاك اهمها :

(١) المبالغ المرهونة لتسديد الديون هي متحصلات مديرية البحيرة والمنوفية والغربية واسيوط ما عدا ضريبة الملح

أولاً على صندوق الدين إدارة نقود الخزينة الخصوصية وملاحظة تنفيذ كل ما يتعلق بها من قبل الحكومة المصرية من حيث توريد النقود للخزينة وردها الزيادة وطلب التقصان ومراجعة الكشوفات التي ترسلها له المالية عند ورودها من المصالح الخ (مادة ١ - ٣ من قانون ٢ مايو سنة ١٨٧٦ ومادة ٣٠ - ٣٦ من قانون ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠)

ثانياً ومن أهم حقوق القومسيون ان الحكومة لا يمكنها ان تجري استقراضاً الا بعد موافقته وفي الاحوال الاضطرارية للغاية بشرط عدم التعدي على ما تقرر من الايرادات المخصصة لخزينة الديون العمومية (مادة ٩ من دكريتو ٢ مايو سنة ١٨٧٦) وانظر ايضاً مادة ٣٧ من قانون التصفية « لا يجوز للحكومة عقد سلفة جديدة مهما كان نوعها الا بموافقة رأي قومسيون الدين... » (مادة ٣٧ من قانون التصفية) ^(١) وقد قلنا عند شرح الفقرات ان استئذان الباب العالي في مسائل القرض ليس الا وهماً والواقع ان الحكومة تكفي بالاتفاق مع صندوق الدين فكان الدائنين حلوا محل السيطرة على الحكومة المصرية وكذلك لا يمكن الحكومة المصرية ان تمس بوجه ما الاموال والرسوم المخصصة لتأدية الديون الا بموافقة صندوق الدين فلا يتأتى مثلاً ان تخفف الضرائب في المديرية المرهونة متحصلاتها او تتنازل عن متأخراتها الا بعد تصديق صندوق الدين على ذلك (مادة ٨ من دكريتو ٢ مايو سنة ٧٦) ولكن

(١) « ومع ذلك يجوز لناظر المالية ان يأخذ بحساب جار مبلغ لا يتجاوز اثنين مليون جنيه مصري » (مادة ٣٧) لتتمكن بسرعة من انجاز التسوية بين المصالح وصندوق الدين بدون انتظار التحصيلات او متأخراتها - وقد أنزل هذا القدر المبلغ مليون واحد بمقتضى المادة ٢٥ من دكريتو ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥. اصدق عليه من الدول

لما ان تعقد المعاهدات التجارية بتعديل رسوم الجمارك ولما ان تعطي الايرادات المقررة للدين بالالتزام بشرط ان ينتج هذا الالتزام بوجه التحقيق والتأكيد ايراداً مساوياً على الاقل للبالغ التي كانت تحصل قبل (مادة ٨)

ثالثاً « اذا تراءى لمديري خزانة الديون المنوطين بالمحافظة على التأمينات المقررة لها وجه لان يقيموا على ادارة المالية القائم بها ناظرها دعوى متعلقة بوقاية حقوق ارباب الديون الذين اغلبيهم من الاجانب ترفع الدعوى امام المحاكم المستجدة التي ترتبت في الديار المصرية بالاتحاد مع الدول الاورباوية للنظر فيها وفصلها على حسب حدود اختصاصاتها » (مادة ٤ من دكرتو ٢ مايو سنة ١٨٢٦)

اي ان قومسيون الخزانة الخصوصية هو نائب عن اصحاب الدين ووكيلهم في رفع الدعاوي المتعلقة بشؤونهم العمومية ضد الحكومة المضرة اذا اخلت بحقوقهم^(١) كما اذا لم تقدم الحسابات لصندوق الدين مثلاً او استعملت النقود المخصصة للدين في اعمال اخرى او عملت عملاً من شأنه المساس بهذه النقود من تلقاء نفسها وبدون اتفاق مع صندوق الدين — وتقام هذه الدعاوي امام المحاكم المختلطة^(٢)

(١) وللاحظ ان هذا التوكيل خارج عن القواعد المدنية العادية لأن الوكيل لا يعين ولا يزل على حسب هذه القواعد الا من قبل الموكل وبمقتضى رضائه . اما اعضاء صندوق الدين فيعينون بدكرتو خديوي اي بمعرفة الحكومة المصرية وزد على ذلك ان بعض هؤلاء الاعضاء لا ينوب عن احد ما من الدائنين (كندويي النسا واطاليا)

(انظر كتاب الدكتور عبد الله اخدي مميكة صحيفة ١٣١)

(٢) انظر المادة ١٦ من لائحة المحاكم الاهلية التي تحرم على هذه المحاكم النظر المنازعات المتعلقة بالدين العمومي

ولكن بما ان المحاكم المختلطة أنشئت واخصصاصاتها تحددت بناءً على اتفاقات دولية ولم يذكر بقوانينها ان لها النظر في مسائل مالية كهذه من جهة ولا يمكن الحكومة المصرية ان تعدل هذه القوانين بزيادة او نقصان الا بعد الاتفاق مع الاربعة عشرة دولة التي وقعت على معاهدة انشاء هذه المحاكم او بالاقبل مع الدول العظمى من جهة اخرى فكانت الحكومة الخديوية سنت قانوناً (ونفي بذلك المادة الرابعة من دكرتو ٢ مايو سنة ٧٦) ليس في وسعها ان تسنه واشترعت شرعاً محرم تطبيقه والعمل به على المحاكم المختلطة لانه صادر من غير السلطة المختصة^(١)

وانما اخلصت المحاكم المختلطة بلا شك بنظر هذه المسائل من وقت ان صدر قانون التصفية (١٧ يوليو سنة ١٨٨٠) الذي صدق عليه من قبل الدول واعطيت فيه لصندوق الدين صفة وكيل عن الدائنين في شؤون الديون العمومية « حيث ان كونسازية الدين هم النائبون الشرعيون عن ارباب الدين العمومي فلهم ان يقيموا امام المحاكم المختلطة دعاويهم على المالية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالايادات المخصصة وبسعر فائدة الدين وبالضمانة المكلفة بها الحكومة وبالجملة بشأن كافة التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون فيما يخص بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد » (مادة ٣٧ من قانون التصفية)

(١) الدكتور عبد الله افندي سمكة صحيفة ١٣١ وكوفان « القانون الدولي والديون العمومية بمصر — مجلة القانون الدولي جزء ٢٢ و ٢٣ سنة ٩٠ و ٩١ — ومع ذلك فقد اصدرت المحاكم المختلطة احكاماً من هذا القبيل بناءً على طلبات صندوق الدين (انظر مثلاً حكم محكمة مصر الصادر في ٢ مارس سنة ٧٨ القاضي على الحكومة بتقديم الحسابات الشهرية عن جميع الايرادات المخصصة للدين لقومسيون الخزينة الخصرية) (عبد الله افندي سمكة وكوفان)

وقد حصل في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ان قرّر مجلس النظار - نظراً للحالة المالية التي تسببت في ذلك الوقت عن الثورة العسكرية ورغماً عن قانون التصفية ان لا يورد للخزينة الخصوصية سوى المبالغ التي يجب دفعها سنوياً لاستهلاك الدين الممتاز ولسداد ارباح الدين الموحد وبناءً عليه امر ناظر المالية سائر مأموري التحصيل في المبالغ ذات الإيرادات الموهونة ان يبعثوا للمالية مباشرة كلما يزيد عن هذه المبالغ

ولما علم بذلك صندوق الدين اقام دعوى على ناظر المالية ورئيس مجلس النظار وسائر مأموري التحصيل لمخالفتهم قانون التصفية امام محكمة مصر الابتدائية المختلطة^(١) وهي ألزمت الحكومة بدفع هذه المبالغ لصندوق الدين مع الفوائد ثم رفع استئناف ولكنه أوقف بمقتضى المعاهدة المالية الدولية الصادرة في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ التي نزعت من المحاكم المختلطة نظر هذه القضية والمادة ٢٦ من الامر العالي الصادر في ٢٧ يولييه سنة ٨٥ التي منعت بناءً على هذا الاتفاق: «المحاكم المختلطة لا تنظر في الدعوى المقامة من مأموري صندوق الدين العمومي على الحكومة المصرية ورئيس مجلس النظار وناظر المالية والمديرين وروّساء المصالح المخصصة للدين بصفتهم الرسمية والشخصية لتكليفهم بسداد المبالغ المخصصة للاستهلاك التي صار توريدها مباشرة لخزينة المالية في شهري سبتمبر وأكتوبر»^(٢)

واجبات
صندوق الدين

(١) محكمة مصر هي المختصة لان ناظر المالية وصندوق الدين سكنهم بمصر

(٢) اما واجبات صندوق الدين فهي كما يأتي:

على قوسيون الدين ان يقدم حساباته لمراجعتها وان يقدم كل سنة تقريراً عن اجراءاته «بلجهة التي يصير ايجادها للنظر والحكم في حسابات مصالح الحكومة» (مادة ٣٦ قانون التصفية ومادة ٣ دكرتو ٢ مايو سنة ١٨٧٦) وهذه الجهة هي نظارة المالية ولا يمكن صندوق الدين ان يشمل القود الموجودة او التي يتجمل وجودها

وقد صدرت بعد قانون التصفية اوامر اخرى زادت في وظائف صندوق الدين وبالتالي انقصت من سلطة الحكومة وهي
 أولاً الامر العالي الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ الذي قضى بان
 الزيادة في ايرادات المديرية والمصالح الغير مخصصة للدين ترسل لصندوق
 الدين كالايرادات المخصصة (مادة ٢٠ من دكرتو ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥)
 وقد عيّنت المادة ١٨ منه هذه الايرادات وحددت المصروفات فكل ما يزيد
 عنها يجب توريده للصندوق^(١)

لديه في عمليات الاعتماد ولا في التجارة او الصناعة او غير ذلك (مادة ٢٧) اما
 الاعتماد فلأن صندوق الدين له ميزانية خصوصية وبه سلفة من طرف ناظر المالية
 للمصاريف الوقتية (مادة ٣٥ قانون التصفية) ومن المقرر مالياً ان لا يمكن لاي مصلحة
 معين لها اعتماد بالميزانية ان تعدل في هذا الاعتماد او تصرف من ايراداتها فوق
 المخصص لها واما التجارة والصناعة فلأنه من الواضح ان المبالغ التي ترسل لصندوق
 الدين انما هي مخصصة لدفع فوائد الدين واستهلاكه فيجب ان تدفع لايدسه
 اصحاب هذا الدين ليتصرفوا فيه كيف يشاؤوا

وطى القومسيون واجبات اخرى مذكورة في اوامر ٢٧ يولييه سنة ٨٥ و ١٢ يولييه
 سنة ٨٨ و ١٤ يونيو سنة ٨٩ موازية لوظائف جديدة منحت له في هذه الاوامر
 (١) مادة ١٨: «الزيادة في ايراد المديرية والمصالح الغير مخصصة للدين
 العمومي تقرر على الوجه الآتي - يضاف على ايرادات الميزانية من اي نوع كانت
 التحصيل في المديرية والمصالح المذكورة المبالغ المرخص للحكومتا بأخذها للمصاريف
 الادارة والاستغلال على اجمالي ايرادات المديرية والمصالح المخصصة للدين ويستزل
 من مجموع ما ذكر مبلغ ٥٣٣٧٠٠٠ ليرة مصرية قيمة المصاريف التي تقرر احتسابها على
 الايرادات الغير مخصصة للدين والفرق بين المبلغين يُعتبر انه قيمة الزيادة في الايرادات
 الغير مخصصة ٥٠٠ مادة ٢٠: «اذا نقصت ايرادات المديرية والمصالح غير المخصصة
 عن مبلغ المصاريف المقرر في المادة الثامنة عشرة من امرنا هذا وجب على صندوق
 الدين ان يأخذ من زيادته المقدار اللازم لتكلة المبلغ المذكور ويورده لظارة المالية -
 وازادت ايرادات المديرية والمصالح الغير مخصصة عن مقدار المصاريف المذكورة

وانقصت المادة ٢٥ من هذا الامر مبلغ الاثنى مليون جنهما المصرح للحكومة استقراضه بحساب جارٍ من احد البنوك الى مليون واحد^(١) وثانياً الامر العالي الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٨٨٨ الذي انشأ المبلغ الاحياطي بصندوق الدين لاستعماله عند تكامله حسب ما جاء بالمادة الاولى والثانية في الاستهلاك كالشروط التي تقررت به (مادة ٣ و ٤)

ثالثاً الامر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٩ الذي قضت المادة الثانية منه بانه «يحق لصندوق الدين أن يتجرى عما اذا كانت جميع الاعتمادات المفتوحة لنظارة الاشغال العمومية استعملت في شؤونها ١٠٠٠» واثبات حقيقة الاستعمال يكون نارة بموجب كشوفة تقدمها نظارة المالية للصندوق وتارة بموجب مستندات الصرف (مادة ٢ ومادة ٤ من الامر)

رابعاً الامر العالي الصادر في ١٥ مايو سنة ١٨٩٥ القاضي بتعديل المادة ٣٥ من الامر العالي الرقم ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ بالصفة الآتية «مصاريف مستخدمى صندوق الدين وادواته والعمولات والمرتبات المتنوعة التي تصرف الى عملائه ومصاريف الكاميو والسيكورتاه ونقل النقود وبالجملة كافة المصاريف اللازمة لادارة اعمال الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد تؤخذ من الايرادات المخصصة للدين ويعمل عنها قومسيون الدين ميزانية في كل سنة»

هذا ويوجد ثلاث مصالح اخرى بها وكلاء ذوو سلطة تشابه سلطة

قبل فيصير توريد الزيادة لصندوق الدين

(١) مادة ٢٥ : «الترخيص المأطى لناظر مالىتنا بموجب المادة ٣٧ من قانون التصنية باستقراض نقد بحساب جارٍ قد صار تعديده وحصره في مبالغ لا يتجاوز مليوناً واحداً من الجنيئات المصرية»

صندوق الدين من حيث المراقبة وهي الآتية

(٣) في الدائرة السنوية ومصلحة املاك الميري العمومية المرتبطة ومصلحة

السكة الحديد والتلفارات ومينا الاسكندرية

الدائرة السنوية

الدائرة السنوية ٠ — بعد ان اتفق كل من ارمان چوير المنتدب من قبل دولة فرنسا وجورج جوشن المنتدب من قبل دولة انكلترا مع سعادة حسن راسم باشا ناظر الدائرة السنوية وقتئذ على توحيد ديون الدائرة وكيفية ادارتها بمعرفة قومسيون مركب من مصري واثنين اجنيين فرنساوي وانكليزي بصفتهم نائين عن الدائنين^(١) حصلت التصفية وصدر قانون ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ (مادة ٤٠ الى ٦٢)

فقضى هذا القانون بصيرورة اموال الدائرة السنوية والدوائر الخاصة ملكاً للحكومة (مادة ٤٠) وانشأ لها مجلسين مجلس ادارة ومجلس اعلى والاول مشكّل من مصري بصفة ناظر ومن فرنساوي وانكليزي بصفة مراقبين وله ان يعين ويفصل موظفي الدائرة ومستخدميه وان يعقد الاجتماعات الى آخر ما جاء بالاتفاق المؤرخ ١٢ يولييه سنة ١٨٧٧ من الاختصاصات التي ابقاها قانون التصفية (مادة ٥٢ منه)

والثاني مركب من مجلس الادارة ومن العضو الانكليزي والعضو الفرنساوي بصندوق الدين^(٢) ومن وظائفه ان يقرّر الميزانية ويراجع الحسابات ويعقد الاجتماعات المهمة ويحكم في قرارات مجلس الادارة الخ (مادة ٥٥ و ٥٦)

(١) انظر الاتفاق المؤرخ ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ مادة ٦ و ٨ و ١٠ و ١٥ الى

٢٥ (قاموس الادارة والقضاء جزء ٢ صحيفة ٥٠٦)

(٢) وكان بدلها في الاول المراقبان فلما زالت وظيفتهما حل محلها عضوا صندوق

الدين المذكوران

قانون التصفية^(١)

اما المراقبان فيعينان كاعضاء صندوق الدين بامر عال بناء على اقتراح دولتي انكلترا وفرنسا (مادة ٥٤ من قانون التصفية) ولهما حق المراقبة والتفتيش على سائر اعمال الدائرة بدون تمييز وبلا قيد « وعلى مأمور الدائرة ومستخدميها ان يسهلوا اجراء هذا التفتيش بكافة ما يقدم من الوسائل » فيراجعان الحسابات والايادات ويتحققان من ورود جميع المحصولات ومن يعيها واستعمال الايرادات في منفعة الدائنين

وقد خول لهما قانون التصفية حق النيابة عن اصحاب الدين كأعضاء صندوق الدين فيجب ان تذكر هنا جميع ما قلناه بخصوص هؤلاء : « وزيادة على ما لمراقبي الدائرة من الوظائف المينة في النصوص السابقة يصير اعتبارها نائين شرعيين عن حاملي سندات دين الدائرة العمومي ويسوغ لهما بهذه الصفة ان يطلبوا بواسطة جميع الطرق القانونية تنفيذ ما تعهدت به الحكومة لحاملي السندات المذكورين »

املاك الميري العمومية المرتبة ٠ — هي الاملاك التي تنازل عنها الخديوي اسماعيل باشا عن نفسه وعن اعضاء العائلة الخديوية للحكومة المصرية في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ « لاجل انتظام المالية بحالة ثابتة عدلية » وجعلت هذه الاملاك رهناً لقرض مبلغ تسدد به الديون السائرة^(٢) وتشكل قومسيون مركب من مصري وانكليزي وفرنساوي لادارة مصلحة هذه الاراضي (انظر الامر العالي الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٨٧٨ سادساً) ويعين العضوان

(١) وتفصيل كل ذلك من دائرة القانون الاداري

(٢) وحصل القرض بواسطة اخوان روثلاند ياريس والمخراجات روثلاند

واولاده بلوندره

الاجنبيان بالصفة التي ذكرناها بخصوص تعيين اعضاء صندوق الدين ومراقبي الدائرة السنية ولكن ليس لهذين العضوين صفة النيابة عن اصحاب الدين لانه لم يُعط لهما هذا الحق في قانون التصفية غير انهما نائبان عن الحاجات ووتشلد الوكلاء عن جميع الدائنين حيث انهم توسطوا في عقد السلفة وار القومسيون انما اُنتهى من اجل التأمين على حقوقهم والعضو الفرنسي هو رئيس القومسيون

مصلحة السكة
الحديد
والتلفرات
ومينا
الاسكندرية

مصلحة السكة الحديد والتلفرات ومينا الاسكندرية — اما مصلحة السكة الحديد والتلفرات ومينا الاسكندرية فصافي ايراداتها مخصص للدين الممتاز ويورد باجمعه لصندوق الدين بمقتضى قانون التصفية ويديرها مجلس ادارة تشكيله كتشكيل مجلس الاراضي العمومية المرتبنة ورئيسه العضو الانكليزي (انظر ذكريتو ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩)

وكل هؤلاء الاعضاء الاجانب تعيينوا لمراقبة سير المصالح التي ذكرناها وضمان حقوق الدائنين وكل ذلك مبني على تطبيق القاعدة المدنية على الحكومة المصرية وهي مراقبة المدين بمعرفة دائنيه

(٤) قانون التصفية

(الامر العالي الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠)

من المشهور في تاريخ مصر الحديث انقال كاهل حكومتها بالديون العديدة التي اقترضت في مدة قصيرة بدون ان يلتفت الى مقدار ثروة البلد وعدم قدرتها على القيام بسدادها ولا الارتباك السياسية التي هوت اليها الحكومة بسرعة غريبة بسبب هذه الديون

فمن سنة ١٨٦٢ الى سنة ١٨٧٣ اي في مسافة عشر سنوات بالغ مجموع ما استقرض خمسة وستين مليوناً واربعائة وسبعة وتسعين ألفاً وستائة وستين

جنهياً أنكليزياً (٦٥٤٩٧٦٦٠) او ٩١٠٠٠٠٠٠٠ اذا اضفنا على هذا المبلغ الديون السائرة وبونات الدائرة على المالية - واشهر من ذلك المصائب التي توالى على الحكومة المصرية من تداخل الدول في شؤنها ومن التقلبات التي حصلت لها بسبب هذا الاستقراض

وقد يئنا قسماً عظيماً من هذا التداخل وما نتج عنه لحكومة مصر وقد قبله الشارع المصري فدونه ونظمه في قوانين مختلفة صدرت على التوالي عند الحاجة ثم عدلت كلها وأفرغت في قانون التصفية الصادر في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ الذي ذكرنا احكامه بخصوص صندوق الدين والدائرة السنية ومصالحة الاملاك الاميرية ومصالحة السكة الحديد - فبعد ان حاولت الحكومة مع الدول جملة تعديلات واتفاقات وبعد ان قامت بابطال دكرياتها واغفال اوامرها من الدول تارة ومن المحاكم المختلطة تارة اخرى اصدرت اخيراً امراً عالياً بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ وهو المسمى (باللائحة الوطنية) لتصفية الديون بما لها من هذا الحق حسب القواعد الدولية التي شرحتها في ابتداء هذا القسم صحيفة ١٢٦ من هذا الكتاب وما يليها) فازيدت الدول العظمى وارغت واقامت جميعها الحجج على هذا الامر مدعية انه مخالف للماهدات التي أنشئت بناءً عليها المحاكم المختلطة ووقفت عليها حكومة مصر وقد مرّ بنا ان هذه المحاكم قرّرت ايضاً هذا المبدأ ولم تعترف بفساده الا في اوائل سنة ١٨٨٠

فاضطرت الحكومة المصرية لان تمثل لهذه الاعتراضات ولو انها ميجردة عن كل اساس عادل فاوقفت دكريتو ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ واطهرت استعدادها لتنفيذ احكام المحاكم المختلطة ورغبتها في تسوية الدين من بعد تحقيقه بمعرفة قومسيون يشكّل لهذا الخصوص^(١)

وقد تحصلت حكومتا فرنسا وانكلترا على اثر هذه الحوادث على عزل
ممو اسماعيل باشا وابعاده عن الاراضي المصرية ولما تولى سمو توفيق باشا عقد
اتفاقية بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٨٠ مع دول المانيا والنمسا والمجر وفرنسا
وبريطانيا العظمى وايطاليا اى الدول العظمى ماعدا روسيا على تشكيل
فومسيون للتصفية الانتهاية يكون مؤلفاً من اعضاء من قِبل الدول العظمى

جانب القنصل الجنرال والوكيل السيامي

« انشرف بأن أحيط جنابكم علماً انه قد وصلني خطابكم الذي ارسلتموه لي
وبه اقامت حكومة جنابكم الحجة على تنفيذ الدكرى رقم ٢٢ ابريل فاخبر جنابكم
ان حكومة الحضرة الخديوية كانت معتقدة بان لها الحق في اصدار هذا الدكرى باية
اعتقادها هذا على عدم حصول ملاحظات من طرف حكومتكم في اى دكرى صدر قبل
ذلك بخصوص هذه المادة بعينها فلا يسع الحكومة المصرية الا الامثال لما هو حاصل
الآن من اقامة الحجج هذا واتباعاً لاوامر الحضرة الخديوية وعملاً بالقرار الصادر من
مجلس النظائر انشرف بان ارفع لتصديق دولة جنابكم الاحكام المشتمل عليها الدكرى
المؤرخ في ٢٢ ابريل التي وضعت بمعرفة وكلاء الامة الاكثر دراية ومصرح لهم بذلك
تصريحاً كلياً وقبلها مجلس النظائر فانها مع ما حصل فيها من الالتفات بحالة البلدة تحفظ
صالح الاجانب اكثر من اى مشروع كان سبق اجراؤه فبمجرد التصديق عليها من
الدول تعتبر عقداً جديداً رسمياً في قوة تعهد دولي كمرغوب دولة جنابكم هذا وحكومة
الحضرة الخديوية تؤمل في دولة جنابكم ان تفضل عليها باجابة تفيد الموافقة على ذلك
لازالة الحالة الموجبة لعدم الثبات واليقين المضرة لجميع المصالح واني ليسرني ان اخبركم
بان الحكومة المصرية بقبولها ما تقدمت لما من الملاحظات ورغبتها في ان تؤكد زيادة
احترامها للتعهدات التي تعهدت بها عند قبولها المحاكم المختلطة قد صممت على ان تدفع
بدون تأخير من قعود السلفة الروتندية كامل المبالغ المحكوم بها عليها مع الفوائد المقررة
في القرارات الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة وفي الخلاصات الصادرة من المحاكم
الابتدائية التي صارت في قوة الشيء المحكوم به وكذلك الباقي لارباب الدين السائر
من الاور وباوين من بعد تحقيقه بعرفة فومسيون تشكل لهذا الخصوص (الامضا)
(ناظر الخارجية)

ومندوب من قبل الحكومة المصرية وإصدار هذا القومسيون قراراته حسبما يراه على شرط ان الدول تقبلها « بصفة قانون مرعي الاجراء غير قابل للاستئناف » وعلى شرط ان تكون « معتبرة لدى المحاكم المختلطة كقانون مرعي الاجراء بمجرد نشرها رسمياً من لدن الحضرة الفخيمة الخديوية » - وقد تعهدت الدول المذكورة بإبلاغ قانون التصفية لسائر الدول الاخرى التي اشتركت معها في تأسيس المحاكم المختلطة (انظر اتفاقية ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨)^(١)

وبناء على هذه الاتفاقية صدر امر عال بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ قضى بتشكيل قومسيون التصفية للنظر في مسائل تسوية الديون العمومية وفي ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ صدر امر عال بتعيين الاعضاء^(٢) ومنهم سعادة بطرس بك غالي (الآن عطوفتلو بطرس باشا غالي) عن الحكومة المصرية وقضى هذا الامر بان تصدر قرارات القومسيون باغلبية الآراء

ولا تسئل عما كانت عليه سلطة هذا القومسيون واخصاصاته من الاتساع والامتداد فان الحكومة المصرية اعتبرت كتاجر في افلاس والقومسيون كوكيل عن الدائنين فأعطيت له تمام الحرية ومنح له كامل التصرف في تحقيق الحالة المالية واستكشاف الحسابات والمستندات وسائر اوراق الحكومة اللازمة له وطلب أي موظف كان مهماً كانت درجته وسماحه اقواله ولمحوظاته وغير ذلك من الاعمال التي يراها ضرورية للوقوف على الحقيقة ومن القانون الذي تشكل من اجله

فكان الدول العظمى هي صاحبة السلطة على الحكومة المصرية حتى انها

(١) قاموس الادارة والقضا جزء ٢ صحيفة ٢٠٨

(٢) اثنان عن حكومة فرنسا واثنان عن انكلترا وواحد عن كل دولة من الدول

الاخرى (مادة ٦ من ذكره يوم ٢١ مارس سنة ١٨٨٠)

تشكل قوميوناً للتحقيق عليها او كأنها جهلت قواعد الديون العمومية وتنظيمها حتى انها تعتبر الحكومة الخديوية في حالة افلاس وتقيم عليها المراقب والمحاسب وتعيد اعمالها بقواعد توضعها لما بحجة انها مدينة لرعاياها (اي لرعايا الدول)

قانون التصفية

ولم يكن قانون التصفية الذي اصدره هذا القومسيون بوضع قواعد تختص بالديون من حيث دفع الارباح والاستهلاك الخ بل تداخل بالطبع في جميع مصالح وفروع الحكومة المصرية لانه حدد ميزانيتها بمحدود لا يمكنها ان تخطاها^(١) ولا ينبغي ان واضع الميزانية هو المتصرف الحقيقي في الحكومة اذ القابض على الدرهم قابض على كل شيء

وقد صادقت الاربعة عشر دولة التي اشتركت في انشاء المحاكم المختلطة على هذا القانون فلا يمكن التغيير فيه او التبديل الا باتفاقها جميعها او بتصديق الست دول العظمى على الاقل وبمعنى آخر لا يمكن الحكومة المصرية ان تأتي بعمل ما في نظام ديونها (زيادة ارباح او بقبضها او ضم دين لآخر او عقد قرض جديد او ما شابه ذلك) الا بمقتضى القواعد التي وضعها قانون التصفية

وليس من موضوع هذا الكتاب ان تأتي فيه على احكام قانون التصفية بخصوص الديون وتسويتها لان هذا عمل اداري مالي وانما اتينا على ذكره هنا لان بدون معرفته وبدون ايضاح الحوادث والقوانين التي حجر بسببها وبمقتضاها على الحكومة المصرية لا تعلم حقيقة سلطتها وماهيتها^(٢) وقد اوضحنا في هذا

(١) انظر المادة ١٦ من قانون التصفية

(٢) ومع ذلك فلا يمكن ان نهمل بيان هذه الديون وتقسيمها ولو بوجه مختصر فالديون تقسم الى منتظمة وسائرة وقد عرّفنا كليهما (في قسم تداخل الدول بمصر صحيفة ١٢٦ من هذا الكتاب) والدين المنتظم في مصر كان يشمل في ذلك الوقت سلفيات الحكومة في سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ «سلفيات الدائرة السنية» في سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٧٠ وقد قسم هذا

الدين المنتظم

الفصل كثيراً من احكامه التي علنا منها ان الحكومة المصرية - خلاف روابطها بالدولة العلية - مقيدة بقيود دولية ومراقبة على الدوام من قبل الدول واذا اضفنا على ذلك المحاكم المختلطة واليهودنات وما يتعلق بها وجميع ما يختص بالاجانب وامتيازاتهم عرفنا الحالة العمومية للحكومة المصرية من جميع اطرافها

الدين الى قسمين بمقتضى أرمي ٢ مايو سنة ٧٦ و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وهما الدين الموحد والدين الممتاز « وقد أضيف عليهما سنة ١٨٨٥ نوع ثالث وهو « الدين المضمون » « فالموحد » يشمل ديون الحكومة التي اقترضت سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٢ التي ضمت ليعضها ووضعت لها قواعد واحدة من حيث الارباح ودفعها والاستهلاك وسميت بالدين الموحد (انظر المادة الاولى من ذكرتيو ٧ مايو سنة ١٨٧٦) وقد كان ضم لها ايضاً بموجب هذا الامر سلفة سنة ١٨٦٤ او ديون الدائرة السنية ولكنها انفصلت عنها بمقتضى ذكرتيو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ (مادة ٤) ولا صدر قانون الصفية ابقاها منفصلة وألغى سلفة سنة ١٨٦٤ وسلفتي الدائرة السنية لسني ٦٥ و ٦٧ وقضى بوجوب استبدال سنداتها بسندات من الدين الموحد (مادة ٢٥) وخصص لاستهلاك الدين الموحد البالغ قدره ٥٩.٠٠٠.٠٠٠ جنهما انكليزيا (ذكرتيو ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ جدول نمرة ٢) صافي ايرادات ايكارك والعوائد الجاري تحصيلها على الدخان الداخل في القطر وايرادات مديريات الحرية والمنوية والبحيرة واسيوط (ماعدا ايرادات الملح والدخان) من بعد خصم ٧ في المائة نظير مصاريف التحصيل والادارة والزيادة التي تظهر في الايرادات المخصصة للدين الممتاز كما سيأتي اما بقية المخصص في ذكرتيو سنة ١٨٧٦ فاعنبره قانون التصفية خارجاً عن التخصيص (مادة ٩) وفائدته تدفع على قسطين في اول مايو واول نوفمبر اما الاستهلاك فليس له شروط مخصصة بل يحصل بطريق المشتري بالسعر الجاري - وبخصوص بقية احكام الدين الموحد (انظر المواد ٩ - ١٩ من قانون التصفية)

الدين الممتاز اما الدين الممتاز فهو عبارة عن جزء مخصوص من الدين رهنه وخصصت من اجل سداد ارباحه واستهلاكه دون غيره او بالافضلية على غيره ايرادات معينة نظير تنازل اصحابه عن بعض سنداتهم واستبدالها باخرى ارباحاً اقل من الاصلية ونص المادة الثالثة من ذكرتيو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يصحني لتمام الموضوع بسهولة : « . . . ايرادات السكك الحديدية ومينا الاسكندرية تكون مخصصة لتسديد فوائد

الفصل الثالث

(في السلطة التي تنازل عنها الجنب الخديوي او في مجلس النظار)

قد شرحنا شرحاً كافياً ماهية السلطة الخديوية في القطر المصري وعلمنا انها مطلقة ومنحصرة في شخص الجنب الخديوي دون سواه
غير ان الخديوي — كما تنازل عن بعض سلطاته التشريعية ومنعها لمجلس شوروية — تنازل عن بعض السلطة التنفيذية وقيد نفسه بقيود مخصوصة رغبة منه في تقدم البلاد وتحسين حال الرعية — وتاريخ هذا التنازل هو سنة ١٨٧٨

وامور تسكان (استهلاك) جملة سندات ممتازة برهنية خصوصية على السكك الحديدية ومينا الاسكندرية قيمتها سبعة عشر مليوناً من الليرة الاسترلينية تسدد بطريق الامور تسكان في مدة ٦٥ سنة وتحسب عليها فوائد ٥ في المائة اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ وتغطي السندات المذكورة بالاولوية الحاملي سندات سلفة سنة ٦٢ وسنة ٦٨ وسنة ٧٣ بدلاً عن جانب يصير ابطاله من سنداتهما الاصلية المقرّر لها فوائد ٧ في المائة . والسنوية (اوقسط الاستهلاك الواجب دفعه سنوياً) اللازمة لتسديد دفعيات السندات الممتازة المذكورة المقرّر لها فائدة ٥ في المائة هي مبلغ ٨٨٥٧٤٤ ليرة استرلينية تدفع على قسطين كل منهما لمدة ستة شهور ويبلغه ٤٤٢٨٧٢ ليرة استرلينية وتكون تلك السنوية اول شيء يجب تسديده من ايرادات السكك الحديدية ومينا اسكندرية وبالجملة تكون اول شيء يجب على قومسيون الدين اجراؤه « (مادة ٣ ذكره في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦)

ولذلك شكل قومسيون مخصوص بدير مصلحة السكة الحديد كما رأينا وربما يتوهم أن ذكره في ١٨ نوفمبر لم يخص ايرادات التفرغات للدين الممتاز ولم يرهنها على ذمته ولكن قانون التصفية ازال هذا الوهم (مادة اولى من قانون التصفية) وعملاً بهذه المادة الاولى — اذا لم تكف ايرادات هذه المصلحة لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز « فالحكمة اللازمة تؤخذ قبل كل شيء من اصل الايرادات المخصصة للدين الموحد اما اذا ظهرت زيادة فتستعمل في استهلاك الدين الموحد »

والدين المضمون او السلفة المضمونة هي عبارة عن مبلغ تسعة ملايين من الدين المضمون

المجلس
الخصوصي أو
شكل الحكومة
قبل سنة ١٨٧٦

حيث صدر امر عال باللغة الفرنسية لدوتلو نوبار باشا بتقليده رئاسة مجلس
النظار وتكليفه بتشكيله وقبل هذا التاريخ كان للتخديوي مجلس يسمى بالمجلس
الخصوصي مكلف بتخصيص مشروعات القوانين واللوائح والأوامر العالية وغيرها
وبعضها على الجانب التخديوي الذي كان له ان يرفضها او يصدق عليها كما
تقتضيه ارادته الحرة ورغبته المطلقة بدون ان يكون لاجضاء المجلس شأن في
ذلك فهم بالنسبة لصاحب السلطة كالكتاب امام رئيسه او بمثابة العامل امام
صاحب الوظيفة الفنية فالكتاب يحضر الكتاب ويمرره كأمير الرئيس والعامل
ينفذ أوامر المتفنن وهما يُعدّان في هذه الاعمال كيف يشاءن وحسب
ما يترآى لهما فيزيدان فيها او ينقصان منها او يطلانها بالرة للاستغناء عنها او
لاعادتها على نسق غير الاول بدون ان يبدى الكتاب او العامل ادبي اعتراض
او عدم استحسان لانهما مأموران خاضعان لا شأن لهما ولا مسؤولية عليهما

الجنهات الانكليزية او ٨٧٧٥٠٠٠ جنيتها مصرياً اقترض على أثر الحوادث الغريبة
والثورة السودانية فقد سرت بنا ان الحكومة في اواخر سنة ١٨٨٤ امرت بمأموري
التحصيل بتوريد ما يزيد عن اللازم للدين نظارة المالية مباشرة وبسبب ذلك اقام
صندوق الدين دعوى على الحكومة المصرية لانها خالفت قانون التصفية وحكم من
محكمة مصر المختلطة ضد الحكومة وهي رفعت استئنافاً ولما كان المنتظر تأييد الحكم
تلافت الحكومة الضرر بأن عقدت اتفاقية مع الدول العظمى بتاريخ ١٧ مارس
سنة ١٨٨٥ مترح لها فيها باستقراض مبلغ تسعة مليون جنيتها انكليزياً وبناء على هذه
الاتفاقية صدر دكرينو ٢٧ يولية سنة ١٨٨٥ فاوقفت نظر القضية بالحكم المختلطة
(مادة ٢٦) ومترح لناظر المالية باصدار «سندات القدر اللازم للاستحصال على
مبلغ لا تتجاوز قيمته الحقيقية ٨٧٧٥٠٠٠ جنيتها مصرياً بفائدة لا تزيد عن ثلاثة
ونصف في المائة» وحددت هذه الفائدة لثلاثة شُط في المائة في دكرينو ٢٨ يولية
سنة ١٨٨٥ الذي قرر شروط السلفة وطريقة اصدار السندات (انظر قاموس الادارة
والقضا جزء ٢ صحيفة ٢٣٠) وقد تعهدت في اتفاقية ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ «كل
من حكومات المانيا واوستريا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسيا بكفالة

ولا ينبغي ان هذا النظام كانت نتيجة عدم وجود مسئولية ما على عاتق القوة التنفيذية بل كانت هذه قابضة في آن واحد على التشريع والتنفيذ ولما تأثير شديد على القضاء ورجاله ان كان من تولوا اصدار الاحكام في ذلك الوقت يستحقون هذا الاسم وبمعنى آخر كانت الحكومة استبدادية محضة والامة محرم عليها تحريماً مطلقاً التداخل في اعمالها فتفرض عليها الضرائب وتستخدم الافراد في اعمال السخرة وتسئ لها القوانين التي تخضع لها الاموال والرقاب بدون ان يكون لها الحق في ان تبدي اعتراضاً واحداً او ان تطلب تعديلاً

المبلغ السنوي واجراء دفعه على محور الانتظام بوجه التضامن « (مادة ٧ من الاتفاقية — قاموس الادارة والقضا جزء ٢ صحيفة ٢٢٧) ويستهلك هذا الدين وتبلغ فوائده من مبلغ ٣١٥٠٠ ليرة انكليزية يؤخذ بالاولوية سنوياً من المبالغ المخصصة للدين الموحد والدين الممتاز (مادة ٤ من الاتفاقية ومادة ٤ من دكر يتو ٢٧ يولية سنة ٨٥) وضف على ذلك اولاً دين الاراضي الاميرية الموهونة (الدومين) التي اغلبها في الوجه البحري — وكان يبلغ هذا الدين في الاصل زيادة عن ثمانية ملايين جنيهًا مصرياً ولكنه أخذ في التناقص بسبب بيع الاراضي الموهونة وثانياً دين الدائرة السنية التي اغلب املاكها في الوجه القبلي ومنها تسع فابريقات لعمل السكر وقد عرفنا كيفية المراقبة على هاتين المصلحتين

ومجموع كل هذه الديون يبلغ الآن ثمان مائة الف وخمسة ملايين ومائة مليون جنيهًا انكليزيًا وكسور وهاك بيانها بصرف النظر عن كسور العشرات

دين ممتاز	٢٩ ر ٤٠٠ ٠٠٠
دين موحد	٥٦ ر ٠٠٠ ٠٠٠
دين مضمون	٠٨ ر ٩٠٠ ٠٠٠
دين الاراضي الاميرية	٠٤ ر ٤٠٠ ٠٠٠
دين الدائرة السنية	٠٧ ر ١٠٠ ٠٠٠

مجموع الدين المنتظم ١٠٥ ر ٨٠٠ ٠٠٠

الديون السائرة اما من جهة الديون السائرة فانظر المواد ٦٣ الى ٨٦ من قانون التصفية

ولما كان اختلاط مصر والمصريين بأوروبا وسكانها يزداد شيئاً فشيئاً وصارت علاقاتهما تتقوى وتتعدد وانتشرت في القطر المعارف ولو بعض الانتشار نظر القوم لجارهم فراً وحالهم يرثى اليه اذا قورن بحاله ورأوا بلاده بستاناً زاهراً بالغاً تمتع كل اهله فيه بهوائه النقي وبضارته وزهوره ومناظره البديعة بدون ادنى تكدير في صفاء الجو واعنداله بعكس هذا البلد فانه بستان لواحد او لبعض آحاد يرتعون فيه ويتجبحون بينما يشغل فيه الآخرون من قبلهم وفرض عليهم الاعمال الصعبة الوعرة والواجبات الشديدة المتعددة بدون ان يتمتعوا بشيء من ثمار البستان ولا ان يدفع لهم اجر عن هذه الاعمال او تمنح لهم حقوق نظير الواجبات - وتلك أوروبا وصلت لآسمى درجات التمدن وللأفراد فيها حقوق مقدسة لا يمساها احد الا اذا آيس عن مركزه وسلطته بل وعن حياته ولهم بلاد وقوانين وعوائد يدافعون عنها لاخر رفق من حياتهم ولا يتركونها الا اذا خلت عروقهم من آخر نقطة من دمهم - وهذا البلد على الحال التي وصفناها وزد عليها النفوذ المائل الذي اكتسبه الغرباء والاجانب والامتيازات التي نالوها فيها حتى صار كأنه لهم لا لاهليه واضمحى رب البيت خادماً مستعبداً للضيف الذي حل محله وابى الرحيل كأنه المالك الحقيقي ورب البيت لم يكن ساعياً وباذل المجهود في البناء والتشييد الا من اجله ولا لاجله فقطت مصر لكل ذلك وابتدأ رئيس الحكومة بنفسه في تهديد السبل والطرق التي توصل بلاده الى ما رآه من النظام والاعتدال في البلاد الكائنة على الشواطئ الشمالية للبحر الابيض المتوسط وطمحت نفسه في ان يوازها ويضارعها وقد كانت مصر قلدت أوروبا في انشاء المدارس وترتيب الجيش وتنظيم الطرقات وتشديد المباني وغير ذلك من الاعمال النافعة في الحقيقة او في الظاهر الا فيما يخص بنظام الحكومة وعلاقاتها مع الافراد وحقوق الامة نحوها

حكومة سنة
١٨٧٨ اجبلس
النظار

فلم يُلتفت إليها ولم يفكر فيها أحد فأراد خديوي مصر ان يكتب قدراً
وأفتخاراً أو يُخلد لنفسه اسماً وشهرة بان يحسن هذا النظام ويجعل للامة وافرادها
حقوقاً نظير ما تؤديه من الواجبات او بالاقل يجعل للهيئة الحاكمة روابطاً
يضمن بواسطتها الاعتدال وحسن السير فسن سمو اسماعيل باشا ^(١) القانون
الحالي الصادر في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ وهاك نصه :

« اني اطلت الفكرة وامعنت النظر في التغييرات التي حصلت في احوالنا
الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الاحوال الاخيرة و اردت في وقت
مباشرتك للمهورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التي فوضت امرها اليكم أن
أوكد لكم ما توجه قصدي اليه وثبت عزمي عليه من اصلاح الادارة وتنظيمها
على قواعد مماثلة للقواعد المرعية في ادارات ممالك أوروبا — واريد عوضاً عن
الانفراد بالامر المتخذ الآن قاعدة في الحكومة المصرية سلطة يكون لها ادارة
عامة على المصالح تعاد لها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى اني اروم القيام
بالامر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه — وعلى هذا
الترتيب أرى ان اجراء الاصلاحات التي نهيت عليها يستلزم ان تكون اعضاء
مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلاً فان ذلك امرٌ لازم لا بد منه — يجب
على مجلس النظار ان يتفاوض في جميع الامور المهمة المتعلقة بالقطر ويرجع
رأي اغلبيه اعضائه على رأي الاقل عدداً فيكون حينئذٍ صدور قراراته على
حسب الاغلبية وبتصديقي عليها اقرر الرأي الذي يكون عليه الاغلبية —
يتعين على كل ناظر من النظار ان يجري قرارات المجلس المصدق عليها متأني في
الادارة المنوطة به — تعيين المديرين والمحافظين ومأموري الضبطيات يكون

(١) وهو ذاك الخديوي الذي استجمل على لقب الخديوية واستصدر فرمانات
مترالية اكسبته امتيازات عديدة

بالمداولة بين الناظر التابعين هم لادارته وبين رئيس المجلس وما يستقر عليه
الرأي يُعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لاجل تصديقنا عليه - الناظر الذي
يكون المأمورون وارباب الوظائف السابق ذكرهم تحت ادارته مباشرة له الحق
في توقيفهم عند الاقتضاء عن اجراء وظائفهم وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة
النظار واما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون الا بعد اتفاق الناظر التابعين له
مع رئيس المجلس والتصديق عليه متأ - للنظار ان ينتخبوا المأمورين ذوي
المناصب العالية اللازمين لادارتهم وان يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه منا
واما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب او قرار
من ناظر الديوان - اعمال كل ناظر تجري في الامور التي تكون من خصائصه
لا غير وارباب الوظائف والمستخدمين في كل فرع من فروع الادارة لا يتلقون
الاوامر الا من رئيس المصلحة الذين هم مستخدمون بها وتابعون لها ولا يجب
عليهم طاعة امر غيره - ينعقد مجلس النظار تحت رئاستكم لاني فوضت هذا
التنظيم الجديد تحت عهدكم وجعلت مسؤوليته عليكم - واني ارى ان تشكيل
هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفا لعوائدنا واخلاقنا ولا لارائنا
وافكارنا بل موافقا لاحكام الشريعة الفراء وتعميم ترتيب محاكم الحقاينة تكون
فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا الاجتماعية والمساعدة على تميم مقاصدنا الحقيقية
ونياتنا الخيرية - واني معتمد عليك في اجراء الاصلاحات التي صممت
عليها مؤملا ان تكفل للبلاد جميع التامينات التي لها الحق في انتظارها
والحصول عليها من حكومتنا» (امر عال صادر الى دوللو نوبار باشا باللغة
الفرنساوية بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ الموافق ١٠ رمضان سنة ١٣٠٥
المؤنس لهيئة النظارة الجديدة ووظائفها - قاموس الادارة والقضا جزء ٢
صحيفة ٤٣٥)

ويؤخذ من نص هذا القول ان سمو خديوي مصر لم يرغب في الاستمرار على انفراد بالحكم بل اراد ان تكون قاعدة الحكومة المصرية سلطة لها ادارة عامة على المصالح تشترك مع نموه في جميع اعمال الحكومة وتكون مسئولة امامه عن اجرائاتها ويكون اعضاؤها بعضهم لبعض كفيلاً اي ان خطأ الواحد يستوجب مسئولة الباقين فضلاً عن مسئوليته الشخصية وذلك اتباعاً للحاصل في البلاد المتقدمة باوروبا لان تشكيل هيئة على هذا النمط فضلاً عن كونه يضمن حسن سير الاعمال ويجعل الامة آمنة مطمئنة فانه لا يخالف عوائد البلاد ولا اخلاقها ولا افكارها بل هو موافق لها وللشريعة القراء ومن مستلزمات حقوق الافراد ويعود بالفائدة الكبرى والمنافع العظمى على البلاد

وبناء عليه عهد الى دولتونونوبار باشا تشكيل هيئة جديدة جامعة لهذه الشروط سميت «مجلس النظار» في الامر العالي لانها مشكلة من النظار - ومن شأن هذا المجلس ان يتفاوض في جميع مصالح الحكومة واعمالها ويتداول فيها ثم يعرض الرأي على الجتاب الخديوي بمعرفة الرئيس فيصدق جتابه على رأي الاغلبية دون سواء ويصدر امره العالي عليه مديلاً بامضائه

النظارات

فامتازم ذلك اصدار امر عالي بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وزعت فيه الاعمال بحسب ارتباطها او تنوعها على جهات مختلفة سميت بالنظارات ورئيس كل منها ناظر اموي على حسب الترتيب الذي جاءت عليه في هذا الامر: نظارة الخارجية ونظارة المالية ونظارة الجهادية والبحرية ونظارة المعارف والادوات ونظارة الداخلية ونظارة الحفانية ونظارة الاشغال - ووظائف النظار هي: تصيب الموظفين وفصلهم وادارة نظارتهم واصدار الامر بصرف جميع المصاريف الخاصة بالمصالح التي تحت ادارتهم وكل ذلك على حسب ما هو موضح في الاوامر الخديوية والتفصيلات التي جاءت بها ويشرح كل ذلك في القسم

الاداري^(١) — اما رئيس مجلس النظار فوظيفته ان « يجمع المجلس تحت رئاسته وعليه ان يعرض للحضرة الخديوية قرارات المجلس خصوصاً ما يكون مستلزماً لصدور امر الحضرة الخديوية عليه » وله ان يتعهد بنفسه اعمال نظارة او اكثر ولا يخفى ان جواب ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ هو تقدم عظيم في نظام الحكومة المصرية لان رؤساءها بعد ان كانوا احراراً لا مسؤولية عليهم اصبحوا مسؤولين بحيث يضطر كل^٢ منهم ان يلتزم الاعتدال في سيره وينصح زملائه بذلك ايضاً نظراً لكفائته معهم خوفاً مما يقع عليه وعليهم من اللوم والتعنيف او من ان يُجبروا على ترك مناصبهم اذا هم لم يتبعوا خطة الاستقامة والصدقة

على انه قد صدرت في ١٩ اغسطس سنة ١٨٧٩ ارادة سنية بتعيين نظار بدل من استعفوا ووجهت لشخص كل ناظر وقيل فيها ما يأتي : « بما ان مجلس النظار صار لغوه وابطاله وتقرر لدينا ان كل ناظر يكون مسؤولاً عن الاشغال المنوطة بادارة نظارته وان المواد التي كان جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس هذه من الآن فصاعداً يكون النظر فيها بمجلس يجري انعقاده بمعيتهما من النظار تحت رئاستنا وكل من النظار اذا وجد عنده اشياء من هذا القبيل يستصحب معه اوراقها ومعلوماتها عند حضوره الى المجلس لاجل رؤيتها وحصول المداولة عنها حسب اللازم ... »

والفهم من هذه الالفاظ ان الخديوي اراد استرجاع السلطة الشخصية والافراد بها ولكن الجواب المرسل من سمو اسماعيل باشا لدولتور ياض باشا بعد هذا التاريخ بقليل (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩) يدل على ان مجلس النظار لم يبلغ وكفالة النظار بعضهم لبعض باقية على ما هي عليه وانما بدل ان يتداول

(١) ويوجد الآن ست نظارات الداخلية والخارجية والمالية والحرية مع البحرية والاشغال العمومية والعارف العمومية

النظار في جميع المسائل وحدهم تحت رئاسة رئيس مجلس النظار اقتضت هذه الارادة السنية ان يحضر كل ناظر ما لديه من المشروعات والاعمال ويستصحب معه اوراقها ومعلوماتها وكافة ما يتعلق بها ويتداول فيها النظار حال انعقاد المجلس تحت رئاسة الجنب الخديوي

وهاهو نص الجواب الذي ارسله فخامتو اسماعيل باشا لدولتو رياض باشا وكلفه فيه بتشكيل وزارة جديدة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ :

« انني لما اخذت اخيراً زمام رئاسة مجلس النظار يدي لم يخطر بفكري اعادة الحكومة الشخصية وانما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة في تقرب وتأيد العلاقة بيني وبين اعضاء هيئة النظار ولم يخطر ببالي ان يكون ذلك امراً قطعياً ولا امراً مخالفاً للاصول التي اتخذتها منذ اخذي بزمام الحكومة اعني الحكم بالاشتراك مع نظاري وبواسطتهم وهذه الاصول من مقتضي الامر الصادر بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بي ان لا تكون مرعية الاجراء على الدوام — ولا يخفى على سعادتك ما انطوى عليه ضميري في هذا الخصوص كما لا يخفى عليكم افكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام التي أتمنى نجاحها وانتشارها في ادارة المملكة واني لمتيقن انكم مشتركون معنا في هذه الافكار والتصورات وانكم عازمون عزماً قوياً على بذل مجهودكم في تنفيذ هذه الافكار بالتمام واني لا عرف درجة اخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته مع رغبتكم في بذل المجهود بحفظ حقوقه ولهذا فاني مع تقني وحسن يقيني فيكم اكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وأحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم حافظاً لنفسي حق الحضور في جلساته وتولي رئاسته عند الاقتضاء واني لمتيقن انكم ستعشون كل الاعضاء في انتخاب رقائمتكم النظار ثم ترفع املاؤهم لدينا لاصدق على توظيفهم وبعد ان

تشكل هيئة النظار تأخذ في الاشغال على مقتضى ما نص عليه في الامر العالي المؤرخ في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا يزال مربي الاجراء في جميع احكامه التي لايعتريها تغييراً برنا هذا وان المحافظين والمديرين ومأموري الضبطيات ووكلاء النظارات وكتاب اسرارها ومفتشي الاقاليم ومدبري الادارات المهمة لا يكون نصيبهم ولا عزلهم الا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدناً واما باقي الموظفين فيكون نصيبهم وعزلهم بمقتضى اوامر تصدر رأساً من نظارهم الذين هم تابعون لهم ...»^(١)

وقد جرت العادة بعدئذ بمقتضى الجواب المذكور ان تعقد جلسات مجلس النظار تارة تحت رئاسة الجناح الحديوي نفسه متى اراد ذلك وتارة تحت رئاسة رئيس النظار - وتعرض على سموه جميع الاوامر التي تستلزم توقيع جنابه عليها اما القرارات التي من حدود النظار فلا تعرض الا اذا كانت اهميتها تستلزم ذلك او اذا رغب سمو الحديوي في عرضها عليه^(٢)

اما الامر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ فقد استمر العمل به لغاية هذا الوقت مع تغييرات قليلة ادارية لا تمس بأساس نظام الحكومة والنائب عن الحكومة في الاقاليم هم المديرون والمحافظون وهم رجال القوة التنفيذية ولكنهم حائزون ايضاً على بعض السلطة التشريعية فيصدرون بعض القرارات ويسنون بعض اللوائح بعد تصديق نظارة الداخلية ويرأسون مجالس المديرية والمجالس البلدية الخ ولهم ايضاً بعض السلطة القضائية فلم ان يحكموا في المخالفات وهم المختصون بالحكم في المخالفات الادارية (الرئي وخفر النيل الخ) وهم قضاة تحقيق الخ

(١) قاموس الادارة والقضا جز ٢ صحيفة ٤٣٥

(٢) وسياً في بيان كل هذه الاخوال مع ايضاح كل ما يتعلق بها في القسم الاداري

والمديريات مقسمة الى مراكز في كلٍ منها نائب عن المدير ليسي
بأموال المركز

كل ذلك من حدود القانون الاداري ولكن الذي يهمنا هنا للإلمام
بأنظمة الحكومة الاساسية هو مجلس النظار وسنقسم البحث فيه الى ثلاثة
أقسام :

(١) سلطة مجلس النظار

(٢) مسؤولية النظار

(٣) في اللجنة المالية

(١) سلطة مجلس النظار

مجلس النظار هو أعلى وأرفع هيئة في هيئات الحكومة على تنوعها وتعددتها
وما قلناه عن الجناح الحديوي يمكن ان نقوله هنا عن مجلس النظار فيده
التشريع والتنفيذ بأكملهما

اما التشريع فلانه يحضر الاوامر المالية ويسنها بعضها من تلقاء نفسه
وبدون اخذ رأي احد وبعضها بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين او الجمعية
العمومية وله ان يتبع هذا الرأي او ان لا يتبعه كما رأينا

ولم ينزع شيء من زمام التشريع من مجلس النظار سوى ما جاء بالمادة ٣٤
من القانون النطاقي : « كل اموال او رسوم جديدة سواء كانت على اشخاص
معينين او على عقارات او اعيان معينة بالذات لا يجوز تقريرها في القطر
المضري الا بعد مباحثة الجمعية العمومية فيها وقرارها عليها » وقد اتينا بشرح هذه
المادة عند التكلم عن اختصاص الجمعية العمومية — ولكل ناظر ان يصدر لوائحاً
وقرارات فيما يخص بظارته بشرط ان لا تخالف القوانين والاوامر المالية كذلك
للمديرين والمحافظين ان يصدر لوائح وقرارات نافذة في مديرياتهم بشرط عدم

مخالفتها للقوانين والامور العالية وللوائح وقرارات النظار

واما التنفيذ فلأن النظار منوطون بتنفيذ جميع القوانين على سائر انواعها ولهم تعيين جميع الموظفين والمراقبة عليهم ويدهم الادارة وما يتعلق بها (أمن عام وتحصيل ضرائب وادارة نقود الخ)

وسلطة كل ناظر تمتد في جميع انحاء القطر المصري ولمخافته ولكنها محدودة من جهة نوعها فناظر الداخلية مثلاً سلطته نافذة في سائر جهات القطر ولكن فيما يختص بالامن العام والادارة لا غير وليس لناظر الحفانية سلطة في القطر سوى فيما يختص بالحكم وما يتعلق بها الخ على ان لا مانع من ان يكون شخص واحد ناظراً في نظارتين — اما سلطة المدير او المحافظ فلا تتعدى حدود مديرته ولكنها عمومية فهو نائب في المديرية عن الحكومة بأسرها

رئاسة القوات
البرية والبحرية

غير ان الجناب العديوي حفظ لنفسه دون سواء الرئاسة العليا للقوات البرية والبحرية بمقتضى امر عال صادر في سنة ١٨٨٢

ولسببهم أيضاً ان يصدر اوامراً من تلقاء نفسه بدون ان تعرض على مجلس النظار وتسمى هذه الاوامر (ارادة سنية) فرئيس مجلس النظار يعين بمقتضى ارادة سنية وللخديوي ان يقرر باحتياطات موقتة في بعض المسائل او بتعيين بعض الموظفين او بامور مستعجلة ليس للمجلس ان يتداول فيها بمقتضى ارادة سنية غير ان الارادة السنية تصدر في الغالب بناءً على رأي احد او بعض النظار وتصدر بهذه الالفاظ :

« بناءً على رأي ناظر (الداخلية مثلاً) وبناءً على ما نراه من موافقة هذا الرأي وبناءً على الخ اقتضت ارادتنا كذا وكذا »

وقد تكون مكتوبة او شفاهية

اما القرارات التي تصدر من مجلس النظار فتوعان

مالا يستلزم توقيع الجنب الخديوي عليه وتسمى بقرارات وما يستلزم توقيع سموه عليها وهي الاوامر العالية او الدكرينات

والاورام العالية ثلاثة اقسام اولاً الاوامر التي تصدر بعد اقرار الجمعية العمومية ويجب ان يذكر في صدرها حصول هذا الاقرار (بناء على ما عرضه علينا ناظر ٠٠٠٠ وبناء على اقرار الجمعية العمومية وبعد الاطلاع على قانون ٠٠٠٠ امرنا بما هو آت) وتلي ذلك مواد الامر العالي

ثانياً الاوامر العالية التي تصدر بعد اخذ رأي الجمعية العمومية او مجلس شورى القوانين ويجب ان يذكر فيها اخذ هذا الرأي

ثالثاً الاوامر العالية التي تصدر من مجلس النظار وحده ويجب ان يذكر فيها موافقة هذا المجلس وبعضهم يسمي النوعين الاولين قوانين (Lois) والنوع الثالث اوامر عالية (Décrets)

والقاعدة ان كل نوع من هذه الانواع لا يلغى الا على منه فالقرارات لا تلغى الاوامر العالية ولا يمكن يلغى قانون الا بقانون مثله — ولكن ما القول في الارادة السنية هل يمكن ان تلغى الاوامر العالية معها كان نوعها او لا يمكن ؟

اما الاوامر العالية التي لا تصدر الا بعد اقرار الجمعية العمومية عليها فلا شك انها لا تلغى بارادة سنية وكذلك الاوامر التي تصدر بعد اخذ رأيها او رأي مجلس شورى القوانين ومع ذلك فقد حصل بخصوص هذه الفئة الاخيرة انقسام في الآراء فمن قائل ان تنازل الجنب الخديوي عن سلطته لمجلس النظار والجمعية العمومية وشورى القوانين يقضي بان الارادة السنية لا يمكن ان تلغى او توقف امراً عالياً من هذا القبيل الا اذا وافق عليها مجلس النظار واخذ عنها رأي الجمعية العمومية او شورى القوانين — وبطريق اوضح لا يمكن ان يلغى او يوقف الامر العالي الا بالامر عال مثله . ومن قائل ان الجنب الخديوي هو في

الاصل صاحب السلطة بتامها وكما تنازل عنها له ان يسترجعها كلها او بعضها فيقرر وحده ما كان يريد او اراد تقريره بعد اخذ رأي او موافقة الهيئة المختصة التي تنازل لها عن سلطته وذلك موافق على زعمهم للقواعد العمومية التي تقضي بان من يتنازل عن حقه او يهب شيئاً لاخر له ان يعدل عن هذا التنازل وان يرجع في الهبة

على ان المسئلة لا يجب لخصها من هذه الحيثية . فنحن لا نعارض في كون الجناب الحديوي له ان يسترجع سلطته كلها او بعضها ويمحي النظام الحالي بتامه او يستبدله بغيره ولكن نحن نسأل هل — مع وجود النظام الحالي الذي رغب فيه سموه واراد ان يسير بناء عليه سيراً مخصوصاً ولا يستعمل سلطته الا بشروط معلومة — لجنابه الحق ان يغير هذا السير ويخل بهذه الشروط ؟ كلا والاصح النظام وما اقتضاه من القيود الضامنة لحقوق الامة وصيانتها كعدمه واضمحى الحديوي يقرر الضرائب والرسوم والعوائد بموجب ارادته المطلقة بدون اقرار الجمعية العمومية ولا موافقة مجلس النظار ويأمر بما يخالف القوانين والوامر بدون استشارة هذه المجالس وكل هذه نتائج تنافي القانون النظامي كما لا يخفى وتنافي تأسيس مجلس النظار والمسئولية التي تقع على اعضائه وكفى بذلك تفيداً لهذا الرأي

ولا حاجة لان نقول ان النزاع اشد بخصوص الاوامر العالية التي تصدر بمجرد موافقة مجلس النظار فمن قائل هنا ايضاً يجوز لغوها بارادة سنية ومن قائل بعدم جواز ذلك ^(١)

(١) مثلاً الامر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بتشكيل مجلس ملي للانباط الذي اوقف تنفيذه بموجب الارادة السنية الصادرة في ١٧ يونه سنة ١٨٩٣ القاضية بتشكيل اللجنة المالية من اربعة تحت رئاسة البطريرك للقيام بشؤون الطائفة القبطية موقفاً

(٢) مسؤولية النظار

المسئولة
السياسية

المسئولة السياسية . — ان تنازل الجنب الخديوي عن سلطته لرجال
معلمين أو ثمنوا على اموال الامة وارواحها يستوجب ضرورة اتفاق رجال
حائزين للصفات التي تجعلهم اهلاً لان يسلم اليهم هذا الامر الخطير ويستوجب
خصوصاً مسئوليتهم امام سمو الخديوي الذي انتخبهم لثقتهم بهم وادع سلطته
بين ايديهم فبناءً على الامر العالي الصادر في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ جميع
النظار متضامنون في المسؤولية التي تقع عليهم « ٠٠٠٠ » وعلى هذا الترتيب ارى
ان اجراء الاصلاحات التي نهت عليها يستلزم ان تكون اعضاء مجلس النظار
بعضهم لبعض كفيلاً فان ذلك امر لازم لا بد منه « ٠٠٠٠ »

الاعمال
المسئولون عنها
النظار بالكفالة

ولكن هل تشمل هذه المسؤولية التضامنة بين النظار جميع اعمالهم
السياسية والادارية . من القواعد المقررة المعلومة ان التضامن يستلزم الاشتراك
في الفعل فلا يتصور ان يسأل شخص عن عمل غيره اذا كان لم يشترك معه في
هذا العمل او لم يقبل على عهده ان يكون كفيلاً له فيه . فالنظار مسئولون
جميعهم امام الجنب الخديوي عن الاعمال السياسية العظيمة التي تؤثر في حالة
البلاد وسير الحكومة في الداخل او علاقاتها مع الدول الاخرى في الخارج
ومعنى هذه المسؤولية انه اذا اخطأ احدهم (او بالحرى جميعهم) في مسألة من
هذا القبيل وتغيرت بسببها الخطة التي يرغب السير على مقتضاها الجنب
الخديوي سقطت الوزارة بتمامها من رئيس واعضاء ولذلك فان سموه ينتخب
رئيس مجلس النظار وحده ويعينه بموجب ارادة سنية واما النظار فيختارهم هذا

لحين تجديد الانتخاب : هل يقع على الحاكم قبول الاعلامات الشرعية والقرارات الصادرة
من هذه اللجنة او يجوز لها رفضها ما دام الامر العالي لم يلغى وما دامت الارادة السنية
لا يعمل بها ضد الاوامر العالية .

لرئيس ويعرض اسماءهم على الجناح الخديوي الذي يصدر امراً عالياً بالتصديق على تعيينهم وبتشكيل الوزارة الجديدة : « ٠٠٠٠٠ » ولهذا فاني مع ثقتي وحسن يقيني فيكم اكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وأحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم ٠٠٠٠٠ فاني لمتيقن انكم ستعتنون كل الاعثناء في انتخاب النظار ثم ترفع اسماءهم لدينا لاصدق على توظيفهم ٠٠٠٠٠ » (جواب سمو امماعيل باشا لعطوفتو رياض باشا المؤرخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩) وقد جرت العادة على هذا النسق من ذاك الوقت للآن

وبهذه الكيفية يتعهد ضمناً رئيس المجلس امام سمو الخديوي بانه كفيل لجميع النظار في اعمالهم بحيث لو شردوا اخطأ احدهم في المسائل التي حددناها سقط هو والرئيس وسقوط الرئيس يستلزم حتماً سقوط من انتخبهم اي كل الوزراء — ولما لم تكن هذه الكفالة الضمنية كافية قد وضعت المادة ٥١ في القانون النظامي الحالي ونصها : « لا يسري قانون او امر متناً ما لم يقع عليه رئيس مجلس النظار والناظر الذي يختص بنظارته ذلك القانون او الامر » (مادة ٥١ من القانون النظامي الصادر سنة ١٨٨٣) فيكون وضع امضاء الرئيس بجانب امضاء الناظر تعهداً صريحاً من قبل الاول بانه كفيل له ومسئول عن عمله

وللاحظ مع ذلك ان هذا السقوط لا يمنع من انتخاب احد الساقطين في الوزارة الجديدة بل ويجوز تعيين الرئيس السابق نفسه بصفة ناظر بل وبصفة رئيس على شرط ان ينتخب غير من سقط — ولكن هذه الحالة الاخيرة نادرة جداً أما الاعمال الاخرى التي تصدر من احد النظار بدون مشاركة آخره فيها اولا تكون من نوع التي بينها والاعمال التي تصدر منه بصفته الشخصية فلا يسأل عنها الا هو فيسقط وحده ويعين بدله بدون ان تزعم الوزارة بل تبقى

الاعمال التي لا تستلزم الكفالة

مستمرة ما دام الجنب الخديوي راضياً عنها

ماذا يترتب
على المسؤولية
السياسية

فرضى الجنب الخديوي هو في الحقيقة الميزان الوحيدة التي تُلم بها صلابه ومثانة الوزارة من انحطاطها وقرهيا للسقوط فمها كانت جسامه الخطأ او مها قل ضرره ومها كان نوعه وتأثيره في حالة البلد الداخلية والخارجية شديداً او خفيفاً قوياً او ضعيفاً فسقوطها او بقاؤها متوقف على هذا الرضا ومتعلق به ولا غرابة في ذلك لان صاحب السلطة حر في ان يودع سلطته لمن يشاء بحيث لو ضعفت ثقته في الشخص المودعة اليه او اصبح غير راضٍ عنه لاي سبب كان حق له ان ينزع منه السلطة ويسلمها لغيره من الخائزين لرضائه وولائه وهذا هو معنى المسؤولية السياسية التي على عاتق النظار في مصر وفي جميع البلاد التي ليس بها سلطة اعلى من سلطة رئيس الحكومة (سلطان او قيصر او ملك او خديوي) وحيث ان رئيس الحكومة في هذه البلاد هو القابض على جميع القوّات والنظار لا يخرجون عن كونهم رجاله وعمله ومروءين له وحده فالنتيجة القصوى هي عدم مسؤولية الحكومة امام الامة فلها ان تسن القوانين كيف تشاء ولها ان توقفهم او تلغيهم او تفدّم كما تريد ولا ضامن للامة ولحقوق افرادها سوى اهتداء الحكومة واعتدال رجالها والنظر فيما يعود بالفائدة والمنفعة على البلاد واهلها

فحكومة مصر هي اذاً حكومة مطلقة ولا يظن ان هذا عيب عظيم لان الاساس في نجاح البلاد ونقدتها ليس في شكل الحكومة وحده وانما هو في قيمة الامة ودرجة تدور افرادها فاذا كانت هذه الامة ساهرة على فائدها ونموها تحصلت على ما ترغبه وسارت الحكومة على الصراط المعتدل مها كان شكلها ومها كانت قوانينها بل وربما سعت في تحويل الامة حقوقاً لم تطالب بها

اما في الحكومات الدستورية لمجلس النواب فوق سلطة التشريع حق

المراقبة على النظار وعموم موظفي الحكومة في تنفيذ القوانين ومراعاتها وجميع النظار مسؤولون بالتضامن امامه بحيث لو أخطأ بأوامره او حصل خلاف بينهم وبينه وجب ان تستعفى الوزارة في الحال لدى رئيس الحكومة وتستبدل بغيرها تدعى لمجلس النواب ولرغائبه واذا لم تستعف (لرغبة الرئيس الحاكم في بقائها او لأي سبب آخر) تحكم الامة ووزرائه بينه وبين وكلاء الامة ولهذا الغرض منح لهذا الرئيس ان يحل مجلس النظار ويأمر بتجديد الانتخابات فاذا أصر المجلس الجديد على رأي المجلس الاول الذي ترتب الخلاف عليه ينفذ هذا الرأي قطعياً بدون ان يكون للحكومة ادنى حق في مخالفته — اي ان الامة هي التي لها الكلمة النافذة ولا يعول الا على ما تريده وتراه موافقاً لها ومصليحتها وقد كان قلد ذلك ايام اسماعيل باشا وخصوصاً ايام سمو توفيق باشا حيث سنت لأئمة مجلس النواب في سنة ١٨٨٢ غيرانه لما لم يدعن المراقب (الحكومة والوزراء) للمراقبة ولم يقبل الخضوع لمقتضى ارادة اعلى منه ولا جبراً عنه بل برغبته واختياره وتنازلاً منه للسلطة المراقبة — او بمعنى آخر لما كانت الامة لم تكتسب كل ذلك بنفسها ولم تسنه هي بل منح لها من قبل الحكومة وبمقتضى امر عال بقيت تلك الحالة في قلق (وما كان ينتظر خلاف ذلك) الى ان زالت وعادت الى ما كانت عليه بمقتضى امر عال آخر مع زوال الاسباب التي كانت ترتبت عليها

واما في اوروبا فالنظام مبني لاعلى تنازل من قبل الحكومة ولا على رغبة منها فيه بل على ارادة الامة الحرة واوامرها المقدسة فلا يمكن تغييره ولا تبديله الا بأمرها وارادتها ايضاً بل وفي بعض هذه البلاد مجبور على مجلس النواب نفسه المناقشة في القانون النظامي فيبقى ثابتاً مقدساً لا تمسه ايدي احد الى ان تغييره الامة بنفسها مباشرة بطرق سلمية (تشكيل لجنة مخصوصة لذلك مثلاً)

او بطرق اخرى على حسب الاحوال والظروف
والقانون الاساسي المصري الحالي هو خطوة في هذا السبيل فعسى يستمر
الشارع فيه حتي تصبح الحكومة المصرية مسؤولة امام نواب الامة عن
اعمالها واجرائاتها

المسؤولية المالية (امر عال صادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧) — ويوجد
على عاتق النظار مسؤولية اخرى تستوجب محاكمتهم عند الاقتضاء امام محكمة
ادارية مخصوصة تقرّر بلوم الناظر المخطئ او برفته حسب جسامه الخطأ الذي
ارتكبه.

« اذا امر احد النظار اورؤساء المصالح او غيرهم من كبار المأمورين
بصرف مبلغ في مصروفات اذنوا بها خارجاً عن الاعتمادات المقررة او اجري
تحويل مبالغ من فصول الى اخرى في الميزانية قبل ان يصدق مجلس النظار على
تحويلها او اتخذ اجراءات مخالفة للقوانين واللوائح المتبعة جاز ان يكون مسؤولاً
عنها لدى محكمة عليا ادارية » (مادة اولى من الامر العالي الصادر في ٩ فبراير
سنة ١٨٨٧)

لكي ان تتمكن من فهم هذه المادة يجب ان نعلم ان مصروفات وايرات
الحكومة المصرية تحصر منوياً في قانون يسمى (ميزانية الحكومة المصرية) وتحدد
فيه مصروفات كل نظارة وكل قسم من اقسامها على حدة بشرط ان لا تمس
ايدي النظار ورؤساء المصالح فلا يصح فيه زيادة ولا نقصان ولا تغيير ولا تبديل
الا بموجب تصريح خصوصي ممن قرّر الميزانية اي بموجب امر عالي فلا يمكن
نقل مصروفات من جهة لجهة اخرى او من فصل لفصل آخر ولا ضم مصروفات
لبعضها ولا ان يزداد المخصص لقسم من هذه الاقسام بتنقيص المخصص لقسم
آخر ولا شيء مما يماثل ذلك بدون تصديق مجلس النظار والعلماء الماليون يسمون

المخصص لكل جهة (نظارة او قسم او مصلحة) « اعتماداً » اشارة للامر العالي الصادر باعتماد الصرف في هذه الجهة لغاية حد معين في الجدول المرفق بالامر فلغاية سنة ١٨٨٧ لم يكن هناك عقاب على من يخالف هذا القواعد ويتصرف في الاعتمادات بطريقة غير المقررة في قانون الميزانية فتلافى هذا الضرر الامر العالي الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ الذي ذكرنا المادة الاولى منه بأن جعل جميع المأمورين بصرف المبالغ المقررة مسؤولين امام « محكمة عليا ادارية » غير ان هذه المسؤولية ليست قطعية بل هي موقوفة على طلب مجلس النظار كما جاء بالمادة الثالثة التي نصها « المحكمة العليا الادارية تنظر في الدعوى بناء على طلب مجلس نظارنا ٠٠٠ » ولذلك فال الشارع في المادة الاولى (جاز ان يكون مسؤولاً عنها الخ) ولم يقل (يكون مسؤولاً) فيجب اذا قبل محاكمة أي مأمور لسوء تصرفه في الاعتمادات ان يقرر مجلس النظار بمحاكمته

وتشكل المحكمة العليا الادارية من النظار الذين لا دخل لهم في الدعوى والمحكمة العليا الادارية ومن المستشار المالي ومن مستشار خديوي الذين يعينون من قبل الجنب الخديوي بصفة اعضاء ويرأسها رئيس مجلس النظار واذا منعه مانع عن ذلك او اذا كان هو المأمور المطلوب محاكمته يحل محله اكبر النظار سناً (مادة ٢٠) ومتى طلب مجلس النظار محاكمة مأمور يوقف للحال من وظيفته ويؤخذ في محاكمته امام المحكمة العليا الادارية التي تقرر طريق المرافعة عند انعقادها كل مرة حسب ما تراه بدون قيدٍ ما سوى انه يجب تكليف الشخص المقامة عليه الدعوى بالدفاع عن نفسه شفاهياً

ولما مثل هذه الحرية في طرق الاثبات فتحت بأي كيفية كانت ان الخطأ حصل من المدعى عليه او لم يحصل تصدر حكماً بمسؤوليته وعقابه او بعدم مسؤوليته وبرأته على حسب الاحوال ويجب ان تبين في حكمها

الاسباب التي اتبني عليها (مادة ٥) ولا حاجة لان نقول ان هذا الحكم نهائي لا يقبل الطعن اذ انه صادر من ارفع هيئة في الحكومة (مادة ٣ الى ٦) - وقد تدارك الشارع في المادة الثامنة امراً كان يخشى معه زوال المقصود من المحكمة العليا الادارية التي أنشئت لالتقاء المسؤولية على المأمور وعقابه عليها باشهار خطاه في الحكم وتعنيفه او طرده من الحكومة وهذا الامر هو ان يقدم المأمور المقامة عليه الدعوى استغفاه ليتجنب المحاكمة ويتقي شر العقاب فقرر بان « لا يقبل الاستغفاء من الناظر او رئيس المصلحة او المأمور المقامة الدعوى عليه لدى المحكمة العليا الادارية الى ان تنتهي الدعوى » (مادة ٨ من الامر العالي الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧)

المسؤولية
الجنائية والمدنية

المسؤولية الجنائية والمدنية - على حسب القانون المصري الاهلي يُسأل عن عمله جنائياً او مدنياً على حسب الاحوال امام الحاكم الاهلية كل شخص بلغ سنّاً معلوماً وموَّدياً لشروط مخصوصة (عاقل مصري سنّه لا يقل عن السبع سنوات الخ) ولا يميز في ذلك بين الحاكم والرعية ولا بين الغني والفقير فالنظر بما يكون امام هذه الحاكم مدنياً وجنائياً كسائر المصريين اذا وقع منهم ما يستوجب المحاكمة خارجاً كان عن وظائفهم او داخلاً فيها بصرف النظر عما يقع عليهم من المسؤولية السياسية او الادارية او المالية في هذه الحالة الاخيرة ويؤيد ذلك ما جاء بالمادة الخامسة من الامر العالي الصادر في ١٩ فبراير سنة ٨٧ وهاك نصه بالحرف « اذا تراعى للمحكمة العليا الادارية حصول الخطأ من المدعى عليه تصدر حكماً مبنيّاً على اسبابٍ وتقرر فيه مسؤولية المدعى عليه (ناظر او رئيس مصلحة او مأمور) المالية وتحكم باللوم او بالرفق وهذا الحكم لا يمنع في حال من الاحوال من اقامة «دعوى جنائية او مدنية على المذكور عند الاقتضا» مادة (٥) والقوانين الخاطئة لا تستثنى من المحاكمة

فهم يحاكمون ايضاً كسائر الاهالي امام المحاكم المختلطة مدنياً وجنائياً اذا كان
ما وقع منهم مختصاً بهذه المحاكم

(٣) في اللجنة المالية

أنشئت لجنة بنظارة المالية في سنة ١٨٧٦ مركبة من الناظر ومن مفتش
عموم الحسابات ومفتش عموم الايرادات (وكانا اجنيين) بمقتضى دكرتو
١٨ نوفمبر من هذه السنة (مادة ٨ فقرة ثالثة منها) سميت «كوميته المالية»
وكان من اختصاصها الاقرار على رفت الموظفين بنظارة المالية (مادة ٨ فقرة
ثالثة) والنظر في وسائل انجاز المحصولات الصنف (نهاية المادة الثامنة)
والاقرار على المزايدات التي ينبغي عليها صرف مبلغ تزيد قيمته عن واحد من
اثنى عشر من اصل الربوط السنوي او التي تكون عن جملة سنوات (مادة ١١)
وكان عليها ايضاً عمل اللوائح والاستمارات العمومية المتعلقة بعموم الحسابات
(مادة ١٢)

وسقطت هذه الكوميته عند صدور الامر العالي المؤرخ ١٢ ديسمبر
سنة ١٨٧٨ الذي ألغى المواد من السابعة الى السابعة عشر من دكرتو ١٨
نوفمبر سنة ١٨٧٦ فاكتفى بالمراقبة الثنائية التي حلت محل المفتشين العموميين
الى ان سقطت هي ايضاً في سنة ١٨٨٣

فصدر في ٦ مارس سنة ١٨٨٤ قرّر من مجلس النظّار بتشكيل لجنة
مالية تحت رئاسة ناظر المالية وهاك نصه : «قرر مجلس النظّار في جلسته
المنعقدة يوم الخميس ٨ جادى الاولى سنة ١٣٠١ (٦ مارس سنة ١٨٨٤)
تشكيل لجنة مالية تحت رئاسة سعادة ناظر المالية مؤلفة من جناب المستشار
المالي بوظيفة نائب الرئيس ومن ثلاثة اعضاء وهم حضرات وكيل المالية ومدير
عموم الحسابات ومدير عموم الاموال غير المقررة» ثم صدر قرار آخر اضاف

على أعضاء اللجنة المالية المراقبين بهذه النظارة هذا من جهة التشكيل وأما من جهة الاختصاص فالنص مبهم للغاية وعرضة للانتقاد ولتوليد النزاع : « ٠٠ » وان المسائل التي تؤثر على مالية الحكومة ويكون من الزوم عرضها على المجلس لا تعرض عليه إلا بعد ان تبحث فيها هذه اللجنة بحثاً دقيقاً »

وقد جرت العادة ان تعرض جميع مسائل التعيين والفصل (ان لم يكن مبنياً على حكم صادر من مجالس التأديب او من المحاكم) بلا استثناء على اللجنة المالية وكذلك كل الاعمال التي يكون لها مساس بمالية الحكومة ولو لم تكن خارجه عن الميزانية وللمجلس النظار ان يتبع هذا الرأي او ان لا يتبعه اذ لا شيء يجبره على اتباعه ولكن الواقع بخلاف ذلك فمن النادر جداً ان يقرر مجلس النظار ما رفضت اللجنة المالية التصديق عليه او ان يرفض التصديق على ما قبلت به .

﴿ الباب الخامس ﴾

(في السلطة القضائية)

السلطة القضائية هي التي عليها تنفيذ القوانين المدنية اي الداخلية كما قال العلامة مونتيسكيو وقد اوردنا قوله في هذا الضدد في فصل تقسيم القوى العمومية ويعرفها العلماء السياسيون بقولهم هي السلطة المكلفة بتوقيع العقاب وبالفصل في الخصومات التي تقع بين الاهالي وبعضها او بينها وبين الحكومات

تعريف

فهي التي تحكم بسائر العقوبات من غرامة وجنس ونفي وسجن واعدام على حسب نوع الجريمة والضرر الذي ينشأ عنها للهيئة الاجتماعية بمقتضى نصوص القوانين التي سنها الشارع وهي التي تفصل في النزاع الذي ينشأ بين طرفين بخصوص تطبيق القانون (مسائل مدنية وتجارية) فيتقاضى امامها الجميع

من رفيع ووضع وحقير وغني افراد او شركات اهالي او حكومة ماعدا الشارع
اي مجالس الامة في البلاد النيابية (١) او الحاكم الأعلى (قيصر او سلطان الخ)
في البلاد الحالية عن هذه المجالس فانه خارج عن سلطتها ولا يمكن بحاجته امام
هذه السلطة اذ لا يتصور خضوع احد الا لأعلى منه وليس في الهيئات الحاكمة
على العموم ارفع من الشارع والقوة القضائية نفسها ليست الا مننذة لاوامره

ومع ذلك فمن مقتضى الشريعة الاسلامية ان يتقاضى الخليفة امام القاضي
كاحد افراد الامة ولكن ذلك لا يخالف ما قلناه لان الخليفة ليس بشارع في
الامة الاسلامية بل الشرع عمل ديني صادر من الله عزوجل

وقد جرت العادة في مصر حيث الجناح الحديوي هو الشارع ان تُقام
الدعاوى المدنية ضد الدائرة الخاصة وامام الحاكم الاعيادية فهذه الطريقة
تخضع الدائرة لسائر القوانين ولا تضيق حقوق احد ضدها من جهة ولا تخالف
القاعدة التي اشرنا اليها من الجهة الاخرى

تعيين رجال السلطة القضائية — ويستنتج طبعاً مما قدّمناه انه من الواجب
الضروري ان لا يكون هناك علاقة ما بين الرجال المسئلة لهم هذه السلطة
الواسعة وبين المتقاضين امامها وخصوصاً لا يمكن ان يكون تعيينهم ومستقبلهم
بين ايدي احد الخصوم التي تفصل في خصوماتهم — وبمعنى آخر يجب ان
يكون تعيين ورفق رجال القضاء لا بمعرفة الحكومة التي هي من المتقاضين
بل بمعرفة الامة اي بطريق الانتخاب

ولكن قد جربت هذه الطريقة بفرنسا في ابتداء هذا القرن فظهر لها

(١) تقول ومجالسها لا اعضاء المجالس لان كل عضو ليس بشارع وعليه فهو خاضع
لسائر القوانين ومع ذلك قد مُنحت بعض الشرائع لهؤلاء الاعضاء بعض امتيازات اهمها
ان لا تقام عليهم الدعوى العمومية الا بعد تصديق المجلس على ذلك

تعيين رجال
السلطة القضائية

خلاف عيوب طريقة الانتخاب المعلومة عيوب أخرى عديدة أهمها هذان الاثنان
 أولاً مع هذه الطريقة يجتهد القضاة في ارضاء المنتخبين اصحاب النفوذ
 ليتأكدوا من اعادة انتخابهم في المدة القابلة فيصبح استقلالهم وهمي محض
 ويكون في الحقيقة تعيينهم بين ايدي المتقاضين الاكثر ثروة او نفوذاً فتقع
 بهذه الصفة في عيب اسوأ من الذي اردنا التخلص منه

ثانياً الانتخاب لا يضمن كفاءة القاضي ولا استقامته فيجتمع فيه التعلق
 برغائب متخفيه والسعي وراء ارضائهم مع قلة الكفاءة وعدم الاستقامة فتضيع
 المساواة ويفقد العدل ولا ينال احد نصيبه الا اذا كان من هؤلاء المنتخبين او
 ممن يلود بهم

ولذلك قد خول حق تعيين رجال القضاء في جميع البلاد للرئيس الحاكم
 سواء كان ذا سلطة مطلقة او مقيدة سلطاناً او ملكاً او رئيس جمهورية^(١)
 وحيث ان اهم الضمانات لنشر لواء العدل واعطاء كل ذي حق حقه هو
 استقلال القاضي وجعله آمناً من التهديد بالعزل من قبل الحكومة حتى لا يكون
 في احكامه مغرضاً لجانبها خاضعاً لتنفيذها وسلطانها قد اتفق المشرعون
 والسياسيون على جعل القضاة غير قابلين للعزل (الا في احوال مخصوصة مينة
 في القانون تجعلهم لا يصلحون للوظيفة) فيزول تخوفهم من الفصل او النقل
 لجهاً لا توافقهم « واستقلال القاضي بمعنى جعله آمناً من كل مؤثر حين فصله
 للخصومات وقضائه على الجانبين ليس من حقوقه هو ولكنه من حقوق الامة
 حتى اذا توفرت له حيثية الاستقلال من قبل السلطة العالية طوب القاضي نفسه
 بها من حيث صفاته الشخصية حتى لا تكون أهواؤه وأماله الخصوصية من

(١) وقد سبق أتبنا ان هذا لا يبعد سبباً للجزم بأن السلطة القضائية هي
 جزء من السلطة التنفيذية (انظر باب تقسيم القوى العمومية)

مهدّات العمران وسالبات نعمة العدل»

على ان هذا الدواء غير كافٍ لضمان استقلال القضاة اذا كان تقدّمهم وترقيهم بين يدي الحكومة لانه لا يخفى ان الانسان ميّال لمن يده اعلاؤه ورفع شأنه فيخشى ان يفرض رجال القضاء لجهة الحكومة ويعضدون رجالها فيصيح الاهالي عرضة للظالم ولا واسطة لسيهم يتقون بها شر الظالم

فدفعاً لهذا الخطر العظيم قد اشار بعضهم باتخاذ طريقة متوسطة وهي ان تنتقي الحكومة بعض رجال تعتقد فيهم الدراية والكفاءة وتعرض اسماءهم على المحاكم وهي تنتخب من بينهم من تراهم لا تقين للوظائف الحالية فتعينهم الحكومة فيها وبهذه الواسطة يقل نفوذ الحكومة لمشاركة رجال المحاكم لها في التعيين - ولاعدام هذا النفوذ بالمرّة يجب ان تنتقي الحكومة هؤلاء الاشخاص بناءً على امتحان يتسابقون فيه فتعرض منهم اسماء الناجحين على المحاكم كما قلنا فيكون التعيين بهذه الصفة مبنياً على الجدارة والاستحقاق وانتخاب رجال المحاكم لا على مجرد رغبة الحكومة ومطلق هواها - ولكن التسابق يستدعي تحضيراً وأتباعاً لا يقدر عليها سوى الشبان فضلاً عن انه يخشى من هذه الطريقة ان تُقفل ابواب المحاكم امام الخارجيين عنها اذ يفضل رجالها توقيع انتخابهم على ابنائهم واقاربهم فتصبح الوظائف فيها محتكرة والتوظف فيها وراثياً كما حصل ذلك بالفعل في البلاد الاوروبية باوية مدة القرون الوسطى وبعدها - وقد اجاب بعض نصراء هذا المذهب ان لا خوف من ذلك اذا اشركنا في الانتخاب مع المحاكم هيئات اخرى كمدارس الحقوق والجمعيات الحقوقية وغيرهم ممن لهم علاقة بالقوانين والتشريع

اما المتبع في اغلب الحكومات ان لم نقل كلها فهو التعيين بمعرفة الحكومة مع عدم قابلية القضاة لل عزل او النقل من جهة لاخرى بدون رضائهم ومع

ملاحظة اعطائهم رواتب كافية وجعل عدد الدرجات في دائرة القضاء قليلة ليقل بذلك التخوف من ميلهم للسلطة الادارية — وقد اثبتت التجارب ان معظم الحكومات لا تخطئ في الانتقاء الأتاراً والقضاة لا يرضون لها البتة مادامت الأمة متمتعة بالحريّة في الاجتماعات والمطبوعات وحائزّة لحقوقها وامتيازاتها

اما في البلاد التي فيها التشريع والتنفيذ بيد الحاكم الأعلى فلا يتصور نزاع بخصوص هذه المسئلة لانه لا يمكن ولا يعقل ان يُحرّم على الامة التداخل في سن القوانين وان يُمخّ لها ان تنتخب القضاة المكلفين بتنفيذها بل لهذا الوالي وحده أن ينتخب من يرى فيه اللياقة لان يطبق شرعه.

وحيث ان الحكومة في مصر هي المشرع والمنفذ في آن واحد فهي التي تعين رجال المحاكم وتباشر وتراقب سلوكهم ومعارفهم وتبني على ذلك ترتيبهم او الاستغناء عنهم فمن مقتضى لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادرة في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) « تعين رجال المحاكم بامرٍ عال بناءً على عرض ناظر الحاقانية ومواقفة مجلس النظار : تعيين رؤساء وقضاة المحاكم عموماً والنائب العمومي ورؤساء اقسامه ووكلائه يكون بامرٍ يصدر من بناءً على طلب ناظر الحاقانية ومواقفة رأي مجلس النظار » (مادة ٣٢ من اللائحة) وكذلك في المحاكم المختلطة « انتقاء وتعيين القضاة يكون بمعرفة الحكومة المصرية ٥٠٠ » (مادة ٥ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة)^(١)

(١) وقضاة المحاكم الشرعية يُعينون ايضاً بامرٍ من الحضرة الخديوية : « تولية القضاة في جميع المحاكم الشرعية واعضاء المجلسين الشرعيين بمحكمتي مصر واسكندرية والنواب والاذن لكل منهم بالاحكام يكون بامرٍ من الحضرة الخديوية ٥٠٠ » (مادة اولى من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ٩ رجب سنة ٩٧ — ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠) وقد

والقاعدة ان القاضي غير قابل للعزل فلا يفصل ولا ينقل الا برضائه
 « قضاء المحاكم المذكورة استثنائية كانت او ابتدائية لا يُعزلون من وظائفهم ٠٠ »
 (مادة ٤٩ من اللائحة) « لا يجوز انتقال احد من قضاة احدى محاكم الاستئناف
 الى محكمة استئناف اخرى الا برضائه وبمقتضى امر يصدر من بناء على طلب
 ناظر الحفانية وكذلك قضاء المحاكم الابتدائية ٠٠٠ لا يصح انتقال احدى من
 محكمة الى غيرها الا بالكيفية المذكورة ٠٠٠ » (مادة ٥٠)

وقد اتبعت هذه القاعدة بدون استثناء بالنسبة لقضاة محكمة الاستئناف
 بمصر " ولكن لما كان الرجال اللاتقون لوظيفة القضاء نادرين جداً في ذلك
 الوقت اضطرت الحكومة لان تعين بالمحاكم الابتدائية (بل بالاستئناف) بعضاً
 ممن ليس لهم دراية كافية بالقوانين ولا ثقة لما بهم وخولت لنفسها الحق في
 استبدالهم بغيرهم اجد منهم بالوظائف القضائية في السنتين الأوليين التاليتين
 لافتتاح المحاكم ٠٠٠ انما يكون للحكومة الحق في استبدال من ترى لزوم
 استبداله من قضاة المحاكم الابتدائية في اثناء السنتين التاليتين لافتتاح المحاكم
 (مادة ٤٩) وكذلك قضاة المحاكم الابتدائية بعد انقضاء السنتين المذكورتين
 بالبند السابع لا يصح انتقال احدى من محكمة الى غيرها الا بالكيفية المذكورة
 (مادة ٥٠) ثم صدر امر عال في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٥ قضى بان لا يكون
 احد من هؤلاء القضاة غير قابل للعزل الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ التعيين
 وتلاه الامر العالي الصادر في ١٣ يناير سنة ١٨٨٧ الذي جعل المدة ست سنوات
 بدل ثلاثة وبعده صدر الامر العالي المؤرخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وبناء عليه

اتينا هنا بهذه المادة على سبيل التتميم لا غير والا فالمحاكم الشرعية خاضعة لنظام خاص
 يقتضي احكام الشريعة الاسلامية لا تدخل له فيما قوله
 (١) اما محكمة الاستئناف بأسبوط فلم تنشأ للآن

لا يكتسب احد من قضاة المحاكم الابتدائية حق عدم العزل الا بعد مضي
عشر سنوات من تاريخ تعيينه ولكن في نهاية هذه العشر سنوات صدر امر عال
مؤرخ ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٣ اوقف عدم القابلية للعزل سنتين اي لنهاية سنة ٩٥
نعم ان ذلك مما يزيد في نفوذ الحكومة على رجال المحاكم ويضر باستقلال
القضاء ولكن لا يمكن ان ينكر احد أن هذه الاجراءات في الحالة الراهنة
ضرورية للتوصل لابعاد من اضطرت الحكومة لتعيينهم في بادىء الامر بدون
ان يكونوا حائزين لشروط الكفاءة والاستقامة لعدم وجود العدد الكافي وقتئذ
من يليقون للقضاء وفي كل هذه المدد التي اوقفت فيها عدم القابلية للعزل لم
تتمكن الحفائية من فصلهم لاسباب مالية ولذلك صدر في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٥
الامر العالي الاخير الذي قضى بان قضاة المحاكم الابتدائية يقون قابلين للعزل
لحين صدور امر جديد ومتى انتهت الحكومة من فصل من تريد فصلهم ولعلها
تنتهي قريباً لا بد انها تقرر عدم القابلية للعزل وربما اشترطت لاكتساب هذا
الحق مضي زمن معين من وقت التعيين ولعله لا يزيد عن خمس سنوات
تستوفى اثناءها من صفات القاضي وجدارته واستحقاقه

الفصل الأول

(بعض قواعد مهمة يستلزمها نظام السلطة القضائية)

نظام السلطة القضائية له قواعد عديدة لا يدور في خلدنا ان تأتي عليها
كلها هنا وانما نذكر منها البعض الواجب الاستلفات اليه بمصر
ان السلطة القضائية هي أهم وألزم اختصاصات الهيئة الحاكمة لان القوانين
والشرائع انما القرض منها توطيد النظام وتعريف حقوق كل شخص وواجباته ماله
وما عليه وهذا لا يتأتى الا بوجود سلطة نافذة الكلمة تردع كل من يتعدى على

على الآخراو ينتال ما ليس له قترده' عن حده

(١) ولا يجوز ان يستثنى احد من الخضوع لهذه السلطة بل يجب ان يتقاد لها كل من كان عائشاً في دائرة نفوذ الحكومة اذ من يخرج عن طاعتها خرج عن طاعة قوانينها وحكامها ويصير اياً ما مطلق الحرية لا رئيس له ولا مانع ولا براد ولا حاكم واما تابعاً لقوانين بلاده ولو خارجاً عنها وفي بلاد لها قوانين تخالفها وتقايرها - وكلا الامرين مردود فهذا لا يسوغ ولا يقبل وذلك لا يجوز ولا يعقل^(١)

(ب) ومن الواجب الضروري ان يكون نظام السلطة القضائية بسيطاً واضحاً ملائماً لعوائد البلد واخلاق سكانها فلا يحسن تعدد المحاكم وتعدد طرق المرافعات امامها ولا جعلها بعيدة عن المتقاضين لكي لا يتعذر عليهم وخصوصاً على الفقراء منهم الوصول اليها

(ج) ويجب ان يسمح النظام للمتقاضين بالتظلم من الاحكام والظعن فيها امام جهات معلومة اذا الانسان وللبالنسيان ولا عصمة الآله ولكن يجب من الجهة الاخرى ان لا تعدد طرق التظلم ولا تخطط حدّاً معلوماً ولذلك اتفقت شرائع معظم البلاد على جعل المحاكم درجتين لا غير فتى حكم من الدرجة الثانية اصبح الحكم قانوناً مقدساً لا يقبل التعديل ولا التبديل^(٢)

(د) ومن العدل ان يكون التقاضي بدون مقابل لان الحكومة انما جعلت لذلك وهي تحصل الضرائب والعشور من اجل استتباب الامن ونشر لواء العدل واعطاء كل ذي حق حقه ولكن بما ان مالية الحكومات لا تساعد على ذلك فرضت الرسوم على المتقاضين فيجب تقليل هذه الرسوم على قدر الامكان

(١) وقد يبتأ عيوب ذلك في فصل امتيازات الاجانب بمصر (صحيفة ١١٤)

(٢) اما التقض والايروم فهو كالتاس اعادة النظر من الطرق الاستثنائية

بحيث لا تزيد عن الضروري حتى لا يثقل تحت ثقلها الفقير فتقل امامه ابواب العدل ويسود الغناء المنقرن بالظلم والجور

(هـ) ويجب تجنب تجزئة السلطة وتوزيعها على هيئات مختلفة بل كما يحسن ان يكون القانون واحداً للجميع يجب ايضاً ان يكون القاضي واحداً للجميع فمن يحكم في البيع والشراء يحكم في الايجار والرهن ويفصل في الميراث والمهنة ويقضي في مسائل الطلاق والزواج الخ والا تشعبت العوائد واختلفت الاخلاق وصار سير نظام العائلات وتربية الاطفال (الرجال فيما بعد) متنوعاً فتختلف الاحساسات والافكار العمومية ويصير ما هو جائز عند الواحد ممنوعاً عند الآخر وما هو محرم عند الاول محلاً عند الثاني وهكذا بحيث تصعب البلاد ولا آداب لما تعرف ولا اخلاق لما توصف اذ الشيء الواحد يكون عيباً عند هذا وفضيلة عند ذاك ولا يخفى ان هذا مما يؤثر تأثيراً رديئاً للغاية على تقدم البلد وغناها لان من اهم اسباب الرابطة الاجتماعية ان يكون القوم ذوي احساسات متشابهة وعوائد متماثلة كافراد العائلة الواحدة ولا مرء في انه اذا اختلفت تلك الاحساسات والعوائد ضعفت الروابط ونقصت قصصاً يضر ضرراً بليغاً بالهيئة وابنائها - وقد تم هذا التوحيد المطلق باروياً اثناء هذا القرن ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه بمصر لتشعب الديانات ولذا قد اشار بعضهم بتوحيد الحاكم دون القانون اي ان القاضي الواحد يحكم في المعاملات والجنايات بمقتضى القانون الاهلي ويحكم في الأحوال الشخصية لكل بحسب دياناته وشريعته

(و) وضح على ذلك ما قلناه من حيث كفاءة متولي القضاء وضرورة استقلالهم وحريةهم ووجوب انفصال القوة القضائية عن سيطرتي التشريع والتنفيذ



الفصل الثاني

(النظام القضائي بمصر)

على ان اغلب هذه القواعد غير متبعة بمصر كما اوضحناه في باب امتيازات الحكومة المصرية وسلطة الجناح الحديوي لان هذه الحكومة مقيدة بقرامانات وبمجاهدات تجعلها غير قادرة على استعمال سلطتها الشرعية وايفاء القضاء حقّه من النظام والترتيب

وسنقسم هذا الموضوع الى قسمين

(١) قضاء المعاملات والجنايات

(٢) قضاء الاحوال الشخصية

(١)

قضاء المعاملات والجنايات

تقصد بالمعاملات مشتملات القانون المدني والقانون التجاري وما يتعلق بهما من مرافعات وغيره وبالجنايات جميع الافعال المخالفة للنظام العام من مخالفات وجنح وجنايات وما يتعلق بهما من تحقيق وغيره

وقد جمعنا بين هذين النوعين لوحدة المحاكم التي تحكم فيها ولكن لسوء الحظ هذه الوحدة ليست تامة اذ للصريين او بالحري للعثمانيين محاكم وللأجانب محاكم اخرى والاولى تسمى اهلية والثانية تشمل المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية

(١) المحاكم الاهلية

تاريخ انشاء

المحاكم الاهلية

كانت المحاكم المصرية حين صدور معاهدة باريس المؤرخة ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ محاكم شرعية تشكيلها واحكامها مبنية على الشرع الاسلامي وهذا كان من اهم الاسباب في جعل الاجانب تابعين لمحاكمهم ولكن لما صدرت في

٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ معاهدة باريس قضت بنظمات جديدة صدر بها فرمان سنة ١٨٥٦ الذي غير نظام الدولة القضائي والسياسي والاداري ومن جملة ذلك أنشأ محاكم منفصلة عن المحاكم الشرعية لتحكم في الجنايات والمعاملات بين جميع الرعايا العثمانيين واول من اهتم في مصر بتنفيذ هذا فرمان هو سمو سعيد باشا والي مصر فانه انشأ محاكم سميت (بالمجالس المحلية) وكانت تحكم بمقتضى (القانون المايوني) واستمرت كذلك الى ان رؤي ضرورة انشاء محاكم مصرية تضارع المحاكم المختلطة في كفاءة رجالها وقوانينها لتحكم بين العثمانيين ويمكن الاستعاضة بها فيما بعد عن المحاكم المختلطة والقنصلية فانشئت المحاكم الحالية في سنة ١٨٨٣ افرنكية بمقتضى امر عال صدر من سمو محمد توفيق باشا خديوى مصر السابق في ١٤ يونيو من هذه السنة وسميت (بالمحاكم الاهلية) وهي تحكم بالتعذير طبقاً للقوانين الاهلية في الجنايات التي تقع من العثمانيين على سائر انواعها وتفصل بينهم او بينهم وبين الحكومة في المسائل المدنية والتجارية سواء كان في العقارات او المنقولات وسواء كانت الحكومة دائنة او مدينة بسبب عقد او بسبب « اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين او الاوامر العالية » (مادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية) وتحكم ايضاً في المواد التي خصها بها قانون او امر وليس لها النظر فيما يأتي :

(١) ما يتعلق بالاملاك الاميرية العمومية من حيث الملكية (مادة ١٥)
والاملاك الاميرية العمومية هي ممتلكات الحكومة المخصصة لفائدة عامة كالحلاع والحصون مثلاً او لاستعمالها استعمالاً عاماً كالطرق والترع وغير ذلك وجميعها مينة بالمادة التاسعة من القانون المدني والحكومة وحدها التصرف فيها وهي تحدد بمعرفة جهات الادارة ولا دخل للمحاكم في ذلك .

(٢) المنازعات المتعلقة بالدين العمومي او باساس ربط الاموال الاميرية لانها مسائل دولية لا تتعلق بالحكومة المصرية وحدها (انظر (٤) من قانون التصفية - قسم ثاني فصل ثاني من الباب الرابع - صحيفة ١٤٦) ولان اساس ربط الاموال قرره الاهالي نفسها بواسطة نوابها في الجمعية العمومية فليس هناك محل لقبول المنازعات بخصوصه ولا للتظلم منه لانه امر قبل بدون قهر ولا اجبار بل بعد تمام التأمل وعن اختيار وصار شرعاً واجب التنفيذ

(٣) المسائل المتعلقة باصل الاوقاف - اما اذا كان اصلها ثابتاً وكان النزاع قائماً بخصوص ايجار او تقديم حساب او نحوها فالنظر في ذلك يكون للمحاكم الاهلية والمقصود باصل الوقف هنا هو كل ما يتعلق بصحة الوقف وشروطه واحكامه وغير ذلك من الامور الشرعية المحضة

(٤) مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة الخ

(٥) مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالاحوال الشخصية - والثلاثة انواع الاخيرة هي من اختصاص جهات مخصوصة (مادة ١٦)

تشكيل - والمحاكم الاهلية درجتان درجة ابتدائية ودرجة استئنافية تشكيل

وكل منهما نوعان

الدرجة الابتدائية او اول درجة ٠ - تشمل هذه الدرجة المحاكم الجزئية ومحاكم اول درجة والمحاكم الابتدائية

المحاكم الجزئية ٠ - على حسب لائحة ترتيب المحاكم الاهلية كان تعيين المحاكم الجزئية قاضي المواد الجزئية بمعرفة المحكمة الابتدائية (مادة ٨) وقد ألغيت هذه المادة بموجب الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٨٨٧ الذي قضى بتشكيل المحكمة الجزئية من ثلاثة قضاة احدهم يعينه ناظر الحقاينة من تلقاء نفسه بصفة

رئيس واثان يحسنان القراءة والكتابة ينتخبهما أيضاً ناظر الحفائية ضمن عدة
يقدم له مجلس المديرية قائمة باسمائهم بصفة اعضاء

وفي سنة ١٨٩٠ صدر امر عالي بتاريخ ٣ نوفمبر التي ذكره ٩ فبراير
سنة ١٨٨٢ وقضى بان «يقوم باعمال كل محكمة من المحاكم الجزئية قاضي من
المحكمة الابتدائية يتدبه لذلك ناظر الحفائية لمدة لا تزيد عن سنة (مادة ٣)
وفي كل منها يقوم احد اعضاء النيابة العمومية باعمال النيابة (نهاية المادة
الرابعة) وهذا هو الامر العالي المعمول به الآن

محاكم ابتدائية ٠ - تتركب المحكمة الابتدائية من ثلاثة قضاة سواء
كانت تحكم بصفة ابتدائية او نقضي بصفة استئنافية - ويجوز ترتيب
دائرتين او اكثر بها على حسب الاشغال والرئيس والوكيل يُعينان بمعرفة الحكومة
محكمة الاستئناف ٠ - كان غرض الشارع المصري في بادىء الامر انشاء
محكمتين للاستئناف احدهما باسيوط والاخرى بمصر (مادة ٩ من لائحة ترتيب
المحاكم الاهلية) ولكن لم تنشأ سوى محكمة مصر ويظهر انه اكتفى بها كما
سيأتي وكما يؤخذ من تعديل المادة ٢٢٢ في الامر العالي الصادر في ٢٤ يناير
سنة ١٨٩٥ حيث قيل «٠٠٠٠ والافتحيلها على «محكمة الاستئناف» فتحكم فيها
حكماً جديداً هيئة غير الهيئة الاولى» (مادة ٢٢٢ معدلة) بدل «٠٠٠٠ فتقبل
الدعوى على «محكمة استئناف اخرى» لتحكم فيها حكماً جديداً» (مادة ٢٢٢
قبل التعديل) فكان الشارع اعتبر انشاء محاكم استئناف اخرى من التصميمات
التي سقطت ولا يريد تنفيذها وكانت تصدر جميع احكامها في الاصل من
خمس قضاة لا اقل ولا اكثر ولما صدر ذكره ٥ يولييه سنة ١٨٩١ قرر ان
تصدر الاحكام من ثلاثة قضاة فقط ما عدا الحكم في مواد الجنايات التي
يعاقب عليها القانون بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او السجن المؤبد او

المحاكم
الابتدائية

محاكم ثاني درجة
محكمة
الاستئناف

التي المؤبد فانه يصدر في هذه الاحوال من خمسة قضاة (مادة اولى ذكرى
٥ يولييه سنة ١٨٩١)

ومجوز ان تشكّل بها دائرتان او أكثر على حسب الاشغال والرئيس
والوكيل يَعيّن بمقتضى امر عالٍ كما في المحاكم الابتدائية

محكمة النقض والابرام — اما محكمة النقض والابرام فكانت عبارة
عن « محكمة الاستئناف مركبة من جميع اعضائها الحاضرين بهيئة جمعية
عمومية ٠٠٠ » (مادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم) اي انها تتركّب من سبعة
قضاة على الاقل بشرط ان يكون عدد من لم يحكم في الدعوى منهم من قبل
أكثر من عدد من حكم فيها

وفي ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ صدر امر عالٍ هذا نص المادة الاولى منه :
« عدلت المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية كما يأتي : ٠٠٠ تؤلف
محكمة النقض والابرام من خمسة قضاة يجوز ان يكون احدهم من سبق له
المشاركة في الحكم المطعون فيه » (مادة ٢١ معدّلة)

وامم فرق يلاحظ بين هذا التشكيل وبين الجاري في معظم البلاد الاخرى
التي تشبهت بها مصر ولا سيما فرنسا هو ان قضاة المحاكم الابتدائية لم يزالوا
بمصر قابلين للعزل اما في تلك البلاد الاخرى فهم غير قابلين للعزل وأن
الرئيس والوكيل يُعيّنان في مصر بامر عالٍ واما في غيرها فينتخبان بمعرفة قضاة
المحكمة لمدة سنة ولا يخفى ان هذه ميزة عظيمة تقلل كثيراً من نفوذ الحكومة
ولا تجعل لاحد القضاة سلطة مستمرة على الآخرين ونفوذاً هائلاً بقرب اولياء
الامر بخصوص ترقيةهم او عزلهم مما يتسبب عنه في بعض الاحيان الميل وعدم
الاستقامة جبراً او خطراً

ومن يتأمل لهذه التشكيلات الحالية يجدها غريبة جداً فان احكاماً

صادرة من ثلاثة قضاة تستأنف امام ثلاثة ايضاً (القضايا المدنية الكلية والجنايات الصغرى) واحكام صادرة من خمسة قضاة يطعن فيها بالنقض والابرار امام خمسة ايضاً (جنايات كبرى) ولكن هذه الحالة ليست الأ موقنة يستطرق بها الشارع شيئاً فشيئاً وينتقل منها بدون تسرع بل بالتأني والتأمل الى ما يقصده من تميم اختصاص المحاكم الجزئية (وهي مشكلة من قاضي واحد) وجعل المحاكم الابتدائية (وهي مشكلة من ثلاثة قضاة) محاكم استئنافية واقتصار محكمة مصر على النظر في مسائل النقض والابرار

اختصاص —

اختصاص

المحكمة الجزئية — تغيير اختصاصها جملة مرار وكان الغرض من التغيير كل مرة الزيادة في اختصاصاتها فبعد اتفانن صدر دكرتو ٩ فبراير سنة ١٨٨٧ ثم دكرتو ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ثم أمران في ٣١ اغسطس سنة ١٨٩٢ وهما المعمول بهما الآن اولهما ادخل في صلب القانون لانه تعديل للمواد ٢٤ الى ٣٢ من قانون المرافعات. والثاني عدل مادتي ٤ و ٦ من الامر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ولأنني مجملًا على اختصاص القاضي الجزئي بمقتضى هذين الامرين والامر العالي الصادر في ٩ مايو سنة ١٨٩٥ فنقول يحكم القاضي الجزئي في المسائل المدنية والتجارية لغاية ١٠٠٠ غرش نهائياً ومن ١٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ غرش بصفة ابتدائية (مادة ٢٥ مرافعات معدلة)

المحكمة
الجزئية

ويحكم في مسائل طالب الائجار او فسحه او باخلاء المحل او بصحة الحجز على المفروشات او باخراج المؤجر قهراً — كل ذلك اذا كان الائجار لا يزيد مقداره على عشرة آلاف غرش في السنة
ويحكم لغاية ١٠٠٠ غرش بدون استئناف ومن ١٠٠٠ غرش الى ما لا نهاية

لصفة ابتدائية في المسائل الآتية:

اولاً مسائل اتلاف الاراضي والزراعة والاثمار سواء كان بفعل انسان او حيوان ومسائل الانتفاع بالمياه
ثانياً طلب اداء أجر أو ماهيات الخدمة والصنّاع والمستخدمين
ثالثاً مسائل وضع اليد متى كان الفعل الصادر من المدعى عليه لم تمض عليه سنة

رابعاً تعيين حدود العقار وتقدير المسافات المقررة قانوناً او نظاماً او اصطلاحاً فيما يخص بالابنية او الاعمال المضرة او المفروشات — بشرط ان لا يكون هناك نزاع في الملكية

خامساً طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب الجحج او المخالفات التي هي من اختصاص القاضي الجزئي

ويحكم ايضاً في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ بدون ان يتعرض لتفسير تلك الاحكام وفي جميع الامور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت

ويحكم في جميع المنازعات التي يرفعها اليه الخصوم عن رضا وانفاق (دكرتو ٣١ اغسطس سنة ١٨٩٢ — تعديل المادة ٢٦ مرافعات)

وقد كانت المحكمة الابتدائية وحدها مختصة بقضايا نزع الملكية واجراء البيع التي تترتب عليها (مادة ٥٥٢ مرافعات) اما الآن فللمحكمة الجزئية مختصة بذلك للمحكمة الابتدائية متى كان العقار المتنازع فيه لا تزيد قيمته عن ١٠٠٠٠ غرش : « يجوز للدائن بعد مضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ ان يسعى في بيع العقارات المينة في ورقة التنبيه وتحصل الاجراءات المتعلقة بذلك على حسب قيمة هذه العقارات امام المحكمة الجزئية او المحكمة الابتدائية

التابعة لما الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من اجله اجراء البيع قليلاً او كثيراً و ايأ كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع (مادة ٥٥٢ مرافعات معدلة بالامر العالي الصادر في ٩ مايو سنة ١٨٩٥)

اما من جهة الاختصاص الجنائي فيحكم القاضي الجزئي في المخالفات وفي كافة الجنج المنصوص عنها في قانون العقوبات او في اوامر او لوائح خصوصية الا اذا نص صريحاً عن اختصاص جهة اخرى في القانون (مادة ٤ من الامر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ معدلة بالامر العالي الصادر في ٣١ اغسطس سنة ١٨٩١)

المحكمة الابتدائية ٠ — قد أثرت الاوامر العالية التي ذكرناها على اختصاص المحاكم الابتدائية تأثيراً عظيماً بان اقتضت من اختصاصاتها بصفتها درجة ابتدائية وحوّلت ما اقتضته منها للمحاكم الجزئية وازادتها بصفتها درجة استئنافية

فبصفتها محكمة اول درجة تحكم المحكمة الابتدائية في جميع القضايا الخارجة عن اختصاص المحكمة الجزئية فتحكم في جميع الدعاوي المدنية والتجارية التي من هذا القبيل (مادة ٣١ مرافعات والتعديل الصادر في ٣١ اغسطس سنة ١٨٩٢) وتحكم في جميع الجنايات وتحكم ايضاً في الجنج او المخالفات اذا كانت مرتبطة بجنايات (مادة ٥ من الامر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠) واحكامها كلها قابلة للاستئناف

الدرجة الاستئنافية او ثاني درجة ٠ — تشمل هذه الدرجة محكمة الاستئناف بمصر والمحاكم الابتدائية

فهذه الاخيرة تحكم بصفة استئنافية في جميع الدعاوي المدنية والتجارية التي تزيد عن ١٠٠٠ غرش (اي المسائل التي تحكم فيها المحاكم الجزئية بصفة

ابتدائية) (مادة ٣١ مرافعات والتعديل الصادر في ٣١ اغسطس سنة ١٨٩٢)
وفي مواد المخالفات (في الاحوال التي يجوز فيها الاستئناف) وفي الجنب غير
التي ترفع لمحكمة استئناف مصر (مادة ٦ من الامر العالي الصادر في ٣ نوفمبر
سنة ١٨٩٠ والتعديل الصادر في ٣١ اغسطس سنة ١٨٩٢)

واما محكمة استئناف مصر فتحكم على الدوام بصفة محكمة ثاني درجة
فهي تنظر هذه الصفة في جميع القضايا المدنية التي تحكم فيها المحاكم الابتدائية
وفي الجنائيات كلها وفي الجنب التي لا تنظرها المحكمة الابتدائية بصفة استئنافية
وهي الجنب التي يحكم فيها بالحبس مدة تزيد عن سنة والجنب التي يرفع فيها
الاستئناف من قبل النيابة العمومية بشرط ان يزيد الحد الاقصى المقرر للعقوبة
في القانون على الحبس مدة سنة (مادة ٦ من دكرتو نوفمبر سنة ٩٠ معدلة)

وفوق كل هذه المحاكم محكمة النقض والابرار او بالفاظ اكثر دقة —
محكمة الاستئناف المشكلة بهيئة نقض وابرار وهي ليست في الحقيقة درجة من
درجات المحاكم وانما هي هيئة مخصوصة يطعن امامها بطريق استثنائي في المواد
الجنائية فقط وفي احوال معلومة — والفرض منها المحافظة على نصوص قانون
وتأويلها وتأويلها صحيحاً بمعرفة رجال مشهود لهم بالاقتدار والتضلع والكفاءة
حتى يقبل تأويلهم عن طيب نفس وارتياح في جميع احكام المحاكم التي يطعن
في شكلها امامها وتصبح تلك الاحكام واحدة لا اختلاف بينها ولا تناقض فيها
فيوحد القضاء ويصير ثابتاً معلوماً للجميع ولا شك ان في ذلك فائدة عظيمة
وهي وقوف الاهالي على معرفة حقيقة الشرع ومقصود الشارع فتعمل به بدون
توقف وبذا تقل المنازعات ويزيد الامن في المعاملات

ولذلك قد حرّم على محكمة النقض والابرار ان تبحث في الوقائع وفي
طرق اثباتها بل عليها فقط ان ترفض طلب النقض والابرار وتؤيد الحكم ان

كان لا عيب فيه او ان تقبل الطعن فيه وتلغيه

(١) ان كانت الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه لم يعاقب عليها

القانون

(٢) اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار

اثباتها في الحكم

(٣) اذا وُجد وجه من الالوجه المهمة لبطالان الاجراءات او الحكم

(مادة ٢٢٠ من قانون تحقيق الجنايات)

ففي الحالة الاولى تحكم فوراً بالبراءة وفي الثانية تحكم بالعقوبة التي تنطبق

على الواقعة وفي الثالثة تحيل على محكمة اخرى خلاف التي حكمت اولاً ومن

درجتها (مادة ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات والتعديل الصادر في ٢٤ يونيه

سنة ١٨٩٥)

فقرى اذن ان الشارع المصري يميل كثيراً لاجل محكمة اول درجة مركبة

امعان نظر

من قاضي واحد لا من ثلاثة كما هم فرنسا وبلجيكا وغيرها ولذلك فهو يعمل على

الدوام لزيادة اختصاص القاضي الجزئي حتى يصير هو المحكمة الابتدائية وتبقى

المحكمة الابتدائية الحالية بصفة محكمة استئنافية ومحكمة الاستئناف بمصر

محكمة عليا منظمة وموحدة لاحكام المحاكم التي تكون غير متفقة في تأويل

القانون — وكل ذلك تسهلاً للتقاضين وعدم تكليفهم بالابتعاد كثيراً عن محل

اقامتهم وبمصاريف السفر لمركز المحكمة والعودة الى بلادهم وتأميناً للفصل في

القضايا بناءً على دراية تامة بقوائد اهالي مركز المحكمة وسهولة وسرعة عمل

المعاينات وجمع الاستدلالات اللازمة واستحضار الشهود المطلوبة وغير ذلك

من الامور التي يصعب توقرها اذا لم تنتشر المحاكم وتسهل المرافعات بان يجعل

تركيب المحاكم بسيطاً وعددها كافياً سواء كانت ابتدائية او استئنافية

اما الرسوم القضائية فهي مرتفعة جداً خصوصاً في القضايا الكبيرة —
واللائحة المعمول بها الآن وهي لائحة نوفمبر سنة ١٨٩٣ سُنّت على قاعدة عادلة
وقد خفضت رسوم القضايا الكبيرة بمقتضى امر عال صدر في ٢٤ يناير سنة
١٨٩٥ ولكنها لا تزال تحتاج لتخفيف كثير في القضايا الكبيرة والصغيرة
فمنظر حصول ذلك بعد مدة قصيرة لانه شوهد انه كلما نقصت الرسوم كلما زاد
عدد القضايا فلا تخسر الخزينة شيئاً^(١) وعلى اى حال فالواجب ان تجتهد
الحكومة على الدوام في تخفيفها ما دامت مالتها تساعد على ذلك بدون نظر
الى المصاريف التي تشكلها المحاكم لان القاعدة الاساسية في القضاء هي ان
يكون بدون مقابل فيجب التقرب من هذه القاعدة على قدر الامكان
٢ (المحاكم القنصلية والمختلطة)

« ٠٠٠٠ اذا وقع خلاف او نزاع بين القورثيين انفسهم ليس لحكامنا
وقضائنا المسامين ان يتدخلوا في مسائلهم ولكن الحكم في ذلك عائد لقنصل
القورثيين فيحكم في مثل هذه الحالة بما يناسب القوانين القورثية) مادة ١٤
من المعاهدة التي عقدت بين ابو النصر سلطان مصر ورسول السلطان حاكم
القورثيين عام ١٤٨٨ (قاموس الادارة والقضا)

« يمكن الحكومة فينيسيا ان ترسل من قبلها معتمداً الى القسطنطينية حسب
العادة يكون مفوضاً له الفصل في المنازعات المدنية والتجارية والجنائية بين
رعاياها ويعطي السلطان اوامره الى الولاة والباشاوات في رومانيا ان يساعده

(١) وهذه الزيادة ليست ناشئة عن كثرة المحرمات لان عددها لا يتعلق بارتفاع
الرسوم وتخفيضها وانما هي ناشئة عن عدم تحوف ارباب القضايا من المصاريف فانهم في
حالة ارتفاع الرسوم يفضلون ترك حقوقهم خفية من صرف المبالغ الباطلة بعكس ما لو
كانت الرسوم خفية فلا يتركون حقاً الا ويطلبون به

على اتمام وظيفته متى طلب منهم ذلك» (مادة ١٦ من معاهدة سنة ١٤٥٤ مع فينيسيا) .

« اذا ارتكب احد رعايا فرنسا وبين او احد الداخلين في حمايتهم جريمة القتل او غيرها من الجنايات الاخرى فاراد احد ان يقف المحاكم عليها ليس لقضائنا ومأموري حكومتنا ان يباشروا امر رؤيتها الا بحضور السفير والقناصل او من ناب عنهم حيث وجدوا ولكي لا يجري شيء مخالف للعدل ومنافي لاحكام المعاهدات السلطانية — يباشروا مورو حكومتنا والقناصل كل من جرته التحقيق والتحرّي بما ينبغي من اتدقيق (مادة ٦٥ من المعاهدة التي عقدت مع فرنسا سنة ١٧٤٠ — القاموس) صحيفة ٣٣ جز، رابع)

مادة ٧٦ منها : « لا يسوغ لاحد من الولاة والرؤساء والقضاة والمتسلحين والمأمورين وأوجه البلاد وذوي الاشغال ان يأتي مخالفة لاحكام المعاهدات السلطانية واذا وقعت امور مخالفة من كلا الطرفين بان يكدر احدهم الآخران بالكلام وان بالايدي فكما ان فرنسا وبين يعاقبون بعرفة قناصلهم وفقا للمعاهدات كذلك تُعطى الاوامر حسب اهمية الحادثة بمقاصة رعايا الباب العالي على ما ارتكبوا من الافعال التكديرية بناء على البلاغ الذي يرفعه السفراء او القناصل ولكن بعد ان ثبت عليهم ما عزي اليهم كل الثبوت »

مادة ١٥ منها : « اذا احدث امر من امور القتل والاضطراب فيما بين الفرنسيين كان لسفرائهم وقناصلهم ان يحكموا بها حسب عاداتهم ومشاريعهم وليس للمأمورينا ان يعاقبهم بهذا الشأن »

وانظر في هذا المعنى المواد ١٠ و ١٥ و ٦ من المعاهدة الانكليزية المورخة سنة ١٦٧٥ والمادة ٤٥ من معاهدة سنة ١٨١٠ مع حكومة الولايات المتحدة باميركا والمادة ٣ من المعاهدة المبرمة مع بلجيكا سنة ١٨٣٣ والمادة ٦٣ و ٧٢

و٧٣ و٧٤ من المعاهدة المبرمة مع روسيا سنة ١٧٨٣ الخ
 هذه (وغيرها لم نذكرها) هي المعاهدات التي أُيج بمقتضاها لسفراء
 وقناصل الدول الاوروباوية ان تقضى على حسب قوانين حكوماتها بين
 رعاياها القاطنين في بلاد الدولة العلية وقد سارت هذه المعاهدات في مصر
 قبل انضمامها للمالك الدولة بناءً على توقيع سلاطينها عليها وبعد انضمامها بصفتها
 جزءاً من هذه الممالك واخيراً بناءً على قبول محمد علي باشا الكبير اياها صراحة
 في جوابه المؤرخ ٢٥ يونيه سنة ١٨٤١ على فرمان الصادر له بتاريخ اول
 يونيه من السنة المذكورة وقد جاء ذكرها في جميع القرارات التي صدرت بتولية
 الخديويين التاليين

فصار القناصل يحكمون بين رعاياهم والخائزين للحماية كلما وقعت بينهم
 جرائم في ممالك الدولة العلية او تولدت بينهم خصومات - أما اذا وقع ذلك
 بين احدهم واحد رعايا الدولة فيحاكم هذا وذاك امام المحكمة المحلية بحضور
 القنصل او مندوبه الذي هو في الغالب احد التراجعة

ولم يكن يخشى بادية بدء من هذه الحال في شيء لانها انما كانت بصفة
 احسان او اكرام من قبل الدول الشرقية لمسيحيي الغرب ولان الشرائع
 الاسلامية كانت تحرم عليهم امتلاك العقارات بل وقوانين بلادهم تحرمهم عليهم
 ايضاً خوفاً من ان يكون ذلك سبباً في انقطاعهم بارّة وعدم العودة الى اوطانهم
 وهذا ما لا يرضاه حكوماتهم - فكان وقتئذٍ اقتضى يسكن في دارها ما يلزم
 لاقامته وحولها محلات بقدر عدد التجار التابعين له والكل يحاط بمحدود
 لا يتعدونها ولا يخرجون عنها - ومتى صلحت حالتهم وفت ثروتهم وزادت كانوا
 يعودون من حيث اتوا ليعيشوا بين اقاربهم وابناء جنسهم وفي ظل حكومتهم
 ولكن لما فتحت ابواب الدولة لكل من شاء وايبح الدخول فيها كامل

الإباحة وسهلت طرق المواصلات وتعددت وسهلت التجارة وعممتها اغار الغريون على الشرق وملأوه نجاة كأنهم فتحوه عنوة أو ظفروا به فاستوطنوا به استيطاناً وصار عددهم يأخذ في الازدياد على نسبة عظيمة بدون هدنة وبلا انقطاع وخصوصاً من وقت ان سمح لهم بامتلاك العقارات والانتفاع بها والتصرف فيها كالعثمانيين أنفسهم (فرمان سنة ١٨٥٦ و فرمان سنة ١٨٦٣ و فرمان سنة ١٨٦٩) ففكر القناصل حينئذ في السلطة التي بين ايديهم ورأوا انها ذات فائدة عظيمة فاستعملوها آلة لنفوذهم السياسي وتوسعوا فيها كثيراً حتى صار يعيش الغري في حماية قنصله كأنه الحاكم الأعلى والسلطان صاحب الشوكة عين ولا عيان ويدين ولا يذان فصار يتضاعف عدد الاور وباويرين في ممالك الدولة العلية حتى صاروا على ما هم عليه الآن

ولكن الطامة الكبرى من اليهود انامات وتائبها الوخيمة عادت خصوصاً على مصر حيث توسع القناصل في اختصاصاتهم توسعاً يدرکه کل من يعلم بشوكة القوي واقتداره تتقاء الضعيف فاتبعوا عادات خارجة عن نصوص الماهدات واغفلت عنها الحكومة مدة حتى ادعى القناصل انها اصبحت حقاً مكتسباً لهم ولرعاياهم وصارت قانوناً واجب الاتباع

فجرى العرف بمصر ان يحاكم كل منهم امام محكمته فان كان مضرراً حوكم امام المحاكم المحلية وان كان اجنبياً فالامام القنصلية التابع اليها مع ان اليهود انامات القديمة والجديدة باجمعها لا تسلم بذلك بل كلها تعفي بان لا اختصاص للمحاكم القنصلية الا اذا كان الخصمان من جنسية واحدة او اذا وقعت الجريمة من اجنبي تابع لهذه المحاكم أما اذا كان احدهما عثمانياً سواء كان مدعياً او مدعى عليه فالمحاكم العثمانية هي وحدها المختصة^(١) وغاية ما في الامر

(١) انظر مع ذلك المادة ١٠ من المعاهدة بين الباب العالي وانكلترا المتعقبة في

ان لفصلية الحق في ارسال مندوب من قبلها ليحضر التحقيق والمحاكمة — ولكن لسوء الحظ قد تأيد هذا التعدي وصار قانوناً بموجب اللائحة السعيدة الصادرة في ١٥ اغسطس سنة ١٨٥٧ (غاية ربيع اوّل سنة ١٢٧٤) بخصوص الاجانب اذ قضت مادتا ٥٢ و ٥٥ منها بان الجريمة التي تقع من المتهم الاجنبي معها كانت الجناية او البجعة التي ارتكبتها لا يضبط وقائعها غير الفصل مادة ٥٢ : « اذا صدرت من اجنبي ذنوب وجنایات وثبت ذلك بالتحقيق الابتدائي واستحق عليها القصاص والمجازاة فبحسب طالب مأمور الضبطية يصير اجراء وقوع تلك المجازاة بالفصلاتو التابع لما المذنب (اللائحة السعيدة)

مادة ٥٥ : « اذا كان يظهر ان الشخص الاجنبي الذي يقع منه الذنب او الجناية او المخالفة غير تابع لاحد اغصلاتات ويتضع بالقياس على ما تقدّم انه خارج عن كل حكومة اجنية فلأمر الضبطية ان يجري في حقه مجرى الحكومة المحلية بموافقة قوانين البلدة » (لائحة البوليس السعيدة)

فكان المحاكم المصرية كانت تنظر في الخصومات القائمة بين الاهالي وفي الجرائم التي تقع منهم لا غير — وكان يوجد خلافاً ستة عشر او سبعة عشر جهة قضائية كل منها تحكم بين افراد مخصوصين وقوانين مخصوصة وهي تلك الفصلات التي نزلت بالصفة التي ذكرناها من الحكومة المحلية كل السلطة القضائية بالنسبة للاجانب بل وبالنسبة للمصريين اذ كانوا يُجبرون على التقاضي امام الفصلاتو اذا كان المدعى عليه اجنياً بحجة العرف والمادة ومن جملة

سبتمبر سنة ١٨٧٥ : « واذا اتهم احد الناس انكليزياً بأن اضره بالرما وامنشهد بشهود زور ضدّ ذلك الانكليزي فلا يسمع قضائنا دعواه بل تحال الدعوى الى السفير يصدر حكمه فيها وفي امكان ذلك الانكليزي دائماً ان يلقي الى حماية السفارة » (قاموس الادارة والقضاء جزء رابع صحيفة ٦٥٤)

الاهالي الحكومة المصرية فكان يدعي القناصل انها كسائر الافراد العثمانيين مضطرة لان ترفع دعاوها امام القنصلية متى كان خصمها اجنبياً - وكثيراً ما وقعت الحكومة في حيرة عند ما كانت تريد ان ترفع قضية على احد الاجانب فتتوقف بين السير في القضية أمام سلطة اجنبية تحكم بقوانين اجنبية في بلادها وارضها وبمالكها الخاضعة لها وبين ترك حقوقها واختزال اموال الامة المصرية واكثر من ذلك ان اصحاب الحقوق ضد الحكومة المصرية كانوا يتخوفون من رفع الدعوى ضدها امام المحاكم المحلية فكانوا يستعينون بقناصلهم ويستحصلون على حقوقهم بواسطة الطرق السياسية ونذر ان اقتنعوا بما يستحقونه عدلاً ونفع هذه الحال كان من الصعب جداً ان لم يكن من الاستحجال - وقت عمل العقود - معرفة المحكمة التي سترفع اليها الدعوى اذا حصلت صعوبات عند التنفيذ او القوانين التي سيحكم بمقتضاها - واعظم دواء لذلك كانت تستعمله الحكومة والافراد هو تعيين المحكمة التي تُرفع اليها الدعوى في نفس العقد

واذا كان المدينون والضامنون تابعين كل لقنصلية وجب رفع الدعوى ضد كل منهم امام قنصلية وربما أدَّى ذلك الى احكام متناقضة يصعب تنفيذها ولا ينبغي ما كان ينجم عن ذلك ايضاً من عدم استقرار الملكية العقارية والحقوق العينية التي تُرتب عليها

اما الاستشافات بالنسبة للاجانب فكانت ترفع امام المحكمة الاستشفائية الكائنة في البلد التابع لها المدين

وبالجملة كانت السلطة القضائية للحكومة المصرية ضعيفة للغاية وكانت المحاكم متعددة والقوانين التي تحكم بموجبها مختلفة كل الاختلاف حتى ترتب على ذلك عطل في الحركة التجارية وعدم الامن في المعاملات وعدم استقرار

الملكية والحقوق العينية. نتج عنه خصوصاً هضم حقوق الامة المصرية ونكران
ألزم الاشياء لسلطة الحكومة المحلية

فلما تولى سمو اسماعيل باشا الحديوي الاسبق على الارايكة الحديوية في
سنة ١٨٦٣ مسيحية فكر للحال في تقليل سلطة القنصليات القضائية واضاعف
هذهها السياسي الذي كان يفوق بكثير في القطر نفوذ الحكومة نفسها وازداد
فيما بعد بازدياد الديون وتعدد الاستقراضات — فبذل دولتو نوبار باشا وزير
خارجية الحكومة المصرية وقتئذ جهده وعمل طاقته مدة ثماني سنوات متوالية
بدون ملل ولا ابطاء لدى الدول الاوروبية حتى تحصلت الحكومة المذكورة
على انشاء المحاكم المختلطة فابتدأ برفع تقرير شهرته غنية عن الذكر للجناب
الحديوي بين فيه جميع المضار الناتجة عن الحالة الحاضرة وازاد اليه مشروع
انشاء المحاكم المختلطة شرح فيه كيفية تشكيلها واختصاصها والقوائد التي
تنبع عنها

وقد عرض هذا التقرير على الدول في اغسطس سنة ١٨٦٧ وبناء عليه
اخذت كل دولة تبحث فيه وتداول في مشروع انشاء المحاكم الجديدة وانعقدت
بباريس لجنة فرنسائية لمطالعة هذا المشروع فقررت عدم صلاحيته واشارت
بعض تنقيحات في الترتيب القضائي بمصر لا تفيد بشيء

وفي ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٩ انعقد قومسيون دولي بمصر ويعد ان
تباحث طويلاً في مطالب الحكومة المصرية وفي تقرير اللجنة الفرنسية انفصل
في ١٧ يناير سنة ١٨٧٠ بعد ان قرّر بلزوم تعديل النظام القضائي بمصر —
فاشار بانشاء محاكم مختلطة مركبة من مصريين واجانب لتحكم في المنازعات
المدينة والتجارية ليس فقط بين الاهالي والاجانب بل وبين الاجانب المختلفي

الجنسية^(١) حتى توحيد الجهات القضائية وتعرف المحكمة المختصة وقت المعاملات ويعلم القانون الذي سيقضي به فتتحسن الحال وتتم التجارة ويستتب الأمن في المعاملات ويكون كل انسان عالماً بنتيجة اعماله وما سترتب عليها في كل حال حق العلم

ورأي ضرورة اختصاص المحاكم الجديدة بالحكم في المخالفات والجنابات التي تقع من الاجانب اذ لا يقضى للحكومة الاستئصال على تمام النظام العام اذا استمر هؤلاء الاجانب تابعين لقناصلهم او لمحاكم بلادهم وقال بوجود افراد هذه المحاكم بالاخص في المسائل العقارية كي يستقر قرارها وتوحد قواعدها فتكون ظاهرة معلومة

وعملاً بهذا القرار شرع دولتو نوبار باشا بالاتفاق مع نفاثلو الصدر الاعظم في ابريل سنة ١٨٧٠ ومع الدولة الفرنسية في مايو سنة ١٨٧٠ في عمل لائحة ترتيب المحاكم المختلطة - وقد سن ايضاً قانون مدني وتجاري وقانون للرافعات وقانون للعقوبات وآخر لتحقيق الجنابات

وبالانتهاء من عملها ربما كانت المحاكم المختلطة ابتدأت في العمل على مقتضى ما قرره القومسيون الدولي في جميع المسائل تقريباً ما عدا القضايا المختصة بالعقارات ولكن الحرب التي انشبت بين المانيا وفرنسا أوقفتها ليوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٧٥ حيث افتتحت رسمياً بحضور الجناب الحديوي وابتدأت في العمل ولكن اختصاصها اقتصر على المسائل المدنية والتجارية وعلى المخالفات وبعض الخبز والجنابات وذلك بسبب مقاومة فرنسا في المؤتمر الذي انعقد

(١) وقد كانت اتى تقرير نوبار باشا الاختصاص في هذه الحالة الاخيرة للتفصيلات ولا نعلم لذلك سبباً فربما رأى دولته وقتئذ انه من الصعب نزع هذه السلطة من التفصيلات او ظن ان لا ضرر من ابقاء النصل في ذلك للتفاصيل

بالاستانة في سنة ١٨٧٣^(١) لمشروع القومسيون الدولي واتفاق بقية الدول معها في المقاومة واحدة بعد اخرى وتقرر ايضاً بالاجماع في هذا المؤتمر جعل المحاكم لطة مؤقتة لمدة خمس سنوات وعند انتهاء هذه المدة تطلب كل مرة الحكومة المصرية من الدول التصديق على استمرارها

وبناء على هذا القرار عقدت الحكومة المصرية مع الدول على التوالي معاهدات قبولهن لهذه المحاكم^(٢) وهالك بيان تشكيلها واختصاصها

تشكيل ٠ - المحاكم المختلطة كالمحاكم الاهلية درجتان ابتدائية واستئنافية
فيوجد محكمتان ابتدائيتان الواحدة بالاسكندرية والاخرى بمصر اما
محكمة المنصورة فالتيت بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١
ولم يبق بهذه المدينة سوى مأورية جزئية من قاضي واحد وأحد اعضاء النيابة
ثم عدد من الكتبة والمحررين - ويور سعيد مأورية جزئية اخرى كأمورية
المنصورة

واما محكمة الاستئناف فموجودة بأسكندرية
وكل هذه المحاكم مركبة من قضاة اجانب وقضاة من الاهالي وتصدر
الاحكام الابتدائية باسم الجنايب الحديوي من خمسة قضاة ثلاثة منهم اجانب
واثنان وطنيان وتصدر الاستئنافية باسم سموه ايضاً ولكن من سبعة قضاة اربعة
منهم اجانب وثلاثة وطنيون

(١) عقد هذا المؤتمر بحضور مندوبي دول المانيا وانكلترا والنمسا وبلجيكا واسبانيا
والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا وهولاندة وروسيا واسوج وزوج
(٢) وعدد هذه الدول اربعة عشر المانيا والنمسا وبلجيكا والهاينرك والولايات
المتحدة باميركا واسبانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى واليونان وهولاندة وايتاليا والبرتغال
والروسيا واسوج وزوج

ولكل من هذه المحاكم رئيس شرف مصري تعيينه الحكومة ونائب عن الرئيس ينتخبه المحكمة كل سنة من الاجانب وهو في الحقيقة الرئيس العامل (مادة اولى وثانية وثالثة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة)

اما الاحكام الجنائية فتصدر من قاضي واحد في المخالفات ومن قاضي وطني واثنين من الاجانب واربعة محلفين يُنتخبون ضمن الاجانب ويجلسون مع القضاة في الجنب ومن قاضي وطني وقاضيين اجنيين يُعينون كل مرة من قضاة محكمة الاستئناف ومن ١٢ محلفاً من الاجانب يكون نصفهم على الاقل من جنسية المتهم في الجنايات وان وجد اكثر من متهم واحد فيجب ان يكون عدد المحلفين من جنسية كل منهم مساوياً للمحلفين الذين من جنسية الآخر ويحضر في كل هذه المحاكم عضو من النيابة العمومية

اما اللغات المستعملة امام المحاكم المختلطة فهي العربية والايطالية والفرنساوية (مادة ١٦) وقد اضيفت اليها اخيراً اللغة الانكليزية

ويعين جميع القضاة بأمر عال بناءً على اقتراح الدول للحكومة المصرية كل واحدة فيما يتعلق بالقضاة التابعين لها (مادة ٥) وجميعهم غير قابلين للعزل (مادة ١٩ و ٢٠) على ان هذا الامتياز لا يبقى الا لمدة الخمس سنين المتفق على امتداد المحاكم المختلطة لها

واعضاء النيابة يُعينون ايضاً بأمر عال وهم قابلون للعزل (مادة ٩) واحكام محكمة المخالفات تستأنف ان كانت صادرة بالحبس امام محكمة الجنب (مادة ٥٢ قانون تحقيق جنايات مختلط)

واحكام محكمة الجنب تستأنف امام محكمة الاستئناف باسكندرية اما احكام محكمة الجنايات فهي غير قابلة للاستئناف ولكن يسوغ لكل من النيابة والمحكوم عليهم ان يتظلوا بطريق النقض والابرار امام محكمة الاستئناف

أولاً اذا كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون
ثانياً اذا حصل خطأ في تطبيق القانون
ثالثاً اذا كان هناك اوجه مهمة لبطلان الاجراءات (بما فيها اقتراع
المحلفين)

ومحكمة الاستئناف تحكم - بشرط ان لا يكون في هيئتها احد من قضاة
محكمة الجنايات - برفض الطلب اذا رأت رفضه في اي حال من الاحوال
او قبوله وبالبراءة في الحالة الاولى او باحالة القضية على محكمة جنايات مشكلة
تشكيلاً جديداً في الحالتين الاخيرتين (مادة ٢٥١ و ٢٥٢ من قانون تحقيق
جنايات مختلط)

ويتنمى الجميع لوائش مجلس اعلى منتظم وموحد لاحكام المحاكم المختلطة
والاهلية في المسائل العمومية كسائل الاختصاص وتقرير الاجنبي وتفسير
بعض النصوص وغير ذلك من المسائل التي طال بخصوصها العناد بينهما حتى
اضل الناس واضر كثيراً بالمعاملات وقل الامن فيها شأن كل المنظمات
المعقدة المتعددة كالنظام القضائي بمصر

اختصاص ٠ - تختص المحاكم المختلطة بنظر جميع المسائل المدنية
والتجارية بين الاجانب والاهالي او بين الاجانب المختلفي الجنسية - ومع ذلك
فهي تنظر في جميع المسائل العقارية ولو كان الحصان من جنس واحد ولكن
على شرط ان يكونا اجنبيين : « للمحاكم المختلطة وحدها النظر في المنازعات
المدنية والتجارية القائمة بين الاهالي والاجانب او بين الاجانب المختلفي
الجنسية ما عدا ما يتعلق منها بالاحوال الشخصية ولما ايضا ان تحكم في دعاوي
الحقوق العينية على العقارات ولو كان الحصوم من جنسية واحدة (مادة ٩

اختصاص
المحاكم
المختلطة

من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة (١)

وتنظر في الجنج والجنایات التي تقع بخصوص تنفيذ احكام واوامر المحاكم المختلطة

والجنج والجنایات التي تقع من رجال وموظفي المحاكم المختلطة اثناء تأدية وظائفهم او تعدياً لحدود وظائفهم (استعمال قوة او غيره) ولولا ان نظر هذه الجرائم بمعرفة المحاكم المختلطة مما يستوجب حتماً حسن سيرها وانتظامها واحترام رجالها لكانت الدول اوقت الفصل فيها للتقصيدات

واخيراً فالمحاكم المختلطة تحكم في جميع المخالفات المذكورة بقانون العقوبات المختلط (مادة ٦) وقد صدر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٩ امر عال قضى باختصاص المحاكم المختلطة بالحكم فيما « يكون متبعاً الآن او ما تصدره فيما بعد الحكومة المصرية من الاوامر الخاصة بالاصول المتعلقة بالاراضي والجسور والترع وحفظ الآثار اقدمية والتنظيم والاجراءات الصحية والضبط والربط في المحلات العمومية كالفنادق (اللوكاندات) والقهاوي والمنازل المفروشة المعدة للايجار والخمير ومحلات المومسات وغير ذلك ودخول الاسلحة والمواد القابلة للانفجار او المخرطة وبيعها وحملها وعوائد الصيد ولائحة العربات وغيرها من وسائل النقل والضبط والربط في المين والملاحة والكباري والتسول ودوران الانسان على هوى نفسه والتجول للبيع وغيره والمخلات المتعلقة للراحة والمضرة بالصحة والمخرطة وعلى وجه العموم جميع اللوائح القائمة العامة المختصة بالضبط والربط والامن العمومي » (مادة اولى منه)

وبناء على هذا الامر قد صدرت لائحة المواليد والوفيات ولائحة تطعيم

(١) انظر بخصوص هذا الموضوع والبحث فيه كتاب الدكتور عبد الله سميكه

الجدري ولائحة المجلات العمومية وغيرها

ولكن لا تسري مثل هذه الاوامر واللوائح على الاجانب ولا تحكم بها المحاكم المختلطة الا اذا عُرِضت اولا على محكمة الاستئناف المختلطة وتصدق عليها منها في هيئة الجمعية العمومية بعد التحقق من الامرين الآتين اولا : « ان القوانين واللوائح المقدمة للنظر فيها هي عمومية وتسري على جميع سكان القطر بدون استثناء »

ثانيا : « انها لا تشمل على حكم مخالف لنص المعاهدات والاتفاقات وان احكامها لا تشمل على عقوبات اشد من عقوبات المخالفات » وقد صدقت الدول على هذا الامر وصدقت في اليوم نفسه على امر عال آخر باستمرار المحاكم المختلطة مدة خمس سنوات جديدة ما عدا دولة اليونان فانها لم تصدق على الاستمرار الا لمدة سنة واحدة - وهذا هو معنى قوله في آخر المادة الاولى «...» وذلك مع مراعاة القيد المنصوص عليه في المادة الثانية من امرنا المذكور قبل « ولكنها عادت قبلت استمرارها لخمس سنوات فسقط بذلك هذا القيد ويؤخذ صراحة من نهاية المادة الثانية ان الدول لم تقبل باعطاء المحاكم المختلطة الاختصاص بالحكم في المخالفات الخارجة عن قانون العقوبات الا في المواد المنوثة عنها بالمادة الاولى دون سواها فاذا وقعت من احد الاجانب مخالفة لاحد الاوامر التي لم تصادق عليها محكمة الاستئناف فلا يمكن ان تنظر فيها المحاكم المختلطة

اما من جهة اختصاص كل درجة من درجاتها بالنسبة لاهمية الموضوع فانظر المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٢ من قانون المرافعات المختلط^(١)

(١) مادة ٢٨ من قانون المرافعات المختلط تنعبد المحكمة الابتدائية احد قضاتها بصفة قاضي جزئي لينظر في المواد المدنية الآتية

وبالجملة فإن المحاكم المختلطة هي كالمحاكم الإلهية محاكم مصرية تنظر في المنازعات التي تقدم بين الأجانب والأهالي وسنين بالتفصيل من م
الأجانب ومن م الأهالي في القسم التالي
ويستثنى من اختصاصها القناصل السياسيون وموظفو القنصلات
وعائلاتهم وكل من كان تابعاً لهم

« أن الامتيازات والسموحات والمعافاة المتمتع بها القنصليات الأجنبية
والموظفون التابعون إليها حالاً وعملاً بالعادات السياسية والمعاهدات الرعية تبقى
مستمرةً بأكملها ومعمول بها وبناءً على ذلك لا يحاكم أمام المحاكم الجديدة وكلاء
الدول والقناصل والقيس قناصل وعائلاتهم وكل من كان تابعاً لهم — ولا تنفذ
أحكام القضاء المستجد لا على اشخاصهم ولا على محلات سكنهم »

أولاً بصفة انتهائية في مسائل الديون والمنقولات التي لا تزيد عن ٨٠٠ قرشاً
وبصفة ابتدائية لغاية ٢٠٠٠ قرشاً

ثانياً بصفة انتهائية في المنازعات القائمة بين أصحاب اللوكاندات والعربات والمراكب
وبين السياح فيما يختص بإيجارها أو اجرة نقل البضائع إذا لم تزيد قيمتها عن ٨٠٠ قرشاً
وبصفة ابتدائية لغاية ٨٠٠٠ قرشاً بشرط أن لا يكون هناك نزاع في صحة العقد
ثالثاً وعلى هذا النمط ينظر أيضاً مسائل التعويضات التي يطلبها المستأجر من
المالك لمنعه إياه من التمتع بالشيء المستأجر أو التي يطلبها المالك من المستأجر بسبب
الخسائر التي أصابت بفعله الشيء المستأجر وهذا رذاً بشرط أن لا يكون هناك نزاع في
وجوب التعويض ولا في عقد الإيجار

رابعاً بصفة انتهائية لغاية ٨٠٠ قرشاً وبصفة ابتدائية فيما زاد عن ذلك على
الاطلاق في طلبات دفع الإيجار وثبتت الحجز على المنقولات الموجودة بالحلل المأجرة
وفسخ العقد أو الطرد من هذه الحلل بسبب عدم دفع الإيجار بشرط أن لا تزيد قيمته
عن ٤٠٠٠ قرشاً في السنة وأن لا يكون هناك نزاع بخصوص الإيجار

خامساً بصفة انتهائية لغاية ٨٠٠ قرشاً وبصفة ابتدائية في ما زاد عن ذلك على
الاطلاق في طلبات التعويض بسبب الخسائر التي أصابت الحقول أو الأبنار والمحصولات

« هذا الاحباط مقرر بنوع خاص وقطعي لصالح الدوائر الكاثوليكية
 دينية كانت او تعليمية الحائزة على حماية حكومة فرنسا » (مادة ٧ من الوفاق
 المتقد بين فرنسا ومصر بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤) وغوى هذا النص ان
 الاشخاص المذكورين خارجون عن اختصاص المحاكم المختلطة وتابعون لمحاكم بلادهم
 اما بالنسبة للقناصل فهذه قاعدة دولية متبعة في جميع البلاد ان جميع
 المبعوثين السياسيين خارجون عن السلطة المحلية وتابعون لسلطة الحكومة التي
 ارسلتهم ولا يخفى ان القناصل في مصر هم في الحقيقة مبعوثون سياسيون لان
 الحكومة المصرية لما بعض الاستقلال السياسي فلها ان تعقد معاهدات تجارية
 وجركية بل وسلفيات عمومية (بعد استئذان الباب العالي) فوكلاء الدل
 المكفون بالمفاوضة معاهم في الواقع سفراء سياسيون ذوو سلطة محدودة وعليه
 فاتباع القاعدة التي ذكرناها واجب بالنسبة لهم حتى مع عدم وجود نص صريح
 كالمادة السابقة

اما القيس قباضل وموظفو القنصلات وما يتبعهم من راجمة وقواسمين

بفعل الاشخاص او الحيوانات وفي طلبات التعويض الناشئة عن مسائل تطهير الترع بشرط
 ان لا يكون هناك نزاع في وجود الحق في طلب التعويض وكذلك في مسائل دفع اجر
 الخادمين والقلعة والسجناء

سادساً وبصفة انتهاية في مسائل وضع اليد اذا كان المدعي وضع يده اكثر من
 سنة وكانت دعواه مبنية على حوادث حصلت اثناء هذه السنة وفي مسائل تعيين الحدود
 وتعيين المسافات حسب القانون واللوائح والعوائد فيما يخص بالابنية والاعمال المنفردة او
 المزارع بشرط ان لا يكون هناك نزاع في الملكية

مادة ٢٩ وللحكمة الجزئية ان تنظر بصفة انتهاية ايضاً في جميع الاحوال التي يقضي
 فيها القانون بذلك وفي جميع القضايا التي يطلب فيها الخصوم هذا الطلب
 مادة ٣٢ : تنظر المحكمة المدنية بصفة ابتدائية في جميع القضايا الخارجة عن
 اختصاص المحكمة الجزئية (قانون المرافعات المختلط)

وغيرهم فقد خولت لهم المادة التي ذكرناها امتيازاً غير منحول لهم في القانون الدولي وجعلتهم كالقناصل خارجين عن سلطة المحاكم المخلطة انما يجب حصر هذا الامتياز في حدود النص حصراً دقيقاً بدون توسع ما فلا يخرج عن سلطة المحاكم المخلطة خروجاً مطلقاً ويتبع محاكم بلده سوى القناصل السياسيين المبعوثين من قبل دولهم اما القناصل والقيس قناصل والموظفون المعينون بالقنصليات من اقليمين بمصر فلا يتمتعون بهذا الامتياز المطلق نعم هم خارجون عن اختصاص المحاكم المخلطة سواء كانوا مدعين او مدعى عليهم ولكنهم خاضعون لمحاكمهم القنصلية كما كانوا قبل انشاء المحاكم المخلطة اذا كانوا من المدعي عليهم واذا كانوا مدعين فيطلبون خصمهم امام محكمة القنصلية اذا كان اجنبياً ومن جنسيتهم او امام المحاكم الاهلية (١) اذا كانت من غير جنسيتهم ويشمل هذا الامتياز الاشخاص ومحلات السكن ولا يستمر سوى مدة التوظيف وهو عام لقناصل وموظفي قنصليات جميع الدول لا فرنسا فقط لانه صار من التواعد العادية المقررة في قضاء المحاكم الجديدة التي قبلت بها بكل الدول ويتتبع بهذه الامتيازات عينها جميع الدوائر الكاثوليكية والدينية التابعة للدول التي قبلت بالمحاكم المخلطة دون سواها

محاكم قنصلية — يستنتج من هذا ان المحاكم القنصلية اصحت مختصة
اولاً بالنظر في القضايا المدنية والتجارية التي يكون فيها الخصمان من

المحاكم القنصلية
بعد انشاء
المحاكم
المخلطة

(١) ادعى فيس قنصل نمساوي على فرنساوي مثلاً بدین استحق الدرع، فمن الجهة الاولى الدعاكم القنصلية غير مختصة لانها ليسا من جنسية واحدة ومن الجهة الثانية المحاكم المخلطة غير مختصة طبقاً للمادة السابعة التي نشرتها — اذا يجب الرجوع للمحاكم المصرية العادية التي هي مختصة بكل ما لم يترفع منها نص صريح اي المحاكم الاهلية (عبد الله ميمكة صحيفة ٥٤)

جنسية واحدة غير العثمانية ويكون النزاع قائماً فيها بخصوص منقولات والمحكمة المختصة هي بالطبع القنصلية التابع اليها المتقاضيان

اما اذا كان الخصمان مختلفي الجنسية كأن كان اجنبيين تابعين لدول مختلفة او كان احدهما اجنياً والاخر عثمانياً فالاختصاص للمحاكم المخالطة دون غيرها ولا يلتفت في ذلك الى المدعي دون المدعى عليه او هذا دون ذلك - ٠ - كذلك اذا كانت الخصومة قائمة بخصوص عقار ولو كان الخصمان من جنسية واحدة ولكن بشرط ان يكونا اجنبيين (مادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة) اما اذا كانا من رعايا الحكومة المحلية فللمحاكم الاهلية وحدها النظر في قضاياها جنائية ومدنية وتجارية سواء كان التنازع بخصوص عقارات او منقولات

ثانياً بالنظر في الجرائم التي تقع من الاجانب خلاف الداخلة في اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى المواد ٦ - ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة والامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

ثالثاً بالنظر في مسائل الاحوال الشخصية

والمحكمة المختصة هي التابع اليها المتهم

وكل قنصلية تحكم على مقتضى قوانينها

واستئناف هذه الاحكام يرفع الى المحاكم الاستئنافية بالبلد التابعة اليها

القنصلية وهي معينة في الاوامر الصادرة من الحكومات

ولا يخفى ان هذه التجزئة في الاختصاص مما يضر بالنظام العام وخصوصاً

تحويل الحكم على الاجانب المجرمين للقناصل دون الحكومة المحلية فانه

اجحاف بمقوقها ومخالف لانبسط القواعد الاساسية للحكومات ونظاماتها

وقد اجتهدت الحكومة المصرية جملة مرار في التوصل لامتداد اختصاص

المنجأكم المختلطة في المسائل الجنائية بالنسبة لجميع الاجانب وتعيم اختصاصها في المسائل المدنية والتجارية ولو كان الحصان من جنسية واحدة

وانتقت الدول الموقعة على معاهدات انشاء المحاكم المختلطة على ضرورة تنقيح اختصاصاتها فاهتم مجلس الاستئناف بتخصيص مشروع في هذا المعنى في سنة ١٨٧٨ ولم ينفذ - وفي سنة ١٨٨٠ اجتمع قومسيون دولي ولم ينجح في عمله بسبب حوادث سنة ١٨٨٢ - وفي سنة ١٨٨٤ اجتمع قومسيون دولي آخر ولم يفلح بسبب عدم قبول الدول باقتراحاته فيما يختص بالمسائل الجنائية واخيراً اجتمع قومسيون دولي في ٢٤ مارس سنة ١٨٩٠ تحت رئاسة ناظر الحقاينة وبعد ان بحث في الاختصاصات المدنية والتجارية انفصل بدون ان يقر شيئاً بسبب مطالب الحكومة المصرية في المسائل الجنائية

٣ ❖ في الاهالي والاجانب واصحاب الحمايات ❖

(قانون سنة ١٨٦٩ ولائحة سنة ١٨٦٣)

العثمانيون
والمصريون

العثمانيون والمصريون .
كانت تكتسب الجنسية في الازمان السابقة بالولادة والاقامة معاً فلا يُعتبر وطنياً الا من كان مولوداً من وطنيين ومقيماً بالوطن ولا يمكن الاجنبي المولود من اجنبيين ان ينضم لبلد خلاف بلده ولا ان يعتنق جنسية جديدة الا في احوال استثنائية للغاية - اما الآن فقد اتخذت الشرائع في مسائل تقرير الجنسية الطريق المتوسطة فاعتبرت تارة الولادة وتارة الاقامة ومن هذا القبيل القانون العثماني المتعلق « بتنظيم تابعة البوالة العلية » المؤرخ شوال سنة ١٢٨٥ وسنة ١٨٦٩ الميلاد ويمكن تقسيم الحائزين للجنسية العثمانية الى قسمين اولاً العثمانيون بالاصل - كل مولود من والدين من تبعة الدولة العلية هو عثماني - هذه هي القاعدة العمومية البسيطة المتبعة في كل البلاد: الولد

قانون الجنسية
العثمانية (شوال
سنة ١٢٨٥
— ١٨٦٩)
العثمانيون
بالولادة

تابع لوالديه فاذا كانا عثمانيين فهو عثماني واذا كانا اجنيين فهو من جنسيتها
ولا يلتفت في ذلك للدين فسواء كان الوالدان مسلمين او غير مسلمين القاعدة
هي هي وقد جاء ذلك صراحة في القانون الاساسي للدولة العلية « يطلق اسم
عثماني بدون استثناء على كافة افراد التبعة العثمانية من اي دين ومذهب كانوا
وهذه الصفة العثمانية تفقد او تستحصل على مقتضى الاحوال المعينة قانوناً »
(مادة ثامنة قانون اساسي صادر في ٧ ذي الحجة سنة ١٨٩٣)

غير انه من المقرر ايضاً في اغلب الشرائع ان المرأة تتبع زوجها في
الجنسية ويندرجداً ان لا يتبعه ولذلك لم يعول الشارع العثماني على جنسيتها
فاكتفى بتابعة الوالد وقرّر بان الولد عثماني متى كان الوالد عثمانياً بصرف النظر
عن جنسية الوالدة (مادة اولى من القانون)

وقد يحصل ان الوالدين يغيران جنسيتها العثمانية او يفقدانها لسبب ما
فهل في هذه الحالة يتبعها اولادها ؟ كلابل يقولون عثمانيين لانه لا يعقل ان
شُرود الوالدين عن جنسيتها وحكومتها يعود على اولادها بفقد العثمانية
وبانسلاخهم عن الحكومة كما انه لا يتأتى ان تزول هذه الجنسية عن الاولاد
اذا عوقب الوالدان بالحرمان منها (مادة ٨) لان العقاب شخصي لا يلحق بغير
مستحقه

ثانياً الاستيطان او اكتساب الجنسية العثمانية بالاقامة في الممالك
العثمانية . - كما رأى الشارع العثماني ان لا يحرم الدولة من ابنائها بحجة اقامتهم
في الخارج فاعتبرهم عثمانيين متى كانوا من والدين عثمانيين (او من والد عثماني)
مهما كان محل الاقامة رأى ايضاً ان الاوفق عدم التوقف في منح هذه الجنسية
على الدم ولا على جنسية الوالدين لان المعول عليه انما هو ارتباط الشخص
بالدولة وببلادها او تأدية خدمات جليلة لها او غير ذلك مما يجعله اهلاً لان

العثانيون
بالاقامة او
الاستيطان

يكون عضواً من الدولة ونفراً من الجمع العثماني وبناءً عليه قرّر ان « كل من يقيم في الممالك المحروسة السلطانية يُعدّ من تبعة الدولة العلية وتجري في حقه معاملة اتباعها فاذا كان من تبعة الاجانب تعيّن عليه اثبات تابعيته على موجب الاصول » (مادة ٩)

فجرّد الاقامة بالممالك المحروسة دليل محسوس على الارتباط بالدولة ولو في الظاهر وعلى ان المقيم هو من جنسية البلد التي هو بها كما ان وضع اليد دليل على الملكية مثلاً فكل مقيم بالاراضي العثمانية هو عثماني ما لم يقيم الدليل على انه اجنبي

وللاجنبي الثابتة جنسيته الاجنبية ان « يقدّم استدعاء الى نظارة الخارجية الجلييلة بالذات او بالواسطة ليدخل في تابعة الدولة العلية » (مادة ٤) بشرط ان يكون بلغ رشده حسب المقرّر في شريعته وان يكون قد اقام في الممالك العثمانية مدة خمس سنين متوالية من بعد ان بلغ هذا السن حتى يكون ذلك دليلاً قوياً على ان له روابط شديدة بالدولة العثمانية وبالعثمانيين

اما من يؤدّي خدمات جليلة للدولة او يساعدها مساعدة قوية او خارجة عن العادة بماله او عمله او جاهه او من يقوم بنصرها وقت الشدة بدرجة تدل على ميله الشديد لها او غير ذلك من الخدمات التي تعود على العثمانيين بالفائدة والنفع فاللدولة ترحب به وتساعده على الدخول في تابعيتها « بصورة مخصوصة فوق العادة » وبدون التفات الى توفر اي شرط كان « اذا كان احد من الاجانب لم يغب بالشرائط المقررة في المادة السابقة ولكن علم انه ذو استحقاق للدخول في تابعة الدولة العلية فاللدولة تساعده على ذلك بصورة مخصوصة فوق العادة » (مادة ٤) وتكتسب التابعة العثمانية بهذه السهولة ايضاً المرأة العثمانية التي قدّدت جنسيتها لاقتранها باجنبي ومات زوجها بشرط ان تطلب الرجوع

الى تابعيتها الاصلية في ظرف ثلاث سنوات بعد وفاة زوجها (مادة ٧)

فقدان الجنسية العثمانية -٠ يفقد الجنسية العثمانية كل من تقضي عليه القوانين العمومية للدولة بذلك

وفقدانها ايضاً كل من كان في بلاد اجنبية فقيراً تابعيته او دخل في الخدمة العسكرية عند دولة اجنبية بدون اذن حكومة الباب العالي - غير ان هذا الفقدان ليس بمطلق بل هو متعلق بارادة هذه الحكومة التي اذا شاءت ابتعته في تابعيتها واذا شاءت قررت بسلبه عنها لانه اذا كان الفقدان غير متعلق على ذلك لاستعمل كثيرون هذه الوسيلة للهرب من الواجبات العمومية كالخدمة العسكرية مثلاً او لمقاصد اخرى

« ومن سقطت تابعيته على هذا الوجه امتنع عوده الى المالك السلطانية » (مادة ٦) لانه اصبح شارداً عنها خائناً لها وبغضاً اياها فلا يستحق ان يعود اليها ويتمتع بوجوده فيها بين اهله واقاربه ومواطنيه وبالحقوق المالية بل يجب ان يحرم من كل ذلك جرماناً مؤبداً ويفقدانها ايضاً من غير تابعيته باذن الدولة (المادة ٥) ^(١)

(١) هذه المادة الخامسة تخص بالعثمانيين المقيمين في الممالك العثمانية بعكس المادة السادسة التي تتعلق بالقيمين في البلاد الاجنبية وهذا يظهر جلياً من مقارنة المادتين ولانه بدون هذا الفرق تصبح احدهما بدون فائدة وهذا بما لا يمكن القول به وهماك نهما مادة ٥ : « من دخل في تابعة الدول الاجنبية باذن الدولة العلية ينزل منزلة الاجانب من يوم تغيير تابعيته الاصلية وعلى هذا الوجه تجري معاملته اما من دخل فيها بدون اذن فتحسب تابعيته الحديثة كأنها لم تكن وتجري معاملته كعاملات اتباع الدولة العلية في جميع الامور وعلى كل حال يتوقف ترك تابعيته الاصلية على الارادة السلطانية »

مادة ٦ : « اذا بدل احد تابعيته في ديار الاجانب بدون اذن الدولة العلية او دخل في الخدمة العسكرية عند دولة اجنبية فللدولة العلية ان تسقط تابعيته متى شاءت ومن سقطت تابعيته على هذا الوجه امتنع عوده الى المالك السلطانية » (قانون عثماني سنة ١٨٦٩)

فالعثمانيون المقيمون بالملك العثمانية لا يمكنهم ان يغيروا تابعيتهم الا باذن الدولة العلية اما من يدخل في تابعة دولة اجنبية بدون استئذان فتحسب تابعيته الجديدة كأن لم تكن ويعامل كبقية العثمانيين : « وعلى كل حال يتوقف ترك تابعيته الاصلية على الارادة السلطانية » (المادة ٥) وهذا الحكم عادل لانه لا يجوز ان ينسحق عن الدولة اشخاص تابعون لها مع كونهم بمالكها ويتمتعون بسائر حقوق رعاياها ولا بد ان يكون لهؤلاء الاشخاص ما رُب حتى انهم ينفخون لدول اخرى مع وجودهم ببلاد الدولة ولا يخلو الحال من امرين اما ان تكون هذه المقاصد حسنة واما ان تكون سيئة فان كانت الاولى فلما لا يطمعون حكومتهم عليها وبأخذون التصريح منها وان كانت الثانية وجب الوقوف عثرة في سبيلها وحرمانهم منها

ومع ذلك فترى ان الحاكم المختلطة رغماً عن هذا القانون وعن لائحة ١٩ اغسطس سنة ١٨٦٣^(١) سارت في احكامها سيراً لا يمكن حمله الا على شدة رغبة هذه المحاكم في توسيع اختصاصها اما المحاكم الاهلية فتطبقها بالحرف ولا تقبل المسائل الفرعية بعدم الاختصاص التي تُرفع اليها بناءً على كون المدعي عليه او المتهم قد خرج عن الجنسية العثمانية الا اذا توفرت شروط هذه القوانين هذا هو كل القانون المهابوني المتعلق بالجنسية العثمانية وهو كما نرى تنقصه اشياء كثيرة

هل لحديوي
مصر ان يمنح
الجنسية العثمانية
او يأذن
بالانسلاخ عنها

بقى علينا ان نعرف هل لحديوي مصر ان يمنح الجنسية العثمانية او ان يأذن لعثماني بالانسلاخ عنها^٢ يقول الكثيرون ان لسموه هذا الحق بصفته

(١) سيأتي ذكر هذه اللائحة عند التكلم عن الحماية في هذا الفصل

نائباً عن الحضرة السلطانية من جهة ولأن له السلطة في سن قانون الجنسية المصرية لتعلق ذلك بإدارة القطر الداخلية من جهة أخرى ولا يخفى أن كل مصري عثماني فكيف لا يكون له الحق إذاً في منح الجنسية العثمانية أو التصريح بالانضمام الى غيرها نعم ان القانون يقضي « بتقديم استدعاء لنظارة الخارجية » ولكن ذلك لا يقلل البتة من حقوق خديوي مصر التي منحها له القرمات ولا يبني عليه مساس بسلطته بصفته نائباً عن الحضرة السلطانية في الديار المصرية وإذا اخذنا بهذه النصوص حرفياً واعتبرناها حجة لوجب ان لا يسمح للخديوية بحق تنظيم الجنسية المصرية (لان المصرية يبني عليها العثمانية والانسلاخ عن الاولى ينتج عن الانسلاخ عن الثانية) وهذا ما لا يسلم به احد - اما نحن فنقول ان ليس لسموه هذا الحق لانه نائب عن جلالة السلطان فيما يختص بالشؤون المصرية فقط وبمحدود معلومة لا فيما يتعلق بالشؤون العثمانية ولان الجنسية المصرية خلاف الجنسية العثمانية فاذا كان كل مصري عثمانياً فليس كل عثماني مصرياً بل لكل منهما حقوق وواجبات مختلفة فلا المصري مجبر على الخدمة في الجيش العثماني ولا العثماني ملزم بالانضمام في سلك الجندية المصرية مثلاً فالجنسية العثمانية لا تمنح ولا تسلم الا بمعرفة الحكومة العثمانية وكذلك الجنسية المصرية متعلقة بالحكومة المصرية وحدها

ولنتكلم الآن عن الجنسية المصرية خاصة فنقول انه لا يوجد قانون مصري للجنسية فيجب اذاً تطبيق القانون الهايوتي الذي شرحناه غير ان الجنسية المصرية قد يترتب عليها حقوق وواجبات لا تكفي فيها العثمانية (كالاستخدام والتوظيف في الحكومة المصرية والانتخاب في الهيئات المصرية الانتخابية والخدمة العسكرية على مذهب البعض الخ) ومع ذلك فلا يوجد بالقوانين المصرية سوى نص قصير جداً سن لا يوجه خصوصي وانما استطراداً في لائحة

الجنسية المصرية

المستخدمين التي صدرت في ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ وتعدّلت أخيراً في ١٣ مايو سنة ١٨٩٥ فقد جاء بالمادة الثامنة عشر منها ان « كل طالب استخدام يعيّن حديثاً او يُعاد للخدمة يجب ان يكون من المصريين » ونص المادة ١٩ منها انه « يُعتبر من المصريين رعايا الدولة العلية المولودون في القطر المصري ورعايا الدولة العلية المتوطنون فيه منذ خمس عشرة سنة على الاقل »

وقد جاء مثل هذا النص ايضاً في لائحة ترتيب درجات القضاة واعضاء النيابة وكيفية ترقيهم الصادرة في نوفمبر سنة ٩٣

فكل عثماني مولود في مصر هو مصري
وكل عثماني لم يولد في مصر ولكنه توطن فيها مدة خمس عشرة سنة على
الاقل هو مصري

والعثماني هو من كان موّدياً لشروط قانون سنة ١٨٦٩
ولكن هل هذه المصرية مطلقة ام تُعتبر فقط بالنسبة للاستخدام وبمعنى
آخر هل من ادّعى شروط المادة ١٩ يتمتع بجميع حقوق المصريين فينتخب
ويُنتخب ويتدبّر ويتدبّر وينوب عن الامة وتحمل كامل الواجبات المفروضة
عليهم كالخدمة العسكرية وتؤدي الضرائب بأجمعها الخ او يتحوّل له حق
الاستخدام لا غير

وهل لا يمكن اكتساب المصرية لمن كان غير عثماني مهما اقام في القطر
المصري ومهما ادّعى من الخدمات وكيف يكتسبها ومتى وفي اي حال تفقد
هذه المسائل وغيرها لم يأت بجلها الشارع للآن مع ما هي عليه من
الاهمية كما لا يخفى على كل مشتغل بهذا الموضوع

فالحاجة شديدة لعمل قانون منظم للجينية المصرية حتى يعلم تمام العلم من
هو المصري وغير المصري فتتمتع الاول بسائر الحقوق ويلزم بكل الواجبات

بلا استثناء ولا تمييز وليحرم الآخر منها كما انه لا يلزم بشيء من الواجبات اذ ليس من العدل ان يدعى الانسان المصرية وقت التمتع بالحقوق التي تُنجم عن هذه الجنسية كما يحصل ذلك خصوصاً وقت الاستخدام وان يتجنى عنها ويتبرأ منها وقت ان يُطلب منه تأدية واجبات المصري

الاجانب ١٠- يؤخذ جلياً من تاريخ المحاكم المختلطة ومن النصوص الاجانب التي ذكرناها ان المقصود بالاجانب رعايا الدول التي عقدت معها اليهود نامات دون سواها أما التابعون للبلاد الاخرى فهم خاضعون حين وجودهم بالاراضي العثمانية للقوانين العثمانية (ما عدا فيما يخص بالاحوال الشخصية فانهم تابعون لقوانينهم) على حسب القاعدة الدولية القاضية بذلك التي لا يجوز العدول عنها الاً بنص صريح - ويستتج ذلك ايضاً من المخابرات التي حصلت بين الحكومة المصرية والدول بخصوص انشاء المحاكم المختلطة ولا يقل ان رعايا الدول التي ليس لها قنصل بمصر وكانت تحاكم امام المحاكم الاهلية قبل سنة ١٨٧٥ اصبحت قضايها بعد انشاء المحاكم المختلطة من اختصاص هذه الاخيرة وحدها ولا يمكن ان يُقبل هذا القول ممن هو تابع لحكومة لا تزال هي ورعاياها خاضعة في بلادها لنفس تلك اليهود نامات وزد على ذلك ان المحاكم المختلطة انشئت بناءً على تظلم الحكومة المصرية من المحاكم القنصلية فهل كان خلاف التريين يحاكم امام هذه المحاكم

ولكن رغماً عن ذلك قد توسعت المحاكم المختلطة في الموضوع لتزيد اختصاصاتها واهميتها فاعتبرت اجانباً جميع المسيحيين الغير عثمانيين على الاطلاق ولولم يعتقد بين حكومة الباب العالي وحكوماتهم عقد ما (قرار مجلس الاستئناف الصادر في مارس سنة ١٨٧٧) بل وجميع الخارجيين عن الدولة مهما كان دينهم (قراره يونيه سنة ١٨٧٩) وهي ترتكن في ذلك على بعض معاهدات^(١) وعلى

نصوص القانون المختلط بحجة انها تقصد « الاجانب » معها كانوا لا المسيحيين ولا رعايا الدول التي ابرمت معها العهود ثامات بل وقد ذهب هذه المحاكم الى ان النصوص تخوّل لما النظر في جميع القضايا التي لها مساس « بفائدة الاجانب » ولو كانت بين رعايا الحكومة المحلية وعليه فهي تعتبر المصالح التي بها مراقبون من قبل الدول مصالح اجنبية لها وحدها الاختصاص بنظر قضاياها فالدومين والدائرة السنية والسكة الحديد مصالح اجنبية يجب ان تُرفع جميع قضاياها سواء كانت مع اجانب او مع عثمانيين امام المحاكم المختلطة لان الاجانب اصحاب الدين لهم فوائد عديدة في هذه المصالح فالمحاكم المختلطة تميز بين نوعين من المصالح والشركات — مصالح وشركات مصرية ومصالح وشركات اهلية (Egyptiennes et Indigènes) فالاهلية (Indigènes) هي المركبة من رعايا مصر بين لا غير وليس بها سوى شؤن مصرية محضه والمصرية (Egyptiennes) هي التي لها علاقة بالاجانب ولهم فوائد فيها

ورأينا ان هذا المذهب ساقط بالمرّة فلا سمعنا بنص يؤيده ولا علنا بقاعدة قانونية تجعله مقبولا والمادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لم تخصها الا بالقضايا بين « الاهالي والاجانب » او بين الاجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة ولم يذكر فيها ولا في النصوص الاخرى شيء يفهم منه مسألة فوائد الاجانب التي قالت بها محكمة الاستئناف المختلطة وخصت نفسها والمحاكم

(١) معاهدة ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٥ بين الباب العالي ودولة ايران — جاء في هذه المادة ان رعايا الدولة الجمعية يعاملون في البلاد العثمانية كأحسن معاملة ممنوحة لاجانب ولكن ذلك لا يكفي لتزج الاختصاص برواية القضايا بين الايرانيين والعثمانيين من المحاكم الاهلية وجعلها من اختصاص المحاكم المختلطة لان هذه لم تنشأ الا لتحل محل المحاكم القنصلية ودولة ايران لم يكن لها من قبل سنة ٧٥ محاكم من هذا القبيل

التابعة لها بنظر قضايا عديدة بناءً عليها

بل يؤخذ من نفس احكام المحاكم المختلطة ان هذا الرأي لا يعول عليه
فهي تقول بعدم اختصاصها بنظر قضايا شركة المياه بمصر مع ان الاجانب لهم
فوائد عديدة بها وتدعي في آن واحد الاختصاص بنظر قضايا شركة قنال
السويس وغيرها من الشركات المؤسسة في مصر بمجرد وجود بعض الاجانب
فيها وهي تبين لشركات التضامن ان تتخذ جنسية احد اعضائها وغير ذلك من
الخطب والحاظ الذي يقصد به سلب معظم اختصاصات المحاكم الاهلية — اما
هذه الاخيرة فهي تحكم باختصاصها في القضايا التي من هذا القبيل وتعتبر
جميع المصالح مصرية اهلية ولا تقبل التقسيم الذي تقول به المحاكم المختلطة لانه
عار عن كل اساس

الحمايات ٠ — كانت الامتيازات ممنوحة في الاصل لرعايا فرنسا وحدها الحمايات
ولذلك كانت تلتجئ الى سفارتها وتحتج رايها رعايا الدول المسيحية
الاخرى ليحصلوا على هذه الامتيازات ثم اشتركت معها دولة انكلترا في ذلك
ثم بقية الدول على التوالي

وقد اُتفق في العهود نامات التي عُدّت معها على ان الامتيازات الممنوحة
لرعايا الدول تمنح ايضاً لمستخدمي السفارات والقنصلات العثمانيين^١
« ان الامتيازات والمسوحات الممنوحة للفرنسيين تمنح ايضاً لترجميم
المستخدمين لدى سفرائهم » (مادة ٤٣ معاهدة سنة ١٧٤٠)

« لسفراء جلالة ملك فرنسا وقناصلها ان يستخدموا من شاؤوا من المترجمين
واليسابقيية وليس لاحد ان يجبرهم على استخدام من لا يوافقهم استخدامه »
(مادة ٢٥ منها)

« الخمسة عشر نفرًا فقط من الرعايا والتبعة العثمانية المستخدمون لدى القناصل يعفون من الضرائب ولا يكفرون بخصوصها » (مادة ٤٧ منها)

وقد وردت نصوص أخرى جمة في المعاهدات التالية والمعاهدات التي عقدت مع الدول الأخرى صرحت بذلك أيضاً

غير أن القناصل قد تفاووا في هذه الحقوق وتعدها الحدود فصاروا يستخدمون عدداً عديداً لا لزوم له من الرعايا العثمانيين لتخيم الحماية بل وقد اتجرت بها بعض القنصلات فصارت تتبعها بيعاً مقابل ثمن معلوم يرتفع ويهبط على حسب الأحوال أو قل على حسب الأسواق وقد زادت الطين بلة باعتبار الحماية حقاً مكتسباً ينتقل بالوراثة

فإنشاء من هذه المضار قد اصدر الباب العالي لائحة بنظام القنصلات مؤرخة ٢٣ صفر سنة ١٢٨٠ (٩ أغسطس سنة ١٨٦٣)

وهالك أهم أحكامها :

أولاً عدد وظائف المترجمين واليسجية لا يزيد عن أربعة من المترجمين وأربعة من اليسجية في القنصلات الجزائرية وثلاثة في القنصلات التابعة للقنصلات الجزائرية واثنين في التيس قنصلات ووكلات القنصلات (مادة أولى من اللائحة)

ويجب اعلان الدول باسمائهم ومحل اقامتهم

ثانياً لا يمكن تعيين زيادة عن هذا العدد إلا بمخاطبة الحكومة والناطق معها والاستحصال على تصريح خصوصي منها يسنى بالبراءة ^(١) وكذلك لا يمكن

(١) ومع ذلك فالأجراة العثمانيون لدى القناصل الخارجون عن الحماية لا يمكن أن يباشروا في حقهم إجراءات الأ بصورة تليق باحترام القنصلات فلا يمكن مثلاً ضبط احداهم الا بعد اخبار القنصل (مادة ١٢ من اللائحة)

تعيين ترجماً ممتازاً في بلاد احدى الحكومات التابعة للدولة العلية (مصر مثلاً) الأبعد الاستحصال على « كتاب وزيري الى الحكومة المقصود تعيين ذلك الترجمان في بلادها تصريحاً لما يعرفه بالصفة المذكورة وبدون الكتاب المذكور يُجبر على الحكومة المحلية ان تعرف احداً أياً كان بالصفة الآفة الذكر » (مادة ٢ و ٣)

على ان الاستحصال على البراءة صار امراً ضرورياً لكل من اراد تغيير تابعيته العثمانية من يوم صدور قانون تنظيم التابعة العثمانية المؤرخ في شوال سنة ١٢٨٥ (مادة ٥ منه)

ثالثاً الحماية شخصية ومتعلقة بالوظيفة فتدوم ما دامت الوظيفة وتزول بزوالها او بوفاء صاحبها ولا تمتد للاقارب ولا للاولاد ولا تنقل بالوراثة : « أما الحماية الممنوحة لموظفي القنصلات المتنازين فهي شخصية ومتعلقة بوظائفهم وتزول حال وفاتهم او مع زوال وظائفهم عنهم ولا تمتد لاقاربهم واولادهم مدة حياتهم ولا تنقل لورثاتهم من بعدهم » ^(١) وهذا يدل تام لان الحماية انما مُنحت لهم لابعيتهم للقنصلات فتى انفصلوا عنها لا يبقى ثمة موجب لمنحهم الامتيازات والا كانت النتيجة سلخهم بالمرّة عن العثمانية . وبالأولى لا ضرورة لان يمتد الامتياز للاقارب او الاولاد بالارث وسلخ عائلات بتماها من الدولة لان الامتياز شخصي ومرتب بالوظيفة والعهودات كلها تنطق بهذه الشخصية وهذا الارتباط (مادة ٥)

رابعاً التوظيف باحدى هذه الوظائف يمنح جميع الامتيازات المذكورة بالمعاهدات ولكنه لا يُفنى من الخدمة العسكرية ولا من حقوق البدل خامساً لا يمكن ان يعين فيس قنصل او وكيل قنصل من العثمانيين

الآفي الاحوال الاضطرابية التي لا يمكن ان يعين فيها احد خلاف الرعايا
العثمانيين ومتى زالت هذه الاحوال تزول الوظيفة عن هذا العثماني ويستبدل
بغيره ومن هذا الحين تسقط الحماية عنه ويفقد الامتيازات باجمها وعلى كل
حال فليس له ان يقوم بوظيفته الا اذا استحصل بواسطة الدولة التي تريد
استخدامه على البراءات من الديوان الشاهاني وقد قضى بذلك ايضاً الفرمان
الصادر في شوال سنة ١٢٨٥ (سنة ١٨٦٩ مسيحية) الخاص بتنظيم تابعة
الدولة العلية (انظر المادة الخامسة منه)

وقد لحص الفرمان احكام الحماية بما ترجمته - حسب ما جاء بلحق
قاموس الادارة والقضاء صحيفة ٥٢٩ : « ومن المقرر ان الحماية التي تشمل
هؤلاء الموظفين الممتازين انما هي كما قيل عنها في البنود السابقة شخصية ومخصصة
باجراءات وظائفهم فلا يسوغ باي ظرف كان ان ينسحب بها بصفة اكرامية ولا
هي تستمر باقية على من انفصل من وظيفته ولا تشمل اقارب الموظف وان
اعتبروا انفسهم في وراه من اي ملاحقة كان اصل موضوعها ناشئ عن
الخدمات التي قدموها للقنصلات - وعلى الادارات العثمانية باتفاقها مع
القناصل ان يعتبرا جميعاً لتحصيل الضرائب المستحقة على عمارات هؤلاء الموظفين
في اوقاتها كي لا يكونوا معرضين بعد انفصالهم عن وظائفهم لادعاء الحكومة
عليهم بتأخرات مستحقة للزينة العائرة ولا لزوم للقول بان اصحاب الحماية
لا يؤدّون ما داموا مشمولين بالحماية الا الضريبة العقارية ^(١) وما كان مفروضاً

(١) لا شك في ان الضرائب العقارية (فرمان سنة ٦٢ وفرمان سنة ٦٩) والضرائب
على المباني (ذكرتو ١٣ مارس سنة ٨٤) تحصل من اصحاب الحماية كما تحصل من
الرعايا الاجانب انفسهم ويطبق ضدهم قانون ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المخصص بالجزء
الاداري

من الرسوم على الاجانب فلا يسوغ اذا الادعاء عليهم بعد زوال الحماية عنهم
بمآخرات ضريبة لم يكونوا خاضعين لها مدة كانوا حائزين على الحماية المذكورة»
ولا نزاع في ان هذه اللائحة تطبق وتسري في مصر كما تسري في باقي
البلاد والحكومات التابعة للحكومة الدولة العلية وقد اعترفت بذلك المحاكم
المختلطة فلم تقول الا على الجايات المؤدية لشروطها (حكم ١٧ مايو سنة ١٨٧٦)
والجميع متفقون على ان هذه الجايات شخصية اذا كانت منحت بعد صدور
اللائحة التي نحن بصددھا اي بعد سنة ١٨٦٣

ولكن لسوء الحظ قد عادت المحاكم المختلطة تخالفت هذه المبادئ
رغمًا عن كون اللائحة وضعتها بطريق واضحة والفاظ صريحة للغاية لا تقبل
الشك كما خالفت العهودنات بمخصوص تعيين الاجانب فاعتبرت في كثير
من الاحيان بعض المصريين والعثمانيين حائزين للحماية بدون ان تنظر فيما اذا
كانت هذه الحماية حصلت بالشروط المنصوص عنها باللائحة والعهودنات
ام لا وبدون التفات لقانون سنة ١٨٦٩ (انظر احكام ٣ يونيه سنة ١٨٨٠
و ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ و ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤) فالمحاكم المختلطة
توسع كثيراً في هذه المسائل وتخرج من الجنسية المصرية وبالتالي من
اختصاص المحاكم المحلية اشخاصاً عديدة بحجج لا تقبل ولا هي مبنية على نصوص
ولا على قواعد اساسية ولذا قد اجتهدت مجلة مرار الحكومة المحلية في معالجة
ذلك ولكنها لم تقمح للآن والمؤمل انها تحصل على بعض اغراضها في مستقبل قريب



(قضاء الاحوال الشخصية)

الاحوال
الشخصية

من العلوم ان جميع الاحوال العمومية للانسان تنقسم الى قسمين الاحوال
الشخصية والاحوال المدنية فالشخصية هي في الاصل ما يتعلق بشخص الانسان

وذاته كأن يتزوج أو يطلق وكأن يطلب اثبات نسبة الحقيقي أو رُشدته أو ولايته على آخر وغير ذلك من الأمور التي ليس لها مساس بالأموال وجميعها سنّها الشرائع الإلهية وبعض الأمم ابتقتها على ما هي احتراماً للدين والبعض الآخر غيرت فيها وابدلتها بما رآته موافقاً لحالتها وعلى أي حال فهي مقدّسة وتقع الشخص ابنها سار لان قاعدتها الاحساسات الدينية أو الادبية والعائلية التي يجب احترامها في كل زمان ومكان ولكن هناك أمور أخرى متعلقة بالأموال عدّت مع ذلك من الأحوال الشخصية في الممالك الإسلامية لانها اشترعت في النصوص الدينية والسبب الذي حمل الشارع المصري على عدم مس المسائل الشخصية الحقيقية بتعديل ما يحمله ايضاً على احترام هذه وتقديسها اذ هي فضلاً عن ارتباطها بالدين متعلقة بنظام العائلات وحالها ومستقبلها وباحساسات شخصية ناتجة عن القرابة أو عن العلاقات الودية بحسب درجاتها كمسائل الارث والمهبة والنفقة الخ

هذه هي الأحوال الشخصية في مصر وبا عداها فهي أحوال مدنية أو « معاملات » كما تسميها الشريعة الإسلامية

فلما أنشئت المحاكم الأهلية وخول لها الحكم في الجنايات والمسائل المدنية والتجارية بمقتضى قوانين جديدة استتبت من اختصاصها أمور مذكورة بما دقي ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ومنها الأحوال الشخصية وهذه الاستثناءات لا توجد في اميركا ولا في اوربا وخصوصاً فرنسا المتقبسة من شرائعها القوانين المصرية الحالية بل جميع الخصومات والمسائل القضائية تنظرها محاكم واحدة طبقاً لقاعدة توحيد المحاكم وتسهيل الارتفاعات

اما في مصر فظراً لاختلاف الديانات وتشعبها قضت الضرورة بتحويل الحكم في مثل هذه المواد لمحاكم مخصوصة تفصل فيها بناءً على القوانين

الدينية او المالية فان كان الحصان مسلمين رُفع الامر للمحاكم الشرعية وان كانا مسيحيين مصريين فللمجالس البطريركية او يهوديين فللمحاكمات لتحكم فيها طبقاً للقوانين الالهية — اما اذا كان الحصان اجنيين فيرفع الامر للمحكمة القصلية التابعة اليها لتحكم طبقاً لقانونها الملى او الديني حسب النظام الذي وضعه حكومتها — وان اختلف الحصان جنسية او ديناً فتخص بنظر الامر المحكمة التابع اليها المدعى عليه.

والقاعدة العمومية ان هذه المحاكم تحكم فيما يتعلق بأصل وصحة هذه الامور كأن تنظر في صحة الوصية وتام شروطها او تقرر بالتفقة او تحكم بالزوجة الخ ولكن متى صدر الاعلام او الحكم بذلك تتج عنه حق مدني يطالب به امام المحاكم النظامية (اهلية او مختلطة او فصلات على حسب الاحوال) وبمعنى آخر : جميع الحقوق المدنية التي تنشأ عن الاحوال الشخصية هي كسائر الحقوق المدنية الاخرى من اختصاص المحاكم النظامية

ولا نرى بداً من ان تأتي هنا على نص حكم من محكمة الاستئناف الاهلية وجدناه مسطوراً في كتاب (الاقوال الجلية في اختصاص المحاكم الاهلية) مبين فيه بوضوح الفاصل بين اختصاص محاكم الاحوال الشخصية والمحاكم النظامية « حيث ان المادة السادسة عشرة من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية منعت هذه المحاكم من النظر في مسائل الوصية فقط لا من النظر في منازعات ناشئة عن الوصية بمعنى ان المحجور نظره على المحاكم الاهلية هو النزاع المختص بالوصية من حيث هي كالطعن في الوصية بالبطلان فيما اذا كانت لوارث او صادرة من شخص غير ذي صفة في الايضاء او فاقد الاهلية او بكونها زائدة عن الثلث الجائز فيه الايضاء او يكون الموصي رجع عن الوصية قبل وفاته صريحاً او ضمناً اي بقول او بعمل وان مات غير مصرحاً عليها اما المنازعة في حقوق

ناشئة عن وصية غير متنازع في صحتها كالمطالبة بتسليم ما جاء فيها مثل ما اذا كان اوصى لشخص ببيع ما يتركه الموصي من عقار او منقول وادعى الموصي له بأن تركه الموصي التي يستحق الربع فيها تساوي ألقاً والورثة ينكرون ذلك عليه ويزعمون انها لا تساوي الأقسامية او ادعى الموصي له انه اوصى له بالمنفعة عين بدون شرط والوراث يدعون ان الايصاء بالمنفعة مؤقت او ادعى انه اوصى له بملكية العين اي رقة ومنفعة وهم يدعون ان الوصية بالمنفعة دون الرقة او بالرقة دون المنفعة فهذا جميعه من المسائل الحقوقية المدنية المحضة لا من مسائل الاحوال الشخصية اذ من المعلوم ان الاحوال الشخصية هي القاصرة على ذات الانسان بمفرده لا المتناولة لحقوقه المدنية ودعاوي الحقوق المدنية هي من اختصاص المحاكم الاهلية دون غيرها ما دام الخصوم من رعايا الحكومة المحلية والألوفرض ان الامور المدنية الناشئة عن الاحوال الشخصية هي من خصائص قاضي الاحوال الشخصية وان الشارع قصد بالحقوق المدنية في المادة (١٥) من لأئحة ترتيب محاكم الحقوق الناتجة من تعهد والتزام كعقد الرهن والبيع والايجارة والوكالة لما كان لزوم لترتيب هذه المحاكم المدنية لقلة المنازعات الناتجة عن هذه العقود وعدم اهميتها ولكن الضرراً عم لتفرض السلطة وتقرؤها بغير موجب قوي ومعلوم ان من ضروريات العدالة وتعيمها توحيد هيئة التقاضي فضلاً عن ان جميع الحقوق سواء كانت ناشئة عن عقود التزامية من الجانبين او من جانب واحد وجميع المسائل المختصة بالاحوال الشخصية كالميراث والوصية والهبة ومسائل الانكحة والوقف هي من الحقوق المدنية المحضة ولذلك فواضع القانون بعد ان قرر القاعدة العمومية في المادة (١٥) المذكورة بقوله « تحكم المحاكم المذكورة فيما يقع بين الاهالي من دعاوي الحقوق المدنية كانت او تجازية » تراى له ان يستثني من اختصاص المحاكم الاهلية بعض دعاوي من

الداخلية ضمن الحقوق المدنية هذه وإبقاء اختصاص نظرها بمجتهات قضائية أخرى تابعة لما قبلها ومن ضمن المستثنى الدعاوي المتعلقة بالأحوال الشخصية ولدى ذكر هذه الأحوال المستثناة أدرج فيها المسائل المتعلقة بالوصية أي مسائل الوصية من حيث هي كما سلف ولم يقل مسائل الوصية وما يتفرع عنها ويرتب عليها ومن المعلوم أن الاستثناء لا يتناول غير المستثنى فلا يتعدى غير موضوعة ولا يقاس عليه أو يتوسع فيه فلا يمكن القول بأن الواضع أراد بمسائل الوصية ما يتعلق بكنهها وما يترتب عليها ويتفرع عنها من الحقوق المدنية لأنه لو أراد ذلك لكان صريح بمراده لعله أن الاستثناء قاصر على المستثنى الذي صرح به فقط كتصريحه بالترتيب والتفرع حينما أراد النص على أن الحقوق المدنية المتعلقة بمسائل الانكحة تكون من ضمن الأمور المستثناة من نظر المحاكم الأهلية فقال لذلك في نفس المادة (١٦) التي استثنى فيها مسائل الوصية « ولا مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها » والأول قيل بأن ذكر القانون للفظ مسائل في المبة والوصية كافٍ عن ذكر المترتب والمتفرع من المسائل الحقوقية واعتبر ذكره واقتصاره قاعدة يستنتج منها هذا المراد لتحتم عليه بأنه كان يلزمه الاقتصار عن التنصيص بذلك ما يتعلق بمسائل الانكحة من قضايا المهر والنفقة وغيرها ينطلي محال هذه القاعدة وتنسبك طريقة الاجتهاد في الاستنتاج وهو لم يفعل ذلك فلم أنه إنما نص في الانكحة على شيء لا يفيد مضمون استثنائه في غيرها من المسائل » (الحكم)

ومحاکم الاحکام الشخصية في مصر يبلغ عددها نحو السبعة عشر من محاکم شرعية وقضائية وبطريقة وستكمل عنها في قسمين
(أولاً) في المحاکم الشرعية
(ثانياً) في محاکم الاحوال الشخصية الاخرى

﴿ أولاً : في المحاكم الشرعية ﴾

كانت هذه المحاكم من عهد نشأة الدول الإسلامية وتنظيمها تنظيمًا إداريًا وسياسيًا المحاكم الوحيدة تفصل في المسائل الدينية كما تفصل في المعاملات والقضايا التجارية ولم يتغير في جوهر نظامها واختصاصها شيء سوى بعض تعديل خفيف في إدارتها الداخلية أو في عدد قضاتها إلى أن صدرت معاهدة باريس المؤرخة في ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ التي من عهدها دخل تاريخ الدولة العلية في دور جديد مشهور « بدور التنظيمات » فاستوجبت هذه التنظيمات تشكيل محاكم جديدة على النسق الأوروبي لتحكم بين جميع الرعايا العثمانيين على اختلاف طبقاتهم وأديانهم واقتصار المحاكم الشرعية على الفصل في مسائل الأحوال الشخصية

وقد صدر نظام الدولة الجديد السياسي والإداري والقضائي في فرمان الشاهاني المؤرخ سنة ١٨٥٦ ولما كانت مصر جزءًا من ممالك الدولة العلية وعليها أن تتبع النظامات الحديثة أنشئت بها محاكم خلاف المحاكم الشرعية سُميت بمجالس محلية وسارت من ذلك الوقت في تعديل وإثبات إلى أن أبدلت بالمحاكم الأهلية الحالية فانفصلت انفصالًا تامًا عن المحاكم الشرعية التي اختصت بنظر الأحوال الشخصية واقتصرت على الفصل فيها دون غيرها بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية — وهذا الاختصاص قاصر على الرعايا المسلمين لأن غير المسلمين محاكم مخصوصة تحكم في أحوالهم الشخصية بمقتضى قوانينهم ومع ذلك منرى في الفصل التالي أن اختصاصات المحكمة الشرعية لتعدى أحيانًا لغير المسلمين من الرعايا العثمانيين (مادة ١٨ من فرمان فبراير سنة ١٨٥٦)

تولية القضاة : — أعضاء المجالس الشرعية والنواب يُعينون بأمر الحضرة الخديوية (انظر المادة الأولى من لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠)

تولية القضاة

فهي تعيين قاضي افندي العاصمة بناءً على رغبتها المطلقة وتعيين باقي القضاة والنواب بعد انتخابهم بمعرفة لجنة مركبة من قاضي افندي العاصمة وشيخ الجامع الازهر ومفتي السادة الخفية ويحضرها أيضاً سعادة ناظر الحفانية (مادة ٦ من اللائحة) ويوجد بجانب المحاكم الشرعية بسائر الجهات مفتيون شرعيون محل اقامتهم هو عادة المديرية يستمد القضاة بأرائهم في حالة الشك في المسائل الشرعية وفي مصر يستفتى مفتي الديار المصرية الذي هو مكلف أيضاً بالافتاء في الاحوال التي لم تقتع فيها القضاة بأراء مفتي المديرية (مادة ٢٢ من اللائحة)

وعلى شيخ الجامع الازهر ان يُعين في كل قسم من اقسام القاهرة مأذوناً لمباشرة عقود النكاح وتسجيلها هي واوراق الطلاق في دفاتر مينةً باللائحة (مادة ١٦٣ - ١٧١)

اما المأذونون باقسام الاسكندرية ونواحي المحافظات فيعينون بمعرفة المحافظ بمساعدة علماء يُتدبون لهذا الغرض ومأذونو نواحي المديرية يعينون بمعرفة العمدة والمشايع (مادة ١٦٠ و ١٦١)

اختصاص ٠ — « وتختص المحاكم الشرعية بالنظر والحكم في كافة المواد الشرعية بما في ذلك المواد المتعلقة بالاحوال الشخصية وما يتفرع عن كل ذلك ويلحق به وكذلك مواد القتل انما تكون رؤية مواد القتل المذكورة بمحكمتي مصر والاسكندرية ومحاكم المديرية والمحافظات بعد الاحالة عليها من المجالس النظامية وكذا تختص المحاكم الشرعية بكتابة السندات الشرعية بجميع ما يصدر بها من العقود والاشهادات ونحوها » (مادة ٥٣ من اللائحة) يؤخذ من هذه المادة ان المحاكم الشرعية لا تزال مختصة كما في السابق بنظر جميع الاحوال شخصية كانت او غير شخصية وان المحاكم النظامية التي أنشئت بعد صدور

اختصاص

المحاكم الشرعية

هذه اللائحة (سنة ١٨٨٣) إنما اُخضت ببعضها مع بقاء اختصاص المحاكم الشرعية غير ان هذا الاختصاص العام ليس الا نظرياً والمحاكم الاهلية ليست محاكماً استثنائية بل هي المحاكم العادية الاساسية في نظام الحكومة المصرية ومن عهد نشأتها ومن يوم تأسيس المجالس المحلية نُشر للمحاكم الشرعية بالامتناع عن نظر ما هو داخل في اختصاص هذه المجالس بموجب لوائحها وحالة كل ما يعرض عليها مما هو متعلق بها عليها

وتصدر جميع الاحكام طبقاً للمذهب الامام الاعظم ابي حنيفة (مادة ١٥٤) ومن قاضي واحد ما عدا في مصر والاسكندرية فانها تصدر من المجلس الشرعي وهو مركب من اثنين من العلماء بصفة اعضاء ومن القاضي بصفة رئيس (مادة ٢٣)

ولا تنظر هذه المحاكم في نصب الاوصياء والقوام وعزلهم ومسائل ثبوت الرشد لمن يدعيه الا بعد اطلاع ومخاطبة المجلس الحسي (مادة ٥٧) وسياً في الكلام عليه

والمحكمة الشرعية المختصة هي المحكمة التي يكون الخصوم وقت الدعوى والمرافعة موجودين بدائرة ولايتها ولو كان محل اقامتهم بغير هذه الدائرة (مادة ٦٢) وان كانوا بدوائر مختلفة فينظر الى محل اقامة المدعي عليه وان كان المدعي عليه جملة لكل منهم محل اقامة فكل محكمة من المحاكم الكائنة في دائرتها هذه المحلات تكون مختصة (مادة ٦٣)

ولكل محكمة شرعية قلم كتاب به كاتب او اكثر حسب اهميتها وتباشر فيه تحرير جميع بيع العقارات وعقود الرهن واوراق الوقف والوصية بعقارات الخ (مادة ٥٥ و ٥٨ و ٥٩ من اللائحة)

واخيراً فلنلاحظ انه على حسب المواد ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ من قانون

تحقيق الجنايات يجب على المحكمة الاهلية قبل صدور الحكم في مواد الجنايات التي تستلزم الحكم بالقتل ان تستفتى المفتي الموجودة في دائرته وعليه ان يرد لها الاوراق مشفوعة برأيه في ميعاد الثانية ايام

ويموز النظم من احكام المحاكم الشرعية غير محكمتي مصر واسكندرية « فيما يكون مختصاً بالخطأ في الاحكام الشرعية امام المجلس الشرعي بمحكمة مصر ٠٠٠٠ فان حصل اشتباه فيما صدر من المجلس المذكور او تشك يحال النظر في ذلك على حضرة شيخ الجامع الازهر ومفتي السادة الحنفية » وما يخص بالخطأ في الاحكام الصادرة من المحكمتين المذكورتين ينظر فيه بمعرفة حضرة شيخ الجامع الازهر ومفتي السادة الحنفية ومن يقتضي مشاركته في ذلك ان رؤي لزوم المشاركة لنظارة الحفانية ٠٠٠٠ » (مادة ٣ من اللائحة) ويقدم النظم لنظارة الحفانية وهي المنوطة بتنفيذ القرارات التي تصدر من المجلس او من مفتي السادة الحنفية (مادة ٣)

ولتكلم الآن عن المجالس الحسينية التي لا يجب ان تهمل كلما ذكرت المجالس الحسينية المحاكم الشرعية فنقول :

انه قبل صدور الامر العالي المؤرخ ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ (١٩) نوفمبر سنة ١٨٩٦) كان يوجد بمصرجهتان مختلفتان للنظر في مواد التركات المختلفة عن متوفين خاضعين لاحكام المحاكم الشرعية وحصرها ومراقبتها متى وجد فيها غائب او قاصر او عديم الاهلية وهما اقسام بيت المال والمجالس الحسينية فالاولى كانت تنحصر هذه التركات وتنفذ الاحياطات الوقفية اللازم اجراؤها حالاً وهي كانت تابعة للحكومة ويديرها موظفون من قبلها حسب التعليمات والقرارات التي تصدرها اليهم

والثانية كانت تنظر في تنصيب القوام والاوصياء وعزلهم وتعيين الوكلاء

عن العائين او عزلمهم وفي اثبات بلوغ سن الرشد الخ وهي كانت مشكلة من اعيان وعلماء من الاهالي تحت رئاسة الحاكم الاعلى في الاقليم التابعة اليه التركة اما الآن فقد أُلغى ذكره في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ اقلام بيت المال الغاء تماماً وجعل المجالس الحسينية مختصة بالاعمال التي كانت محالة فيما سبق على هذه الاقلام «لا يكون لبيت المال بعد صدور امرنا هذا تداخل في التركات وتلغى اقلام بيت المال الموجودة الآن ويلغى ايضاً كل رسم مقرر لبيت المال» (مادة اولى من الامر العالي) فلا حاجة اذاً لزيادة التكلم عنها سوى اننا نستحسن كثيراً هذا الغاء لان الشؤون التي كانت تنظر بعرفتها هي شؤون عائلية صرفة يجب ان لا تكون خاضعة للحكومة ولرجالها بل لهيئات اهلية عائلية وهذا معنى التغيير الذي ادخله الامر العالي الذي نحن بصدد

فبمقتضى هذا الامر تشكل الآن المجالس الحسينية كما يأتي:

تشكيل
المجالس الحسينية

يوجد في كل مركز من مراكز المديريات مجلس حسي مشكل من مأمور المركز او من ينوب عنه بصفة رئيس ومن احد علماء المركز الذي تعينه نظارة الحاقانية واحد الاعيان الذي يعينه المدير مع اقرار نظارة الداخلية بصفة عضوين (مادة ثالثة)

ولم يكن قبل بالمرکز مجالس حسيية بل كانت فقط يتنادر المديريات فأراد الشارع ان يزيد في انتشار هذه المجالس وجعلها قريبة من محل التوفين وتركاتهم لانها أصبحت مختصة باختصاصات عديدة تحتاج لمعرفة تامة بحالة العائلات ولسرعة عظمية في كثير من الاحوال

اما في بنادر المديريات والمحافظات فتشكل المجالس الحسينية من المدير او المحافظ او وكيل المديرية او المحافظة بصفة رئيس ومن احد علماء المديرية او المحافظة يعينه ناظر الحاقانية ومن احد الاعيان الذي يعينه ناظر الداخلية من

ساكني الحط أو البلدة المتوطن بها الشخص المتعفي النظر في امره بالجلوس على قدر الامكان واخيراً من احد اعضاء العائلة ذات الشأن ان وُجد منها احد في دائرة المجلس والأً فيستعاض باحد الاعيان الذي يعينه ايضاً ناظر الداخلية (مادة ٤)

وكل هذه المجالس تابعة لنظارة الحفائية (مادة ٥) واهم الفروقات بين التشكيل الحديث والقديم . انه ادخل في المجالس الحسينية الجديدة احد اعضاء العائلة ذات الشأن بصفة عضو وهذه مزية عظيمة تجعلنا نأسف على كونها لم تشمل ايضاً المجالس الحسينية بالمراكز لاننا لا نرى مانعاً يمنع الشارع من ادخال هذا العضو فيها سوى كونه ربما اراد ان لا يزيد عدد الاعضاء عن ثلاثة . وثانياً انه يجوز في بعض الاحيان حسب الامر العالي الحالي استئناف قرارات المجالس الحسينية امام محكمة الاستئناف الاهلية بناءً على طلب أولي الشأن او طلب النيابة العمومية (مادة ٦) . وثالثاً « لناظر الحفائية بناءً على طلب كل ذي شأن او طلب النيابة العمومية ان يعيد النظر في حسابات الاوصياء او القوام او الوكلاء امام مجلس حسي أعلى يتعقد في نظارة الحفائية ويشكل كما يأتي :

اولاً احد النوات يُعين من كبار الموظفين او ارباب المعاشات بأمر منا بناءً على طلب ناظر الحفائية بصفة رئيس

ثانياً وكيل مجلس حسي مصر بصفة وكيل

ثالثاً اثنان من الاعيان يعينهما ناظر الداخلية

رابعاً مفتي المجلس الحسي وواحد من العلماء يعينه ناظر الحفائية

خامساً احد الموظفين المشتغلين بالاعمال الحسائية يعينه ناظر الحفائية

ايضاً » (مادة ٧)

اما الاختصاصات فهي عبارة عن اختصاصات المجالس الحسبية القديمة واقلام بيت المال الملتفة معاً: «تتظر المجالس الحسبية في تصيب الأوصياء او ثببتهم او عزلهم وفي استمرار الوصاية الى ما بعد الثماني عشرة سنة اذا دعت الضرورة لذلك طبقاً للمادة الثامنة من امرنا هذا وتتظر ايضاً في الحجر على عديي الاهلية وتصيب او عزل القوَّام وفي رفع الحجر وفي تعيين او عزل وكلاء الغائبين وفي مراقبة اعمال الاوصياء او القوَّام او الوكلاء وكذلك تتظر في الحسابات التي تُقدَّم بها وتتظر ايضاً في الاحنياطات اللازمة التي يقتضي سرعة اتخاذها لصيانة حقوق القُصَّر او عديي الاهلية او الغائبين وتكون هذه الاختصاصات للمجالس الحسبية في المراكز فيما يتعلق بشركات المتوفين الذين كانوا مستوطنين في دائرة المركز والمجالس الحسبية في المديرية المحافظات فيما يتعلق بشركات المتوفين الذين كانوا مستوطنين بيندر المديرية أو المحافظة ٠٠٠ وفي مواد الحجر يكون المجلس المختص هو الموجود بدائرة محل توطن الشخص المقتضي الحجر عليه او المحجور عليه ٠٠٠ (مادة ٥) وفي مواد الحجر يُرفع الامر للمجالس الحسبية بناءً على طلب احد اعضاء العائلة او النيابة العمومية (مادة ٥ فقرة اخيرة منها) ولهذه الاخيرة ايضاً ان تتخذ «الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق الحمل المستكن او القُصَّر او عديي الاهلية او الغائبين او الحكومة في الجهات التي لما بها مركز وفي الجهات التي ليس لما بها مركز لما التداخل لمراقبة الاحنياطات المستعجلة التي يجرها عمدة الجهة لضرورة السرعة في اتخاذها (مادة ١٠)

❖ ثانياً - في محاكم الاحوال الشخصية الاخرى ❖

المحاكم القنصلية (١) المحاكم القنصلية - قد عرفنا عند التكلم عن المحاكم القنصلية والمختلطة (صحيفة ٢١٧) تاريخ المحاكم القنصلية بالاجمال وعرفنا ايضاً ان أهم

اختصاصاتها المحكم في مسائل الاحوال الشخصية للرايا التابعين اليها
فهي تنظر في مسائل التركات وضبطها وتوزيعها وفي مسائل الارث واثباته
وفي اقامة الوصي للقاصر والسفيه والقيم المفقود
وفي مسائل الزواج والطلاق من عقد وفسخ ومهر ونفقة الخ
وفي مسائل اثبات النسب والاهلية والنفقة الخ

وبالجملة فان لما اختصاصات المحاكم الشرعية والمجالس الحسيني

(٢) المحاكم الدينية واهمها البطريركيات - بمقتضى البند الثامن عشر البطريركيات

من الخط الممايوني الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ « اذا وجدت دعاوي
مثل حقوق الميراث التي تقع بين اثني من المسيحيين او سائر التبعة الغير
المسئلة ورغب اصحاب الدعاوي رؤيتها بمعرفة المجالس او بطرف البطريرك
والرؤساء الروحانيين يصير احوالها على الجهة التي يرغبونها »

فقضايا الاقباط والروم والارمن والسوريين المسيحيين واليهود تُنظر
امام البطريركيات الارثوذكسية او البروتستانتية او الكاثوليكية والحاخامات
على حسب الاحوال

والمفهوم من هذه المادة ان الشريعة الاسلامية هي القانون العادي والمحاكم
الشرعية هي المحاكم العادية تنظر امامها قضايا المسلمين وقضايا النصارى واليهود
وغيرهم من العثمانيين النير مسلمين متى رُفعت اليها وان المحاكم الدينية الاخرى
ليست الا محاكم استثنائية لا يمكنها نظر هذه القضايا الا اذا اتفق الخصوم على
رفع الامر اليها

على انه بسبب المادة ٥٤ من ايمانون المدني الاهلي قد نشأت

مذاهب جديدة :

« يكون الحكم في الموارث على حسب المقرر في الاحوال الشخصية

المختصة بالملة التابع لما المتوفي - اما حق الارث في منفعة الاموال الموقوفة فتتبع فيه احكام الشريعة المحلية « هذا هو نص القانون المدني

فذهبت محكمة الاستئناف الاهلية الى ان المقصود « بالملة » في هذه المادة هو الشعب . وحيث ان الاقباط واليهود هم من الشعب المصري فجميع قضايا الموارث بينهم تنظر بحسب قواعد الشريعة الاسلامية ^(١) بغير ان فساد هذا المذهب ظاهر فمن المعلوم الذي لا خلاف فيه ان الملة هي الاعتقاد والدين لا الجنسية ولا الوطن فاذا اريد نسبة زيد للنصرانية مثلاً قيل أنه من الملة النصرانية او ان ملة زيد النصرانية اما اذا اريد نسبته الى وطنه وشعبه قيل انه من الشعب المصري او من الجنسية المصرية ولا يقال انه من الملة المصرية فيجوز ان يتربك الشعب الواحد من جملة مال كما يجوز ان ينقسم ذوو الملة الواحدة الى جملة شعوب فلا المصريين كلهم ملة واحدة ولا المسلمين كلهم او المسيحيين كلهم شعب واحد

والا اذا كانت كلمة ملة في الفقرة الاولى من المادة ٥٤ يعني بها الشعب المصري وان الحكم في الموارث يكون على مقتضى الشريعة المحلية فاما ان يكون معنى الفقرة الثانية منها التي تستثني حق الارث في منفعة الاموال الموقوفة وتجعله تابعاً لـ « احكام الشريعة المحلية » لا لـ « احكام » الملة التابع لما المتوفي » اليس هذا الاختلاف في الالفاظ التي استعمالها الشارع وجعل الفقرة الثانية استثناء من الاولى دليلاً كافياً لاقناع محكمة الاستئناف بفساد مذهبها

وذهبت بعض المحاكم الى « ان احكام الشريعة الاسلامية لا تسري على الذمير في ما يتعلق بموارثهم الا باتفاقهم والا فيتبع فيها احكام احوالهم

الشخصية» (مادة ٩٤ من مرشد الخيران)^(١) وهذا المذهب أيضاً مضاد للمادة ١٦ من الامر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ٨٣ التي قضت بأن مسائل الموارث بين الاقباط لا تنظر امام مجلسهم الملى الا باتفاق اولى الشأن فيها
فهل يجب اذا الرجوع الى فرمان سنة ٥٦ أم يجب اتباع عبارة القانون المدني بمعناها الحقيقي لا كما فسرتها محكمة الاستئناف

ولكل ملة من الملل الغير اسلامية في مصر رئيس ديني ومجالس تنظر في قضايا الاحوال الشخصية بين افرادها
وأتم هذه الطوائف الطائفة القبطية وهي على ثلاثة اقسام البروتستانت والكاثوليك والارثوذكس وهم الاكثر عدداً وانتشاراً ولكلٍ منهم رؤساء دينيون ومجالس روحية

والارثوذكس رئيسهم يدعى بطريرك الاسكندرية لان مركزه الاصلي كان ثغر الاسكندرية اما الآن فهو مقيم بالقاهرة وهو يعين لمدة حياته بناءً على انتخاب الشعب وبعد تصديق الحكومة ومعه مجلس ملي مركب من اثني عشر عضواً يعينون بالانتخاب من الطائفة ويتصدىء الحكومة لمدة خمس سنوات ورئيسه البطريرك المذكور وقد أنشئ هذا المجلس بمقتضى أمر عالٍ صادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ وهو ينظر في شؤون الطائفة المادية والادبية ومن وظائفه النظر فيما يحصل بين ابناء الملة من الدعاوي المتعلقة بالاحوال الشخصية الواضحة انواعها بكتاب الاحوال الشخصية الذي صارتشره مع قوانين الحاكم المختلطة — اتما مسائل الموارث لا تنظر الا باتفاق جميع اولى الشأن فيها» (مادة ١٦ من الامر) واذا كانت الاحوال الشخصية المنظورة تستلزم وجود الاكليروس فيضم اليه اربعة من الاكليروس ينتخبهم البطريرك بصيغة مجلس

روحي ويفصل في الدعاوي بحسب قانون الكنيسة (مادة ١٧ منه)

ولكن هذا الامر العالي بقي بدون تنفيذ من وقت صدوره بسبب عدم رضا الاكليروس عنه وفي مقدمته بطريرك الاسكندرية الذي رفض رئاسة المجلس ولم ينفذ قراراته ثم تغيرت الحوادث والاحوال فردت رئاسة المجلس للبطريرك بمقتضى ارادة سنية من الجنب الحديوي مؤرخة ١٧ يونيه سنة ١٨٩٣ امرت بتجديد الانتخابات وعينت لجنة مالية مؤلفة من اربعة اعضاء من الاقباط تحت رئاسة البطريرك للنظر في شؤون الطائفة لحين ان يتم هذا الانتخاب وهو لم يتم للآن لان الاكليروس لم يزل غير راضٍ عنه ولكل طائفة من بقية الطوائف مجالس مخصوصة للنظر في شؤونها وذلك موافق للقوانين العثمانية التي منها فرمان ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ حيث قيل « وقد صار الشروع في رؤية وتسوية الامتيازات والمعايات الحالية للعيسويين ومائر التبعة الغير مسلمة في مهلة معينة بحيث يتحمون بعرضها الى جانب بابنا العالي بعد المذاكرة بعرفة المجالس التي تشكل بالبطريركيات تحت ملاحظة بابنا العالي »

وباسم من تصدر احكام هذه المجالس^٢ — اما تنفيذها فبجهات الادارة في المنوطة باجرائه لا اقلام مخصوصة كاقلام المحضرين الموجودة بالمحاكم الاهلية والمختلطة والظاهر من احوال انقطر العمومية انه لا يمكن الآن توحيد محاكم الاحوال الشخصية والمحاكم الاهلية بل ولا توحيد المحاكم الاولى وقوانينها فالتنظر ان سيبيقي تعدد المحاكم والشرائع بمصر عشرة في سبيل تسهيل القضاء وتوطيد العدل لآمدٍ غير قصير ويمكن التقطع بان التوحيد المطلق في المحاكم وخصوصاً في القوانين مستحيل لانه لم يتم في البلاد الاخرى الا بصرف النظر عن القواعد الدينية والعادات المالية — ولكن لا شيء يمنع من السعي وراء توحيد المحاكم المختلطة والاهلية بان تجعل هذه الاخيرة المحاكم الوحيدة ووراء حذف اختصاصات المحاكم

اتنصلية حتى فيما يتعلق بالاحوال الشخصية وتحويل الحق في الفصل فيها للحاكم الاهلية ان بقت وحدها او للحاكم المختلطة ان لم يمكن حذفها مع مراعاة القاعدة الدولية من جهة تطبيق قانون الدولة التابع اليها الخصوم في المسائل الشخصية (مواريث - رشد - سفه الخ) ولا شيء يمنع ايضاً من السعي وراء حذف الحاكم الشرعية والمجالس البطريكية وتحويل اختصاصها للحاكم الاهلية بحيث تحكم للمسلم بمقتضى شريعته وليسيجي بمقتضى قوانين كنيسته وللإسراييلي حسب قواعد دينه في المسائل الشخصية التي لا تستدعي اجراء امور دينية كالوراثة وصحتها وقضايا النفقة والهبة وبلوغ سن الرشد والحجر واقامة القيم والاصباء وعزلهم وحصر التركات وتصفياتها وتقسيمها الخ . اما المسائل التي تستدعي اجراءات دينية كمنود الزواج والطلاق فينظر فيها بمعرفة العلماء والمجالس الروحية

ويمحسن كثيراً ان تُسنُّ لائحة تقضي بوجوب تسجيل جميع عقود الزواج والطلاق في سجل عام للحكومة يصير وضعه تحت ملاحظة المحافظين والمديرين ومن اجل ذلك يجبر الاهالي على الحضور امام مندوب من قبل الحكومة (المحافظ او المدير او من يتدبانه لذلك) ليقرر امامه الزوجان انهما عازمان على الزواج فيتحقق المندوب من جواز العقد او عدمه حسب قانون الاحوال الشخصية الخاضعان له ويعطي لهما تصريحاً باجرائه في الحالة الاولى وبموجب هذا التصريح يتم العقد او الاكليل ويحرم على العلماء والقسوس والحاخامات اجراء الاصول الدينية بدون ان يكون بين الزوجين هذا التصريح ويطلب منهم ارسال صورة اوراق الطلاق للمحافظات والمديريات لتسجيل بها في دفتر خاص وحيث انه يوجد الآن دفتر للمواليد والوفيات فأخير الطرق هو ان يعمل خلاف هذه الدفاتر الخاصة بكل نوع دفتر عام يُقَدَّ فيه اسم الشخص ولقبه عند ولادته ويؤشر امامه بكل ما يتم له اثناء حياته من زواج وطلاق ووفاة فيسهل كثيراً

على المحاكم بواسطة هذا الدفتر الفصل في مسائل النسب والبلوغ الخ
 وبهذه الصفة لا يبقى سوى نوع واحد من المحاكم وهي الاهلية او نوعين
 المختلطة والاهلية اذا تصرف نحو الاولى وتكون على اي حال جهة الاختصاص
 وطرق المرافعات واحدة في المسائل المدنية والاحوال الشخصية ما عدا التي
 ذكرناها وابقينا نظرها للعلماء والرؤساء الروجانيين ومع ذلك فالحكومة بواسطة
 الدفاتر والسجلات تحيط بها وتراقب سيرها وثنا كد من اجرائها عدلاً
 اما تعدد القوانين في مسائل الاحوال الشخصية فهو العيب الذي لا يمكن
 مداواته لان توحيد هذه القوانين يستلزم مس الديانات ومخالفتها كما قلنا



❖ الفصل بين المحاكم وبعضها وبين جهات الادارة والقضاء ❖

(اولاً بين المحاكم وبعضها)

الخلاف بين المحاكم وبعضها في الاختصاص وعدمه كأن تدعي محكمة او أكثر اختصاصها في نظر القضية المطروحة امام جهة اخرى او باختصاص غيرها بنظر قضية مطروحة امامها لا بد وان يكون كثير الوقوع في البلد كالمطر المصري حيث شعب القضاء عديدة ومختلفة في الاختصاص والتشكيل ومن الصعب ان لم يكن من المستحيل تحديد دائرة اختصاص كل جهة منها ولذلك قد شكّل الشارع مجالس مخصوصة للفصل بين تلك الجهات وبعضها عند وقوع الخلاف بينها

الخلاف بين محكمتين من جهة واحدة — الطريق التي يمكن بواسطتها فصل الخلاف الذي يقع بين محكمتين من جهة واحدة كمحكمتين اهليتين او محكمتين مختلطتين او شرعيتين في طريق التظلم المعتادة اي ان يرفع الخصوم الامر لمحكمة درجتها اعلى من درجة هاتين المحكمتين وهي تعيين المختصة منهما من غير المختصة ويجب حينئذ عليهما الانصياع لما حكمت به المحكمة العليا

الخلاف بين المحاكم الاهلية والمختلطة — وقد اهمل الشارع كذلك في تشكيل مجلس للفصل بين المحاكم المختلطة والاهلية عند وقوع الخلاف بينها ولم يفكر في ذلك عند سن لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ولا عند انشاء المحاكم الاهلية

فلما انعقد القومسيون الدولي سنة ١٨٨٤ للنظر في طلبات الحكومة المصرية بخصوص امتداد اختصاص المحاكم المختلطة قوّر هذا القومسيون بوجود تشكيل لجنة مركبة من اثنين من رجال المحاكم الاهلية واثنين من

رجال المحاكم المختلطة للفصل في الخلاف الذي يقع بينهما باغلية الآراء فان انقسم هؤلاء الأربعة قسمين يتخبوا خامساً وهو باغضاهما لاحد القسمين يكون الاغلية

ورأى القومسيون ان يرفع لهذه اللجنة الاختصاص الاجباي بواسطة ناظر الحقاينة من تلقاء نفسه او بناءً على طلب الجهة التي تدعيه وان يرفع الاختصاص السلبي^(١) بواسطة الخصوم أنفسهم وفي هذه الحالة الأخيرة لناظر الحقاينة ان يبدي رأيه بالكتابة ويصحبه بالأوراق والنصوص التي يسندها إليها وهذه الطريقة تتبع في الخلاف المدني والجنائي على أن أشغال القومسيون قد أوقفت ولم ينفذ منها شيء وعليه فلا واسطة الآن لحسم الخلاف بين المحاكم المختلطة والاهلية سوى استصدار امر عال او تسوية المسألة بالطرق السياسية

الخلاف بين المحاكم الاهلية ومحاكم الاحوال الشخصية — فصل في هذا الخلاف بمعرفة مجلس يتشكل من ناظر الحقاينة بصفة رئيس ومن قاضيين من المحاكم الاهلية يعينهما رئيس محكمة الاستئناف بمصر ومن شخصين تعينهما جهة الاحوال الشخصية التي تدعي بالاختصاص

ويرفع الاختصاص الاجباي لهذا المجلس بمعرفة ناظر الحقاينة بناءً على طلب الجهة التي تدعي الاختصاص ويرفع الاختصاص السلبي بمعرفة الخصوم (٨٠ و ٨١ و ٨٣ لأتمة ترتيب المحاكم الاهلية)

ومنى حكم من المجلس باختصاص احدي الجهتين وجب عليها ان تحكم وليس لها ان تنجى عن الاختصاص (مادة ٨٥)

(١) الاختصاص الاجباي هو ان يدعي كل من الجهتين باختصاصها برؤية الدعوى والسلبي هو ان يدعي بعدم اختصاصها

الخلاف بين المحاكم المختلطة والقناصل ٠٠ يرفع هذا الخلاف في المسائل الجنائية الى مجلس مشكل من قاضيين من محكمة الاستئناف او من المحاكم الابتدائية المختلطة ينتخبها رئيس محكمة الاستئناف ومن قضاة من قضاة يختارها القنصل التابع اليه المتهم (مادة ٢٣ فصل ثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة)

ويرفع الخلاف بناءً على طلب هذا القنصل الذي له الحق ان يطلع على اوراق التحقيق ويبنى عليها رأيه في رفع الخلاف من عدمه « وقبل انعقاد اودة المشورة بثلاثة ايام يطلع القنصل او مندوبه على اوراق التحقيق وان طلب صورة الاوراق فيجب اعطاؤها اياه والا كان العمل باطلاً » (مادة ٢٢) وانما يحصل ذلك كله في المسائل الجنائية اما المسائل المدنية فلم يبين الشارع كيفية حسم الخلاف فيها وقد كان لاحظ قومسيون سنة ١٨٨٤ هذا النقص فقرر بوجوب رفع الخلاف المدني للمجلس نفسه المذكور بالمادة ٢٣ ولا حظ ايضاً ان هذا المجلس مركب من اربعة ويصعب وجود اقلية فيه حالة الانقسام فقرر بان ينتخب الاربعة اعضاء في هذه الحالة عضواً خامساً يكون الاغلبية بانضمامه لاحد الفريقين ولكن لم تنفذ رأؤه هنا كما انها لم تنفذ في المسائل الاخرى فنرى من هذا المختصر القصير على ان مسائل الخلاف مع اهميتها في مصر لتعدد المحاكم وتنوعها لم يعطها الشارع حقها بل ينقصها اشياء كثيرة واهمها محكمة تميز علياً للقصل في التنازع الحاصل بين المحاكم الاهلية والمختلطة في الاختصاص وقواعد هذه المحكمة عديدة ومهمة للغاية لا يتركها احد فهي توحّد القضاء في هذه المحاكم بالنسبة لجميع القواعد الحاصل بخصوصها النزاع الآن من حيث الاختصاص والجنسية وتقسيم المصالح والشركات الى اهلية ومصرية ونظرية الفوائد الاجنبية (انظر صحيفة) وغير ذلك من المسائل

التي يجب ان يكون لما روابط ثابتة ومعلومة للجميع حتي تعرف جهات الاختصاص بالدقة والضغط فلا تتزعزع ارباب القضايا ولا تبقى ناتئة ضالة بين جهتين كل منهما تدعي احقيتها بنظر القضية (وهذا كثير الوقوع) او بعدم اختصاصها بنظرها (وهذا نادر) وهذه القواعد الثابتة لا يمكن الوصول اليها الا بواسطة سلطة عالية تحدد ما تختص كل جهة بنظره وما لا تختص به بحيث لا تتعداه ولا تدعي بسواه

(ثانياً الفصل بين القضاء والادارة)

« ليس لهذه المحاكم (المحاكم الاهلية) ان تحكم فيما يتعلق بالاملاك الاميرية العمومية من حيثية الملكية ولا ان تؤول معنى امر يتعلق بالادارة ولا ان توقف تنفيذه انما تختص ايضاً بالحكم في المواد الآتية : كافة الدعاوي المدنية والتجارية الواقعة بين الاهالي وبين الحكومة في شأن منقولات او عقارات ثانياً كافة الدعاوي التي ترفع على الحكومة بطلب تضييمات ناشئة عن اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين والاورامر العالية (ذكرينو) ٠٠٠٠ » مادة ١٥ فقرة ثانية من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادرة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ (٩ شعبان سنة ١٣٠٠)

« وهذه المحاكم (المختلطة) مع كونها غير مختصة بنظر ما يتعلق بالاملاك الاميرية العمومية من حيثية الملكية ولا ان تؤول معنى امر يتعلق بالادارة ولا ان توقف تنفيذه لما ان تفصل — كما سيبين في القانون المدني — في مسائل التضييمات الناشئة عن الاجراءات الادارية التي تمس بحقوق مكتسبة لاجد الاجانب » (مادة ١١ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة)

والمادة السابعة من القانون المدني نصها كنص المادة ١١ من لائحة الترتيب

بالحرف الواحد

فالحكمة اهلية كانت او مختلطة ليس لما ان تحكم في المسائل المتعلقة بملكية الاملاك الاميرية العمومية وهذه الاملاك مبنية بالمادة التاسعة من القانون المدني الاهلي والمواد ٢٥ و ٢٦ من القانون المدني المختلط

وبصفتها قوة قضائية ليس لما ان تشتغل بالمسائل الادارية ولا بتنفيذها فلا يجوز لما ان تؤول معنى امر صادر من الجهات الادارية ولو طلب منها ذلك ولا ان توقف تنفيذه وهذه هي القاعدة الاساسية للفصل بين الادارة والقضاء فلا يمكن ان نتعدى الاولى على اختصاصات القضاء ولا هذا على ما يتعلق بتلك وهذه القاعدة مطلقة في البلاد المتقدمة لا تقبل التخفيف ولا الاستثناء فللادارة وحدها نظر القضايا الادارية وهي القضايا التي ترفع بين الحكومة والاهالي بخصوص امر اداري كما ان الادارة لا تتعرض لشيء مما يتعلق بالمحاكم

والامر الاداري هو الامر او الفعل الذي يصدر من موظف اداري يختص به ذلك الامر او الفعل بصفته نائباً عن الهيئة الحاكمة وبما ان الادارة هي جزء خير منفصل عن القوة التنفيذية في البلاد التي فيها القوة التنفيذية منفصلة عن القوة القضائية هذه هي الحكم في فصل الاثنين

اما في مصر حيث لا تميز بين القوات الثلاث فهذا الفصل ناتج عن النصوص التي جئنا بها غير انه يلزم التمييز بين المحاكم الاهلية والمختلطة فالاولى الفصل بينها وبين الادارة مطلقاً واما الثانية فلها ان تنظر في القضايا الادارية متى كان الأمر الاداري يمس بحق مكتسب لاحد الاجانب وذلك لان الدول لا تثق بالادارة المصرية وتشتك كثيراً في حسن سيرها فجعلت المحاكم المختلطة حامية لرعاياها من الظلم الذي ربما يلحق بها من اجراءات الادارة المذكورة (مادة ١١) ولكن يجب تفسير هذه المادة بالتضييق التام

فلا يكفي ان تكون فوائد هذا الاجنبي او ذلك فقدت بسبب الامر الصادر من جهة الادارة بل يجب ان يفقده ذلك الامر حقاً مكتسباً بمقتضى قانون او معاهدة او اتفاقية او غير ذلك - ومتى رُفِعَ الامر للحاكم المختلطة تحكم بما يمّوض للاجنبي ما خسره بشرط ان لا يتعدى حكمها ذلك فلا يمكنها لغو الامر ولا اجبار الحكومة على اتخاذ تدبير مصاد له ومن قبيل هذا الفصل ايضاً المادة السابعة من قرار مجلس النظار الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٨٩٥ التي نصها: « لما كانت اقامة الدعوى على الموظفين بسبب ما يقع منهم اثناء تأدية وظائفهم مما يترتب عليه اضطراب في اعمال المصلحة التابع لها يجب على النيابة قبل اقامة الدعوى على احد الموظفين ان تتفق مع الجهة الرئيسة التابع لها الموظف او المستخدم واذا حصل خلاف ترفع النيابة الامر لناظر الحفانية وهو يتفق مع الناظر ذي الشأن ويصدر قراره في ظرف ١٥ يوماً من يوم المخابرة في المسألة مع الناظر المشار اليه » وهذا الاستثناء لا يشمل سوى الجرائم التي تقع من الموظفين اثناء تأدية وظائفهم اما الخارجة عنها فهي خاضعة للقواعد القانونية العمومية ولكن لم يقل لنا الشارع من هو صاحب الامر النهائي ومن هو ذو الكلمة النافذة اذا لم يحصل اتفاق بين الحفانية والجهة الادارية التابع اليها الموظف أما نحن فنرى ان الكلمة لناظر الحفانية ولا شك لانه هو صاحب الامر في الاصل والمادة التي نحن بصددنا ليست الا استثناء اوجبه الضرورة فلا يجوز التوسع فيه أصلاً

ولكن ينقص هذه القواعد شي لا يمكن الاستغناء عنه وهو ايجاد محكمة ادارية منتظمة تحكم في كل ما يستثنى من اختصاص الحاكم وتؤول معنى الاوامر الادارية وتفصل في المنازعات بخصوص تنفيذها اما الان فالادارة مشتتة والمحاكم التأديبية متعددة ومتنوعة والفصل في الحقيقة بين الجهتين

ضعيف جداً لعدم وجود وازع بينهما

وقد كان مجلس شورى الحكومة الذي أُنتِش في ٢٣ ابريل سنة ٧٩ مكلفاً بتحضير مشروعات اللوائح والقوانين وباعطاه رأيه في المشروعات التي يقدمها النظار وبالفصل في المسائل الادارية التي تُعرض عليه

والمجلس الذي أُنتِش سنة ١٨٨٣ (ذكرته ٢٢ سبتمبر سنة ٨٣) كان منقسماً الى قسمين احدهما مكلف بتحضير اللوائح والقوانين التي يطلب منه تحضيرها وباعطاه رأيه في ما يقدمه النظار من المشروعات والاخر وهو قسم الادارة يعطي رأيه في كافة المسائل المتعلقة بالمصلحة العمومية وفي غير ذلك من المسائل التي تبحث اليه بها النظار

ولكن فضلاً عن كون كل ذلك كان غير وافٍ بالعرض فانه حذف ولم يبق له اثر الآن

ويوازي مسألة انشاء مجلس التمييز بين المحاكم المختلطة والاهلية في الضرورة والاهمية وجوب تشكيل لجنة عليا تكلف بالفصل في المنازعات بين الادارة والقضاء ووضع القواعد الاساسية لذلك وانشاء محكمة ادارية ترفع اليها المنازعات المختصة بتنفيذ الاوامر الادارية والظعن في اجراءات الموظفين فيما يخص بمخالفة هذه الاوامر وتعتديهم حدودها لان تحريم نظر هذه المسائل على المحاكم وعدم تعيين هيئة للفصل فيها لا يكون الاستعداداً من قبل الحكومة وجميع القوانين والنظامات الادارية تبقى حبراً على ورق لا أكثر ولا اقل ما دام الموظفون ينفذونها كيف يشاؤون وكما يشاؤون دون ان يكون هناك طريق للتظلم من اجراءاتهم

ومن رأينا ان يقتصر اختصاص قلم قضايا الحكومة على المرافعة في قضاياها وان تشكل اللجنة الاستشارية من اعضائها الحاليين ومن موظفي

يُعينون بمقتضى امر عال ممن اشتهروا بالتمكن من فن التشريع وبالمهارة في الادارة
عددهم يساوي عدد هؤلاء الاعضاء على الاقل وتكليف اللجنة (١) بالفصل في
الطعن الذي يُرفع امامها ضد اجراءات الحكومة الادارية من تعدي حدود
الموظفين لوظائفهم او خطأهم في تطبيق الاوامر الادارية ومن مخالفة تلك
القوانين او سوء فهمها وبتفسير مغزى هذه القوانين والاوامر متى طلب منها
ذلك (٢) وبتحضير سائر مشروعات القوانين واللوائح (٣) وبالحكم بصفة
محكمة ثاني درجة في المخالفات والجرائم التي تنظر فيها المحاكم الادارية (٤)
وبافتاء جهات الحكومة المختلفة كلما طلبت منها رأيها

وبالجملة تكون محكمة ادارية عامة توقف الحكومة عند

حدها وتضمن تنفيذ القوانين الادارية

بالتطبيق لنصوصها لا تبعاً لمشيئة

النظار والموظفين ومطلق

حريتهم

قانون نظامي مصري

نحن خديو مصر
(أمرنا بما هوآت)

الباب الاول

(م ١) يُشكل - اولاً مجلس مديريات في كل مديرية مجلس -
ثانياً مجلس شورى القوانين - ثالثاً جمعية عمومية - رابعاً مجلس شورى الحكومة
الباب الثاني : في مجالس المديريات

(م ٢) لمجلس المديرية ان يقرر رسوماً فوق العادة لصرفها في منافع
عمومية تتعلق بالمديرية انما لا تكون قرارات مجلس المديرية في هذا الشأن
قطعية الا بعد تصديق الحكومة عليها

(م ٣) يجب استمزاغ رأي مجلس المديرية في المسائل الآتية قبل
الحكم فيها وهي : اولاً اجراء تغييرات في زمام المديرية او زمام البلاد . ثانياً
اتجاه طرق المواصلات برّاً او بحراً والاعمال المتعلقة بالري . ثالثاً احوادث او
تغيير او ابطال الموالد والاسواق في المديرية . رابعاً الامور التي تقضي القوانين
او الاوامر او اللوائح باستمزاغ رأيه فيها . خامساً المسائل التي تستشير فيها
جهات الادارة

(م ٤) يجوز لمجلس المديرية ان يبدى رأيه فيما يأتي : اولاً في عمليات
الطرق والملاحة والري وفي كل امر ذي منفعة عامة يكون للمديرية شأن فيه .
ثانياً في مشتري او بيع او ابدال او النشاء او ترميم المباني والاماكن المخصصة

المديرية او للمجالس او للسجون او لمصالح اخرى خاصة بالمديرية وفي تفسير استعمال تلك المباني او الاماكن

(م ٥) لمجلس المديرية ان يبدى رغبته من بادىء نفسه في المسائل التي تعلق بتقدم المعارف العمومية والزراعة كتجفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وقصريف المياه ونحو ذلك

(م ٦) لايحوز التثام مجلس المديرية الا عند ما يطلب المدير انعقاده بمقتضى امر منا يتعين فيه ميعاد الاجتماع ومدته ويجب انعقاد مجالس المديرية مرة في كل سنة بالاقل وفي اليوم المحدد لاجتماع مجلس المديرية يتلو المدير عليه امر الانعقاد ويحلف اعضاء المجالس المذكورة المستجدون امام المدير يمين الصداقة لنا والطاعة للقوانين وينوب عنا المدير في افتتاح المجلس والمدير هو الرئيس لمجلس المديرية وله رأي معلوم في مداولاته وعلى باثمهئندس المديرية الحضور في جلسات المجلس ويكون له رأي معدود

(م ٧) لا تكون جلسات مجلس المديرية علنية ولا يجوز المداولة فيه الا اذا كان حاضراً فيه اكثر من نصف اعضائه

(م ٨) الاعمال او المداولات التي تصدر من مجلس المديرية وتكون مختصة بامور ليست داخلة ضمن حدوده القانونية تكون لاغية ولا يعمل بها وابطال كل عمل او مداولة من هذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة المختصة المنوّه عنها في المادة (٥٢) من امرنا هذا

(م ٩) مداولات مجلس المديرية خارجاً عن اجتماعه القانوني تكون باطلة بطبيعتها ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان اعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضة في الحال ويجوز لاعضاء مجالس المديرية ان يتناقضوا فيما اجراه المدير امام ناظر الداخلية

(م ١٠) مجلس المديرية ممنوع من مخاطبة غيره من مجالس المديريات
ومن تحرير او نشر محاضر او منشورات

(م ١١) لا يجوز رفض مجلس المديرية الا بامر منا يصدر بناء على
عرض مجلس النظار وعند ذلك يشرع في انتخابات جديدة في خلال الثلاثة
شهور التالية لتاريخ فض المجلس

(م ١٢) تنتخب الاعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين الآتي ذكره
في الباب الرابع من ضمن اعضاء مجالس المديريات

الباب الثالث : في تشكيل مجالس المديريات

(م ١٣) يكون عدد اعضاء مجالس المديريات بالكيفية الآتية :
لمديرية القرية ٦ لمديرية المتوفية ٦ لمديرية الدقهلية ٦ لمديرية الشرقية ٥
لمديرية البحيرة ٤ لمديرية الجيزة ٤ لمديرية القليوبية ٤ لمديرية بني سويف ٣
لمديرية الفيوم ٤ لمديرية المنيا ٧ لمديرية اسيوط ٥ لمديرية جرجا ٤ لمديرية قنا ٤
لمديرية اسنا ويكون انتخاب اعضاء مجالس المديريات بالكيفية والشروط
المقررة لذلك في قانون الانتخابات الصادر في هذا اليوم

(م ١٤) لا يجوز انتخاب احد لمضوية مجلس المديرية ما لم يكن بالغا
من العمر ٣٠ سنة كاملة وله معرفة بالقراءة والكتابة وجارياً دفع مال مقرر على
عقارات او اطيان في نفس المديرية قدره خمسة آلاف قرش سنوياً وذلك منذ
سنتين بالاقبل ويكون اسمه مندرجاً في دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات بالاقبل
(م ١٥) لا يجوز انتخاب موظفي الحكومة الملكيين او العسكريين
الذين تحت السلاح لمضوية مجالس المديريات

(م ١٦) لا يجوز انتخاب شخص واحد عضواً في أكثر من مجلس من
مجالس المديريات

(م ١٧) تعيين اعضاء مجالس المديرية هولمدة ست سنوات
ويصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات ويجوز تكرار انتخابهم ويكون تغييرهم بالقرعة

❀ الباب الرابع في مجلس شورى القوانين ❀

(م ١٨) لا يجوز اصدار اي قانون او امر يشتمل على لائحة ادارة
عمومية ما لم يتقدم ابتداء الى مجلس شورى القوانين لاخترايه فيه وان لم
تعول الحكومة على رأيه فعليها ان تطلبه بالاسباب التي اوجبت ذلك انما
لا يترتب على اعلانه بهذه الاسباب جواز مناقشته فيها

(م ١٩) يسوغ لمجلس شورى القوانين ان يطلب من الحكومة تقديم
مشروعات قوانين او اوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية

(م ٢٠) يجوز لكل مصري ان يقدم لنا عريضة فالعرائض التي تُبعث
الى رئيس مجالس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها او بقبولها
والعرائض التي تُقبل تحال على ناظر الديوان المختصة به لاجراء ما يلزم
عنها واشتغال المجلس بما يتم في شأنها

(م ٢١) كل عريضة تخص بمحقوق ومنافع شخصية تُرفض متى كانت
من خصائص الحاكم او لم يسبق تقديمها لجهة الادارة المختصة بها

(م ٢٢) ترسل ميزانية ايرادات ومصروفات الحكومة العمومية الى
مجلس شورى القوانين في اول شهر ديسمبر من كل سنة وللجلس المذكور ان
يبدى آراءه ورغبته في كل من اقسام الميزانية وتُبعث هذه الآراء والرغبات
الى ناظر المالية الذي يجب عليه في حالة رفضها ان يبين الاسباب الداعية لذلك
انما لا يترتب على بيان هذه الاسباب جواز المناقشة فيها

(م ٢٣) لا يجوز لمجلس شورى القوانين ان يتذكر او يبدى رغبة ما
في ويركو الاستانة والدين العمومي وبالجملة فيما التزمت به الحكومة في قانون

التصفية او بمجاهدات دولية

(م ٢٤) تعتمد الميزانية في جميع الاحوال بمقتضى امر يصدر مناباء على عرض مجلس النظار قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر في كل سنة (م ٢٥) يرسل في كل سنة حساب عموم الادارة المالية عن السنة الماضية التي قُلت حساباتها الى مجلس شورى القوانين لابداء رأيه او لمخوطاته فيه ويكون ارساله قبل تقديم الميزانية الجديدة باربعة شهور على الاقل

(م ٢٦) يلتئم مجلس شورى القوانين في اول فبراير وفي اول ابريل وفي اول يونيه وفي اول اغسطس وفي اول اكتوبر وفي اول ديسمبر من كل سنة ويكون التثامه المرة الاولى بمقتضى امر يصدر مناً واذا دعت الحال اجتماعه في غير هذه المواعيد فيصير انعقاده بامر يصدر منا وتفض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه ويكون انحلال مجلس شورى القوانين بأمر يصدر مناً وفي هذه الحالة نلتخب مجالس المديريات الاعضاء المتدوين المستجدين في الثلاثة شهور التالية لتاريخ الانحلال ويكون انتخابهم طبقاً لما هو منصوص في المادة الثانية والثلاثين اما الاعضاء الدائمون فيبقون في وظائفهم في المجلس المستجد طبقاً للمادة الحادية والثلاثين

(م ٢٧) للنظار الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك في مداولاته ويكون لهم فيها رأي شوري ولهم ايضاً في بعض المسائل ان يستصحبوا كبار الموظفين في نظاراتهم او ان يستنيبهم عنهم فيها

(م ٢٨) على النظار ان يقدموا لمجلس شورى القوانين كافة الايضاحات التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده

(م ٢٩) لا يجوز لاحد الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين ما عدا النظار والذين يستصحبونهم او يستنيبونهم عنهم

❖ الباب الخامس في تشكيل مجلس شورى القوانين ❖

(م ٣٠) يؤلف مجلس شورى القوانين من ٣٠ عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان - وتكون اعضاء هذا المجلس على نوعين اعضاء دائمين واعضاء مندوبين فالدائمون يكونون ١٤ ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين واثناعشر عضواً والمندوبون ١٦ ومنهم احد الوكيلين

(م ٣١) تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بأمر يصدر مناً أما تعيين الوكيلين والاعضاء الدائمين فيكون بأمر منا بناءً على عرض مجلس - النظر وترتبط رواتب للرئيس والوكيلين وللأعضاء الدائمين ولا يجوز عزلهم من وظائفهم إلا بأمر يصدر منا بناءً على عرض مجلس النظر وبناءً على قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين برأي ثلثي اعضائه بالاقل - وإذا دُعي واحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين الى منصب النظارة فيعين البديل من النظائر المنفصلين وقتها

(م ٣٢) تكون مدة توظيف الأعضاء المندوبين ست سنوات وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام وتُعطى لهم مصاريف انتقال - وتخصيص الستة عشر عضواً المندوبين يكون على الوجه الآتي واحد عن القاهرة وواحد عن مدن اسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبورسعيد والاسماعيلية والعريش وواحد عن كل مديرية من الاربعة عشر مديرية ينتخب مجلس المديرية نفسها ويكون انتخاب الأعضاء المندوبين بالكيفية والشروط المقررة في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم ومن ينفصل منهم عن عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة في متي الثلاث سنوات ينفصل ايضاً عن مجلس شورى القوانين وينتخب مجلس المديرية احد اعضائه بدلاً عنه - وأحد وكيلى مجلس شورى القوانين المعيّنين بأمر منا يكون من الأعضاء المندوبين

(م ٣٣) يعين رئيس مجلس شورى القوانين العمال اللازمين لتأدية
الاشغال

﴿الباب السادس في الجمعية العمومية﴾

(م ٣٤) لا يجوز ربط اموال جديدة او رسوم على منقولات او
عقارات او عوائد شخصية في القطر المصري الا بعد مباحثة الجمعية العمومية
في ذلك واقرارها عليه

(م ٣٥) تستشار الجمعية العمومية عما يأتي (اولاً) عن كل سلفة
عمومية (ثانياً) عن انشاء او ابطال اي ترعة واي خط من خطوط السكة
الحديد ماراً ايها في جملة مديريات (ثالثاً) عن فرز عموم اطيان القطر لتقدير
درجات اموالها وعلى الحكومة ان تخطر الجمعية العمومية بالاسباب التي دعته
لعدم التعويل على ما ابدته من الآراء ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الاسباب
لها جواز المناقشة فيها

(م ٣٦) للجمعية العمومية ان تبدي رأياً في المسائل والمشروعات التي
تبعثها اليها الحكومة للبحث فيها ولها ايضاً ان تبدي آراءها ورغباتها من بادية
نفسها في سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية او الامور الادارية او المالية وعلى
الحكومة اذا لم تقول على هذه الآراء او الرغبات ان تخطر الجمعية بالاسباب التي
دعته لعدم التعويل عليها انما لا يترتب على الاخطار بهذه الاسباب جواز
المناقشة فيها

(م ٣٧) كل قرار تصدره الجمعية العمومية ويكون خارجاً عن الحدود
المقررة في امرنا هذا يكون باطلاً وغير معمول به

(م ٣٨) لا يجوز لاحد الحضور في جلسات الجمعية العمومية ما لم يكن
من اعضائها

(م ٣٩) تعقد الجمعية العمومية مرة بالاقبل كل سنتين بأمر يصدر منا ولنا فضها وتعين ميعاد انعقادها التالي ولنا ايضاً حلها - وفي حالة انحلالها يكون اجراء الانتخابات الجديدة في مسافة ستة اشهر

﴿ الباب السابع في تشكيل الجمعية العمومية ﴾

(م ٤٠) تشكل الجمعية العمومية اولاً من النظار ثانياً من رئيس ووكيلي واعضاء مجلس شورى القوانين ثالثاً من الاعيان المندوبين

(م ٤١) يكون عدد الاعيان المندوبين ستة واربعين على الوجه الآتي :

٤ من المحروسة ٣ من اسكندرية ١ من دمياط ١ من رشيد ١ من السويس
 وبورسعيد ١ من العريش والاسميلية ٤ من مديرية الغربية منهم واحد لبندر
 طنطا ٣ من مديرية المنوفية ٣ من مديرية الدقهلية منهم واحد لبندر المنصورة
 ٣ من مديرية الشرقية ٣ من مديرية البحيرة ٢ من مديرية القليوبية ٢ من
 مديرية الجيزة ٢ من مديرية بني سويف ٢ من مديرية الفيوم ٢ من مديرية
 المنيا ٣ من مديرية اسيوط منهم واحد لبندر اسيوط ٢ من مديرية جرجا ٢ من
 مديرية اسنا ٢ من مديرية قنا

(م ٤٢) مدة توظف الاعيان المندوبين هي ست سنوات ويجوز اعادة انتخابهم على الدوام ويعطى لهم مصاريف انتقال ويكون انتخابهم بالكيفية والشروط المقررة في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم ولا يجوز انتخاب احد لان يكون من الاعيان المندوبين ما لم يكن بالغاً من العمر ٣٠ سنة كاملة فاكثر عارفاً القراءة والكتابة مؤدياً منذ خمس سنوات بالاقبل في المدينة او المديرية النائب عنها ويركوا او ملاً مقررّاً على عقار او اطيان قدره الفا قرش سنوياً مندرجاً اسمه منذ خمس سنوات بالاقبل (جمعية عمومية ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٣)

(م ٤٣) رئيس مجلس شورى القوانين هو نفس رئيس الجمعية العمومية

(م ٤٤) محاضر جلسات الجمعية العمومية يصير تحريرها تحت ملاحظة رئيس هذه الجمعية بمعرفة كتاب مجلس شورى القوانين

(م ٤٥) على الاعيان المتدوين ان يملفوا في اول جلسة تعقد وقبل مباشرتهم وظائفهم بين الصداقة لنا والطاعة لقوانين القطر

﴿ الباب الثامن في مجلس شورى الحكومة ﴾

(م ٤٦) تبين كيفية تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفه في امر يصدر منا بعد

﴿ الباب التاسع : احكام وقتية ﴾

(م ٤٧) تنفذ احكام المواد ١٨ و ٣٤ و ٣٥ من امرنا هذا من اول مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين

﴿ الباب العاشر : احكام عمومية ﴾

(م ٤٨) لا يجوز لمجالس المديريات ولا لمجلس شورى القوانين ولا للجمعية العمومية ان تتداول في امر الا اذا كان حاضرا في كل مجلس منها ثلثا اعضائه بالاقل غير محسوب من ضمنهم الاعضاء الغائبون باجازه قانونية وقصدت القرارات باغلبية الآراء فيما عدا الاحوال المقررة فيها وجوب آراء اتحاد ثلثي الاعضاء واذا تساوت الآراء فرأي الرئيس مرجح ولا يجوز لاحد من الاعضاء ان يستتيب عنه غيره في ابداء رأيه

(م ٤٩) اذا خلا محل احد الاعضاء في احد مجالس المديريات او في مجلس شورى القوانين او في الجمعية العمومية يشرع في انتخاب بدل له في خلال شهر واحد لا اكثر ولا تستمر مدة توظيف العضو الجديد الا لحين تجديد الانتخابات العمومية

(م ٥٠) مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يحرر كل منهما لائحته

الداخلية فتقرر بأمر يصدر منا فيما بعد

- (م ٥١) لايسري قانون او امر منا (د كريتو) مالم يوقع عليه رئيس مجلس النظار والناظر الذي يختص بنظارته ذلك القانون او الامر
- (م ٥٢) كل خلاف يحدث في تأويل معنى احد احكام امرنا هذا يناط فصله فصلاً قطعياً بلجنة مخصوصة تؤلف من ناظرين من نظار الدواوين يكون احدهما ناظر الحفانية وله الرئاسة ومن اثنين من اعضاء شورى القوانين ومن ثلاثة من اعضاء محكمة استئناف القاهرة
- (م ٥٣) كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا من احكام القوانين والاوامر واللوائح والعادات يكون لاغياً وغير معمول به
- (م ٥٤) على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل مناهم فيما يخصه ويصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه في المدن وفي بنادر وبلاد الوجهين القبلي والبحري



﴿ قانون الانتخاب ﴾

﴿ نحن خديو مصر ﴾

(بناء على القانون النظامي المصري الصادر في هذا اليوم امرنا بما هو آت)



﴿ الباب الاول ﴾

(في من لهم حق الانتخاب وفي انتخاب المندوبين للانتخاب) .

(م ١) لكل مصري من رعية الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة حق الانتخاب بشرط ان لا يكون في حال من الاحوال المانعة لحق الانتخاب الميَّنة في المادة السادسة — اما رجال العسكرية الذين تحت السلاح فليس لهم حق الانتخاب

(م ٢) على كل منتخب ان يعطي رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب الكائن فيها موطنه السياسي والموطن السياسي لكل منتخب هو محل توطنه الذي يجري فيه مباشرة حقوقه المدنية ويمجوز له نقل موطنه السياسي لدائرة انتخاب اخرى بشرط ان يعلن بذلك كلاً من مدير الجهة الموجود بها موطنه السياسي الحالي ومدير الجهة التي يرغب نقله اليها

(م ٣) المنتخبون المعينون في وظائف ميرية لهم ان يعطوا آراءهم في دائرة انتخاب الجهة الموظفين فيها

(م ٤) لا يجوز لاحد من المنتخبين ان يعطي رأيه في الانتخاب اكثر من مرة

(م ٥) في الخامسة عشر يوماً التالية لتاريخ صدور امرنا هذا يجزّر

أمر عال رقم

٢٤ جمادى

الاولى سنة

١٣٠٠ — اول

مايو سنة ١٨٨٣

دفتـر الانتخاب على نسختين بمعرفة مشايخ كل بندر او بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي ويكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء — اما في كل ثمن من اثنان القاهرة وكل قسم من اقسام ثغر الاسكندرية وكل مدينة من مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس والاسماعيلية والعريش فيكون تحرير دفتـر الانتخاب بمعرفة لجنة تؤلف في القاهرة والاسكندرية من مأمور الثمن او مأمور القسم بصفة رئيس ومن شيخ الثمن او شيخ القسم ومن مشايخ الحواري وتؤلف في كل مدينة من المدن الأخرى من مندوب يعينه المحافظ ويكون رئيساً للجنة ومن اربعة من اعيان المدينة ذوي الاملاك يختارهم المحافظ ايضاً — ويشتمل دفتـر الانتخاب على جميع المنتخبين المتوطنين او الساكنين في وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المحرر عنها ذلك الدفتـر

(م ٦) لا تُدرج اسماء الآتي يلائهم في دفتـر الانتخاب (اولاً) المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة او بالسجن او بالنفي او مجرماتهم من حقوقهم السياسية او بالاقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم ايضاً لارتكاب سرقة او احتيال او خيانة او انتهاك حرمة الآداب (ثانياً) المطرودون من وظائفهم الميرية بمقتضى احكام قضائية لتقصيرهم في اداء واجبات وظائفهم او لاختلاسهم مال الميري او لقبولهم الرشوة او لتعديهم على احد المصريين لمنعه من استيفاء حقوقه السياسية (ثالثاً) المحكوم عليهم بالافلاس والمحجور عليهم

(م ٧) يعلق دفتـر الانتخاب في كل بندر وفي كل بلد وفي مركز المديرية — اما في مدينتي القاهرة واسكندرية فيعلق دفتـر الانتخاب في مكتب كل ثمن او قسم في ديوان الضبطية ويعلق في مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس والاسماعيلية والعريش في ديوان المحافظة ويكون تعليق الدفتـر المذكور في كل سنة من اول يناير الى غاية

(م ٨) اذا تراآى لاي مصري انه اهل درج اسمه في دفتر الانتخاب فله ان يطلب درجه كما انه لكل منتخب مدرج اسمه في دفتر الانتخاب ان يطلب درج اسم كل مصري لم يدرج اسمه غدرآ او رفع اسم كل شخص دُرج اسمه بدون حق - وتُقدّم هذه الطلبات في كل سنة من أوّل فبراير لغاية ١٥ منه في المديریات الى مدير الجهة وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية الى مأمور الضبطية وفي باقي المدن الميئة في المادة الخامسة الى المحافظ - ويجعل في كل مديرية دفتر لعيد الطلبات المذكورة حسب تواريخ ورودها ويعطي بها وصلات لاربابها - وكل منتخب صارت المعارضة في درج اسمه في دفتر الانتخاب يصير اعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المنوّه عنها في المادة الآتية بدون مصاريف وله ان يدي ملحوظاته في ذلك

(م ٩) تحال الطلبات المذكورة على لجنة تؤلف في المديریات من المدير بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية ينتخبان بالقرعة السرية وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية من مأمور الضبطية بصفة رئيس ومن اثنين من اعضاء المحكمة الابتدائية في كلٍ منهما وفي المدن الميئة في المادة الخامسة من المحافظ بصفة رئيس ومن اثنين من اعيان المدينة ذوي الاملاك يختاران من ضمن المنتخبين المدرجة اسماؤهم في دفتر الانتخاب - وتحكم كل لجنة في الطلبات التي تقرر عليها من ١٥ فبراير الى ١٥ مارس من كل سنة والقرارات التي تصدرها اللجان المذكورة باغلبية الآراء تعلن لاربابها كتابة في محلات اقامتهم بدون مصاريف بمعرفة جهات الإدارة في الثلاثة ايام التالية لصورتها واذا لم تحكم احدى اللجان في احد الطلبات المحالة عليها او آبت ذلك فيعتبر هذا رفضاً للطلب المذكور - ويجوز لارباب الطلبات ان يستأنفوا قرارات اللجان امام محكمة الاستئناف المقيمين في دائرة اختصاصها في الثانية

ايام التالية لتاريخ اعلانهم بها - اما في حالة عدم صدور قرار من احدى اللجان او اياها الحكم في الطلب فيضاف على هذا الميعاد ثلاثة ايام ويسري من تاريخ ١٥ مارس - ويسري مفعول قرارات اللجان حين ما تصدر من مخرمة الاستئناف حكمها بدون مصاريف بعد سماع اقوال النائب العمومي عن الحضرة الحديوية

(م ١٠) بحث بصورة من دفاتر الانتخاب مخنوماً عليها من الذين حرروها سواء كانوا مشائخ او لجان وبالمحضر المثبت استيفاء اجراءات النشر في اليوم نفسه الى مدير الجهة عن المديريات او الى مأمور الضبطية عن مدينتي القاهرة والاسكندرية او الى المحافظ عن باقي المدن المينة في المادة الخامسة للتوقيع عليهما منهم وتكون تلك الدفاتر مستديمة ولا يجوز اجراء تبديل فيها الا في وقت تعديلهما السنوي المنوّه عنه في المواد السالفة وعلى المدير او مأمور الضبطية او المحافظ تصحيح تلك الدفاتر طبقاً لقرارات اللجنة او لاحكام محكمة الاستئناف والتوقيع على تلك التصحيحات - وصورة اخرى من تلك الدفاتر تحفظ بطرف المشائخ او اللجان بعد ان يصححوها حسب التصحيحات التي يعلنهم بها المدير او مأمور الضبطية او المحافظ

(م ١١) عند تعديل الدفاتر في كل سنة يضاف عليها بمعرفة المشائخ او اللجان اسماء المصريين الذين يتحقق لهم انهم حازوا الصفات المطلوبة به قانوناً ويحذف منها اولاً اسماء من توفوا ثانياً اسماء من فقدوا الصفات المطلوبة (م ١٢) لا يجوز لاحد الاشتراك في الانتخاب مالم يكن اسمه مندرجاً في دفتر الانتخابات

(م ١٣) يُنتخب من كل ثمن من اثنان القاهرة ومن كل قسم من اقسام الاسكندرية ومن كل مدينة من المدن المينة في المادة الخامسة ومن كل

بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي مندوب للانتخاب ووظائفه هي المقررة في المواد الآتية

(م ١٤) يكون انتخاب المندوبين في اليوم والساعة والمحل المعينة في امر اجتماع المنتخبين بدون التفات لعدد الآراء التي أعطيت ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية ويناط امر ملاحظة الانتخاب بلجنة تؤلف من خمسة منتخبين ذوي معرفة بالقراءة والكتابة يختارهم المنتخبون الحاضرون واعضاء هذه اللجنة ينتخبون احدهم رئيساً لهم - وتعين شروط الانتخابات وكيفية اجرائها بمنشور يصدر من ناظر الداخلية كل مرة يصير الشروع في الانتخابات انما ينبغي في ذلك اتباع ما نص في الباب الآتي - ويجوز دائماً لناظر الداخلية ان يعين في اللجنة المذكورة نائباً عنه يكون له رأي معدود ويتخذ الناظر المشار اليه الاحياطات اللازمة للملاحظة حرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

(م ٢٥) على المديرين ومأموري الضبطيات والمحافظة ان يتعروا صحة اجراء انتخاب المندوبين في دوائهم واذا تراءى لهم لزوم اعادة الانتخاب فعليهم ان يأمرؤا بذلك حالاً مع ذكر الاسباب التي ابنتى عليها الغاء الانتخاب الاول

(م ١٦) عند صدور الامر او المنشور المنصوص عنه في المادة الآتية يجب على المديرين ومأموري الضبطيات والمحافظة ان يخطوا الى كل واحد من المندوبين للانتخاب تذكرة اعتماد موضحاً فيها اسم ومحل اقامة كل منهم وذكر محل ويوم وساعة انتخاب اعضاء مجالس المدير يلب وبمقتضى هذه التذكرة التي تقوم مقام استدعائه للحضور يحق له الدخول الى المحل الذي سيتم فيه انتخاب اعضاء مجالس المدير يات

﴿ الباب الثاني ﴾

(في انتخاب اعضاء مجالس المديريات)

(م ١٧) يكون انتخاب اعضاء مجالس المديريات بمعرفة المنتخبين المندوبين وهو لا يدعون لهذا الغرض الى مراكز المديريات قبل الانتخاب بثمانية ايام بالاقل — ويكون اجتماعهم لاجراء الانتخابات العمومية بمقتضى امر منا وللانتخابات التكميلية بمقتضى منشور يصدر من ناظر الداخلية ويؤدى اعضاء مجالس المديريات وظائفهم بلا مقابل

(م ١٨) لا يجوز للتمنحين المندوبين الاشتغال بامور خلاف انتخاب اعضاء مجالس المديريات وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ولا يجوز لحلافهم الحضور في جمعية الانتخاب ولا لهم الحضور فيها حاملين السلاح

(م ١٩) تناط ادارة الانتخاب في كل مديرية بلجنة انتخاب تؤلف بحضور المدير من خمسة اعضاء ثلاثة منهم ينتخبون من ضمن المندوبين وبمعرفةهم ويكونون من العارفين القراءة والكتابة ومن واحد من اعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة بتلك المديرية في دائرة اختصاصها ومن مندوب نائب عن ناظر الداخلية — ويتخذ الناظر المشار اليه الاحياطات اللازمة للملاحظة حرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

(م ٢٠) يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المنصوص بالمادة السابقة في اليوم والساعة والمحل المعينة للانتخاب معها كان عدد المندوبين الحاضرين وتختار اللجنة لها رئيساً وكاتباً من ضمن اعضاءها وعلى الكاتب تحرير المحضر وتلاوتها في الجلسة

(م ٢١) على رئيس اللجنة ان يذكر المندوبين الجُمعيين بما نص في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامي عما يختص بالصفات

اللازمة لجواز الانتخاب وبين لم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم باعطاء رأيهم بالنزعة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية

(م ٢٢) المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس لجنة الانتخاب فان لم يراع ما نص في المادة الثامنة عشرة من امرنا هذا بكل دقة فعلى الرئيس ان ينفذ النظام فان لم يصغ اليه فله ان يفض الجلسة ويؤجلها الى ساعة اخرى وله ايضاً ان لم يبق في مكانه انفاذ القانون ان يستمد قوة عسكرية من المدير الذي يحق له دوماً ملاحظة جمعيات الانتخاب والتدخل لحفظ الامن العمومي متى لزم الحال

(م ٢٣) على الرئيس ان يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة انقضاؤه كل مرة يشرع في عملية الانتخاب

(م ٢٤) ينبغي ان يكون حاضراً حال الانتخاب ثلاثة من اللجنة على الاقل ويحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معاً واجب حال الانتخاب فان لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المنتخبين الحاضرين وان غاب الرئيس فعلى من يعينه من الاعضاء ان يقوم مقامه وان غاب الكاتب مؤقتاً فالرئيس يعين مكانه احد الاعضاء او المنتخبين

(م ٢٥) تكون احكام اللجنة قطعية في كافة المشاكل التي تحدث حال الانتخاب مع عدم الاخلال بما نص بالمادة الرابعة والاربعين من امرنا هذا وعليها ان تبين مستندات الحكم وتكون مذاكراتها سرية ولكن رئيسها يلو القرار علانية

(م ٢٦) قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء فاذا تساوت ف رأي الرئيس مرجح ويشار الى ذلك بالمحضر

(م ٢٧) يشتمل محضر اللجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك

فان خلا عن ذكرها فلا يعتبر ذلك سبباً لابطال الانتخاب
(م ٢٨) يكون اخذ الآراء مرةً من الساعة واحدة بعد طلوع الشمس
الى قبل الغروب بساعة

(م ٢٩) يتدبّر أعضاء اللجنة باعطاء آرائهم ثم ينادي احدهم كلاً من
المندوبين باسمه حسب المدرج في دفتر المديرية ويعطي كل مندوب رأيه عند
المناداة باسمه وتعاد مناداة اعضاء المندوبين الذين لم يعطوا آراءهم في اول دفعة
ومن لم يعط رأيه من المندوبين لا في الدفعة الاولى ولا في الثانية فلا يمنع من
اعطائه الى آخر الوقت المعين لاخذ الآراء

(م ٣٠) على كل مندوب ينادى باسمه ان يقدم للجنة تذكرة الاعتماد
التي بيده ويكون له آراء بمقدار عدد اعضاء مجلس المديرية المزمع انتخابهم. وله
ان يصرر آراءه في شخص واحد او ان يخصصها على جملة اشخاص وان اضاع
تذكرته فلا يمنع من اعطاء رأيه اذا عرفته اللجنة

(م ٣١) المندوبون الذين يجهلون الكتابة يعطون آراءهم شفاهاً بحيث
يقيد الكاتب آراءهم في الدفتر قرين اسم كل منهم بملاحظة احد اعضاء اللجنة
الذي يختاره المندوب وللمذكوران يعطى رأيه بحيث لا يسمعه غير الكاتب
والعضو الذي يختاره

(م ٣٢) الآراء المعلقة على شرط باطلّة وتداول اللجنة قطعياً في الحال
في صحة او ابطال الانتخابات مع عدم الاخلال بما نص بالمادة ٤٤ من امرنا هذا
(م ٣٣) لا يمكن الانتخاب الاّ يوماً واحداً انما اذا طرأت احوال
استثنائية منعت من الشروع فيه واستمراره او انهوه فيمكن تأجيله الى اليوم التالي
ويعلن المنتخبون بذلك بالطريقة التي تقرها اللجنة

(م ٣٤) متى تم أخذ آراء المندوبين الحاضرين يعلن الرئيس انها

عملية الانتخاب ويوقع أعضاء اللجنة والمدير على دفتر الانتخاب ثم يؤخذ في تحقيق عدد الذين اعطوا آراءهم ويعلن رئيس الجلسة ذلك حالاً للجمعية ثم تُقرز الآراء ويعمل بذلك محضر يمضيه أعضاء اللجنة والمدير

(م ٣٥) يكون تعيين الاعضاء باغلبية الآراء اقلية نسبية واذا تساوت الآراء بين شخصين فريئس اللجنة يقترح بينهما

(م ٣٦) يعلن رئيس اللجنة اسماء الاعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب ثم يمضي جميع أعضاء اللجنة قبل انقضاء الجلسة على محضر الانتخاب ويرسل هذا المحضر مباشرة مع كافة اوراق الانتخابات الى ناظر الداخلية في خلال ثمانية ايام من تاريخ الجلسة وتحفظ نسخة منه مصدقاً عليها من أعضاء اللجنة بمطابقتها للاصل بطرف مدير الجهة

(م ٣٧) يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير الى كل من الاعضاء المنتخبين شهادة بانتخابه

❖ الباب الثالث ❖

(في انتخاب الاعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين)

(م ٣٨) ينتخب المنتخبون المندوبون عن ائمان القاهرة العضو المندوب عن هذه المدينة لمجلس شورى القوانين - وينتخب المنتخبون المندوبون عن مدينة اسكندرية العضو المندوب للمجلس المذكور عنها وعن الست مدن الاخرى الميئة في المادة الخامسة - ويكون اجراء الانتخاب في ديوان ضبطة القاهرة عن هذه المدينة وفي ديوان ضبطة الاسكندرية عنها وعن باقي المدن ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اقلية نسبية

(م ٣٩) ينتخب كل مجلس من مجالس المديريات الاربع عشرة بالقرعة السرية واحداً من اعضائه ليكون عضواً مندوباً في مجلس شورى

القوانين ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

❖ الباب الرابع ❖

(في انتخاب الاعيان المندوبين للجمعية العمومية)

(م ٤٠) ينتخب المنتخبون المندوبون عن اثنان القاهرة والمنتخبون المندوبون عن اقسام الاسكندرية والمنتخبون المندوبون عن باقي المدن الميئة في المادة الخامسة عدد الاعيان المقرر في القانون النظامي لكل منها يكونوا مندوبين عنها في الجمعية العمومية ويكون اجراء الانتخاب عن مدينتي القاهرة والاسكندرية في ديوان ضبطية كل منهما وعن مدينتي دمياط ورشيد في ديوان محافظة كل منهما وعن السويس وبورسعيد في ديوان محافظة السويس وعن العريش والاسماعيلية في ديوان محافظة الاسماعيلية - ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

(م ٤١) ينتخب المنتخبون المندوبون عن الاربعة عشرة مديريةية الخمسة وثلاثين عضواً مندوباً للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر في القانون النظامي لكل مديريةية ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة في هذا القانون لانتخاب اعضاء مجالس المديريات ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

❖ الباب الخامس ❖

(احكام وقتية)

(م ٤٢) احكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة من امرنا هذا تُعدّل في الانتخاب الاول كما يأتي . أولاً يُطبق دفتر الانتخاب في كل بلد وفي مراكز المديريات مدة الخمسة عشر يوم التالية للخمسة عشر يوم المحددة في المادة الخامسة لتحرير دفاتر الانتخاب . ثانياً يجوز تقديم الطلبات في الثانية

ايام التالية للثمانية ايام المحددة . ثالثاً يحكم في هذه الطلبات في الثمانية ايام التالية للثمانية ايام المحددة لتقديمها . رابعاً اللجنة المتوّه عنها في المادة التاسعة تؤلف في الانتخاب الاول من المندوبين المنتخبين ومن مأمور الضبطية او المحافظ او مدير الجهة بصفة رئيس ومن اثنين من اعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة جهة الانتخاب في دائرة اختصاصها . خامساً الميعاد المضاف عليه ثلاثة ايام المنصوص عنه في المادة التاسعة للاستئناف في حالة عدم صدور قرار من احدى اللجان او اباتها الحكم في الطلب يتبدى من اليوم التالي للثمانية ايام المحددة لنظر الطلبات والحكم فيها

(م ٤٣) المدة المقررة في المادتين الرابعة عشرة والثانية والاربعين من القانون النظامي لدرج الاسماء في دفاتر الانتخاب لا تراعى في الانتخابات العموميين الاولين المختصين باعضاء مجالس المديريات ولا في انتخاباتهم التكميلية ولا تراعى ايضاً في الانتخاب العمومي الاول المختص بالايعان المندوبين ولا في انتخاباتهم التكميلية

﴿ الباب السادس ﴾

(احكام عمومية)

(م ٤٤) كل طعن في صحة الانتخابات يقدم في الثمانية ايام لرئيس المجلس المختص به والرئيس بعد ان يعلم به اعضاء المجلس يرسله في الثمانية ايام التالية الى رئيس احدى المحاكم الآتي ذكرها فالتطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب احد اعضاء مجلس شورى القوانين او الجمعية العمومية تُحال على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيها حكماً باتاً بدون مضاريف بعد سماع اقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية — والتطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب احد اعضاء مجالس المديريات تُحال على المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مجلس المديرية ليحكم

ففيها حكماً باتاً بدون مصاريف بعد سماع اقوال النائب العمومي عن الحضرة
الخدوية

- (م ٤٥) كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا من احكام القوانين والاوامر
واللوائح والعادات يكون لاغياً وغير معمول به
- (م ٤٦) على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ هذا القانون ويصدر نشره
بالكيفية المعتادة وتعليقه في جميع مدن وبنادر وبلاد القطر المصري



﴿ ترجمة فرمان السلطان عبد الحميد خان ﴾ ﴿ الذي تلي في الكهانة ﴾

لا يخفى على عموم الناس ان دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية رعاية الاحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها ولذا كانت قوة ومكانة سلطتنا السنية ورفاهية وعمارية اهلها وصلت حد الغاية وقد انعكس الامر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامثال للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة بناءً على طروء الكوارث المتعاقبة والاسباب المتنوعة فتبدلت قوتها بالضعف ووثرتها بالفقر وبما ان الممالك التي لا تكون ادارتها بحسب القوانين الشرعية لا يمكن ان تكون ثابتة كانت افكارنا الخيرية الملوكة منحصرة في اعمار الممالك واتحاد ورفاهية الاهالي والفقراء من يوم جلوسنا السعيد وصار التشبث في الاسباب اللازمة بالنظر الى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية ولإراضها المثبتة والاستعداد وقابلية اهلها لتحصل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس او عشر سنين واعتماداً على المعونة الاهلية واستناداً على الامدادات الروحانية النبوية قد رؤي من الآن فصاعداً اهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة لتحسن بها ادارة ممالك دولتنا العلية المحروسة والمواد الاساسية لهذه القوانين هي عبارة عن الامن على الارواح وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدة استخدامهم لانه لا يوجد في الدنيا اعز من الروح والعرض والناموس والمال فلو رأى انسان ان هؤلاء مهددون وكانت خلقته النائية وفطرته الاصلية لا تميل الى ارتكاب الجناية فوقاية لحفظ روحه وناموسه لا بد ان يتشبث في بعض اجراءات منها وهذا الامر

لا ينبغي انه مضر بالدولة والملة كما انه اذا كان اميناً على ماله وناموسه لا يحد عن طريق الاستقامة وتُحصر افكاره واشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملته وكما انه في افقار الامن على المال لا يميل الشخص الى دولته وملته ولا ينظر للانتفاع باملاكه بل كما انه لا يتخلو دائماً من الفكر والاضطراب فلو قدر العكس اعني لو كان الانسان اميناً على ماله واملاكه فلا شك انه يشتغل باموره وتوسيع دائرة تعيشه وتولد يوماً فيوماً عنده الغيرة على الدولة والمملكة وتزداد محبته للوطن وبهذا يجتهد في تحسين حاله .

واما مادة تعيين الخراج فكل دولة لا بد ان تكون محتاجة الى العساكر وسائر المصاريف المتقتضية للمحافظة على ممالكها وهذا لا يتيسر ادارته الا بالتقود والتقود لا يُحصل الا من الخراج فلا غرو ان النظر الى تحسين هذه المادة من اهم الامور

هذا ولو ان اهالي ممالكنا المحروسة تخلّصوا لله الحمد قبل الآن من بلوى اليد الواحدة التي كانت متسلطة على الايرادات الوهمية لكن اصول الالتزامات المضرة المعتبرة من ضمن اسباب الخراب التي لم يظهر منها ثمر نافعة في اي حال لم تنزل جازية للآن وهذا يُعدّ كنسليم مصالح المملكة السياسية وادارتها المالية ليد رجل وبالاخرى ان تقول بوضعها تحت قهره وجبره فانه ان لم يكن رجلاً اميناً لا شك انه ينظر الى فائدته الشخصية وتكون كل حركاته وسكناته عبارة عن غدر وظلم فيلزم بعد الآن تعيين خراج مناسب على قدر اقتدار واملاك كل فرد من افراد اهالي المملكة ولا يؤخذ شيء بزيادة عن المقرّر من احد ما وتحديد وبيان سائر مصرف عساكر دولتنا العلية البرية والبحرية وكل لوازماتهم بموجب قوانين ايجابية والاجراء بمقتضاها واما مسألة الجندي فلكونها من المواد المهمة حسب ما ذكر ومع كونه مفروضاً على ذمة الاهالي تقديم العساكر

اللازمة للحفاظ على الوطن لكن الجاري الآن هو عدم النظر والالتفات الى عدم النفوس الموجودة بالبلدة بل يطلب من بعض البلدان زيادة عن تحملها ومن البعض الآخر انقص مما تتحمل وهذا فضلاً عما فيه من عدم النظام فانه موجب لاختلال موارد منافع الزراعة والتجارة واستخدام العساكر الى نهاية العمر امر مستلزم لقطع التناسل فلي تقدير طلب انصار عسكرية من كل بلد يلزم وضع وتأسيس اصول مستحسنة لاستخدام العساكر اربع او خمس سنوات بطريق المناوبة والحاصل انه بدون تدوين هذه القوانين النظامية لا يمكن حصول القوة والعمار والراحة فان اساس جميع ذلك هو عبارة عن المواد المشروحة ولا يجوز بعد الآن اعدام وتسميم ارباب الجنج جهاراً او خفية بدون ان تنظر دعاويهم علناً بكل دقة بمقتضى القوانين الشرعية ولا يجوز مطلقاً تسلط احد على عرض وناموس آخر وكل انسان يكون مالكاً لماله وملكه ومتصرفاً فيهما بكامل الحرية ولا يمكن ان يتداخل في أموره شخص آخر واذا قُرض ورفعت تهمة على احد وكانت ورثته بريئ الساحة منها فبعد مصادرة امواله لا تحرم ورثته من ميراثهم الشرعي وتمتاز سائر تبعية دولتنا العلية من المسلمين وسائر الملل الاخرى بمساعدتنا هذه المملوكية بدون استثناء وقد أعطيت من طرفنا المملوكي الامنية التامة في الروح والعرض والناموس والمال بمقتضى الحكم الشرعي لكل اهالي ممالكنا المحروسة وسيعطى القرار اللازم باتفاق الآراء عن المواضيع الاخرى ايضاً وستزداد اعضاء مجلس الاحكام العدلية على قدر اللزوم وتجتمع هناك وكلاء ورجال دولتنا العلية في بعض الايام التي ستعين وجميعهم يبدون افكارهم وآراءهم بالحرية التامة بدون تحاشٍ وتقرر القوانين المقتضية المختصة بالامن على الروح والمال وتعين الخراج وتجرى المكالمة اللازمة عنها بدار شوري باب الشر عسكرية وكلما يتقرر قانون يمرض لطرفنا

الملوكي للتويج عاليه بخطنا الملوكي حتى يكون دستوراً للعمل الى ما شاء الله وبما ان هذه القوانين الشرعية متوضع لاجياء الدين والدولة والملك والملة فسيؤخذ العهد والميثاق اللازم من قبلنا الملوكي بعدم وقوع اي حركة مخالفة لها وسنخلع قسماً بالله العظيم في اودة الحرقه الشريفه بحضور جميع العلماء والوكلاء وسيصير تخليفهم ايضاً وعلى هذا فكل من خالف هذه القوانين الشرعيه من الوكلاء والعلماء او اي انسان كان معها كانت صفته سيجري توقيع الجزاءات اللازمة عليهم بدون رعاية رتبة ولا خاطر وسيصير تدوين قانون جزاء مخصص بذلك ولكون كافة المأمورين لهم راتب وافي الآن فان وجد منهم من يكون راتبه قليلاً سيصير ترقية حاله هذا ولينظر في مادة الرشوة الكريهه بتدوين قانون شديد لذلك لانها اعظم سبب لخراب الملك ومقته شرعاً ولكون الاصلاحات المشروحة آنفاً ستزيل طوارئ الفقر والفاقة كلية فكما انه سيصير اعلان ارادتنا الملوكية هذه للاستانة وكفاية اهالي ممالكنا المحروسة يلزم ان تبلغ ايضاً لسفراء الدول المتحابه الموجودين بالاستانة ليكونوا شهوداً على دوام هذه الاصلاحات الى الأبد ان شاء الله تعالى ونسأل ممالك الممالك ان يلهمنا التوفيق جميعاً وان يصب على كل من خالف هذه القوانين المؤسسة سوط عذاب النعمة وان لا ينجح له اعمالاً مدى الدهر آمين

صدر في يوم الاحد ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥



﴿ فرمان ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ ﴾

﴿ جمادى الاولى سنة ١٢٧٢ ﴾

من أم افكارنا السامية سعادة احوال كافة صنوف التبعة التي اودعها الله الى يدنا الملوكية المؤيدة ولما بذلناه من هممنا الملوكية في هذا الشأن من يوم جلوسنا المقرون باليمن قد تزايد عمار وثرورة مملكتنا العلية يوماً فيوماً وشوهدت جملة فوائد نافعة ولكون تأييد وتوسيع نطاق النظمات الجديدة التي وفقنا الى الآن لوضعها وتدوينها بالمواقفة للموقع العالي الحائزة له دولتنا العلية بين الدول المتقدمة مطلوبنا ابصارها الى درجة الكمال وقد تأيدت بعناية الله تعالى وبمساعي عموم تبعتنا الملوكية الجليلة وبهمة ومعاونة الدول المتحابية حقوق دولتنا العلية الخارجية . ولذا فهذا العصر يعد بالنسبة لدولتنا العلية مبدأ زمن الخير وبما ان من ام رغائبنا المحيولة على الشفقة تقدم الاسباب والوسائل الداخلية المستزمنة تزايد قوة سلطنتنا العلية وعمار ممالكنا السنية وحصول تمام سعادة احوال كافة صنوف تبعة دولتنا العلية الملوكية المرتبطة بعضها ببعض بروابط الوطنية القلبية والمتساوية الماهية في نظر شفقتنا الملوكية من كل الوجوه قد اصدرننا ارادتنا الملوكية هذه باجراء الامور الآتية المذكورة :

اتخاذ التدابير المؤثرة نحو تأمين كافة التبعة الملوكية من أي دين ومذهب كانوا بدون استثناء على الروح والمال وحفظ التاموس واخراج جميع التأمينات التي وعد بها بمقتضى الترتيبات الخيرية وخطنا الملوكي السابق تلاوته في « الكفانة » من حيز القوة الى حيز الفعل وتقرير وابقاء كافة الامتيازات والمعاينات الروحانية التي منحت وأحسن بها في السنين الاخيرة والتي منحت من

قبل اجدادنا العظام للطوائف المسيحية وكافة الملل الغير مسلمة الموجودين تحت ظل جناح عاطفتنا السامي بمالكنا المحروسة الملوكة وقد صار الشروع في رؤية وتسوية الامتيازات والمعايير الحالية للعيسويين وسائر التبعة الغير مسلمة في مهلة معينة بحيث يهتمون بعرضها الى جانب بابنا العالي بعد المذاكرة بمعرفة المجالس التي تشكل بالطريقتان تحت ملاحظة بابنا العالي بحسب الاصلاحات التي يستدعيها الوقت وآثار المدينة المكتسبة وموافقة ارادتنا الملوكة ويصير توثيق الرخصة التي اعطيت لاساقفة الطائفة المسيحية من قبل ساكن الجنان السلطان ابي الفتح محمد خان الثاني وخلفائه العظام وما صار تأمينهم عليه من قبلنا بحسب الاحوال والظروف الجديدة وبعد اصلاح اصول الانتخابات الجارية الآن للبطارقة يصير اجراء كافة الاصول اللازمة في نصيهم وتعيينهم بالتطبيق لاحكام براءة البطريقة العالية مدى الحياة . ويصير استيفاء اصول تحليف البطارقة والمطارنة والاساقفة والمحاضرات بالتطبيق للصورة التي تقرّر بين بابنا العالي وجماعة الرؤساء الروحانيين المختلفة ويصير منع كافة الجوائز والعوائد الجاري اعطاؤها للرهبان مهما كانت صورتها وتخصص ايرادات معينة بدلها للبطارقة ورؤساء الطوائف ويصير تعيين معاشات بوجه العدالة بموجب ما يتقرّر وبحسب اهمية رتب ومناصب سائر الرهبان . ولا يحصل السكوت على اموال الرهبان المسيحيين المنقولة والغير منقولة بل يصير احوالهم حسن المحافظة عليها على مجلس مركب من اعضاء تنتخبهم رهبان وعوام كل طائفة لادارة مصالح طوائف المسيحيين والتبعة الغير مسلمة والبلاد والقرى والمدن التي يكون جميع اهاليها من مذهب واحد لا يحصل احداث موانع في بناء سائر المحلات التي تكون مثل مكاتب واستباليات ومدافن مخصصة باجراء عاداتهم حسب هيئتها الاصلية وعند لزوم انشاء هذه المحلات مجدداً بحسب

استصواب البطارقة ورؤساء الملة يلزم رسمها ويان صفة انشاءها وتقديم ذلك الى بابنا العالي واما ان يجري المقتضي فيها بموجب ارادتنا السنية الملوكية المتعلقة بنفاذ عوائدها في هذا المحل علناً واذا كانت قرية او بلدة او مدينة مركبة اهلها من اديان مختلفة يمكن كل طائفة منهم ترميم وتعمير كنائسها واسبائياتها ومقابرها بحسب الاصول الموضحة بالمنحلات المخصصة لهم الموجودة بمحلات سكنهم بها واما الابنية المقتضي انشاؤها مجدداً فيلزم ان تعرض البطارقة والمطارنة لبابنا العالي باسترحام الرخصة اللازمة عنها فان لم يوجد لدى دولتنا العلية موانع في الامتلاك تصدر بها رخصتنا السنية وكافة المعاملات التي تحصل فيما يماثل كل هذه الاشغال تكون مجاناً من قبل دولتنا العلية في التامين على اجراء عوائدها كل مذهب بكامل الحرية مهما كان مقدار العدد التابع لهذا المذهب ونحى وتزال الى الابد من المحررات الرسمية الديوانية كافة التعبيرات والالفاظ المتضمنة تمخير جنس لجنس آخر في اللسان او الجنسية او المذهب من افراد تبعة سلطنتنا السنية ويمنع قانوناً استعمال كل وصف وتعريف يمس الشرف او يستوجب العارين افراد الناس ورجال الحكومة وبما ان عوائدها كل دين ومذهب موجود بمالكنا المحروسة جارية بالحرية فلا يمنع اي شخص من تبعتنا الملوكية من اجراء رسوم الدين المتمسك به ولا يؤذى بالنسبة لمتسكه به ولا يجبر على تبديل دينه ومذهبه ولكون انتخاب وتعيين خدمة ومأموري سلطنتنا السنية منوطاً باستنساب ارادتنا الملوكية فيصير قبول تبعة دولتنا العلية من أي ملة كانت في خدماتها او مأمورياتها بحيث يكون استخدامهم في المأموريات بالنظر للنظامات المرعية الاجراء في حق العموم بحسب استعدادهم واهليتهم واذا قاموا بايفاء الشروط المقررة بالنظامات الملوكية المخصصة بالكتابة التابعة لسلطنتنا السنية بالنسبة للسنة والانتخابات يصير قبولهم في مدارسنا الملكية والعسكرية

بلا فرق ولا تمييز بينهم وبين المسلمين وعدا ذلك فان كل طائفة مأذونة باعداد مكاتب اهلية للمعارف والحرف والصنائع انما طرق التدريس وانتخاب المعلمين يكون تحت ملاحظة مجلس المعارف المختلط المعينة اعضاءه من طرفنا المملوكي وتحال كافة الدعاوي التجارية او الجنائية التي تقع بين المسلمين والمسيحيين وسائر الملل الغير مسلمة او بين التبعة المسيحية وسائر التبعة الغير مسلمة مع بعضهم على الدواوين المختلطة والمجالس التي تعقد من قبل هؤلاء الدواوين واستماع الدعاوي يكون علناً بمواجهة المدعي والمدعى عليه وتصدق شهادة الشهود الذين يقدمانهم بمجرد تخليفهم اليمين حسب قواعدهم ومذاهبهم والدعاوي المختصة بالحقوق العادية تصير رؤيتها بالمجالس المختلطة بالولايات والمديريات بحضور كل من القاضي والوالي ويكون اجراء هذه المحاكم بهذه المحاكم والمجالس علناً واذا وجدت دعاوي مثل حقوق الميراث التي تقع بين اثنين من المسيحيين او سائر التبعة الغير مسلمة ورغب اصحاب الدعاوي رؤيتها بمعرفة المجالس او بطرف الطريق او الرؤساء الروحانيين يصير حالتها على الجهة التي يرغبونها والمرافعات التي يصير اجراءها بحسب قانون التجارة والجنائيات يصير نهوها بكل سرعة بعد ضبطها وتقييمها وترجمتها للالسن المختلفة المتداولة في ممالكنا المحروسة الملوكة ونشرها اولاً فاولاً ومباشرة اصلاح كافة السجون المخصوصة لحبس مستحقى التاديبات الجزائية ومن نخصر فيهم الشبهة في مدة قليلة حسب ما تقتضيه الانسانية والعدالة وتلغى كافة المعاملات المشابهة للايذاء والجزاآت البدنية ومن يكون مسجوناً لا يعامل بغير المعاملات الموافقة لظلمات الضبط المدونة من قبل سلطتنا السنية وفضلاً عن منع الحركات التي متع مخالفة لها بالكلية فانه سيصير تأديب من يأمر باجراء ما يخالف ذلك من المأمورين ومن يجريه من الخدماء بمقتضى الجزاآت وستنظم الضبطيات بصورة تستدعي

الامنية الحقيقية والمحافظة على اموال وارواح كافة التبعة الملوكة سواء كانوا بدار السلطنة السنية او بالولايات والمدن والقرى وكما ان مساواة الخراج تستوجب مساواة سائر التكاليف والمساواة في الحقوق تستدعي المساواة في الوظائف فالمسيحيون وسائر التبعة الغير مسلمة يستحقون نعمة قرعة مثل المسلمين ويحجبون على الانقياد للقرار الصادر اخيراً وتجري عليهم احكام المعافاة من الخدمة العسكرية بتقديم البديل الشخصي او التقدي وبصير تدوين القوانين اللازمة لاستخدام التبعة الغير مسلمة في اقرب وقت من الزمن ونشرها واعلانها وتُنتخب اعضاء المجالس الموجودة بالولايات والمديريات من التبعة المسلمة والمسيحية وغيرها بصورة صحيحة ولاجل التأمين على ظهور الآراء الحقيقية ميصير التثبيت في اصلاح الترتيبات التي تجري في حق تشكيل هذه المجالس لاستحصال دولتنا العلية على الاسباب والوسائل المؤثرة للوقوف على الحقيقة وملاحظة صحة نتيجة الآراء والقرارات التي تُعطى عن ذلك

وبما ان مواد القوانين المدونة في حق بيع وتصريف العقارات والاملاك هي متساوية في حق كافة تبعتنا الملوكة فيلزم الامتثال لقوانين دولتنا العلية وترتيبات البائرة البلدية ولاجل ان تمنح الاجانب الفوائد الجاري منحها للاهالي سيصرح لهم بالتصرف بالاملاك بعد الاتفاق الذي سيبرم بين دولتنا العلية والدول الاجنبية . ولكون التكاليف والخراج الموزع على كافة تبعة سلطنتنا السنية لا ينظر فيه الى اجناسهم ومذاهبهم بل جار تحصيله بصفة واحدة فيلزم المذاكرة في التدابير السريعة لاصلاح سوء الاستعمال الواقع في اخذ واستيفاء هذه التكاليف وبالاخص العشور وما دام ان اصول اخذ العشور جارية على التوالي بدون واسطة فبدلاً عن الزام دولتنا العلية بالايرادات يصير اتخاذ هذه الصورة بدلاً عنها . وما دامت الاصول الحالية جارية فن يتعرض من

مأموري دولتنا العلية او من اعضاء مجالسها للدخول في الالتزامات الجاري اعلان مزادها علناً واخذ حصة منها يمنع ويترتب عليه الجزاء الشديد . وتعين التكاليف المحلية بصفة لا تقصر بالمحصولات ولا بالتجارة الداخلية على حسب الامكان . وللحصول على المبالغ المناسبة التي تُنقص لاجل الاشغال العمومية يصير علاوة عوائد مخصوصة على الولايات والمديريات التي تنفع من الطرق والمسالك المنشأة بها براً وبحراً بقدرها

وبما انه قد وضع اخيراً ترتيب خصوصي في حق تنظيم وتقديم دفاتر ايرادات ومصروفات سلطنتنا السنية في كل سنة فيصير الاعضاء باجراء كامل احكام ذلك الترتيب ومباشرة حسن تسوية المعاشات التي يصير تخصيصها لكل من المأمورين وبمعرفة مقام الصدارة الجليل يصير جلب مأمور من المأمورين الذين سيعينون من طرفنا المملوكي مع رؤساء كل طائفة لاجل ان يوجدوا بالمجلس الاعلى للذاكرة في المواد المختصة بعموم تبعة سلطنتنا السنية . وهؤلاء المأمورون يُعينون لمدة سنة وعند ما يباشرون مأموريتهم يصير تحليفهم اليمين ولهم ان يبدوا آراءهم ولمحوظاتهم بكل حرية في اجتماعات مجلسنا الاعلى العادية والتي تكون فوق المادة بدون ان يحصل لهم ادني ضرر وتجري احكام القوانين المختصة بالافساد والارتكاب والظلم في حق كافة تبعة سلطنتنا العلية مهما كانت جنسيتهم ومأمورياتهم وذلك بالتطبيق للاصول المشروعة ويصير تصحيح اصول العملة وتعمل الطرق المؤدية لاعتبار مالية الدولة مثل فتح البنوك وتعيين الاسباب التي تكون منبعاً لثروة ممالكنا المحروسة المادية وتخصيص رأس المال المقتضي وفتح الجداول والطرق اللازمة لتسهيل نقل محصولات ممالكنا ومنع الاسباب الحائلة دون توسيع نطاق التجارة والزراعة واجراء التسهيلات الحقيقية لذلك ويلزم النظر في الاسباب المؤدية لاستفادة العلوم والمعارف

الاجنبية ووضعها على التعاقب في موقع الاجراء
 فيا ايها الصدر الاعظم الممدوح الشيم يلزمكم اعلان هذا الفرمان الجليل
 العنوان الملوكي حسب اصوله بدار السعادة ولكل طرف من ممالكنا المحروسة
 واجراء مقتضيات الخصائص المشروحة حسب ما توضح آتفاً وبذل جل المهمة
 في استتصال واستكمال الاسباب اللازمة والوسائل القوية للدوام والاستمرار
 على رعاية احكامها الجليلة من الآن فصاعداً ويلزمكم معرفة ذلك واعتماد
 علامتنا الشريفة

حرر في اوائل شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ هجرية ٨١ بحروفه



❀ فرمان سلطاني رقم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الموافق ٢١ ذي القعدة ❀

« سنة ١٢٥٦ »

لوزير محمد علي باشا والي مصر الممهودة اليه مجدداً ولاية مقاطعات نوبيا والدارفور
وكوردوفان وسنار

ان سدتنا الملوكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد ثبتكم على ولاية مصر
بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة وقد قلديكم فضلاً على ولاية مصر ولاية
مقاطعات النوبيا والدارفور وكوردوفان وسنار وجميع توابيعا ومطخاتها الخارجة عن حدود
مصر ولكن بغير حق التوارث بقوة الاختيار والحكمة التي امتزمت بهما تقومون بإدارة هاته
المقاطعات وترتيب شؤونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الاسباب الآيلة لسعادة الاهلين
وترسلون في كل سنة قائمة الى بابنا العالي حاوية بيان الايرادات السنوية جميعها . وحيث
انه يحدث من وقت لآخر ان نعيم الجنود على فرايا المقاطعات المذكورة فياً سرون للفتيان
من ذكور واثاث ويقونهم في قبضة يدهم لقاء روايتهم وحيث ان هذه الامور مما تقضي
معا الحال ليس فقط لاقرض اهالي تلك البلاد وخرايها بل انها امور مخالفة للشرعية
الحقة المقدسة وكلا هاتين الحالتين ليست اقل فظاعة من امر آخر كثير الوقوع وهو
تشويه الرجال ليقوموا بحجر الحرم ذلك بما ليس ينطبق على ارادتنا السنية مع مناقضته كل
المتناقضة لمبادئ العدل والانسانية المنتشرة من يوم جلوسنا الأئوس على عرش السلطنة
السنية فعليكم مداركة هذه الامور بما ينبغي من الاعناء لمنع حدوثها في المستقبل ولا يبرح
عن بانكم ان فيها عدا بعض اشخاص توجهوا الى مصر على اسطولنا الملوكي قد عنوت عن
جميع الضابطان والعساكر وباقي المأورين الموجودين في مصر . ثم ان بموجب فرماننا
السلطاني السابق تسمية الضابطان المصرية لا فوق رتبة المعاون يستلزم العرض عنها لاعتابنا
الملوكية الا انه لا بأس من ارسال بيان باسم من رقيتم من ضباط جنودكم الى بابنا العالي
كي ترسل لهم فرمانات المؤذنة بتثبيتهم في رتبهم . هذا ما نطقت به ارادتنا السامية
فعلكم الاسراع في الاجراء على مقتضاها



❖ صورة رسمية عن الفرمان الذي ارسله الباب العالي الى محمد ❖

❖ على باشا في غرة يونيو سنة ١٨٤٠ ❖

ان خضوعكم الاخير وتأكيدات خلوصكم وامانتكم التي ابدتموها لاعتابنا الملوكية وما اظهرتموه من المقاصد المستقيمة الصادقة نحو ذاتنا السلطانية وحكومتنا الشاهانية هذا كله ملانا مسرورا . فبناء على ذلك وعلى ما لكم من الاختيار والدراية في احوال مصر وامورها لقيامكم في ولايتها مدة طويلة كان املنا وطيداً بانكم قد استقيمتم احساننا اليكم وثقتنا بكم ولا ريب عندنا بانكم تقدرون تعطفاننا السنية حق قدرها وانكم معرفة لهذه الاحسانات مستبشون في اولادكم ما انصفتم به من تلك الاوصاف الحميدة هذا وانا قد منخام بموجب فرماننا هذا الهايوتي ولاية مصر بمجدودها القديعة كما هي مرسومة في الخريطة التي ارسلها لكم صدرنا الاعظم محتومة وقد اضفت على ذلك حق توارث عائلتكم ولاية مصر فاقترحنا عليكم في ذلك الشروط الآتية : متى خلى منصب الولاية من وال يتقلده حينئذ الاكبر فالأكبر من اولادكم واولاد اولادكم ونسلكم المذكور اما تقليدهم الولاية فتصدر دائماً من الباب العالي واذا حدث ان اقرضت ذريتهم المذكور حق لبابنا العالي ان يعين شخصاً آخر للولاية المذكورة وليس في مثل هذه الحالة لاولاد بناتكم المذكور حق او وجه شرعي يسوغ لهم الادعاء بالارث . نعم انه مسموح لولاية مصر حق توارث الولاية الا انهم فيما خص الرتب والتقدم في نفس درجة سائر وزرائنا وبمنابتهم فيما لهم بابنا العالي كعامله وزرائه فيحصلون على ذات الالقاب المعطاة لسائر ولاية مما كننا . ان القواعد الموضوعة لامية الاشخاص والابوال وصون الشرف والعرض الذاتي هم من المبادئ التي قدستها احكام ونصوص خطنا الشريف الهايوتي الصادر عن كلفانه وكافة المعاهدات المبرمة وتلك التي ستبرم بين الباب العالي والدول المتجاورة يقتضي ان تكون جميعها نافذة بكامل احكامها في ولاية مصر وكل التنظيمات التي سننها او سيسنها الباب العالي تكون اينما رعية الازراء في ولاية مصر مع ملاحظة الظروف المحلية المختصة بالعدل والحفاية فقط وتحصل الاموال والضرائب في الديار المصرية باسمنا الشاهاني وحيث ان المصريين هم رعايا بابنا العالي ومن المتعفي وقايتهم من كل فعل اكراهي فالعشور والرسوم والضرائب الواجب جمعها تتبع في تحصيلها نفس القاعدة العادلة التي تستعملها حكومتنا فاذا حل اجل دفعها وجب التيقظ في امر تحصيلها تماماً بنسبة الضرائب ورسوم الجمر والشور وباقي الايرادات المعينة قيمتها في فرماننا الملوكي الخاصومي الصادر بذلك . وحيث ان العادة جارية بان ترسل مصر سنوياً

﴿ فرمان ملوكي مرسل الى محمد علي باشا في مايو سنة ١٨٤١ ﴾

حيث انك ثبتت على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط قطعية توضح في فرمان سابق فتعلقت ارادتي الملوكية بانه من الواجب عليك ان تؤدي سنوياً الى بابي العالي خراجاً ثمانون الفا من الاكياس من اصل الرسوم الجركية والعشور والجزية وباقي ايرادات الولاية المصرية وكي لا يعتري مبلغ الخراج المذكور تغييراً ما بتغيير اسعار النقود فحسب قيمة الثمانين الفا من الاكياس يواقع سعر الريالات ابو طيره الاسبانية الدارجة في مصر وتؤدي قيمة الخراج إما من عين الريالات المذكورة وإما فيمتها من نقود اخرى جيدة . هذه اوامري التي تحرر هذا فرمان على مقتضاها وأرسل اليك . فتي وقتت على فخواء تبادر بالاجراء على الوجه الموضح فيه فتعتني بتأدية الخراج المذكور للخزينة العامة الملوكية في حال حلول اجل تأديته



﴿ ترجمة فرمان الصادر من الحضرة السلطانية الجليلة لسمو اسمعيل باشا ﴾
 ﴿ وذلك في تأكيد سائر فرمانات التي أعطيت سابقاً الى من تولوا ﴾
 ﴿ الخديوية المصرية وبإضافة امتيازات جديدة وذلك في ﴾
 ﴿ غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٠ ﴾

من المعلوم لديكم انكم استدعيت من جميع المخطوط الهايونية والاوامر الشريفة السلطانية التي صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث الى عهدة والي مصر الاسبق محمد علي باشا المرحوم الى يومنا هذا سواء كانت بخصوص اعطاء بعض امتيازات حسباً استوجبها موقع الخديوية وامزجة الاهالي وطبائنها المخصوصية وجعلها فرماناً واحداً مع التعديلات اللازمة في احكامها والتفصيلات المتقتضية في عباراتها بشرط ان يكون هذا فرمان الجديد قائم مقام فرمانات السابقة وان تكون الاحكام المدرجة فيها معمولاً بها ومرعية الاجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعائكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية وبها نحن نذكر ونبين لكم احكامها على الوجه الآتي

لما تحقق لدينا ان تعديل اصول توارث الخديوية المصرية التي صار تعيينها بالفرمان العالي الصادر في اليوم الثاني من شهر ربيع الاول من سنة ١٢٥٧ الموضح اعلاه باخط الهايوفي وتبديلها باصول حصر الوراثه الخديوية في اكبر اولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بان يصير تخصيص مسند الخديوية للجيل وتوجيهه الى اكبر اولاد الخديو المذكور وبعده الى اكبر اولاد هذا الاكبر الذكور وهكذا على النسب المستقيم الذكوري على الدوام يكون مستلزماً لحسن ادارة الخديوية المصرية وجالبا لاستكمال سعادة احوال اهاليها وسكانها هذا مع ما حصل لدينا من استئذان مساعيك الجليسة المصروفة في استحصال معمورية الاقطار المصرية المهمة الجسمية ورفاهية اهاليها وحصول وثوقنا بكم واعتادنا الكامل عليكم فلاجل ان يكون دليلاً بامراً على ذلك قد اجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتي يانها وهي ان خديوية مصر الجليسة ولحققتها وجهايتها المعالومة الجارية ادارتها بمفرقتها مع ما صار للحاقها بها اخيراً من قائمتي سواكن ومصوغ ولحققتها يصير توجيهها بكم على الطريق المار ذكرها الى اكبر اولادكم الذكور وبعده الى اكبر اولاده من يكون خديوياً على الاقطار المصرية من اولادكم واذا انحلت الخديوية المصرية بان لا يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيهها الى اكبر اخوته الذكور واذا لم يوجد له اخ بقيد الحياة فالى اكبر اولاد الاخ الاكبر وهكذا تتخذ هذه الاصول قانوناً مستمراً وقاعدة مرعية ابدية في توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثه الخديوية الى الاولاد الذكور المتولدة من اولادكم الاناث اصلاً

ولاجل تأمين اصول توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقننة في ادارة امور الخديوية فيما اذا انحلت الخديوية وكان الوارث الذي هو اكبر اولادكم الذكور صغيراً وصيماً وهي ان الخديوية المصرية اذا انحلت وكان اكبر اولادكم الذكور اعني الوارث صغيراً وصيماً بان يكون عمره اقل من ثمانية عشر سنة ولوانه يصير خديو بالفعل حسب استحقاق الوراثه في الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنية بتوليته على الخديوية لكن اذا كان الخديوي السالف عين ونصب وصياً ورتب هيئة وصاية لاجل ادارة امور الخديوية لحين بلوغ الخديوي اللاحق الصبي الى سن الثانية عشر سنة وكتب سند وصاية بذلك وختم عليه هو وختم ايضاً اثنان من الامراء المصرية المأمورين باحدى المأموريات المصرية على طريق الاشهاد واجراه الوصاية هكذا فالوصي مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الادارة في الحال وبعد ذلك تعرض الكيفية الى الباب العالي ويصير التصديق على ذلك الوصي وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان

عالي ويبقى الوصي وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ واما اذا امتلحت الخديوية ولم يعين الخديو السالف وصياً ولم يرتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الاحكام المصرية وسردارية المسامر المصرية وتفتيش الاقاليم ويصير انتخاب وصي في الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتي ذكره وهو انه في تلك الساعة تصير المذاكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات في حق انتخاب وصي منهم فاذا حصل اتفاقهم او اتفاق أكثرية آرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصياً يتعين ذلك الذات وصياً على الخديوية واذا اختلفت الآراء بان رغب نصفهم في تعيين ذات والنصف الآخر في تعيين ذات آخر يكون اجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المعمة والمقدمة في الذكر من تلك المأموريات اعني المأمور على المأمورية المتقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفاً من الداخلية الى آخره وتتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويباشرون ادارة الامور الخديوية مع الوصي وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم الى طرف سلطنتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما انه لا يجوز تبديل الوصي وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها في الصورة الاولى اعني فيما اذا كان تعيين الوصي وترتيب وتركيب اعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك في الصورة الثانية اعني فيما اذا كان انتخاب الوصي بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصي ولا تغيير هيئة الوصاية ولا اعضاءها في تلك المدة واذا توفي احد من اعضاء هيئة الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفي واذا توفي الوصي في تلك المدة يصير انتخاب واحد من اعضاء هيئة الوصاية بمعرفةهم على الوجه السابق وجعله وصياً وانتخاب واحد من المأمورية المصرية والحاقه باعضاء هيئة الوصاية بدل الذي نصب وصياً ويجرد بلوغ الخديو الصبي الى سن الثمانية عشر سنة صار رئيساً وفاقلاً مختاراً فيباشر بنفسه ادارة امور الخديوية المصرية مثل سلفه وهذا حسبما نقرر لدينا واقتضته ارادتنا الملوكية

ولما كان تزايد عارية الخديوية المصرية وسداد حائما وتأمين رفاهية الاهالي والسكان وراحتهم من اهم المواد الملزمة المرغوبة لدينا وادارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقفة عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية واسبابها عائدة على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات المعطاة قديماً وحديثاً من طرف الدولة العلية الى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفاً عن سلف وتلك الكيفية هي انه لما كان ادارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت

ادارتها الملكية او المالية او كافة منافضها المادية وغيرها هي من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها ومن المعلوم ان امر ادارة اي مملكة كانت وحسن انتظامها وتزايد مهوريتها وثروة اهاليها وسكانها لا يتيسر الا بتوفيق معاملاتها وتطبيق اجرائاتها الممومية بالاحوال والموقع وامزجة الاهالي وطبائنها فقد اعطينا لكم الرخصة الكاملة في اعالج قوانين ونظامات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لاجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة او من طرف الاهالي مع الاجانب وترقي وتوسع الصنائع والحرف وامور التجارة وامور الضبطية مع الاجانب قد اعطينا لكم الرخصة الكاملة في عقد وتجديد المفاوضات مع مأموري الدول الاجنبية في حق الجرك وامور التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الاجانب في امور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم اخلال معاهدات الدولة العلية البوليفية وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة في الامور المالية قد صار اعطاء المأذونية التام له في عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية في اي وقت يرى فيه لزوماً الاستقراض بشرط ان يكون باسم الحكومة المصرية وكذا لكون امر محافظة وصيانة المملكة الذي هو الامر المهم والمغتنى به زيادة عن كل شيء من اقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد اعطينا له الرخصة الكاملة في تدارك كافة اسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها بنسبة الجلات الزمن والموقع وكذا في تكثير او تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تجديد على حسب الايجاب والازوم وكذا ابقينا لخديو مصر الامتياز القديم في حق اعطاء رتبة ميرالاي من الرتبة العسكرية واعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط ان المسكوكات الجاري ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكي وان تكون اعلام وصنائج العساكر البرية والبحرية الموجودة في الخلعة المصرية كاهلام وصنائج سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم انشاء سفن زرع اي مدرعة من الحديد فقط بدون استئذان لا غيرها من السفن الحربية فانها جائز انشاءها بلا استئذان ولجل اعلان المواد المشروحة اعلاه وتأيدتها اصدرنا لكم امرنا هذا الجليل القدر من ديواننا المايوني بمقتضى ارادتنا الملوكية وصار توشيح اعلاه بمخطن المايوني واعطاه لكم تمماً ومكلاً ومعدلاً ومصرحاً للخطوط المايونية والاوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان في تأسيس وترتيب ورائة الحكومة المصرية او في تشكيل هيئة الوصاية او في ادارة الامور الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط ان تكون الاحكام المندرجة بهذا القروان الجديدة نافذة وباقية ومرعية الاجراء على ممر الزمان وقائم مقام احكام القزمانات السالفة على ما اقتضته ارادتنا الملوكية فيلزم ان تعملوا

قدر لطف عنايتنا الملوكة وأداء شكرها بصرف جل هممكم في حسن ادارة امور الخطة
المصرية واستكمال اسباب وقاية امنية الاهالي المتوقعة بها واستحصال راحتهم على حسب
ما جلبتم عليه من الشيم المرغوبة والغيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات
في احوال تلك الجهات والافتطار وان تراعوا اجراء الشروط المقررة في هذا فرمان الجديد
واداء المائة وخمسين الف كيسة التي هي ويركزمصر المقطوع سنوياً باوقاتنا وزمانها الى
خزينتنا الجلييلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية في ذلك

تحريراً في سنة ١٢٩٠



﴿ فرمان تولى سمو الخديوي عباس حلي باشا ﴾

الدمستور الاكرم والمعظم الخديوي الاغني المحترم نظام العالم وناظم مناظم الامم مدير امور الجمهور بالفكر الثاقب متم مهام الانام بالراي الصائب عهد ببيان الدولة والاقبال مشيد اركان السعادة والاجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مكل ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الاعلى خديوي مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلاً الحامل لنيشانتا الهايوتي الجيدي المرصع ونيشانتا الهايوتي الثاني الاول وزيري سميير الهالي عباس حلي باشا ادام الله تعالى اجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره واقباله انه لدى وصول توقيعا الهايوتي الرفيع يكون معلماً لكم انه بناء على ما قضى به الله من وفاة ساكن الجنان محمد توفيق باشا خديوي مصر وحسن خدامكم وصدائكم واستقامتكم لدائتا الشاهانية ولتلافح دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من ان لكم وقوفاً ومعلومات تامة في خصوص الاحوال المصرية وانكم كفولة لتسوية ادارتها واصلاحها وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المسطرة في فرمان الشاهاني الصادر في ٢ ربيع آخر سنة ١٢٥٧ هـ وفي الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الاراضي المضافة اليها وفقاً للفرمان العالي المؤرخ ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٨١ هـ وذلك بمقتضى ارادتنا الشاهانية الصادرة في ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ توفيقاً للقاعدة المتخذة بالفرمان العالي الصادر في تاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ المتضمن توجيه الخديوية المصرية الى اكبر الاولاد ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة كافة اهاليها وسكانها ورفاهيتهم هي من المواد المهمة لدينا ومرتبة اجل مرغوبنا ومطلوبنا ولبلوغ هذه الغاية الحميدة وجهنا فرماناً شاهانياً في ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ الى جنتمكان والدكم مسنداً اليه منصب الخديوية المصرية ومتضمناً المواد الآتية وهي

ان كافة ايرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها واستيفائها باسمنا الشاهاني وحيث ان اهالي مصر ايضاً من تبعه دولتنا العلية والخديوية المصرية ملزمة بادارة الامور الملكية والمالية والعديلية بشرط ان لا يقع في حقهم اذى ظلم ولا تعد في وقت من الاوقات تخديوي مصر يكون مأذوناً بوضع النظمات اللازمة للداخلية المتعلقة بهم وتأسياسها بصورة عادلة وايضاً يكون خديوي مصر مأذوناً بقصد وتجديد المشارطات مع مأموري الدول الاجنبية في خصوص الجمرک والتجارة وكافة امور الخديوية الداخلية

لأجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعاملات السائرة التي بين الحكومة والأجانب أو الأهالي والأجانب مع أمور ضابطة الأجانب بشرط عدم وقوع خلل في معاهدات دولتنا العلية البوليقية وفي حقوق تابعة مصر إليها وإنما قبل إعلان الخديوية المشارطات التي تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلى بابنا العالي وإيضاً يكون حائزاً للتصرفات الكاملة في أمور المالية لكنه لا يكون ماذوناً بعقد استقراض من الآن فصاعداً بوجه من الوجوه وإنما يكون ماذوناً بعقد استقراض بالاتفاق مع المداثنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسمياً وهذا الاستقراض يكون مخصصاً في تسوية أحوال المالية الخاضعة ومخصوصاً بها

وحيث إن الامتيازات التي أعطيت إلى مصري جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها لا يجوز لأي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية إلى الغير مطلقاً ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠ ألف ليرة عثمانية الذي هو الويركو المقرر دفعه في كل سنة في إوانه وكذلك جميع النقود التي تضرب في مصر تكون باسمنا الشاهاني ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ١٨ ألفاً لأن هذا القدر كافٍ لحفظ أمانة مصر الداخلية في وقت الصلح وإنما حيث أن قوة مصر البرية والبحرية مرتبة من أجل دولتنا العلية يجوز أن يزداد مقدار العساكر بالصورة التي تستنسب فيها حالة كون دولتنا العلية محاربة وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية وزياسينهم ويباح لخديوي مصر أن يعطي الضباط البرية والبحرية إلى غاية رتبة ميرالاي والملكية إلى الرتبة الثانية ولا يرخص لخديوي مصر أن ينشيء سفناً مدرعة إلا بعد الاذن وحصول رخصة صريحة قطعية إليه من دولتنا العلية ومن الأوزم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر واحتساب وقوع حركة تخالفها وحيث صدرت إرادتنا السنية بإجراء المواد السابق ذكرها قد أصدرنا أمراً هذا الجليل القدر الموشح أعلاه بمخطنا الهاميو في وهو مرسل صحة اقتضار الاعالي والاعاظم وتغفار الاكابر والافانم المشير احمد ايوب باشا من اعظم رجال دولتنا العلية الحائز والحامل للنياشين العثمانية والمجيدية ذات الشان والشرف

حرر في ٢٧ شهر شعبان المعظم سنة ١٣٠٩ من هجرة صاحب العز والشرف اهـ



❁ صورة التلغراف الوارد من دولتونخامتلو الصدر الاعظم الى ❁

(سمو الخديوي بتاريخ ٨ افريل سنة ١٨٩٢)

في علم فخامتكم ان جلالة السلطان الاعظم قد اباح اقامة عدد كاف من الضبطيات
تضعها الحكومة المصرية في الوجه والموطخ وضبه والعقبة من ولاية الحجاز وفي بعض الاماكن
من شبه جزيرة طورسينا بسبب مرور المحمل الشريف المصري على طريق البر
ولما كانت كل هذه الاماكن غير واردة في الخريطة المورخة عام ١٢٥٧ هـ المسلة الى
المرحوم محمد علي باشا والبينة فيها حدود مصر فلذلك قد عاد الوجه الى ولاية الحجاز بارادة
من جلالة الشاهانية كما عادت ايضا اماكن الضبة والموطخ ومثل ذلك قد ضمت العقبة اليوم
الى ولاية الحجاز المذكورة . اما ما تعلق بشبه جزيرة طورسينا فان الحالة الراهنة تبقى فيه
كما هي وتكون ادارتها على يد الخديوية المصرية كما كانت في عهد جد فخامتكم اسمعيل باشا
والمرحوم والدهكم محمد توفيق باشا



﴿ فهرست ﴾

(القانون السيامي والدستوري)

صحيفة

﴿ تمهيد ﴾

- ٢ (في الملكة واستعمالها)
- ٢ الفصل الاول اساس الملكة
- ٩ الفصل الثاني في استعمال الملكة

﴿ الباب الاول ﴾

- ١٢ (في الحقوق الممنوحة لنبعة الدولة العلية العثمانية)
- ١٥ اولاً المساواة
- ١٨ ثانياً الحرية الشخصية
- ٢٠ ثالثاً احترام الملكية
- ٢٢ رابعاً حرية الاديان والتعليم
- ٢٤ خامساً احترام المساكن

﴿ الباب الثاني ﴾

- ٢٥ (في ما يضمن للامة سلطتها وحقوقها او في الدستور)
- ٢٧ الفصل الاول في القوى العمومية وتقسيمها
- ٣١ الفصل الثاني في مستلزمات تحويل السلطة للامة
- ٣١ اولاً في حق الاجتماع
- ٣٢ ثانياً في المطبوعات
- ٣٤ ثالثاً في حق النظم

﴿ الباب الثالث ﴾

- ٣٥ (في القوة التشريعية)
- ٣٧ ﴿ القانون النظامي ﴾
- ٣٨ الفصل الاول في مجالس المديريات

صحيفة

	تشكيل - اختصاص - جلسات
٤٥	الفصل الثاني في مجالس شورى القوانين
	تشكيل - اختصاص - جلسات
٥٥	الفصل الثالث في الجمعية العمومية
	تشكيل - اختصاص - جلسات
٦٢	الفصل الرابع في مجلس شورى الحكومة
	تذيل
٦٤	احكام وقتية
٦٥	احكام عمومية
٦٨	❖ قانون الانتخاب ❖
	اول مايو سنة ١٨٨٣
٧٥	(القسم الاول في المنتخبين)
٧٥	الفصل الاول في المنتخبين
٨٠	الفصل الثاني في المتدوين للانتخاب
٨٢	(القسم الثاني في المنتخبين)
٨٢	الفصل الاول في انتخاب اعضاء مجالس المديريات
٨٦	الفصل الثاني في انتخاب اعضاء مجلس شورى القوانين
٨٨	الفصل الثالث في انتخاب اعضاء الجمعية العمومية
	تذيل
٨٩	احكام وقتية
٨٩	احكام عمومية
	❖ الباب الرابع ❖
٩٠	(في القوة التنفيذية)
٩٤	القسم الاول مصر وحكومتها من ابتداء معاهدة لندن (١٥ يولييه سنة ١٨٤٠)
١٠٢	القسم الثاني في امتيازات الحكومة المصرية وسلطة الجناح الخديوي

صحيفة

- ١٠٤ الفصل الاول في ميطرة الباب العالي على الحكومة المصرية
١١٣ الفصل الثاني في تضييق سلطة الحكومة المصرية بالنسبة للاجانب
١١٤ (١) في امتيازات الاجانب في مصر
امتيازات مالية — امتيازات قضائية
١٢٦ (٢) في تداخل الدول بمصر
١٢٨ اولاً مبالغة المحاكم المختلطة في اختصاصاتها
١٣٠ ثانياً في مراقبة الدول
١٣١ (١) في المفتشين العموميين والمراقبه الثنائيه
١٣٦ (٢) في صندوق الدين

تشكيله — وظائفه

- ١٤٤ (٣) في الدائرة السنبة ومصلحة الاملاك الامبريه العمومية المرتبنة ومصلحة
السكة الحديد والتلغرافات ومينا الاسكندرية
١٤٦ (٤) قانون التصفية

الديون — تاريخها — تقسيمها الخ

- ١٥٢ الفصل الثالث في السلطة التي تنازل عنها الجنب الخديوي او في مجلس النظار
١٦٢ (١) في سلطة مجلس النظار
١٦٦ (٢) في مسئولية النظار
المسئولية السياسية — الادارية — الجنائية والمدنية
١٧٣ (٣) في اللجنة المالية

الباب الخامس

- ١٧٤ (في السلطة القضائية)

تعريفها — تعيين رجالها الخ

- ١٨٠ الفصل الاول في بعض قواعد مهمة يستلزمها نظام السلطة القضائية
١٨٣ الفصل الثاني في النظام القضائي بمصر
١٨٣ (١) قضاء المعاملات والجنايات

صغيرة

١٨٣

(١) المحاكم الالهية

تاريخ - تشكيل - اختصاص

١٩٣

(٢) المحاكم القضائية والمختلطة

تاريخ - تشكيل - اختصاص

٢١٠

(٣) الاهالي والاجانب والحمايات

٢٢٣

(٢) قضاء الاحوال الشخصية

٢٢٨

اولاً المحاكم الشرعية

٢٣٤

ثانياً محاكم الاحوال الشخصية الاخرى

٢٤١

الفصل بين المحاكم وبعضها وبين جهات الادارة والقضاء

٢٤١

(١) الفصل بين جهات المحاكم وبعضها

٢٤٤

(٢) الفصل بين القضاء وجهات الادارة

٢٥٠

القانون النظامي الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ٣ مايو سنة ١٨٨٣

٢٦٠

قانون الانتخاب

٢٧٢

ترجمة فرمان السلطان عبد الحميد خان الذي تلي في الكلكانة

٢٧٦

فرمان ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ جمادى الاولى سنة ١٢٧٢

٢٨٣

فرمان سلطاني رقم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الموافق ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٥٦

٢٨٤

صورة رسمية عن فرمان الذي ارسله الباب العالي الى محمد علي باشا في

غرة يونيو سنة ١٨٤٠

٢٨٦

فرمان ملوكي مرسل الى محمد علي باشا في مايو سنة ١٨٤١

ترجمة فرمان الصادر من الحضرة السلطانية الجليلة لسمو اسمعيل باشا

٢٨٦

وذلك في تأكيد سائر فرمانات التي اعطيت سابقاً الى من تولوا الخديوية

المصرية وبإضافة امتيازات جديدة وذلك في غرة جمادى الاولى سنة ١٢٩٠

٢٩١

فرمان تولية سمو الخديوي عباس حلي باشا ٢٧ شعبان سنة ١٣٠٩

٢٩٢

صورة التتغراف الوارد من دولتو نخامتو الصدر الاعظم الى سمو الخديوي

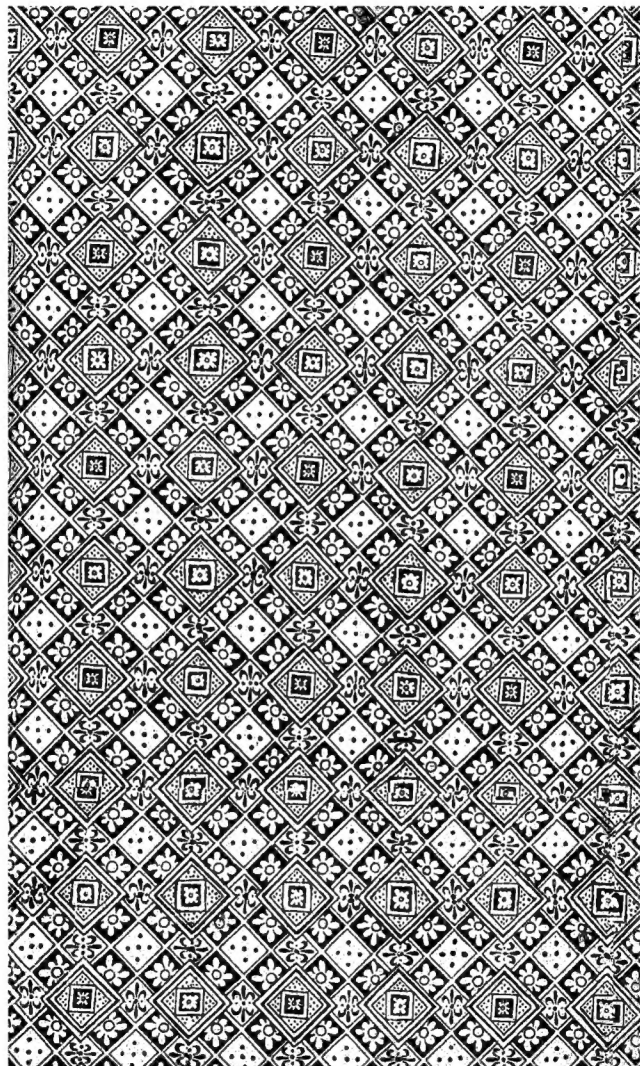
المعظم في ٨ ابريل سنة ٩٢

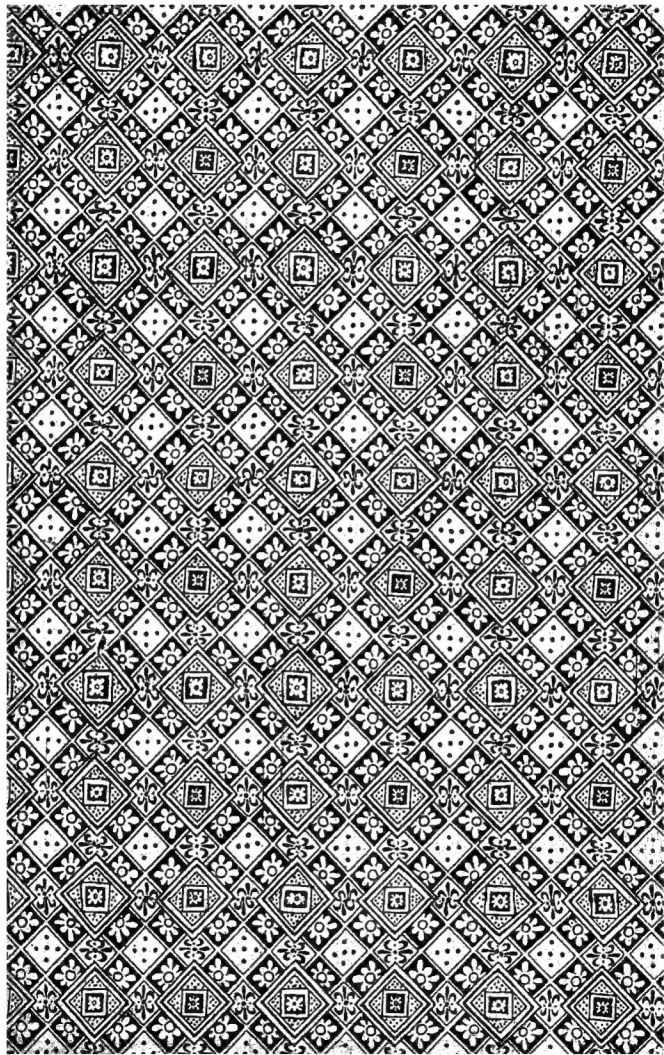


﴿ بيان الخطأ الواقع في هذا الكتاب ﴾

صحيحة	سطر	خطأ	صواب
٠٤٣	١٧	السريّة	سريّة
٠٥١	٠٥	تغير	تُعَيَّر
٠٥٢	٢٠	السريّة	سريّة
٠٦٦	٢١	٧٥	٥٨
٠٨٢	١٤	يُنْتَخَب	يَنْتَخِب
٠٩٣	٠٣	للدفاع	الدفاع
١٠١	١٧	الشورات	التوارث
١٢٩	٠٦	١٦٩٦	١٨٦٩
١٧٣	١٧	قرّر	قوار
١٩٩	٠١	تنج	وتنج
٢٠٣	١٠	فتظم	منظم









المركز القومي
للحفظ والتوثيق
Bibliotheca Alexandrina



0230556